# الـ10

## المبشرون بحكم مصر

محمد عيداروس

بوك هاوس
للنشر والإعلام

# العشرة المبشرون.. بحكم مصر

الطبعة الأولى

محرم 1433 هـ

ديسمبر 2011 م

طُبع في

بوك هاوس
للنشر والإعلام

اسم الكتاب: العشرة المبشرون.. بحكم مصر
اسم المؤلف: محمد عيداروس
تصميم الغلاف: عبد الرحمن الصواف
الإخراج الفني: القسم الفني بشركة بوك هاوس للنشر والإعلام
الناشر: بوك هاوس للنشر والإعلام
العنوان: 5 ب شارع حافظ رمضان - أبراج العمار بلازا - برج (د) - الدور الأول - شقة 14 - مكرم عبيد - مدينة نصر - القاهرة - ج.م.ع.
هاتف: 0 978 978 0127 - 49 49 129 0100 (2) +
فاكس: 101 707 22 - 630 738 22 (202) +
رقم الإيداع: 2011/20699
الترقيم الدولي: 978-977-5014-03-0
عدد الصفحات: 328
الموقع الإلكتروني: http://www.bookhouseeg.com
البريد الإلكتروني: e-mail: info@bookhouseeg.com

# العشرة المبشرون.. بحكم مصر

محمد عيداروس



# إهداء

إلى هؤلاء الذين لفظوا أرواحهم في الطرقات وهم يرددون اسم مصر، إلى كل من سالت دماؤهم لتصبغ أرصفة الوطن السوداء بلون الثورة، إلى الشرفاء الذين أمسكوا بلحظات الحرية في الميادين رافضين أن تغادر سماء مصر..

إلى كل هؤلاء أهدي جُهدي المتواضع، راجيًا من الله ﷻ أن يجعله بمثابة دليل صادق يرشد أبناء الوطن لاختيار أول رئيس حقيقي لمصر يختاره أبناؤها بإرادتهم الحرة، متمنيًا من الجميع أن يفكروا ويدققوا قبل الاختيار؛ حتى لا يضيع دم الشهداء هباءً.

محمد عبد العروس

# مقدمة

مصر واقفة على أطراف أصابعها، تحبس أنفاسها، تترقب القادم ليجلس على عرشها في تلك المرحلة شديدة الحساسية من عُمرها، في أعقاب الثورة الشعبية الأولى في تاريخها الحديث بعد 30 عامًا من حُكم ديكتاتوري كاد أن يقضي على ثروات هذا الوطن، وينال من نخوة أبنائه التي كانت حاضرة على مر العصور، رافضة للظلم وباحثة عن الحرية قبل الخبز.

الحقيقة أن هذا المنعطف الخطير الذي تمر به مصر يشبه إلى حد بعيد نفق ضيق تعبر منه إلى مستقبل مجهول، فإما أن تُحسن الاختيار وتنطلق نحو الغد بخطوات واثقة ومتسارعة يساعدها على ذلك تاريخ كبير حافل بالإنجازات، وإما أن تتعثر فتسقط من جديد في هوة لا يعلم إلا الله وحده مدى عمقها، والوقت والجهد الكافيان لأن تستعيد عافيتها وتنهض مجددًا.

فرغم أن الجيش المصري قد نجح في عام 1952م أن يحقق بثورته لمصر استقلالها ويطرد المحتل، ويؤسس دعائم الجمهورية، ويحقق لهذا الشعب الكثير من أحلامه، لكنه إلى جانب كل هذه الإنجازات جاءت بعض السقطات كبيرة ومدمرة في حجم الإنجازات تمامًا وللأسف كان مُعظمها متعلقًا بالحريات، وإن كُنت شخصيًا أعتقد أن اقتصار الحكم على أبناء المؤسسة العسكرية كان واحدًا من أبرز مساوئ هذه الثورة، فعلى مدار 59 عامًا تناوب على عرش مصر عدد من ضباط الجيش بدايةً من محمد نجيب ومرورًا بجمال عبد الناصر وأنور السادات ونهايةً بحسني مبارك، وعلى الرغم من أن مُعظمهم تولى حكم مصر وهو بعيد عن المؤسسة العسكرية؛ إلا أنهم جميعًا كانوا يرتدون ملابس الجيش تحت جلودهم، حريصين على أن ينعموا بدفء قوتها ويستمدون منها شرعية منصبهم الرفيع، وعلى الرغم من أن هذا لا يعيب المؤسسة

العسكرية صاحبة التاريخ المشرف في شيء، إلا أنه رَسَّخ داخل عقل الشارع المصري مفهوم خلود الرئيس على الكرسي حتى النهاية، فالجيش عزل نجيب لحساب ناصر الذي مات ليورث حكم مصر لرفيقه السادات العسكري أيضًا، والذي اختار مبارك القادم من سلاح الطيران ليخلفه بعد وفاته، وعند الأخير توقف التاريخ، فالرجل جلس على العرش 30 عامًا محققًا رقمًا قياسيًّا بين كل أقرانه، كما بدا للجميع أن طول بقائه في حكم مصر أغراه على أن يغير قواعد اللعبة، ويخرج بالتوريث من عباءة المؤسسة العسكرية، ليهدي مصر إلى نجله جمال، فكانت ثورة 25 يناير التي أطاحت بكل السيناريوهات الموضوعة سلفًا، والتي تجلت عظمتها في أنها نبعت من وجدان المواطن البسيط، الذي قرر للمرة الأولى أن يتخذ قراره في مَن يحكمه حتى لو دفع حياته ثمنًا لذلك؛ لأن مصر التي سادت العالم في عصور مضت تستحق بالتأكيد حكمًا ديمقراطيًّا، ودولة مدنية، وحاكمًا يُدرك أن شرعيته تنبع من الشارع بعيدًا عن انتمائه لأي من مؤسسات الدولة، ولعل الموقف الواضح الذي اتخذه الجيش بالانحياز للشارع على حساب الرئيس الذي ينتمي إليه كان بمثابة إشارة واضحة ذات دلالة عميقة تؤكد أننا على أعتاب مرحلة جديدة من عمر مصر، يختار فيها الشعب رئيسه بانتخابات مباشرة وشفافة بعيدًا عن التزوير أو قصر الاختيار على أسماء بعينها يتم الاستفتاء عليها، وهو ما يؤكد أن مصر بالتأكيد تفتح صفحة جديدة مع الديمقراطية، ربما يكون العنوان الأكبر فيها هو الانتخابات الرئاسية التي كان مقررًا أن تتم في ظل حكم مبارك، لكن تغيرت الصورة وأصبحت تجري تحت سقف مصر الحرة بعد الثورة.

ولأننا نقف على أعتاب وطن يتحرر، وانتخابات رئاسية تمثل حالة خاصة جدًّا في عُمر مصر لابد لنا أن نبدأ من تنحي مبارك؛ حيث تتابعت الخطوات بشكل متسارع، واختار الشعب الموافقة على التعديلات الدستورية، والتي تركز مُعظمها على تحديد شروط المترشح بصورة ترفع سقف الحرية، وتزيد من عدد المتنافسين على هذا المنصب الحساس.

وقد تتابعت ردود الفعل على تلك التعديلات سواء المؤيدة أم المتحفظة على بعض بنودها، كما توالى إعلان العشرات ترشيح أنفسهم لخوض السباق الرئاسي من كل التيارات والتوجهات، بصورة يصعب على المواطن العادي التعرف عليهم، ووسط هذا الزحام الشديد حاولنا أن نستخلص الأسماء العشرة الأهم، وأصحاب الفرص الأكبر في الفوز بكرسي الرئاسة، ونقدم صورة من قريب لهؤلاء تشمل تاريخهم الشخصي والعملي والنضالي وما قدموه لمصر قبل الترشح للرئاسة، كما نحاول الغوص في عقولهم واستطلاع وجهات نظرهم في العديد من القضايا والمشاكل الحساسة التي تواجه مصر، ونستعرض مخططاتهم لإدارة الوطن إذا ما نجحوا في الوصول لكرسي الحكم، كما نوضح رؤيتهم لمنافسيهم وفرصهم في الفوز بالسباق الرئاسي، كما نفند الاتهامات التي وجِّهت لهم وردودهم عليها التي طرحوها في وسائل الإعلام، وخلال اللقاءات الشعبية والجماهيرية، بمعنى آخر أحاول من خلال هذا الكتاب أن أقدم من منطقة محايدة تمامًا دليلاً وافيًا يساعد أبناء هذا الوطن في اتخاذ قرار قد يكون الأهم في عمر مصر، وهو لمن سيعطون أصواتهم ليكون أول حاكم لمصر يمر عبر بوابة التصويت الديمقراطية، وبقدر ما يبدو القرار صعبًا بقدر ما اجتهدت في جمع المعلومات، وتقديم هذه الوجبة المعلوماتية الدسمة التي أظن أنها ستكشف الكثير من الحقائق الغامضة، وتزيل الكثير من الالتباس المتعلق بالعشرة الذين أعتقد أن أحدهم سيصل لحكم مصر.

ولأنني أقف في صفوف المحايدين فقد اجتهدت لأبقى حتى النهاية دون الإفصاح عن هويتي، وذلك بعرض الحقائق كما هي دون تلوين أو الانتصار لمرشح على آخر، كما عمدت في نهاية الكتاب لعقد العديد من المقارنات بين المرشحين وتدوين ملاحظاتي الشخصية على بعض المتغيرات المرتبطة بهم، مثل السن والموقع الوظيفي خلال حكم مبارك، والسنوات التي قضاها بعضهم في سجون النظام السابق، بل وامتدت المقارنات لتصل إلى الحالة الصحية لكل منهم، والسمات الشخصية لزوجاتهم واللاتي قد

تكون واحدة منهن سيدة مصر الأولى خلال شهور، لعل هذه الرؤية التحليلية تساعد الناخب في اتخاذ القرار الصائب ومنح صوته لمن يليق أن يكون أول رئيس لمصر بعد الثورة.

المرشحون العشرة الذين أعتقد أنهم مبشرون بحكم مصر أو أن أحدهم سيكون رئيسًا لها وهم مع حفظ الألقاب للجميع "محمد البرادعي، عمرو موسى، هشام البسطويسي، حمدين صباحي، أيمن نور، عبد المنعم أبو الفتوح، مجدي أحمد حسين، عبد الله الأشعل، مجدي حتاتة، سليم العوا" وكلهم سواء اتفقت أو اختلفت عليهم أصحاب تاريخ كبير، ويمتلكون رصيدًا لدى الشارع المصري يؤهلهم للمنافسة.

وحتى لا أطيل عليكم سأترككم مع تلك الرحلة التي أتمنى أن تفيدكم في اختيار مرشحكم لحكم مصر، متمنيًا أن نلتقي جميعًا عند صندوق الانتخابات، وأن تأتي النتيجة النهائية بحجم التضحيات الضخمة التي قدمتها مصر من دم وأرواح أبنائها.

# التعديلات الدستورية.. الطريق إلى عرش مصر

قبل أن نخوض في تفاصيل الانتخابات الرئاسية ونلقي بأنفسنا في خضم المعلومات حول المرشحين لرئاسة مصر، لابد في البداية من الوقوف بإمعانٍ عند التعديلات الدستورية التي مثلت مطلبًا أساسيًا لكل قوى المعارضة الوطنية في عهد مبارك، والتي أتت الثورة لتجعلها حقيقة، وتحدد من خلالها إطارًا ديمقراطيًا صحيحًا يكفل للمواطن المصري حق الترشح بعيدًا عن العقبات التي وضعها نظام مبارك في وجه الجميع، والتي جعلت من منافسته على عرش مصر دربًا من دروب الخيال.

ربما تكون تلك التعديلات التي رفعت سقف الحرية وخففت من القيود سببًا مباشرًا في زيادة أعداد المترشحين للرئاسة، لكن الأهم من هذا أن الشعب قد وافق عليها وأصبحت بالفعل الإطار القانوني الواجب على المرشح للرئاسة المرور عبره، وقد جاءت التعديلات الدستورية على النحو التالي:

المواد المعدلة هي: 75، 76، 77، 88، 93، 139، 148، 179، 189 وإضافة المادة 189 مكرر و189 مكرر 1.

**مادة 75 (النص الأصلي):**

يُشترط فيمن يُنتخب رئيسًا للجمهورية أن يكون مصريًا من أبوين مصريين، وأن يكون متمتعًا بالحقوق المدنية والسياسية، وألاّ تقل سنه عن أربعين سنة ميلادية.

**التعديل:**

يُشترط فيمن يُنتخب رئيسًا للجمهورية أن يكون مصريًا من أبوين مصريين، وأن يكون متمتعًا بحقوقه المدنية والسياسية، وألا يكون قد حمل أو أي من والديه جنسية دولة أخرى، وألا يكون متزوجًا من غير مصرية، وألا تقل سنه عن أربعين سنة ميلادية.

**مادة 76 (النص الأصلي):**

يُنتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري العام المباشر.

ويلزم لقبول الترشح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المتقدمَ للترشح مائتان وخمسون عضوًا على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب والشورى، والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات، على ألاّ يقل عدد المؤيدين عن خمسة وستين من أعضاء مجلس الشعب، وخمسة وعشرين من أعضاء مجلس الشورى، وعشرة أعضاء من كل مجلس شعبي محلي للمحافظة من أربعة عشر محافظة على الأقل، ويزداد عدد المؤيدين للترشح من أعضاء كل من مجلسي الشعب والشورى ومن أعضاء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات

بما يعادل نسبة ما يطرأ من زيادة على عدد أعضاء أي من هذه المجالس، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح، وينظم القانون الإجراءات الخاصة بذلك كله.

ولكل حزب من الأحزاب السياسية التي مضى على تأسيسها خمسة أعوام متصلة على الأقل قبل إعلان فتح باب الترشح، واستمرت طوال هذه المدة في ممارسة نشاطها مع حصول أعضائها في آخر انتخابات على نسبة 3 % على الأقل من مجموع مقاعد المنتخبين في مجلسي الشعب والشورى، أو ما يساوي ذلك في أحد المجلسين، أن يرشح لرئاسة الجمهورية أحدَ أعضاء هيئته العليا وفقًا لنظامه الأساسي متى مضت على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل.

واستثناء من حكم الفقرة السابقة، يجوز لكل حزب من الأحزاب السياسية المشار إليها، التي حصل أعضاؤها بالانتخاب على مقعد على الأقل في أي من المجلسين في آخر انتخابات، أن يرشح في أي انتخابات رئاسية تجرى خلال عشر سنوات اعتبارًا من أول يونيو 2007م، أحدَ أعضاء هيئته العليا وفقًا لنظامه الأساسي متى مضت على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل.

وتقدم طلبات الترشح إلى لجنة تسمى "لجنة الانتخابات الرئاسية" تتمتع بالاستقلال، وتشكل من رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيسًا، وعضوية كل من رئيس محكمة استئناف القاهرة، وأقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا، وأقدم نواب رئيس محكمة النقض، وأقدم نواب رئيس مجلس الدولة، وخمسة من الشخصيات العامة المشهود لها بالحياد، يختار ثلاثة منهم مجلس الشعب، ويختار الاثنين الآخرين مجلس الشورى، وذلك بناءً على اقتراح مكتب كل من المجلسين، وذلك لمدة خمس سنوات، ويحدد القانون من يحل محل رئيس اللجنة أو أي من أعضائها في حالة وجود مانع لديه، وتختص هذه اللجنة دون غيرها بما يلي:

1. إعلان فتح باب الترشح، والإشراف على إجراءاته، وإعلان القائمة النهائية للمرشحين.
2. الإشراف العام على إجراءات الاقتراح والفرز.
3. إعلان نتيجة الانتخاب.
4. الفصل في كافة التظلمات والطعون، وفي جميع المسائل المتعلقة باختصاصها بما في ذلك تنازع الاختصاص.
5. وضع لائحة لتنظيم أسلوب عملها وكيفية ممارسة اختصاصاتها.

وتصدر قراراتها بأغلبية سبعة من أعضائها على الأقل، وتكون قراراتها نهائية ونافذة بذاتها، غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض لقراراتها بالتأويل أو بوقف التنفيذ، ويحدد القانون المنظم للانتخابات الرئاسية الاختصاصات الأخرى للجنة، كما يحدد القانون القواعد المنظمة لترشيح من يخلو مكانه من أحد المرشحين لأي سبب غير التنازل عن الترشح في الفترة بين بدء الترشح وقبل انتهاء الاقتراع.

ويجرى الاقتراع في يوم واحد، وتشكل لجنة الانتخابات الرئاسية اللجان التي تتولى مراحل العملية الانتخابية والفرز، على أن تقوم بالإشراف عليها لجان عامة تشكلها اللجنة من أعضاء الهيئات القضائية، وذلك كله وفقًا للقواعد والإجراءات التي تحددها اللجنة.

ويعلن انتخاب رئيس الجمهورية بحصول المرشح على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة، فإذا لم يحصل أي من المرشحين على هذه الأغلبية؛ أعيد الانتخاب بعد سبعة أيام على الأقل بين المرشحين اللذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات، فإذا تساوى مع ثانيهما غيره في عدد الأصوات الصحيحة؛ اشترك في انتخابات الإعادة، وفي هذه الحالة يعلن فوز من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة.

ويتم الاقتراع لانتخاب رئيس الجمهورية، حتى ولو تقدم للترشح مرشح واحد، أو لم يبقَ سواه بسبب تنازل باقي المرشحين، أو لعدم ترشح أحد غير من خلا مكانه، وفي هذه الحالة يعلن فوز المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة لعدد من أدلوا بأصواتهم الصحيحة، وينظم القانون ما يتبع في حالة عدم حصول المرشح على هذه الأغلبية.

ويعرض رئيس الجمهورية مشروع القانون المنظم للانتخابات الرئاسية على المحكمة الدستورية العليا بعد إقراره من مجلس الشعب وقبل إصداره لتقرير مدى مطابقته للدستور، وتصدر المحكمة قرارها في هذا الشأن خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ عرض الأمر عليها، فإذا قررت المحكمة عدم دستورية نص أو أكثر من نصوص المشروع رده رئيس الجمهورية إلى مجلس الشعب؛ لإعمال مقتضى هذا القرار، وفي جميع الأحوال يكون قرار المحكمة ملزمًا للكافة ولجميع سُلطات الدولة، وينشر في الجريدة الرسمية خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره.

**التعديل:**

يُنتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري العام المباشر.

ويلزم لقبول الترشح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المتقدم ثلاثون عضوًا على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب أو الشورى، أو أن يحصل المرشح على تأييد ما لا يقل عن ثلاثين ألف مواطن ممن لهم حق الانتخاب في خمسة عشر محافظة على الأقل، بحيث لا يقل عدد المؤيدين في أي من تلك المحافظات عن ألف مؤيد.

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح، وينظم القانون الإجراءات الخاصة بذلك كله.

ولكل حزب من الأحزاب السياسية التي حصل أعضاؤها على مقعد على الأقل بطريق الانتخاب في أي من مجلسي الشعب والشورى في آخر انتخابات أن يرشح أحد أعضائه لرئاسة الجمهورية.

وتتولى لجنة قضائية عُليا تسمى "لجنة الانتخابات الرئاسية" الإشراف على انتخابات رئيس الجمهورية، بدءًا من الإعلان عن فتح باب الترشح، وحتى إعلان نتيجة الانتخاب.

وتُشكل اللجنة من رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيسًا، وعضوية كل من رئيس محكمة استئناف القاهرة، وأقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا، وأقدم نواب رئيس محكمة النقض، وأقدم نواب رئيس مجلس الدولة.

وتكون قرارات اللجنة نهائية ونافذة بذاتها، غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض لقراراتها بوقف التنفيذ أو الإلغاء، كما تفصل اللجنة في اختصاصها، ويحدد القانون الاختصاصات الأخرى للجنة.

وتشكل لجنة الانتخابات الرئاسية اللجان التي تتولى الإشراف على الاقتراع والفرز على النحو المبين في المادة 88.

ويُعرض مشروع القانون المنظم للانتخابات الرئاسية على المحكمة الدستورية العليا قبل إصداره لتقرير مدى مطابقته للدستور.

وتُصدر المحكمة الدستورية العُليا قرارها في هذا الشأن خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ عرض الأمر عليها، فإذا قررت المحكمة عدم دستورية نص أو أكثر وجب إعمال مقتضى قرارها عند إصدار القانون، وفي جميع الأحوال يكون قرار المحكمة ملزمًا للكافة ولجميع سلطات الدولة، وينشر في الجريدة الرسمية خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره.

**مادة 77 (النص الأصلي):**

مُدة الرئاسة ست سنوات ميلادية، تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء، ويجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدد أخرى.

**التعديل:**

مُدة الرئاسة أربع سنوات ميلادية، تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب، ولا يجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية إلا لمدة واحدة ثانية.

**مادة 88 (النص الأصلي):**

يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب، ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء، ويجرى الاقتراع في يوم واحد، وتتولى لجنة عليا تتمتع بالاستقلال والحيدة الإشراف على الانتخابات على النحو الذي ينظمه القانون، ويبين القانون اختصاصات اللجنة وطريقة تشكيلها وضمانات أعضائها، على أن يكون من بين أعضائها أعضاء من هيئات قضائية حاليين وسابقين، وتشكل اللجنة اللجان العامة التي تشرف على الانتخابات على مستوى الدوائر الانتخابية، واللجان التي تباشر إجراءات الاقتراع، ولجان الفرز، على أن تُشكل اللجان العامة من أعضاء من هيئات قضائية، وأن يتم الفرز تحت إشراف اللجان العامة، وذلك كله وفقًا للقواعد والإجراءات التي يحددها القانون.

**التعديل:**

يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب، ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء.

وتتولى لجنة عليا ذات تشكيل قضائي كامل الإشراف على الانتخاب والاستفتاء، بدءًا من القيد بجداول الانتخاب وحتى إعلان النتيجة، وذلك كله على النحو الذي يبينه القانون.

ويجرى الاقتراع والفرز تحت إشراف أعضاء من هيئات قضائية ترشحهم مجالسها العليا، ويصدر باختيارهم قرار من اللجنة العليا.

**مادة 93 (النص الأصلي):**

يختص المجلس بالفصل في صحة عضوية أعضائه، وتختص محكمة النقض بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليها من رئيسه، ويجب إحالة الطعن إلى محكمة النقض خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ علم المجلس به، ويجب الانتهاء من التحقيق خلال تسعين يومًا من تاريخ إحالته إلى محكمة النقض، وتُعرض نتيجة التحقيق والرأي الذي انتهت إليه المحكمة على المجلس للفصل في صحة الطعن خلال ستين يومًا من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس، ولا تعتبر العضوية باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس.

**التعديل:**

تختص المحكمة الدستورية العليا بالفصل في صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب، وتقدم الطعون إلى المحكمة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يومًا من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب، وتفصل المحكمة في الطعن خلال تسعين يومًا من تاريخ وروده إليها، وتعتبر العضوية باطلة من تاريخ إبلاغ مجلس الشعب بقرار المحكمة.

**مادة 139 (النص الأصلي):**

لرئيس الجمهورية أن يُعين نائبًا له أو أكثر، ويحدد اختصاصهم، ويعفيهم من مناصبهم. وتسري القواعد المنظمة لمساءلة رئيس الجمهورية على نواب رئيس الجمهورية.

**التعديل:**

يعين رئيس الجمهورية، خلال ستين يومًا على الأكثر من مباشرته مهام منصبه، نائبًا له أو أكثر، ويحدد اختصاصاته، فإذا اقتضت الحال إعفاءه من منصبه وجب أن يعين غيره.

وتسري الشروط الواجب توافرها في رئيس الجمهورية والقواعد المنظمة لمساءلته على نواب رئيس الجمهورية.

**مادة 148 (النص الأصلي):**

يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ على الوجه المبين في القانون، ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يومًا التالية؛ ليقرر ما يراه بشأنه، وإذا كان مجلس الشعب منحلاً يعرض الأمر على المجلس الجديد في أول اجتماع له، وفي جميع الأحوال يكون إعلان حالة الطوارئ لمدة محدودة، ولا يجوز مدها إلا بموافقة مجلس الشعب.

**التعديل:**

يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ على الوجه المبين في القانون، ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس الشعب خلال السبعة أيام التالية ليقرر ما يراه بشأنه، فإذا تم الإعلان في غير دور الانعقاد؛ وجبت دعوة المجلس للانعقاد فورًا، للعرض عليه وذلك بمراعاة الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة، وإذا كان مجلس الشعب منحلاً يعرض الأمر على المجلس الجديد في أول اجتماع له، ويجب موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على إعلان حالة الطوارئ، وفي جميع الأحوال يكون إعلان حالة الطوارئ لمدة محدودة لا تتجاوز ستة أشهر، ولا يجوز مدها إلا بعد استفتاء الشعب وموافقته على ذلك.

**مادة 179 (النص الأصلي):**

تعمل الدولة على حماية الأمن والنظام العام في مواجهة أخطار الإرهاب، وينظم القانون أحكامًا خاصة بإجراءات الاستدلال والتحقيق التي تقتضيها ضرورة مواجهة هذه الأخطار، وبحيث لا يحول الإجراء المنصوص عليه في كل من الفقرة الأولى من المادة 41 والمادة 44 والفقرة الثانية من المادة 45 من الدستور دون تلك المواجهة، وذلك كله تحت رقابة القضاء، ولرئيس الجمهورية أن يحيل أية جريمة من جرائم الإرهاب إلى أية جهة قضاء منصوص عليها في الدستور أو القانون.

**التعديل:**

إلغاء المادة.

**مادة 189 (النص الأصلي):**

لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الشعب طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور، ويجب أن يذكر في طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها، والأسباب الداعية إلى هذا التعديل، فإذا كان الطلب صادرًا من مجلس الشعب وجب أن يكون مُوقعًا من ثُلث أعضاء المجلس على الأقل.

وفي جميع الأحوال يناقش المجلس مبدأ التعديل، ويصدر قراره في شأنه بأغلبية أعضائه، فإذا رفض الطلب لا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مُضي سنة على هذا الرفض، وإذا وافق مجلس الشعب على مبدأ التعديل، يناقش بعد شهرين من تاريخ الموافقة المواد المطلوب تعديلها، فإذا وافق على التعديل ثُلث أعضاء المجلس عُرض على الشعب لاستفتائه في شأنه، فإذا وافق على التعديل اعتبر نافذًا من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء.

**التعديل:**

إضافة الفقرة التالية إلى المادة:

ولكل من رئيس الجمهورية، وبعد موافقة مجلس الوزراء، ولنصف أعضاء مجلسي الشعب والشورى، طلب إصدار دستور جديد، وتتولى جمعية تأسيسية من مائة عضو، ينتخبهم أغلبية أعضاء المجلسين غير المعينين في اجتماع مشترك، إعداد مشروع الدستور في موعد غايته ستة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويعرض رئيس الجمهورية المشروع، خلال خمسة عشر يومًا من إعداده، على الشعب لاستفتائه في شأنه، ويعمل بالدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء.

**إضافة المادة 189 مكرر:**

يجتمع الأعضاء غير المعينين لأول مجلسي شعب وشورى تالين لإعلان نتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور لاختيار الجمعية التأسيسية المنوط بها إعداد مشروع الدستور الجديد خلال ستة أشهر من انتخابهم، وذلك كله وفقًا لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة 189.

**إضافة المادة 189 مكرر 1:**

يمارس أول مجلس شورى، بعد إعلان نتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور، بأعضائه المنتخبين اختصاصاته، ويتولى رئيس الجمهورية– فور انتخابه– استكمال تشكيل المجلس بتعيين ثُلث أعضائه، ويكون تعين هؤلاء لاستكمال المدة الباقية للمجلس على النحو المبين بالقانون.

# البرادعي.. مبعوث التغيير

"نبي التغيير".. سواء اتفقت أو اختلفت مع الرجل فلن يمكنك بأي حال من الأحوال القفز فوق الدور الكبير الذي لعبه في تغيير خارطة السياسة المصرية خلال الأعوام القليلة الماضية، فقد ارتبط ظهور البرادعي- كمعارض لنظام مبارك- بدخول العديد من المصطلحات السياسية التي لم تكن مألوفة لدى صُناع القرار أو رجل الشارع على حد السواء، فالمؤيدون بمئات الآلاف على الإنترنت، والأنصار معظمهم من الشباب الذين ظلوا بعيدًا عن المشهد السياسي لفترات طويلة، والطرح في غاية الجرأة والتحدي، فالرجل يسعى إلى عرش مصر بمنتهى الجدية والوضوح، ويحاول بشتى الطرق توفير الظروف الملائمة لانتخابات نزيهة تضمن له تحقيق هدفه، لذا فقد دقّ البرادعي أجراس الخطر قوية ليزعج كل أفراد النظام المصري الذين ركنوا لعقود مطمئنين لاستقرار الأوضاع، لكن رياح التغيير التي هبَّت عبر الرجل كانت قوية بما يكفي لهز عرش مصر.

والمثير في حدوته البرادعي هو قدرة هذا الرجل القادم من بعيد على الصبر والتحمل، وإصراره على تحقيق أهدافه أيًا كانت التبعات والأثمان التي يدفعها في مقابل ذلك، حتى إنه يبدو لك أحيانًا ككل أصحاب الرسالات الذين يمضون في مسيرتهم للنهاية، وهو ما يؤكد قوة البرادعي ويزيد من حظوظه في الوصول لكرسي الرئاسة.

ولد محمد مصطفى البرادعي في 17 يونيو 1942م بحي الدقي بمحافظة الجيزة، ووالده هو مصطفى البرادعي نقيب المحامين الأسبق، وقد تخرج في كلية الحقوق جامعة القاهرة عام 1962م، وتزوج من عايدة الكاشف المدرِّسة في رياض أطفال مدرسة ڤيينا الدولية عام 1975م، وأنجبا ابنتهما ليلى محامية، وابنهما مصطفى مدير أستوديو بمحطة تليفزيون خاصة، وهما يعيشان في لندن.

بدأ البرادعي حياته العملية موظفًا في وزارة الخارجية المصرية في قسم إدارة الهيئات سنة 1964م، ومثَّل بعدها بلاده في بعثتها الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك وفي چنيڤ.

ففي عام 1976م كان البرادعي أصغر أعضاء البعثة المصرية سنًّا عندما بدأ عمله في نيويورك، حيث عُرف عنه منذ البداية جديته ووضوح رؤيته حول ما يسعى إلى تحقيقه، وقد كلف بمتابعة أعمال اللجنة الخامسة المعنية بالشئون المالية والإدارية، ولأن مندوب مصر في اللجنة وقتها كان الوزير المفوض محمد رياض– وزير الدولة للشئون الخارجية فيما بعد– كان يشغل منصب مدير مكتب وزير الخارجية، فقد كان محمد البرادعي من الناحية العملية الممثل الحقيقي لمصر في هذه اللجنة المهمة– بالرغم من صغر سنه– وشهد له الجميع بالكفاءة.

أثناء عمله في البعثة الدائمة في نيويورك التحق بكلية الحقوق في جامعة نيويورك وحصل على الماچستير، ثم حصل على الدكتوراه عام 1974م، وكان موضوعها حول وضع المضايق في قانون البحار، وقد حاز البرادعي على إعجاب الأساتذة الذين

أشرفوا على الرسالة لتفوقه وسعة اطلاعه، حتى إن أحد هؤلاء الأساتذة، وهو أستاذ القانون الدولي الشهير "توم فرانك" عندما تولى منصب مدير البحوث في معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث طلب محمد البرادعي للعمل معه في المعهد، وتشاركا في كتابة العديد من المقالات المهمة.

وفي نفس العام عاد البرادعي إلى مصر ليعمل في مكتب وزير الخارجية إسماعيل فهمي، ويصبح من أقرب مساعديه، ومحل ثقته التامة، حيث عهد إليه بالكثير من الملفات الحساسة.

وفي عام 1980م ترك الخارجية المصرية ليصبح مسئولاً عن برنامج القانون الدولي في معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث، كما عمل أستاذًا زائرًا للقانون الدولي في مدرسة قانون جامعة نيويورك بين عامي 1981م و1987م.

وعن ظروف تركه العمل بمكتب وزير الخارجية قال البرادعي: "تركت وظيفتي في الخارجية، وغادرت البلاد إلى جنيف، وكنت معترضًا وقتها على توقيع مصر اتفاقية "سلام منفرد"، وكنت في حالة نفسية صعبة؛ لأني لم أرَ حينها أن هذا هو الطريق السليم".

خلال عمله كأستاذ وموظف كبير في الأمم المتحدة اكتسب البرادعي خبرة كبيرة بدهاليز المنظمات الدولية وسير العمل بها خاصة في مجال حفظ السلام والتنمية الدولية، كما حاضَرَ في مجال القانون الدولي والمنظمات الدولية، والحد من التسلح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وألف مقالات وكتبًا في تلك الموضوعات، وقد حصل في تلك الفترة على عضوية العديد من المنظمات المهنية ومنها اتحاد القانون الدولي والجماعة الأمريكية للقانون الدولي.

## مدير الوكالة باكتساح

وفي عام 1984م كان موعد البرادعي مع مرحلة جديدة من حياته العملية، ربما تكون الأهم على الأقل حتى الآن؛ حيث التحق بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، وشغل مناصب رفيعة، فسرعان ما اكتشف مدير عام المنظمة "هانز بليكس" قدراته وكفاءته، فتم تعيينه مديرًا للشئون القانونية، وفي هذا المنصب أشرف على إبرام عدة اتفاقيات مهمة تتعلق بالرقابة على الأسلحة النووية، وفي عام 1993م أصبح مديرًا عامًا مساعدًا للعلاقات الخارجية، ولمع اسمه كمسئول دولي على أعلى مستوى، مما دفع الدول الأفريقية إلى ترشيحه رئيسًا للوكالة الدولية للطاقة الذرية في 1 ديسمبر 1997م خلفًا للسويدي "هانز بليكس" بعد أن حصل على 33 صوتًا من إجمالي 34 صوتًا، حيث امتنعت كوريا الجنوبية عن التصويت رغم أن منافس البرادعي كان وزير تعليمها السابق، وذلك في اقتراع سري للهيئة التنفيذية للوكالة، وأعيد اختياره رئيسًا لفترة ثانية في سبتمبر 2001م، ولمرة ثالثة في سبتمبر 2005م.

وقد أثبت محمد البرادعي خلال توليه هذا المنصب السياسي الدولي الحساس صلابته في مواجهة الضغوط، وشجاعته في الدفاع عن معتقداته ومبادئه، ومازال المجتمع الدولي بأسره يتذكر مواقفه عندما رفض الانصياع لرغبات الولايات المتحدة عندما قررت الهجوم على العراق؛ مما استحق عليه أن يحصل بجدارة بالاشتراك مع الوكالة على جائزة نوبل للسلام عام 2005م، وسنعرض بالتفصيل للصراع الذي نشب بين الرجل والولايات المتحدة في الجزء الخاص بالانتقادات الموجهة إليه بخصوص ضرب العراق، لكن هذا لا يمنع من الحديث عن المواجهة الساخنة التي خاضها البرادعي في مواجهة أمريكا عندما قرر الترشح لرئاسة الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمرة الثالثة في 2005م، بسبب موقفه الرافض لغزو العراق خلال ولايته الثانية؛ إذ أصرَّ على الوقوف في وجه الضغوط الأمريكية التي كانت تهدف إلى إرغام الأمم المتحدة على قبول مبررات الحرب ضد العراق، وتحديدًا تهمة تطوير العراق وإخفائه أسلحة دمار شامل،

إلا أنّ البرادعي رفض السير في "المشروع الأمريكي"، بل لجأ إلى "تحطيم" أحد أبرز المزاعم الأمريكية الخاصة بشرائه يورانيوم من النيجر لمشروعه النووي السري.

بل إنه ذهب إلى الأمم المتحدة حيث أعلن على الملأ أن "وثائق يورانيوم النيجر" مزورة، دون أن يتهم أمريكا مباشرةً بتزويرها، كما أعلن صراحةً بعد ذلك "أن يوم الغزو هو أبأس يوم في حياته".

وبدا أن الأمريكان لم ينسوا موقفه هذا، إذ عارضوا بشدّة تجديد ولايته لفترة ثالثة، لكنّهم سرعان ما رضخوا للأمر الواقع بعدما فشلوا في إقناع أي دولة بترشيح منافس له، وقد فضحت صحيفة واشنطن بوست قيام الولايات المتحدة بالتنصت على مكالمات البرادعي على أمل العثور على ما يساعدها في إزاحته عن رئاسة الوكالة، وبالرغم من عدم وجود منافسين للرجل على رئاسة الوكالة في ذلك الوقت، فقد سعت الولايات المتحدة إلى إقناع وزير الخارجية الأسترالي الأسبق "ألكسندر داونر" بالترشح إلا أنه رفض؛ فتأجل قرار مجلس محافظي الوكالة حتى نهاية مايو 2005م، عندما أسقطت الولايات المتحدة اعتراضاتها على رئاسته في 9 يونيو بعد مقابلة بينه وبين "كونداليزا رايس" وهو ما فتح الطريق أمام مجلس محافظي الوكالة للموافقة عليه في 13 يونيو.

## نوبل للسلام

في أكتوبر 2005م نال محمد البرادعي جائزة نوبل للسلام مناصفة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنحت الجائزة للوكالة ومديرها؛ اعترافًا بالجهود المبذولة من جانبهما لاحتواء انتشار الأسلحة النووية.

والجائزة رفيعة المستوى التي لم يحصل عليه مصري منذ فاز بها الرئيس السابق أنور السادات مناصفةً مع "مناحم بيجين" عام 1987م، حتى حصدها البرادعي مناصفةً أيضًا، لكن مع الوكالة الدولية التي يرأسها هذه المرة، والجائزة عبارة عن شهادة

وميدالية ذهبية و10 ملايين كرونا سويدية (تساوي وقتها حوالي 1.3 مليون دولار) مناصفةً بين الوكالة ومديرها.

قال البرادعي: إن نصيبه من الجائزة التي سيحصل عليها سيذهب إلى دورٍ لرعاية الأيتام في مصر، وأن نصيب الوكالة سيستخدم في إزالة الألغام الأرضية من الدول النامية.

وقال البرادعي للصحفيين: إنه لم يكن واثقًا من الفوز بالجائزة رغم أنه كان مرشحًا بارزًا لها؛ لأنه لم يتلقَ المكالمة الهاتفية المبكرة التقليدية من لجنة نوبل، وعلم بفوزه فقط أثناء مشاهدة المراسم التي أذاعها التليفزيون، وقال: "جاءت مفاجأة تمامًا بالنسبة لي، فقد كنت أشاهد التليفزيون مع زوجتي الساعة الحادية عشر ونحن مدركان تمامًا أننا لن نحصل عليها، ثم سمعت باللغة النرويجية اسم الوكالة الدولية للطاقة الذرية واسمي، فوقفت أنا وزوجتي وتعانقنا وغمرتنا السعادة والفخر".

والحقيقة أن نوبل للسلام كانت بمثابة تتويج لمشوار البرادعي الذي حصل خلاله على العديد من الجوائز والتكريمات المحلية والعربية والعالمية؛ ومنها:

جائزة "فرانكلين د. روزفلت" للحريات الأربع في عام 2006م.

جائزة "الطبق الذهبي" من الأكاديمية الأوروأمريكية للإنجاز.

جائزة "چيت تراينور" من جامعة چورج تاون للتميز في الأداء الدبلوماسي.

جائزة "أمن الإنسانية" من مجلس العلاقات العامة الإسلامي.

جائزة "المؤسسة" من مجلس كرانس مونتانا.

جائزة "الأثير" أعلى وسام وطني جزائري، وجائزة "الحمامة الذهبية للسلام" من الرئيس الإيطالي، "حامي شرفي" لجماعة الفلسفة في كلية الثالوث في دبلن (2006م)، والتي حصل عليها العديد ممن نالوا جائزة نوبل للسلام، مثل "دزموند توتو وچون

هيوم"، وحصل أيضًا على "وشاح النيل" من الطبقة العليا، أعلى تكريم مدني من الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك، وأيضًا حصل على جائزة "الإسهام المتميز في الاستخدامات السلمية للتقنية النووية" من الاتحاد النووي العالمي في سبتمبر 2007م، وجائزة "موستار" أيضًا في 2007م للسلام العالمي من مركز موستار للسلام والتعاون بين الإثنيات.

كما نال البرادعي شهادات دكتوراه فخرية من جامعات نيويورك، وماريلاند، والجامعة الأمريكية في القاهرة، والجامعة المتوسطية الحرة في باري، وجامعة سوكا في اليابان، وجامعة تسنغوا في بكين، ومعهد بوخارست التقني، والجامعة التقنية في مدريد، وجامعة كونكو في سيول، جامعة فلورنسا، وجامعة بوينوس آيرس، وجامعة كويو الوطنية في الأرجنتين، وجامعة أمهرست، وجامعة ترينيتي.

وفي نوفمبر 2009م ومصر غارقة في الحديث عن الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في 2011م، والعوائق الدستورية التي تحرم رموز المعارضة المصرية من منافسة مبارك بموجب المادة 76 المعدلة في 2007م، وبينما المعارضون مشغولون بالتحذير من سيناريوهات التوريث التي قد تأتي بجمال مبارك على عرش مصر في هذه الأجواء المشحونة، أعلن محمد البرادعي عن احتمال ترشحه لانتخابات الرئاسة في مصر مشترطًا لإعلان قراره بشكل قاطع وجود "ضمانات مكتوبة" حول نزاهة وحرية العملية الانتخابية.

## بيان الترشح للرئاسة

أرسل البرادعي بيانًا من مكتبه في ڤيينا لـ "جريدة الشروق المصرية" أكد فيه أنه لم يعلن عن رغبته أو عدم رغبته المشاركة في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وقال البيان: "إن الدكتور البرادعي يشغل حتى نهاية نوفمبر المقبل منصب مدير عام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالتالي فإن اهتمامه مُكرّس حاليًا لعمله ومعالجة القضايا والموضوعات

المهمة التي تتناولها الوكالة، لذلك فهو لم يتخذ أي قرار بعد فيما يخص خطواته المستقبلية، والتي ستحدد في ضوء المستجدات والتطورات في المرحلة المقبلة".

وقد تلقف الشارع المصري بيان البرادعي باهتمام بالغ باعتباره رسالة مباغتة ومحرجة للنظام المصري؛ خاصة وأن الرجل يتمتع بشهرة دولية ومكانة مرموقة، كما أنه حائز على جائزة نوبل للسلام، بما يؤكد أن تداول السلطة في مصر أصبح داخل دائرة الضوء عالميًا بفضل اهتمام البرادعي بما له من ثقل دولي بالترشح للرئاسة، كما استبشر المعارضون خيرًا بالبيان الذي اعتبروه بمثابة طرقات قوية على باب الحياة السياسية المصرية الموصد منذ سنوات أمام الراغبين في ممارسة حقوقهم في الترشح للرئاسة، لهذا سرعان ما أعلن حزب الوفد وقوى سياسية معارضة أخرى أنها مستعدة لمساندة البرادعي إن قرر الترشح.

وفور انتهاء فترة رئاسته للوكالة الدولية في ديسمبر 2009م، ألقى البرادعي بالحجر الثقيل الذي حرك المياه الراكدة في السياسة المصرية، عندما أعلن عزمه الترشح لرئاسة الجمهورية في الانتخابات المقررة في 2011م، ولم يكتفِ بذلك لكنه حدد شروطًا اعتبرها بعض المتابعين وقتها دربًا من الخيال، وهي تعديل المواد 76 و77 و88 من الدستور المصري ليسمح لأي مصري بخوض الانتخابات الرئاسية، كما طالب ببعض التعهدات الكتابية لضمان نزاهة العملية الانتخابية، وبعض الضمانات مثل المراقبة القضائية والدولية، وبالطبع رحبت الأحزاب والتيارات المعارضة المختلفة بهذا القرار.

## العودة للوطن

في مساء يوم الجمعة 19 فبراير 2010م عاد الدكتور محمد البرادعي إلى وطنه حيث وصل إلى مطار القاهرة الدولي وسط استقبال شعبي حاشد، وكان في انتظاره ما يقرب من 2000 من المناصرين له والناشطين السياسيين والإعلاميين الذين تجمعوا أمام

مبنى رقم (3) بمطار القاهرة لاستقبال البرادعي الذي وصل على متن الرحلة رقم 863 التابعة للخطوط الجوية النمساوية.

وضم حشد الاستقبال الجماهيري عددًا من الشخصيات العامة والسياسيين والكُتَّاب والإعلاميين من بينهم الإعلامي حمدي قنديل، والفنان خالد أبو النجا، وجورج إسحق المنسق العام السابق لحركة كفاية، وعبد الرحمن يوسف ممثلاً عن الحملة المستقلة لترشيح البرادعي، والدكتور حسن نافعة ممثلاً عن الحركة المصرية ضد التوريث، والمستشار محمود الخضيري، وجميلة إسماعيل.

كما حضر عدد من الناصريين المستقلين من بينهم عبد العظيم المغربي، وشيوعيين مستقلين من بينهم عبد الخالق فاروق، بالإضافة إلى ممدوح قناوي رئيس الحزب الدستوري الاجتماعي، والذي طلب رسميًّا من البرادعي أن يرشحه الحزب كرئيس لمصر.

وحمل أنصار البرادعي الذين حضروا من محافظات القاهرة، الجيزة، الغربية، المنوفية، الإسكندرية، البحيرة، وغيرها لافتات تحمل أسماء محافظاتهم، وكتبوا عليها: ("نعم" أو "yes" للتغيير)، وأخرى كتب عليها: (أهلاً البرادعي منقذ مصر)، و(البرادعي أمل الأمة)، كما حملت رموز لعمال المحلة لافتات مكتوب عليها (عمال المحلة يبايعون الدكتور البرادعي).

ولم يضيع البرادعي وقتًا، فبعد وصوله بأيام قليلة بدأ في الاجتماع بقادة التيارات السياسية المختلفة والنشطاء السياسيين، كما قام بزيارة الأمين العام لجامعة الدول العربية السابق السيد عمرو موسى، كما حل ضيفًا على العديد من البرامج الحوارية الشهيرة في القنوات الفضائية المستقلة لتقديم نفسه للشعب، والتعرف على رؤيته السياسية وخططه للمستقبل، إلا أن هذه البرامج يبدو أنها أتت مبكرة بعض الشيء، فأعطت انطباعًا بأن الرجل لم يُعد نفسه بشكل جاد للمرحلة القادمة، ورغم ذلك

فلم يمر الأسبوع الأول على وجود البرادعي في مصر حتى تم إعلان تشكيل جمعية وطنية ضمت في عضويتها مجموعة من النشطاء من التيارات المعارضة المختلفة برئاسته للضغط على النظام لتعديل الدستور وإلغاء الطوارئ.

وقد قوبلت تحركات البرادعي بحفاوة بالغة على المستوى الشعبي خاصة في أوساط الشباب، وظهر ذلك بوضوح من خلال آلاف التعليقات الجادة والحوارات القيمة على عدد غير قليل من المواقع الإلكترونية للصحف المستقلة والمواقع الحوارية لتجمعات الشباب المصري، مما أثر بشدة في تزايد شعبية البرادعي، لكن المثير للدهشة كان تجاهل الإعلام الرسمي التام للرجل، كما لو أنه لم يعد إلى مصر من الأساس.

وفي منتصف 2010م أطلق البرادعي بيانه "معًا سنتغير" الذي حدد سبعة مطالب، ودعا القوى السياسية للتآلف حولها في إطار جمعية وطنية للتغيير، ثم القيام بحملة شعبية لجمع التوقيعات عليها لإحراج النظام وتوريطه في مواجهة تجبره على إجراء انتخابات نزيهة وقد جاء نص البيان كما يلي:

## بيان الدكتور البرادعي "معًا سنغير"

في ضوء لقاءاتي بمختلف المصريين بجميع انتماءاتهم السياسية والمذهبية رجالاً ونساءً بمن في ذلك ممثلين عن المجتمع المدني والشباب؛ فقد لمست شبه إجماع على ضرورة التغيير في مصر، ومن أجل هذا كان هناك اتفاق عام على ضرورة توحُّد جميع الأصوات الداعية للتغيير في إطار جمعية وطنية طُلب مني أن أكون في مقدمتها ومن خلفها، وبحيث تكون إطارًا عامًّا ينطوي تحته جميع الأصوات المطالبة بالتغيير، والهدف الرئيسي من الجمعية هو العمل على التوصل إلى نظام سياسي يقوم على الديمقراطية الحقة والعدالة الاجتماعية، والخطوة الأولى على هذا الطريق هي كفالة الضمانات الأساسية لانتخابات حرة ونزيهة تشمل جميع المصريين، بحيث تكون هناك فرصة متكافئة للجميع، سواء الانتخابات التشريعية أو الانتخابات الرئاسية،

وهي ضمانات وإجراءات تطالب بها فئات عريضة من المجتمع المصري منذ سنوات عديدة وفي مقدمتها:

- إنهاء حالة الطوارئ.
- تمكين القضاء المصري من الإشراف الكامل على العملية الانتخابية برمتها.
- الرقابة على الانتخابات من قبل منظمات المجتمع المدني المحلي والدولي.
- توفير فرص متكافئة في وسائل الإعلام لجميع المرشحين، وخاصة في الانتخابات الرئاسية.
- تمكين المصريين في الخارج من ممارسة حقهم في التصويت بالسفارات والقنصليات المصرية.
- كفالة حق الترشح في الانتخابات الرئاسية دون قيود تعسفية اتساقًا مع التزامات مصر طبقًا للاتفاقية الدولية للحقوق السياسية والمدنية، وقصر حق الترشح للرئاسة على فترتين.
- الانتخابات عن طريق الرقم القومي، ويستلزم تحقيق بعض تلك الإجراءات والضمانات تعديل المواد 76 و77 و88 من الدستور في أقرب وقت ممكن.

وأود أن أؤكد في هذا الصدد أن الجمعية الوطنية للتغيير بابها مفتوح لجميع المصريين داخل مصر وخارجها، الذين يتفقون مع ضرورة التغيير بدءًا بتحقيق الضمانات والإجراءات الوارد ذكرها والخاصة بالانتخابات، وانتهاء بدستور جديد يكفل لكل مصري حقه في الحياة الحرة الكريمة، ويكون بداية لبرنامج إصلاح اجتماعي واقتصادي شامل، وبحيث يكون في النهاية الشعب هو السيد والحاكم، إن هدف الجمعية الأول ليس مقصورًا على تغيير قواعد الترشح للرئاسة، أو من سيترشح لها؛ وإنما هو السعي إلى التغيير الشامل عن طريق حشد التأييد الشعبي لهذا الغرض بأسلوب سلمي، وقد تم اختيار الدكتور حسن نافعة– أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة– ليكون منسقًا عامًا للجمعية.

## البرادعي والإخوان

ورغم الأخبار التي تطايرت هنا وهناك حول تحالفات البرادعي واتصالاته بالقوى السياسية المختلفة لحشدها حول المطالب السبعة؛ إلا أن أكثر هذه الأخبار تأثيرًا ورواجًا كانت عن علاقته بالإخوان، خاصة بعد أن صرحت الجماعة في يونيو 2010م بأن عضو مكتب الإرشاد ورئيس كتلتها البرلمانية في مجلس الشعب، محمد سعد الكتاتني، سيستقبل بمكتبه محمد البرادعي– المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ورئيس الجمعية المصرية للتغيير– الذي يسعى إلى تقديم نفسه كمرشح إصلاحي في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وأكدت الجماعة إلى أن هذه الزيارة هي الثانية بعد لقاء سابق جمع الكتاتني بالبرادعي في منزل الأخير، وذلك بعد يوم واحد من زيارته لمدينة سنورس في الفيوم ضمن حملته للمطالبة بتعديل الدستور؛ حيث التفَّ حوله الآلاف من أنصاره، وسط دعم جماهيري واضح من مناصري الإخوان، ما دفع بعض التقارير الصحفية إلى الحديث عن تحالف ممكن بينهما، وهي الزيارة التي قيل إنها تسببت في استقالة عدد من أعضاء الجمعية الوطنية للتغيير، والتي حضرها عدد من نواب الإخوان وعلى رأسهم مصطفى عوض الله.

وبالفعل تم لقاء الكتاتني والبرادعي، وفيه أكد الأخير مجددًا دعمه لحق الإخوان في تشكيل حزب سياسي، كما اعتبرهم– رغم اختلافه معهم في بعض الرؤى– المعارضة السياسية الأكبر في مصر، مبديًا استعداده للقاء المرشد العام للجماعة محمد بديع.

وفي المقابل وجدها أنصار الحزب الوطني وقتها فرصة سانحة للهجوم على رئيس الجمعية الوطنية للتغيير، لدرجة أنهم وصفوا الزيارة بأنها كانت بمثابة "إهانة للبرادعي وإنهاء لدوره كلاعب سياسي في الحياة المصرية" بداعي أنه لم يقابل المرشد العام للجماعة، بل تعامل مع من هو أقل مرتبة، مع أنه (البرادعي) يُعد الرأس الأول في الجمعية الوطنية للتغيير.

كما أعلنوا دهشتهم من حدوث تقارب بين البرادعي والإخوان، وقالوا إن أيديولوچية الجماعة، سواء في مستوياتها القيادية أو حتى قاعدتها الشعبية– "تتعارض تمامًا مع فكرة الدولة المدنية التي يدعو لها البرادعي"، وأضاف "لعلّ السؤال المطروح (على البرادعي) الآن هو هل وضع الرجل نفسه رهينة في يد جماعة الإخوان؟".

في المقابل، رفض عبد الرحمن يوسف، منسق الحملة الشعبية المستقلة لدعم البرادعي، انتقادات الحزب الحاكم، وقال: إن الحزب يحاول التقليل من تأثير البرادعي وتحركاته، وإبقاءه طوال الوقت في موقف المدافع عن نفسه أمام اتهامات "سخيفة ومتكررة".

وأضاف يوسف "عجز الحزب عن تقديم أي بديل أو حل للمشكلات التي دمرت الحياة اليومية للمصريين، أو حتى تحريك مياه الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتجمدة، يجعله يستشعر الحرج في كل تحرك للتغيير سواء كان من البرادعي أو غيره".

ونفى يوسف ما تردد عن أن مرشد الإخوان أرجأ مقابلة البرادعي، وقال: إن زيارة البرادعي لرئيس الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين الدكتور محمد سعد الكتاتني، وهو عضو بالجمعية الوطنية للتغيير التي أنشأها البرادعي، جاءت في إطار تبادل الزيارات.

ونفى أيضًا ما تناقلته وسائل إعلام من أن الاستقبال الكبير الذي حظي به البرادعي في الفيوم (جنوب غرب القاهرة) قبل أيام كان بدعم من أعضاء الإخوان بالمدينة، مؤكدًا أن الكتاتني بدوره زار البرادعي أكثر من مرة ممثلًا للجماعة.

وقال: إن الحملة الشعبية لدعم البَرادعي "هي مَن نظمت ولم تنسق مع الإخوان وغيرهم، ولم يكن للإخوان أي مشاركة تذكر في هذا اليوم؛ لأنهم كانوا مشغولين بتنظيم تظاهرة حاشدة للتنديد بالاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية".

وبشأن الجدل المثار عن تقارب البرادعي مع الإخوان، قال يوسف: "لا الاقتراب الزائد عن اللازم ولا الابتعاد المبالغ فيه مع أي تيار أمر صحيح، فالواقع المصري لن يغيره الإخوان أو أي تيار سياسي؛ لأن هذه التيارات موجودة منذ عشرات السنين و لم

تغير شيئًا، لكن الأمل في الناس العاديين من غير ذوي الانتماءات السياسية أن يقودوا التغيير الشامل في مصر".

لكن الزيارة نجحت بالتأكيد في تحقيق أهدافها بالنسبة للبرادعي؛ حيث انضم الإخوان بثقلهم السياسي والشعبي لتأييد مطالبه السبعة، بل وأنشأوا موقعًا خاصًا بهم لجمع التوقيعات.

وقد لفت نشاط البرادعي وسائل الإعلام العالمية التي حرصت على مقابلته وإلقاء الضوء على مدير وكالة الطاقة الذرية السابق، الذي يحاول إعادة رسم خارطة السياسة المصرية من جديد، ومن أهم المقابلات في هذا السياق كان اللقاء الذي أجراه البرادعي مع شبكة "سي إن إن" الإخبارية العالمية، في أغسطس 2010م، التي قدمت له قائلة إن وصوله إلى مصر بث حالة من الارتباك في المشهد السياسي، في بلد الاستبداد فيه قديم قدم الأهرامات الفرعونية نفسها.

وأضافت إن كثير من المصريين ينظرون إليه باعتباره الرجل الذي سيحول أكبر أمة في العالم العربي، إلى عهد جديد من الديمقراطية، بعد ما يقرب من ثلاثة عقود من حكم حسني مبارك الاستبدادي.

## لن أكون ديكورًا للديمقراطية

وقد تحدث البرادعي عن تصوراته للمرحلة القادمة، ورؤيته للدور الذي يتطلع للعبه قائلاً: "لم أقل للمصريين إنني قادم كي أقود.. لقد جئت لتقديم يد المساعدة.. لكن اتضح أنهم يريدون مني أن أقود.. قلت لهم إنني على استعداد للقيادة ولن أخذلهم، بشرط أن أحظى بدعم الناس وعونهم".

وأضاف المسئول الدولي السابق، إنه سيذهب إلى أبعد مدى يمكن الوصول إليه، في حال تأكد أن الانتخابات الرئاسية في مصر ستكون حرة ونزيهة، مؤكدًا أنه لن يمنح النظام الشيء الوحيد الذي يفتقر له، وهو الشرعية".

ومضى يقول إن النظام "سيرغب في أن أرشح نفسي، وأحصل على 30 % أو 40 % من الأصوات، ثم يصافحونني ويقولون لي: حظًا أوفر في المرة المقبلة، لا.. هذا ليس ما أنوي القيام به.. سأرشح نفسي فقط عندما تكون هناك فرص متكافئة".

وعندما سُئل عما إذا كانت مصر بحاجة إلى زعيم مستعد ليكون جبارًا، قال البرادعي: "هذا هو بالضبط ما أرغب في تغييره.. من نظام قائم على الفرعون الواحد إلى نظام يقوم على المؤسسات"، وتابع "الناس لم يرتاحوا لتلك اللهجة.. يريدون أن ينظروا إليّ على إني فرعون جديد، ولكن ليس هذا ما أنا عليه".

وبمضي الأيام بدأ النظام المصري يدرك خطورة الدور الذي يلعبه البرادعي في تحفيز فئات كثيرة كانت بعيدة عن المشاركة في العملية السياسية للتعبير عن رأيها، وخاصة الشباب الذين اندفعوا لتأييده في ندواته العامة أو على الإنترنت، كما تنبه النظام لأن شخصية البرادعي الدولية تسلط الأضواء عالميًا على الأوضاع المسكوت عنها في عالم السياسة المصرية، في هذه المرحلة الحساسة من عمر النظام الذي اجتهد وقتها في وضع الخطط المحبوكة لانتقال السلطة من يد مبارك لنجله جمال، لكن الظهور المفاجئ للرجل وصعود نجمه بشكل كبير جعل منه العدو الأول لسيناريو التوريث، لتنطلق حملة التشويه الرسمية لسمعة البرادعي، والتي استخدم فيها النظام كل أسلحته دون مراعاة لأي قواعد أخلاقية، فالهدف واضح وهو محاولة عزل البرادعي عن الشارع المصري، وتجريده من سلاح القوى الشعبية التي يمكنها أن تقلب الطاولة على رأس النظام، والأدوات موجودة وتتمثل في عشرات الصحف والمحطات التليفزيونية الموالية، سواء كانت رسمية أو خاصة، تربطها علاقات مصلحة مع مؤسسة الرئاسة وتوابعها لتنهال على رأس الرجل عشرات الاتهامات والشائعات التي ترسم له صورة بعيدة كل البعد عن الحقيقة، فقد حمّله الإعلام الرسمي مسئولية ضرب العراق، واتهمه بالعمالة للولايات المتحدة، كما وصفته حملة مباخر السلطة بالقادم بالباراشوت لحكم مصر؛ مفسرين ذلك بأنه قضى عمره بعيدًا عن تراب الوطن ولا يدرك أوجاع وهموم

الموطن البسيط، كما قالوا عنه رئيس جمهورية العالم الافتراضي، في إشارة واضحة لتزايد أتباعه على الإنترنت، واستخدامهم لصفحات التواصل الاجتماعي للترويج له، ولم يكتف الإعلام الرسمي بذلك؛ بل تجاوز كل الخطوط الحمراء ولجأ إلى ما يمكن تسميته بالأسلحة القذرة للنيل من البرادعي عن طريق المساس بسمعة عائلته.

ففي سبتمبر 2010م نشرت عدد من الصحف المصرية، صورًا عائلية خاصة لأسرة الدكتور محمد البرادعي، بعدما نقلتها "صحيفة مجهولة" لابنته ليلى البرادعي عن صفحتها على موقع "فيس بوك" تقول إنها متزوجة من شخص بريطاني مسيحي (وهو مخالف للشريعة الإسلامية)، وقد ردَّ البرادعي على كل هذه الاتهامات وفنَّدها وأثبت زيفها، لكن المؤكد أن تلك الحملة الشرسة التي أطلقها النظام على الرجل قد أثرت سلبًا على شعبيته خاصة وسط المواطنين البسطاء الذين اعتادوا استقاء معلوماتهم من الإعلام الرسمي والثقة فيما يبثه أو ينشره من أخبار وآراء.

## إهدار دمه

وقد وصل الهجوم على البرادعي والتحريض عليه ذروته بالفتوى التي أصدرها الشيخ محمود لطفي عامر– رئيس جمعية أنصار السنة المحمدية بمحافظة البحيرة (شمال غرب القاهرة)– في ديسمبر 2010م والتي أباحت للسُلطات إهدار دم الدكتور محمد البرادعي.

وقد أكد عامر أنه أصدر هذه الفتوى بناءً على أدلة شرعية من القرآن والسنة؛ لأن الدكتور البرادعي وأنصاره يدعون إلى عصيان مدني، مما ينشر الفساد في الأرض، وجزاء من يسعى في الأرض فسادًا أن يُقتل استنادًا إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ﴾ (سورة المائدة: 33).

وأضاف: لا شك أن الدعوى إلى العصيان المدني فيها فساد مؤكّد وخروج على الحاكم، وهو ما لا يجوز إطلاقًا إلا إذا منع الصلاة، وذلك لم يحدث في مصر.

وتابع: "ما قلته يتوقف على رأي الحاكم والحكومة، إن شاءت سجنه ومحاكمته وإعدامه، أو سجنه فقط، لكن لا يجوز لأي أحد من العامة تطبيق الفتوى".

لكن سرعان ما قامت الثورة الشعبية في 25 يناير ليقطع البرادعي رحلته التي زار فيها بعض العواصم الأوروبية ويستقل الطائرة من سويسرا للقاهرة يوم الخميس 27 يناير ليكون أحد أبرز الثائرين في ميدان التحرير في جمعة الغضب.

وبعد أن ألقى مبارك خطابه يوم السبت 29 يناير الذي تعهد فيه بإجراء إصلاحات دستورية وسياسية بساعات قليلة، دعاه البرادعي إلى الرحيل في مقابلة حصرية مع قناة "فرانس 24" السبت قال فيها: " كلمة مبارك مخيبة تمامًا، فهو استهان بذكاء المصريين ولم يفهم مطالبهم". كما دعا إلى وضع دستور جديد، ودعا الولايات المتحدة إلى موقف واضح من الأحداث التي تجري في بلاده"، الرسالة الأمريكية ليست جدية، والشعب المصري شعر بإحباط عندما استمع إلى كلمة الرئيس أوباما الذي يبدو أنه لم يفهم مطالب الشعب المصري". وأعلن البرادعي أنه سيشارك في نفس اليوم في المظاهرات الاحتجاجية حتى تحقيق الإصلاح وإسقاط النظام، وذلك رغم المضايقات والعقبات التي تُفرض على تحركاته، وانتقد التصرف الخشن لقوات الأمن إزاء المتظاهرين المسالمين، وذلك عندما توجه قوات الأمن خراطيم المياه على حائز على نوبل للسلام، هذا يدل أن هذا النظام في طريقه إلى الزوال".

## مزعج للأمن حتى بعد الثورة

وفي 5 فبراير شنَّ رئيس الوزراء المصري الفريق أحمد شفيق هجومًا ضمنيًا على د. محمد البرادعي أثناء حواره الأول للتليفزيون المصري، متهمًا البرادعي بأنه رجل يسبب القلق وأجهزة الأمن تتعقبه حاليًا".

وقال شفيق ردًا على سؤال عن التناقض بين الحديث عن عدم اعتقال أي من المتظاهرين في ميدان التحرير والقبض على 9 من النشطاء المشاركين في المظاهرات أثناء توجههم

إلى ميدان التحرير: "السلطات المصرية لم تعتقل أيًا من شباب المحتجين الذين خرجوا من ميدان التحرير.. وإذا كان أحد قد تم التقاطه فلأنه كان خارجًا من منزل رجل يسبب لنا قلقًا وتتعقبه أمن الدولة في الوقت الحالي".

ولمح شفيق بتصريحه اللافت هذا إلى د.محمد البرادعي؛ لأن النشطاء التسعة تم إلقاء القبض عليهم بعد لقائهم البرادعي.

وكان هذا أول هجوم شبه مباشر من رئيس الحكومة الجديد على د. البرادعي، وأول اعتراف من مسئول بارز في الدولة بأن البرادعي تتعقبه أجهزة الأمن.

وتسارعت الخطوات لتصل بنا إلى التعديلات الدستورية؛ حيث وجه البرادعي كلمة مصورة في الساعات الأولى من صباح الأربعاء 16 مارس للشباب على الإنترنت، قال فيها: من حق كل شخص في مصر أن يقول لا أو نعم على التعديلات الدستورية، ولكن في رأيه يجب أن يقول الجميع لا على هذه التعديلات، وذلك لأن التصويت لصالح التعديلات سيأتي بمجلس شعب لا يمثل الشعب المصري، بل سيأتي بأعضاء من رجال الحزب الوطني، معتبرًا أن هذا المجلس الذي سيختار جمعية تأسيسية لكتابة دستور جديد لن يمثل الشعب أيضًا.

وأضاف "مصر اليوم أصبحت دولة جديدة تحتاج لبداية نظيفة تتمثل في دستور جديد كبداية، وهذا لن يستغرق وقتًا أكثر من ثلاثة أشهر، وعقب ذلك تعقد انتخابات برلمانية في ظل تمثيل حقيقي للشباب، ورئيس للدولة يحكم بدستور ديمقراطي يتيح له السير في الطريق السليم، والموافقة على هذه التعديلات تجعلنا نعود في الاتجاه العكسي"، وفي يوم الاستفتاء واجه الرجل مفاجأة من نوع جديد، فلم يكن البرادعي وأنصاره يظنون أن هناك على أرض مصر من لا يشعر بالامتنان للدور الذي لعبه في إقصاء مبارك، لكن ما حدث في لجنة مدرسة الشيماء بمساكن الزلزال بالمقطم أكد للجميع أن البرادعي مازال يدفع الثمن، وأن الصورة السلبية التي رسمها نظام مبارك له مازالت

عالقة في أذهان البسطاء، فقد فوجئ البرادعي فور وصوله ومحاولته الوقوف في طابور الناخبين للإدلاء بصوته بهجوم من متظاهرين غاضبين هتفوا: "مش عايزينه"، وقذفوه بالحجارة؛ مما أدى إلى انسحابه وعدم تمكنه من التصويت، بينما هتف أنصاره: "عايزينه.. عايزينه".

وفرضت قوات الجيش طوقًا أمنيًا حول البرادعي؛ حتى تمكن من مغادرة المكان، فيما وصف شهود عيان من أهالي المنطقة المعتدين على البرادعي بأنهم "من التيار السلفي"، مشيرين إلى أنهم اتهموا رافضي التعديلات الدستورية بـ "الكفر".

وفي خضم الأحداث المتلاحقة ما بعد الثورة لم ينشغل البرادعي وأنصاره عن التجهيز لحملة الانتخابات الرئاسية المقبلة؛ حيث أكد المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن برنامجه الانتخابي سيقوم على ثلاثة مبادئ؛ هي الحرية لكل مواطن مصري، والعدالة الاجتماعية، والمساواة، مشيرًا إلى أن النشطاء في الحملة سيقومون بتعريف المواطنين كيفية تنفيذ هذا البرنامج وإدارته، حيث يهدف في النهاية لإعادة بناء مصر بدءًا من العشوائيات، وتعريف الشعب المصري كيف يحكم نفسه بنفسه.

وخلال الاجتماع الذي عقده في 10 إبريل، والذي ضم مجموعة من شباب الحملات الشعبية المؤيدة للبرادعي، وكذلك شباب حركة 6 إبريل، والعدالة والحرية، أوضح أنه قام بالعديد من اللقاءات خلال الفترة الماضية من بينها لقاء مع المستشار هشام البسطويسى للتحدث عن الأوضاع الحالية، وكيفية التعاون لإعادة بناء مصر، بالإضافة للتنسيق الفعلي مع مجموعة من الشيوخ السلفيين لعقد لقاءات للتشاور.

ونبَّه البرادعي إلى أنه سيقوم بالتنسيق مع كافة الحركات السياسية المختلفة، بما فيها الأحزاب، وسيهتم كذلك بالمصريين في الخارج، وحقهم في التصويت، كما يولي اهتمامًا بالغًا ببدو سيناء والنوبيين، الذين اعتبرهم النظام السابق فئات مهمشة، وكذلك الفلاحين، وسيحاول الدفع باتجاه إنشاء نقابة تمثلهم، وكذلك نقابة مستقلة تمثل العمال.

وكان أنصار وقيادات حملة البرادعي قد اتفقوا فيما بينهم في اجتماع سابق ضم عمرو حمزاوي وباسم كامل وعبد الرحمن سمير وزياد العليمي ومحمد عرفات وأحمد عشماوي ونادين وأحمد عادل على أن تعتمد خطتهم لإطلاق الحملة المؤيدة للبرادعي على مرحلتين أساسيتين:

**أولاً**: تصحيح المعلومات المغلوطة التي روَّجها أتباع النظام السابق عن الدكتور البرادعي، والشائعات غير الصحيحة عن مواقفه السياسية والاجتماعية، ويقود هذه المرحلة المتطوعين من شباب الحملة في كافه المحافظات.

**ثانيًا**: حملة رئاسية احترافية تعتمد على القواعد المهنية للحملات الانتخابية، ويقود هذه المرحلة مجموعة من الخبراء في هذا النوع من الحملات، على أن يقوم بمساعدتهم أعضاء الحملة في كافة المحافظات، ويكونون بمثابة الأذرع التنفيذية للحملة.

وبعد جمعة الغضب الثانية في 27 مارس وجَّه الدكتور محمد البرادعي رسالة تحية وتقدير للشباب المصري عبر صفحته على موقع التواصل الاجتماعي (تويتر)، قال فيها: "صوتكم اليوم واضح وقوي، وشعلة الثورة مازالت مضيئة وأنتم الأمل".

# البرادعي.. المفترى عليه

ربما لم يتعرض رجل خلال الـ"30" عامًا التي قضاها مبارك على عرش مصر للتشويه والشائعات التي نالت من مكانته وسمعته بقدر ما تعرض د. محمد البرادعي، والمثير للدهشة أن مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية- الذي ظل لسنوات محط حفاوة واهتمام النظام المصري لدرجة أنه حصل على قلادة النيل من الطبقة العليا عام 2006م أعلى تكريم مدني من الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك- سرعان ما وجد نفسه في مقدمة صفوف أعداء النظام.بمجرد إعلان نيته الترشح لانتخابات الرئاسة في 2011م؛ ليصبح العقبة الكبرى في طريق سيناريو التوريث.

وقد تحدث البرادعي عن هذا التحول الدرامي من خلال علاقته بمبارك قائلاً: "إن العلاقة بالرئيس السابق مبارك قبل ديسمبر 2009م؛ أي قبل انتهاء فترة ولايتي بالوكالة، كانت عادية، فقد كان ينصت جيدًا حين يكون الحديث عن السياسة الخارجية، لكن ليس بنفس القدر حين يكون الكلام عن الأمور الداخلية؛ لأنه اعتبرها شأنًا أمنيًا".

وذكر أنه خلال تكريمه من الرئيس السابق بمناسبة تقلده قلادة النيل، شعر بخجل من كلمات الإطراء التي ذكرها مبارك، واكتفيت بجملة واحدة وقتها وهي: "أشكر مبارك باسم الشعب المصري الذي منحني القلادة".

وكان مبارك قد ذكر في كلمته لتكريم البرادعي في فبراير 2006م "نلتقي اليوم تكريمًا للدكتور محمد البرادعي.. واحتفاءً به ابنًا بارًا من أبناء مصر، ونبتة طيبة من أرضها الطاهرة.. أعبر لهذا الابن البار بالأصالة عن نفسي وباسم شعب مصر عن مشاعر التهنئة والاعتزاز بمناسبة فوزه المستحق بجائزة نوبل للسلام، تقديرًا لجهوده وجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي يضطلع بأعباء إدارتها بتميز واقتدار"، وقال أيضًا: "تغمرنا جميعًا مشاعر الفخر والاعتزاز.. فتلك هي المرة الرابعة لحصول أحد أبناء مصر على جائزة نوبل الرفيعة".

واستطرد البرادعي: "لكن العلاقة تغيرت تمامًا إلى كراهية منذ ديسمبر 2009م، وقت أن تحدثت عن كلمات محرمة مثل الحرية والتغيير والعدالة الاجتماعية"، مستغربًا من تحول العلاقة لكراهية، إلى حد إصدار مبارك تعليمات إلى رؤساء تحرير الصحف الحكومية بأن "اتصرفوا" عقب إعلانه المشاركة في الحياة السياسية.

من هنا تبدلت المواقف، وخرج الإعلام الرسمي علينا بالعديد من الاتهامات والشائعات التي أحاطت بالرجل، محاولة تجريده من تاريخه الدولي، بل وإلصاق بعض الاتهامات المشينة به؛ لإضعاف شعبيته والقضاء عليه جماهيريًا، والحقيقة أن شعبية الرجل تأثرت كثيرًا بتلك الشائعات خاصة في أوساط البسطاء ممن تعد وسائل الإعلام

الرسمية مصدرهم الأول في استقاء المعلومات، ورغم أن البرادعي وأنصاره ردوا على هذه الاتهامات كثيرًا، وأظهروا بطلانها بالأدلة الدامغة؛ إلا أنها ظلت تلقي بظلالها على مستقبل البرادعي في الشارع السياسي المصري.

ورغم قائمة الاتهامات الطويلة إلا أن الردود كانت مقنعة ومدعومة بالكثير من الأدلة والوثائق التي تثبت براءة البرادعي.

## العراق

**الاتهام الأول:** روَّج البعض لأن البرادعي يعتبر المسئول الأول عن غزو العراق؛ لأنه وفَّر المبررات الكافية لبوش لضرب العراق بتقارير مزورة قدمها للولايات المتحدة تثبت امتلاك العراق لأسلحة نووية.

وقد رد البرادعي قائلاً: "يحزُّ في نفسك أن تدافع عن نفسك طوال الوقت بسبب إما جهل البعض أو وسائل إعلام حكومية غيبت الشعب المصري"، وأضاف البرادعي "لو ذهبت إلى 191 دولة من دول العالم وسألت عن موقفي من العراق سيكلمونك عن دوري والوكالة في محاولة منع الحرب".

وكان البرادعي صرَّح في بيانه أمام مجلس الأمن في 27 يناير 2003م قبل غزو الولايات المتحدة للعراق بأسبوعين، بأن "فريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم يعثر حتى الآن على أي أنشطة نووية مشبوهة في العراق".

حيث قال المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي في إحاطة قدمها لمجلس الأمن حول ما بلغته عملية نزع أسلحة الدمار الشامل من العراق إن الوكالة لم تجد أي دليل أو مؤشر يُعتد به على أن العراق استأنف برنامجه النووي، خلال الأشهر الثلاثة التي جرت فيها عمليات التفتيش في العراق.

وأكد البرادعي أن الوكالة الذرية قد أحرزت تقدمًا مهمًا في مجال التحقق من القدرات العراقية المتبقية ذات العلاقة بالأنشطة النووية، وأن عمليات التفتيش لا تشير إلى أن

العراق قد استأنف أنشطته النووية في أي من المباني التي جرى تفتيشها بما فيها تلك التي أشارت الصور الملتقطة بواسطة الأقمار الصناعية إلى أنها أنشئت أو أعيد بناؤها بعد عام 1990م.

وأضاف "ليس هناك ما يدل على أن العراق حاول استيراد اليورانيوم منذ عام 1990م، كما أنه ليس هناك ما يدل على أن العراق حاول استيراد أنابيب ألمنيوم" لأغراض نووية، كما صرح البرادعي بعد غزو العراق في وسائل الإعلام العالمية "لقد كان أول أيام احتلال العراق من أسوأ أيام حياتي".

وعاد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي لانتقاد الولايات المتحدة في آخر خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل مغادرته منصبه في نوفمبر 2009م، متهمًا إياها باستخدام "حجة زائفة لغزو العراق الذي بلغت كلفته حياة مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء"، وقال "سأشعر دائمًا بالحسرة لشن حرب مأساوية في العراق.. جرى هذا على أساس حجة زائفة، وبدون تفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة".

## إيـران

**الاتهام الثاني**: الذي ساقه معارضو البرادعي فكان تخاذله فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني بصورة تهدد أمن المنطقة والعالم، وقد أتى الرد هذه المرة في حيثيات فوزه بجائزة نوبل السلام التي كان منها "لجهوده الحثيثة في الحول دون استخدام التقنيات النووية في الأغراض العسكرية، وفي أن تستخدم في الأغراض السلمية بآمن وأسلم الوسائل الممكنة"، وكان البرادعي قد أجرى حوارًا مطولاً مع قناة "سي إن إن" في مايو 2007م شجب فيه الإجراءات العسكرية كحل لما تراه دول أنه أزمة الملف النووي الإيراني، فقال: "لا نريد أن تكون حجة إضافية لبعض – المجانين الجدد– الذين يريدون أن يقولوا هيا بنا نقصف إيران".

كما قال في مقابلة مع صحيفة لوموند الفرنسية في أكتوبر 2007م: "أريد أن أبعد الناس عن فكرة أن إيران ستصبح تهديدًا من باكر، أو أننا تحت إلحاح تقرير ما إن كان ينبغي قصف إيران أو السماح لها بأن تحوز القنبلة النووية، لسنا في هذا الموقف، العراق مثل صارخ على أن استخدام القوة- في حالات كثيرة- يضاعف المشكلة بدلاً من أن يحلها.

كما هدد باستقالته في 2008م إذا ما ضربت إيران؛ لأن ذلك- حسب قوله- سيحيل المنطقة إلى كرة لهب، حيث قال: "إذا وُجِّهت ضربة عسكرية إلى إيران الآن لن أتمكن من الاستمرار في عملي".

## عميل أمريكاني

وليس بعيدًا عما قيل حاول النظام إلصاق تهمة العمالة لأمريكا بالبرادعي لدرجة ادعائهم بأنه مرشح الولايات المتحدة لحكم مصر، والحقيقة أن الرجل عانى بشدة من العداء الأمريكي الواضح له إبان الدورتين الثانية والثالثة لعمله كمدير لوكالة الطاقة الذرية، وهو العداء الذي لم يتوقف عند التصريحات والتهديدات الواضحة، لكنه وصل لحد محاولة إقصائه عن عرش المنظمة الدولية خلال انتخابات الفترة الثالثة.

الخلاف دب بين أمريكا والبرادعي بسبب موقف البرادعي الرافض لغزو العراق، والذي سبق أن تحدثنا عنه فيما سبق، ففي يناير 2003م وبعد أن ألقى البرادعي كلمته أمام مجلس الأمن بعد مُضي ستين يومًا على استئناف عمليات التفتيش في العراق، والتي أكدت أن الوكالة لم تعثر على أية أدلة تفيد أن العراق استأنف برامج تطوير أسلحة نووية، والتي كان قد أوقفها في مطلع التسعينيات، تحدث جورج بوش ليؤكد على عمق الخلاف بينه وبين رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فالرئيس الأمريكي خرج ليتهم صدام حسين بتطوير برنامج لإنتاج أسلحة نووية، ويعرب عن قلقه لعدم التزام صدام بمطالب الأسرة الدولية في ما يتعلق ببرنامج (إنتاج) أسلحة نووية عثر

عليها المفتشون الدوليون في التسعينيات، ويؤكد بوش منذ ذلك الحين أن "الحكومة البريطانية علمت أن صدام حسين سعى أخيرًا إلى امتلاك كميات كبيرة من اليورانيوم استقدمت من إفريقيا"، وبحسب بوش تؤكد أجهزة الاستخبارات أن صدام حسين لم يفسر بشكل واضح نشاطاته، ويخبئ الكثير من الأمور في المجال النووي.

وكان البرادعي تحدث قبلها بثلاث ساعات– كما ذكرنا– بلهجة مختلفة تمامًا، مؤكدًا أن المفتشين نجحوا في الأسابيع الثمانية الأخيرة في تبديد قلق عدة دول بينها الولايات المتحدة من الطموحات العراقية في المجال النووي.

كما أكد بوش أن أجهزة الاستخبارات كشفت له أن صدام حسين "حاول شراء أنابيب من الألمونيوم شديدة المقاومة، شبيهة بتلك المستخدمة في إنتاج أسلحة نووية" بينما قال البرادعي: "في الوقت الراهن نعتقد أن هذه الأنابيب كانت ستستخدم لإنتاج صواريخ تقليدية" وأن "التحقيق مستمر"، وجاء رد الفعل نفسه بشأن الاتهامات المتعلقة باليورانيوم المستقدم من إفريقيا إذ قال: "مرة أخرى نحقق في هذا الموضوع ولم نعثر على أي دليل، وبالتالي ليس لدينا أي دليل على تحريك البرنامج النووي في العراق". وأضاف البرادعي أنه "في الأشهر المقبلة علينا أن نتمكن من إعطاء رأي يتمتع بمصداقية حول البرنامج النووي".

من هنا تصاعد الخلاف بين أمريكا والبرادعي، وكان موقفها الرافض للتجديد له لفترة ثالثة كمدير للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما ذكرناه بالتفصيل سابقًا ولم ينته الأمر على ذلك؛ بل إن الصحافة العالمية اعتبرت فوز البرادعي بجائزة نوبل للسلام في 2006م مناسبة لإعادة فتح ملف علاقته الشائكة ببوش، حيث عنونت الإندبندنت قائلة "الرجل الذي تغلب على جورج بوش وفاز بجائزة نوبل"، وكتبت جلوبل بوليسي تقريرًا مطولاً تحت عنوان "جائزة نوبل تصفع سياسة بوش النووية".

في سبتمبر 2007م شنت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس هجومًا لاذعًا على محمد البرادعي، على خلفية انتقاده للتلميحات بشن حرب على إيران بسبب برنامجها

النووي، ودعته لعدم التدخل في السياسة، وذلك في الوقت الذي كانت واشنطن تعد فيه مشروعًا جديدًا بفرض عقوبات على إيران لتناقشه في اجتماع الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن إضافة لألمانيا.

حيث صرحت رايس للصحافيين على متن الطائرة التي أقلتها إلى الشرق الأوسط، قولها إنه لا يحق لأحد التقليل مما أسمتها الواجبات المفروضة على الإيرانيين، وأضافت بلهجة غاضبة: "يعود لمجلس الأمن الدولي وحده أخذ القرارات"، معتبرة أن هناك الكثير من الأشياء التي يجب أن تهتم بها الوكالة فيما يتعلق بإيران.

وأضافت: "اسمحوا لي أن أبدأ بالقول إن عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ليس صنع الدبلوماسية، فهي وكالة تقنية لها مجلس حكام، والولايات المتحدة أحد أعضائه"، وأوضحت: "إن دور الوكالة الدولية هو إجراء عمليات تفتيش وتقديم تقارير عن النشاطات، والتأكد من احترام الاتفاقات المختلفة التي وقعتها الدول".

وأكدت رايس أن الولايات المتحدة مازالت تفضل الخيار الدبلوماسي تجاه إيران، وقالت: "نعتقد أن الطريق الدبلوماسي بإمكانه أن يعمل، ولكن يجب أن يعمل على السواء مع سلسلة من الحث وسلسلة من التهديدات".

كما أشارت إحدى وثائق ويكيليكس التي كتبها جريجوري شولت العضو الأمريكي للهيئة الدولية للطاقة الذرية في 13 يناير 2009م أن العلاقة بين الدكتور محمد البرادعي والإدارة الأمريكية كانت متوترة جدًّا في الشهور الأخيرة للدكتور محمد البرادعي في الوكالة؛ مما اضطر الإدارة الأمريكية إلى إعلان عزمها الإطاحة بالبرادعي في أقرب فرصة ممكنة.

وقد نقلت "أسوشيتد برس" في 20 إبريل 2011م عن مذكرات البرادعي أنه اتهم القادة الأمريكيين بـ "التشويه البشع"، من أجل غزو العراق، عندما ادعى الرئيس بوش الابن ومساعديه أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل على عكس الأدلة التي جمعها البرادعي والمحققين الدوليين من داخل العراق.

ويقول البرادعي، في مذكراته التي نشرت تحت عنوان "عصر الخداع": إن "حرب العراق علمته أن التضليل المتعمد لا يقتصر على البلدان الصغيرة فقط".

وأضاف إنه يجب أن يتم التحقيق مع الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش، وإدارته بتهم جرائم حرب لشنهم "حرب عار لا داعٍ لها" في العراق.

ولام البرادعي الولايات المتحدة مرارًا وتكرارًا طوال مدة عمله بالوكالة الدولية للطاقة الذرية على النهج المتشدد المتردد في بعض الأحيان بشأن إجراء مفاوضات مع طهران وبيونج يانج.

وبعد كل هذا التاريخ المشحون بالصراع بين أمريكا والبرادعي يحاول البعض الإيهام بأنه عميل أمريكاني!!!

## عميل لإسرائيل

روج البعض لأن البرادعي مرشح إسرائيل المفضل، وهو ما تؤكد كل الوقائع زيفه؛ حيث دعا البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إسرائيل للتوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي، وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وذلك خلال المباحثات التي أجراها مع الرئيس السابق مبارك في مارس 2004م، وفي 2007م أغضبت تصريحات البرادعي حول الملف النووي الإيراني غص إسرائيل لدرجة أن دعا نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، شاؤول موفاز في نوفمبر من نفس العام إلى إقصاء الدكتور البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، عن منصبه واتهمه بغض النظر عن البرنامج النووي الإيراني.

وقال موفاز، المكلف بالملف النووي الإيراني، للإذاعة الإسرائيلية العامة: إن السياسة التي يتبعها البرادعي تهدد السلام في العالم، وموقفه غير المسئول، الذي يقضي بغض النظر فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، يجب أن يؤدي إلى طرده.

وأكد خبراء سياسيون أن الانتقادات الإسرائيلية المتتالية للدكتور محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تهدف إلى الضغط عليه، لكي يغير سياسته وتصريحاته الخاصة بالملف النووي الإيراني، بحيث تكون أكثر اتساقًا مع وجهة النظر الأمريكية التي تسعي لعمل حشد دولي ضد إيران، وتهدد باستخدام القوة وفرض العقوبات عليها.

وهو ما دفع المتحدث باسم الخارجية المصرية حسام زكي إلي الرد قائلاً: "إن مصر تأسف لهذه التصريحات الإسرائيلية، وترفضها شكلاً ومضمونًا"، معربًا عن اندهاشه لأن تصدر مثل هذه التصريحات من "دولة مازالت ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي أو إخضاع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة في تحدٍّ صريح لإرادة المجتمع الدولي وقراراته".

وفي يناير 2009م ألغى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية البرادعي إجراء مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية "بي.بي.سي" احتجاجًا على رفضها بث نداء أطلقته منظمات خيرية لجمع تبرعات لصالح سكان قطاع غزة في أعقاب العدوان الإسرائيلي عليه.

وقالت متحدثة باسم الوكالة إن "المدير العام ألغى إجراء مقابلات كانت مقررة مع الخدمة الدولية الإذاعية والتليفزيونية في "بي.بي.سي" بسبب قرار إدارتها رفض إذاعة النداء الإنساني الذي أطلقته لجنة الكوارث الطارئة".

وأضافت المتحدثة ميليسا فليمينغ أن البرادعي "يعتقد بأن هذا القرار انتهاك لقواعد اللياقة الإنسانية الأساسية المتمثلة في مساعدة ضعفاء الناس بغض النظر عن من كان منهم محقًّا ومن كان على خطأ".

وفي يونيو 2009م وخلال نقاش حول ملف سورية النووي داخل اجتماع مجلس المحافظين بالوكالة الدولية وقعت حادثة تُعد الأولى من نوعها؛ حيث اضطر الدكتور

محمد البرادعي، لطلب إذن بالحديث للرد بنبرة حادة وصارمة على مندوب إسرائيل للوكالة، واصفًا إفادة تقدم بها المندوب الإسرائيلي أمام مجلس المحافظين تحت بند سورية بأنها تشويه بيِّن للحقائق، مستنكرًا أن تنتقد إسرائيل طريقة إدارته للوكالة متهمة إياه بعدم الحياد، بينما إسرائيل نفسها خارج نظام منع الانتشار ولا تمتثل به، وبالتالي ليس لديها حق انتقاده، ولفت النظر إلى أن إسرائيل خرقت القانون الدولي بهجومها على المفاعل السوري بمنطقة الكبار 2007م، وبحجبها المعلومات عن الوكالة والتي تدعي امتلاكها، مؤكدًا أن إسرائيل كان لابد أن تترك الأمر للوكالة كجهة اختصاص للوقوف والتحقق من حقيقة نوع النشاط السوري بالمفاعل، وأن تكتفي فقط بتقديم المسببات لا هدم المفاعل، متعدية بذلك على أراضي دولة عضو بالأمم المتحدة.

وتصاعد التوتر متحولاً إلى مشادة في اجتماع لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عندما اتهم مبعوث إسرائيل البرادعي بالتقدم بمطالب لا لزوم لها والتحيز من خلال مطالبته إسرائيل بشكل متكرر بتقديم مزيد من الأدلة.

وكان البرادعي كان قد طالب سورية من قبل بضرورة التعاون مع الوكالة لمعرفة طبيعة النشاط الذي كانت تقوم به قبل الهجوم الإسرائيلي، كما كان قد وجه تأنيبًا لكل من إسرائيل لهجومها على المفاعل ما أخفى الحقائق وجعل مهمة الوكالة مستحيلة، كما هاجم الولايات المتحدة لعدم تقديمها للوكالة أي معلومات رغم ادعائها أنها كانت على علم بنشاط نووي سوري بالمفاعل، فيما تنكر علمها بخطط إسرائيل لضرب المفاعل، من جهة أخرى كرر البرادعي في رده على المندوب الإسرائيلي أنه سيظل يطالب إسرائيل بتقديم ما لديها من معلومات حتى تتقدم بها، وكان سفير إسرائيل ميخائيل، مندوب إسرائيل لدى الوكالة الدولية قد تحدث أمام مجلس المحافظين مطالبًا البرادعي بالكف عن انتقاد إسرائيل، وعدم تكرار مطالبته إياها بتقديم معلومات، متهمًا البرادعي بالانحياز فيما يخص الملف النووي السوري، ومطالبا إياه بالحياد وعدم الانحياز.

وهكذا تتابعت حلقات العلاقة المتوترة بين البرادعي وإسرائيل حتى بعد أن ترك منصبه كمدير للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

## اتهامات سخيفة

أما أكثر الاتهامات خروجًا على النص فكان ما عمدت بعض الصحف لترويجه بأن ابنة الدكتور البرادعي متزوجة من يهودي، وهذا الاتهام بالتحديد من شأنه أن يحدث فجوة كبيرة بين الرجل والشارع المصري لما يرسخه في أذهان البسطاء من قناعات بعدم اكتراث الرجل بالدين.

لكن الحقيقة التي نشرتها صحيفة الدستور المصرية وموقع إنقاذ مصر في سبتمبر 2010م على لسان أحد الدبلوماسيين العاملين بسفارة ڤيينا وقت عقد الزواج كانت عكس ذلك؛ حيث أكد الدبلوماسي الذي رفض ذكر اسمه أن ليلى البرادعي– ابنة الدكتور محمد البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية السابق– تزوجت على الشريعة الإسلامية في مقر السفارة المصرية بالنمسا يوم 1 يوليو 2006م، وهذا الأمر تؤكده وثائق الأحوال المدنية الموجودة تحت رقم 1123–10 في المركز الرئيسي للمصلحة.

وأضاف أن شاهدي العقد كانا والدها الدكتور محمد البرادعي، بالإضافة إلى السفير رمزي عز الدين رمزي– سفير مصر في ڤيينا وقتها– بينما أقيم حفل الزفاف يوم 2006/7/27م.

كما اتهم البعض البرادعي بأنه قدم لمصر ليستغل الاحتقان السياسي الموجود للقفز على العرش دون معاناة، مرتكزين على أمرين؛ الأول أنه لم يعارض نظام مبارك إلا مع اقتراب موعد مغادرته للوكالة الدولية، والثاني غيابه عن موعد انطلاق الثورة المصرية وعودته لمصر بعد أن تأكد أن الثوار يتمركزون بغزارة في ميدان التحرير.

وعن ذلك قال البرادعي: "كنت ملتزمًا خلال عملي بالوكالة الدولية بميثاق مهني وقسم بألا أدلي بأي حديث في سياسة أي دولة، و لم أستطع مخالفة هذا الميثاق، لا أستطيع".

## الهارب من الثورة

أما القول بغياب البرادعي عن الثورة منذ بدايتها فهو قول مجحف لحق الرجل كأحد المساهمين في التغيير؛ لأن أغلب الشباب الذين خرجوا للمظاهرات كانوا بالفعل هم نتاج الحراك السياسي الذي بدأه البرادعي منذ حضوره إلى القاهرة، مدشنًا حملته للتغيير بجمع مليون توقيع من الشباب، وهي التي ألقت صخرة ضخمة في المياه الراكدة، حتى إن وائل غنيم– مسئول التسويق الإقليمي بشركة "جوجل"– وأحد أبرز الوجوه الشبابية في ثورة الشباب، اعتبر أن محمد البرادعي هو ملهمه على التغيير والمضي قدمًا في طريقه لبث روح الحماسة في نفوس الشباب من مجموعة "كلنا خالد سعيد" على الفيس بوك والتي بدأ منها الشرارة الأولى للثورة.

# عمرو موسي.. دبلوماسي الشعب

بغض النظر عن الجدل الشديد الدائر حوله لا يمكنك أيًا كان موقفك أن تتجاهل كون عمرو موسي– وفقًا لكل استطلاعات الرأي التي أجريت حتى مايو 2011م– واحدًا ممن يتقدمون سباق المرشحين لعرش مصر، فالرجل الذي أحبه قطاع عريض من الجمهور المصري كوزير خارجية، حتى أطلقوا عليه "دبلوماسي الشعب" دخل سباق الرئاسة مستندًا لتاريخ طويل يرى أنصاره أنه يؤهله ليجلس على كرسي حكم مصر، في حين يعتقد المعارضون له أنه مليء بالسقطات الكفيلة بإبعاده عن السباق، لكن الحقيقة الوحيدة رغم الضوضاء التي صاحبت كل مؤتمراته الانتخابية أن عمرو موسى يتقدم كل استطلاعات الرأي سواء الميدانية أو على "الفيس بوك".

وُلد عمرو محمود أبو زيد موسى في 6 أكتوبر عام 1936م بالقاهرة، وإن كانت عائلته تنتمي إلى محافظتي القليوبية والغربية، وقد تأثر عمرو كثيرًا بشخصية والده الذي كان أستاذًا بالجامعة وعضوًا في البرلمان، كما كان حاصلاً على الدكتوراه في جامعة ليون الفرنسية.. وذات يوم من أيام عام 1985م زار عمرو موسى تلك المدينة الشهيرة بجامعتها الأكاديمية التي تخرج فيها الدكتور طه حسين.. وأصر على رؤية البيت الذي كان يسكن فيه والده.. ولكنه لم يجرؤ أن يطرق باب أصحابه.. واكتفى بالتقاط صور تذكارية للبيت من الخارج، وعن نشأته قال موسى: "إنه ابن الطبقة المتوسطة، وأنه عاش طفولته في القرية وتربى في المدارس الإلزامية تربية مصرية عربية، موضحًا أنه بعيد عن فكرة الأرستقراطية الثرية ثراء مبالغًا فيه".

وفي عام 1968م تزوج عمرو موسى من "ليلى عبد المنعم بدوي" خريجة هندسة الإسكندرية، وهي من عائلة شهيرة.. عمها الفيلسوف الشهير الدكتور "عبد الرحمن بدوي"، شقيق الدكتور "ثروت بدوي" أستاذ القانون الدستوري المعروف، وأقيم حفل الزواج في فندق هيلتون النيل، وقد أنجب منها ولدًا وبنتًا.

حصل عمرو موسى على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة 1957م، والتحق بالعمل بالسلك الدبلوماسي بوزارة الخارجية المصرية عام 1958م، حيث عمل في إدارة البحوث المسئولة في ذلك الوقت عن إجراء دراسات وكتابة التقارير عن السياسة الدولية ومواقف الدول المختلفة من قضية مصر وقضايا العرب.

وتركها في الفترة بين عامي 1974م و1977م ليعمل مستشارًا لدى وزير الخارجية المصري، ثم انتقل عام 1977م للعمل مديرًا لإدارة الهيئات الدولية بوزارة الخارجية المصرية، وفي 1981م عمل مندوبًا مناوبًا لمصر لدى الأمم المتحدة بنيويورك ليسافر بعدها في عام 1983م إلى الهند ليعمل سفيرًا لمصر بها قبل أن يعود لعمله كمدير لإدارة الهيئات الدولية بالخارجية عام 1986م ويستمر بها حتى عام 1990م عندما اختير مندوبًا دائمًا لمصر لدى الأمم المتحدة بنيويورك.

## وزير خارجية مبارك

يشهد عام 1991م الخطوة الأهم في تاريخ عمرو موسى عندما اختاره الرئيس السابق حسني مبارك وزيرًا للخارجية، وعن تلك الفترة وجلوس عمرو موسى على عرش الخارجية المصرية كتب عادل حمودة في الفجر قائلاً: اللافت للنظر إن أغلب سنوات خدمته كانت في الولايات المتحدة الأمريكية.. فقبل أن يأتي وزيرًا لخارجية مصر كان مندوبًا دائمًا لبلاده في الأمم المتحدة.. ولعل خبرته بالقوى العظمى الأمريكية جعلته يدرك أمرين هما: إنك لو أردت البقاء في منصبك فلابد من وجود خيوط رفيعة تحت الأرض بينك وبينها.. وفي الوقت نفسه لا يمكن أن تحظى بشهرة عريضة دون الهجوم عليها.

وقد لعب عمرو موسى ببراعة على الحبلين.. فقد هاجم بضراوة الاحتلال الأمريكي للعراق.. ثم قبل التجديد له زار العراق ودعا النظم العربية لتطبيع العلاقات معها.. فكان من السهل الاستمرار في منصبه بعد أن كاد بالفعل يفقده.

ولو كان من الصعب على أحد في مصر أن يعرف مستقبله فإن ذلك لا ينطبق على عمرو موسى.. فقد توقع أن يأتي وزيرًا للخارجية قبل أن يصدر قرار تعيينه بستة شهور.. فقد ذهب الدكتور عصمت عبد المجيد إلى الجامعة العربية وبقي منصب وزير الخارجية شاغرًا في انتظاره.. واستدعي عمرو موسى من نيويورك إلى القاهرة قبل القرار بستة شهور.. وبقي وجوده في القاهرة سرًّا حتى لا يستنتج أحد أن منصب وزير الخارجية من نصيبه.. وفي تلك الفترة كان الرئيس حسني مبارك ومستشاره السياسي الدكتور أسامة الباز خارج البلاد، وعندما عادا ليلاً جرى استدعاء عمرو موسى صباحًا ليذهب إلى القصر الجمهوري ويحلف اليمين الدستورية.

ويذكر مقربون منه– والكلام لعادل حمودة– أنه من شدة الاستعجال وبسبب ضيق الوقت أكمل ارتداء ملابسه في السيارة.. أما زوجته التي كانت في نيويورك فقد

عرفت الخبر من زوجة الدكتور يوسف بطرس غالي الكبير، الذي كان أمينًا عامًّا للأمم المتحدة.

وقضى عمرو موسى 10 سنوات كاملة كوزير خارجية مصر، وهي الفترة الأهم في حياته، والتي كوَّن فيها شعبيته سواء في الشارع المصري أو العربي على حد سواء، فسمات الرجل الشخصية التي انعكست على مواقفه وقراراته جعلت منه لونًا مختلفًا وسط تيار السياسة العربية الذي يتعامل بحذر شديد مع إسرائيل، ولعله من المفيد أن نلقي المزيد من الضوء على بعض محطات عمرو موسى الهامة خلال تلك السنوات الـ 10 التي كان فيها شخصًا مزعجًا للأعداء وبعض الأصدقاء على حد سواء، فمنذ بداية تولِّي عمرو موسى الخارجية، بدأت اعتراضات الجانب الإسرائيلي بأن وزير الخارجية الجديد لا يتمتع بالمرونة الكافية، والموقف الأشهر بين الجانبين كان في عام 1995م، في المؤتمر الاقتصادي للتنمية في الشرق الأوسط، الذي دعا إليه كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وحضره عمرو موسى مترئسًا وفد مصر، وشيمون بيريز على رأس الوفد الإسرائيلي، وهنا اندفع "بيريز" في كلمة قال فيها: "إن مصر كانت تقود الشرق الأوسط في الأربعين سنة الماضية، وأنتم ترون الآن ما انتهت إليه الأحوال في هذه المنطقة، وإذا أخذت إسرائيل الفرصة ولو لعشر سنوات فقط فسوف تلمسون بأنفسكم- وفي حياتكم- مدى الفارق بين الإدارة المصرية والإدارة الإسرائيلية للمنطقة".

وكان من المتّبع دبلوماسيًّا في المعتاد أن يلتزم رئيس الوفد المصري بالردّ الدبلوماسي، وبنصّ خطابه المكتوب؛ ولكن عمرو موسى تجاهل الخطاب المكتوب تمامًا وردّ ردودًا عنيفة، وصفها الحاضرون بأنها خرجت عن الدبلوماسية والموقع الرسمي، لتدخل في نطاق ما يطلق عليه "الدبلوماسية الشعبية"؛ ليتسبب في إحراج شيمون بيريز وإفساد الجلسة.

## بأكره إسرائيل

وعلى هذا المنوال سارت العديد من المواقف بين الطرفين حتى إن جريدة "جيروزاليم بوست" الإسرائيلية وصفته بأنه عقبة في طريق السلام.

وقامت الصحيفة مؤخرًا بنشر تقرير كامل عن "موسى" عدّدت به ما اعتبرته مواقف معرقلة للسلام مع إسرائيل على مرّ تاريخه؛ فقالت: "إنه على مدى 18 عامًا، عمل موسى من خلال المناصب التي تولاها على تسميم الأجواء العربية ضد إسرائيل منذ أن كان وزيرًا للخارجية المصرية لمدة عشر سنوات، ثم منصبه في الأمانة العامة للجامعة العربية".

واستمرت الصحيفة في نقد "موسى" قائلة: "خلال مفاوضات أوسلو في التسعينيات من القرن الماضي؛ عرقل جهود إسرائيل الهادفة لتوسيع العلاقات مع العالم العربي؛ وذلك من خلال إقناع الدول الإسلامية برفض التوقيع على اتفاقية حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل ما لم توقّع إسرائيل عليها، ثم بعد بدء الانتفاضة الثانية، أدلى "موسى" بتصريحات ساهمت في تأجيج نيران العنف بدلاً من محاولة إخمادها".

وأنهت الصحيفة تقريرها بالقول: "إنه باختصار؛ قد ظلّ موسى خلال السنوات الماضية مصدرًا ثابتًا للسلبية في المنطقة".

والحقيقة أن مثل هذه الشهادات تُثير حول الرجل الكثير من الإعجاب؛ في الشارعين المصري والعربي على حد سواء، حتى إن البعض يعتقدون أن الشعبية الطاغية لـ"موسى" لم تبدأ في التبلور إلا مع الحملة التي شنّها في عامي 1994م و1995م على البرنامج النووي الصهيوني، وهجومه على الدول العربية التي هرولت إلى التطبيع مع الكيان الصهيوني بحدة، في مواقف أرضت المواطن وأشعرته أن "موسى" رجلها الذي يتكلّم بلسانها لا بلسان الدبلوماسية داخل الحكومة.

كما لعبت مواقفه من مشاكل المصريين بالخارج دورًا كبيرًا في تزايد شعبيته، والمثال الحي على ذلك "الخناقة" بين المصريين والكويتيين في "خيطان"، عندما طالب المصريين بالتوجُّه للسفارة، قائلاً: "إنه يفعل أي شيء ليحمي المصريين من البهدلة"، وهو ما لم

يكن المغتربون المصريون قد اعتادوه من وزراء خارجيتهم الذين لا يهتمون بهم، ولا بحقوقهم الضائعة تمامًا في الخارج.

وفي منتصف مايو 2001م انتقل عمرو موسى من الخارجية إلى الجامعة العربية ليكون الأمين العام السادس لها، ويستمر بها 10 سنوات أخرى، وعن تلك النقلة كتب عادل حمودة في جريدة الفجر: قد كنت في واشنطن مرافقًا للرئيس حسني مبارك عام 2000م في أولى زياراته للرئيس چورچ بوش.. وكانت تلك الرحلة هي آخر رحلة مهمة لعمرو موسى وهو وزير للخارجية.. وعلى مائدة عشاء في مطعم "أوليڤر" تبادل عمرو موسى وعمر سليمان مدير المخابرات المصرية التعليقات على الإدارة الأمريكية الجديدة معنا نحن رؤساء تحرير الصحف المصرية المختلفة.. وكان واضحًا أن السياسة الخارجية التي يصنعها عادةً الرئيس لن ينفذها وزير خارجية آخر بعد عمرو موسي.. وإنما سينفذها مدير المخابرات العامة، والحقيقة أن هناك تغيرًا جذريًا حدث في السياسة الخارجية العربية خلال العشرين سنة الماضية، هو تنامي دور أجهزة الأمن السرية في رسم وتنفيذ هذه السياسة، بينما تراجع دور وزراء الخارجية ليكون دورًا بروتوكوليًا.. شرفيًا.. إلقاء خطاب نيابة عن الحاكم في مؤتمرٍ لا قيمة له.. أو التصريح في الصحف بما لا يسمن ولا يغني من جوع، وقد كان سهلاً على عمرو موسى وهو وزير لخارجية مصر أن يدلي بتصريحات جذابة ترضي دولته.. لكن.. كان صعبًا عليه أن يدلي بتصريحات ترضي كل الدول العربية– المختلفة في كل شيء– معًا.. لذلك فقدت تصريحاته جرأتها وجاذبيتها.. بل ربما أدت إلى تراجع شعبيته التي وصلت إلى حد أن غنى له "شعبان عبد الرحيم": "أنا بأكره إسرائيل وبحب عمرو موسي".. ووصلت إلى حد أن رشحه البعض رئيسًا لجمهورية بلاده.

إلى هنا انتهى كلام عادل حمودة الذي عكس بعض ما تناثر في الشارع المصري من شائعات ربطت بين إبعاد موسى عن الخارجية بسبب تزايد شعبيته بصورة تفوق مبارك نفسه، كما أرجع البعض إبعاده لرغبة إسرائيل والولايات المتحدة في ذلك

خاصة بعد تصريحات مادلين أولبريت- وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة- عن الرجل والتي قالت فيها بأنه: "جِديّ للغاية، وغير مجامل، وأن الاستقبال في إسرائيل ألطف كثيرًا".

## الجامعة العربية كلها مشاكل

وفي الجامعة العربية بدأ عمرو موسى مشوارًا جديدًا بمفردات مختلفة، فإن كانت الدبلوماسية علمت عمرو موسى كيف يكون نجمًا يسرق الكاميرات ويجذب الانتباه؛ فإن الجامعة العربية علمته أن يخفف من قوة الأضواء التي تلاحقه حتى يخفف الاستفزازات التي تتصيد له الأخطاء من المحيط إلى الخليج.. وربما كان القرار الصائب الوحيد الذي اتخذه بعد طول معاناة هو أن يجعل المتناقضات العربية في الصدارة أمام الميكروفونات والكاميرات.. فهذه المتناقضات هي ولي نعمة كل من يعمل في الجامعة العربية ولولاها لفقدوا جميعًا وظائفهم.

ورغم تراجع دور موسى على الساحة في الجامعة العربية نظرًا لضعف الكيان نفسه؛ إلا أنه لم يسلم من التصادم مع بعض الإخوة أحيانًا، حيث تعرّض إلى حملة انتقادات وصل حدها إلى تخطي الهجوم على الآراء إلى الهجوم على شخصه، من قبل بعض المسئولين وأجهزة الإعلام في الكويت؛ كان ذلك بعد البيان الذي أصدره في مؤتمر وزراء الخارجية العرب ليعارض أي تعاون مع العدوان الأمريكي على العراق.

وفي بيانه اتهم بعض الدول العربية بأنها تريد الحرب ضد العراق، وبعد بيانه هذا انطلق السيل من عقاله؛ فقد قال الشيخ صباح الأحمد- نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الكويتي-: "إن الأمين العام للجامعة مجرّد موظف لا أكثر ولا أقل، وسيتعرّض للمحاسبة بعد انتهاء الحرب"، بل وكتب بعض الكويتيين: "إن الكويت ودول الخليج هي التي تدفع راتبه والسيجار الفاخر الذي يُدخنه".

وقد نجح الكاتب البريطاني المتخصص في قضايا الشرق الأوسط "باتريك سيل" في أن يلخص حال ومواقف موسى كأمين لجامعة الدول العربية في مقاله الذي نشرته جريدة

الحياة، عندما قال أمين عام جامعة الدول العربية، البالغ من العمر 74 سنة، رجلاً حازمًا ودمثًا وصريحًا، وليس مستغربًا القول إنه يمكن أن يكون سيّئ المزاج أحيانًا، لا سيما أنّ الدول التي يمثّلها والتي تملك مصالح مشتركة فيما بينها تتصارع عادةً مع بعضها البعض، وتتّبع مصالح وطنية محدودة من دون أن تأخذ الخير العام بالاعتبار أو تكون في معظم الأحيان غير فاعلة، فالعمل العربي المشترك أمر نادر، علمًا أنه يكون عادة غير فاعل في حال حصوله.

بالتالي، لا يعتبر منصب أمين عام جامعة الدول العربية منصبًا مريحًا، لقد تبوأه عمرو موسى في شهر أيار (مايو) 2001م بعد أن كان وزيرًا للخارجية في مصر، وقد بذل كلّ ما في وسعه من جهود في أحلك الظروف غير أنه لم يلقَ في أغلب الأوقات آذانًا صاغية.

وختم باتريك سيل مقاله قائلاً: "ويبقى عمرو موسى على رغم شجاعته وصحة تفكيره ومقامه خارج المسار الذي تتجه إليه عملية صنع القرارات الدولية، ومن المؤسف أنه يترأس، بصفته أمينًا عامًا لجامعة الدول العربية، منظمة تبدو عاجزة عن التأثير ولو بشكل بسيط على مجرى الأحداث، على رغم القمم التي تعقدها والمداولات التي تجريها والتي تكرّس انقسامات العرب بدلاً من توحيدهم".

ورغم العديد من السجالات والجولات العربية التي خاضها عمرو موسى كأمين عام للجامعة العربية والتي سنتعرض لبعضها خلال الحديث عن الانتقادات التي وجهها له خصومه، إلا أن الظهور الأبرز له في تلك الفترة كان ذلك الحوار الذي أجراه مع جريدة المصري اليوم.

في 23 ديسمبر 2009م والذي أكد فيه أنه لن يترشح للرئاسة، قائلاً: "الطريق إلى رئاسة مصر مغلق بسبب الشروط التي تضعها المادة 76 من الدستور المصري".

وأضاف: "أنا رجل عملي ولست حالمًا، وواضح أنني لا أحتاج والحمد لله إلى مزيد من الشهرة لأجنيها من إعلان الترشح، السؤال هو: هل هذا ممكن؟ والإجابة هي أن الطريق مغلق".

وتابع موسى قائلاً: "لكي تكون مرشحًا يجب أن تسير في طرق محددة، أولاً أن تنضم إلى حزب وإلى لجنته العليا، ولا أستطيع أن أدخل حزبًا لمجرد أنه يمكنني من الترشح، وأعتبرها عملية رخيصة للغاية، هذه انتهازية سياسية واضحة".

وإن كان لم ينفِ أو يؤكد نيته تغيير رأيه في الترشح في حال تم تعديل الدستور، وقال مجيبًا على سؤالٍ حول ذلك: "يكون لكل حادث حديث، ولكني أقول لك إن الكثيرين جاهزون لخدمة مصر كمواطنين مصريين في ذلك المنصب أو غيره".

## صوت لمبارك

وعن توقعاته لانتخابات الرئاسة قبل الثورة، قال موسى: "في حالة ترشح الرئيس مبارك سوف يكون سيناريو الانتخابات والمرشحين مختلفًا عن السيناريو في حالة عدم ترشحه، الرئيس مبارك مرشح قوى جدًّا وله تاريخه الذي سوف يستند إليه بالطبع، والكل ينتظر قراره في هذا الشأن".

وتابع "أما العلاقة بيننا فهي علاقة ود بالفعل، وعلاقة العمل كانت إيجابية، وأتذكرها بكل الود والاحترام، فأنا أعلم من نقاشات كثيرة أين يقف، والرئيس أيضًا يعلم أين أقف، سواء بالنسبة للموقف في مصر أو فيما يتعلق بالسياسة الإقليمية".

وقال معلقًا على ترشيح جمال مبارك نجل الرئيس المصري: "من حقه أن يطمح للترشح، أعلم أنه شاب طموح، ولديه الرغبة في أن يكون له دور في الحياة العامة وهو ما يقوم به فعلاً في الحزب الوطني، أما أن يكون راغبًا في أن يصبح رئيسًا فهي مسألة رهن المتابعة من الجميع".

وحول مستقبله السياسي، قال موسى: إنه لا ينوي البقاء لفترة جديدة كأمين عام للجامعة العربية، وإنه سيترك منصبه بعد نحو عام ونصف وسيتفرغ بعدها للعمل السياسي العام.

ويعتبر خصوم موسى هذا الحوار وتلك الآراء مدخلاً واقعيًا لفهم الرجل والحكم عليه، بينما يرد الرجل مفندًا هذه التصريحات بشكل مختلف تمامًا ستتعرض له فيما بعد.

وما أن اندلعت الثورات العربية وكانت تونس محطة البداية حتى تتابعت مواقف موسى الذي بمجرد إقصاء زين العابدين بن علي من رئاسة تونس، حتى وجّه موسى كلمة مؤثرة لبقية الزعماء العرب يحذرهم فيها من احتمال انتقال الموجة البوعزيزية لبلدانهم ما لم يسارعوا إلى إصلاحات جذرية في أنظمة الحكم، مخالفًا بذلك السياسات التي تنظّم صلاحيات وظيفته كأمين عام للجامعة العربية، والتي تفرض عليه أن يتحدث باسم المجموع العربي وليس باسمه شخصيًا.

وبعد أيام من قيام الثورة المصرية بدأ عمرو موسى في النزول لميدان التحرير وتأييد الثوار وإعلانه التفكير في الترشح للرئاسة.

والحقيقة أن هناك الكثير من المواقف التي اتخذها عمرو موسى خلال مشواره السياسي التي نرى من الواجب إلقاء الضوء عليها، إلا أننا نؤجل طرح هذه المواقف للصفحات التالية عن استعراض ردوده على منتقديه.

وقد حصل عمرو موسى على وشاح النيل من مصر في مايو 2001م، كما حصل على وشاح النيلين من جمهورية السودان في يونيو 2001م، ونال عدة أوسمة رفيعة المستوى من الإكوادور والبرازيل والأرجنتين وألمانيا.

وقبل الخوض في رؤية عمرو موسى لمنافسيه وتصوره لفرص فوزه في سباق الرئاسة ومخططاته وبرامجه حال اعتلائه عرش مصر نرى من المناسب التعرض لبعض سماته الشخصية التي تناولها الكثيرون بصفته واحدًا من أصحاب الكاريزما القوية والواضحة في مصر خلال السنوات الأخيرة.

المقربون من عمرو موسى يؤكدون أنه يفضل القراءة والسيجار والكسل يوم الجمعة.. لكن حبه الأكبر للسفر.. فمن الممكن حصوله على جائزة المسافر الأول بسهولة.. ولعل سفرياته المتكررة لبيروت هي التعويض الوحيد له عن السفر.

يستيقظ مبكرًا في السابعة صباحًا.. يقرأ البريد والجرائد والتقارير.. يظل على هذه الحالة حتى الساعة التاسعة حيث يرتدي ثيابه.. وينزل إلى مكتبه.. ويبقى هناك حتى الثالثة عصرًا.. يعود بعدها إلى البيت ليتناول طعام الغذاء.. وينام قليلاً.. نصف ساعة تقريبًا.. ولو كانت هناك دعوات مسائية يلبيها.. لكنه.. في غالبية أيام العمل لا ينام بعد الساعة الواحدة صباحًا.. لكنه يتساهل بعض الوقت في ليالي الإجازات.

وربما كان سر نجاح عمرو موسى أنه يستمتع بما يفعل.. مهما كان ما يفعل مؤلمًا وصعبًا.. وهو يؤمن بالمبدأ القائل: مهمتك أن تعمل لا أن تحقق النجاح.. كما أنه في الأزمات الحادة التي يعاني منها يلجأ إلى أصحابه القدامى الذين عرفهم أيام الدراسة في كلية الحقوق جامعة القاهرة.. مثل نائل البابلي وسمير السلاوي.. أما أكثر الأصدقاء قربًا له منذ سنوات العمل في الدبلوماسية المصرية فهو السفير نبيل العربي الذي خدم في المدن نفسها التي خدم فيها عمرو موسي.. برن.. نيويورك.. ودلهي.. مثلاً.

ويقول عنه "شهاب نصار"– الباحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية– في كتابه "عمرو موسى – الملفات السرية":

"هو حساس للغاية في الأمور المتعلّقة برأي جيرانه في شخصيته وسلوك أولاده وأسرته.. فهو "محافظ" بدرجة وزير، والجيران قد يأتون للمنزل لتناول فنجان قهوة مع الزوجة الودودة، وأحيانًا يذهبون سويًّا لممارسة الرياضة والثرثرة ومقابلة الأصدقاء.. الجميع يُؤكّد حرصه على العلاقات الاجتماعية مع جيران المنزل والحي".

ويضيف أن "موسى" يستيقظ مبكرًا في الثامنة وأحيانًا قبل ذلك، ويصفه الجميع بالبساطة في التعامل مع الجيران، والحرص على إلقاء التحية والمصافحة؛ حيث يُلقّبه الصغار بـ "أونكل عمرو".

ويقول عنه الكاتب "عادل حمودة" إنه معروف دائمًا بالمحافظة على الأراضي الزراعية التي ورثها عن عائلته.. ويشعر بأن التفريط فيها عار.. وهي عدة أفدنة محدودة المساحة تركتها له والدته.

## استقالة وعودة

وإن كان عمرو موسى واحدًا من أهم من أعلنوا نيتهم الترشح للرئاسة من ميدان التحرير، فبالتأكيد هو الوحيد الذي استقال من منصبه السياسي الإقليمي كأمين عام للجامعة العربية من الميدان أيضًا، وبعد يوم واحد فقط من تنحي مبارك، وهي الاستقالة التي عدل عنها فيما بعد وأصبحت مثار انتقاد العديد من معارضيه.

المهم أن تحركات ولقاءات عمرو موسى تتابعت وتكرر ظهوره في البرامج في محاولة لتقديم نفسه كرئيس جمهورية لجمهور الناخبين ممن أحبه معظمهم كوزير، والمدهش أنه كما قوبل خبر ترشح عمرو موسى للرئاسة بترحاب شعبي قوبل الرجل نفسه بكثير من الاعتراضات والمشاحنات التي وصلت إلى حد التشابك بالأيدي بين أنصاره ومعارضيه خلال اللقاءات الجماهيرية.

المثير للدهشة أيضًا أن إسرائيل تلقفت خبر ترشح موسى بحذر شديد، وسرعان ما جاء رد الفعل قويًّا ومتناقضًا بصورة تدعو للتشكك في صحة المعلومات الواردة به، فقد نشرت الصحف في 16 فبراير 2011م أن مصادر دبلوماسية غربية وإقليمية أعلنت أن "إسرائيل" كثفت من اتصالاتها بواشنطن وجماعات الضغط اليهودية في عواصم أوروبية فاعلة لبذل كل الجهد "لإحباط سيناريو وصول عمرو موسى للحكم في مصر أيًّا كانت الأسباب".

وذكرت مصادر في عواصم غربية أن المحادثات "الإسرائيلية ـ الأمريكية" شملت لومًا "إسرائيليًّا" حادًّا لأمريكا لسببين: الأول هو عدم دعم نظام الرئيس السابق حسني مبارك بما يكفي، والثاني هو تفويت الفرصة على عمر سليمان من الوصول إلى الحكم، رغم أنه رجل "معروف بالنسبة للجميع ومواقفه واضحة".

وقال مصدر غربي: "إسرائيل أبلغت واشنطن بأنها أزاحت كل الوجوه المعتدلة والمقبولة إسرائيليًّا من على الساحة، وإنها فتحت الباب أمام موسى الذي يتماهى مع

الوطنية المصرية بالتعنت مع إسرائيل، وأنه في حال وصل لحكم مصر ستكون كارثة بالنسبة لإسرائيل يجب منعها".

وأضاف مصدر آخر: "المطلوب منا الآن أن نفكر فيمن سيحكم مصر، وأن نعمل على استثناء موسى بأي شكل".

على الجانب الآخر فقد بثت الإذاعة العبرية يوم 20 فبراير 2011م مقابلة، قال نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي سيلفان شالوم إنه بخلاف الانطباع الذي كان سائدًا أثناء توليه منصب وزير الخارجية، فإن موسى من خلال موقعه كأمين عام للجامعة العربية "دافع بقوة عن محور الاعتدال العربي في مواجهة التطرف والإرهاب".

وأضاف شالوم إن تجربة عمرو موسى كأمين عام الجامعة العربية أثبتت أنه "لا يشذ عن طابع النظام العربي المسئول"، الذي يأخذ بعين الاعتبار "القواعد التي تحكم العالم والعلاقات الدولية".

ومن ناحيتها أبدت وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسيبي ليفني– والتي تتزعم المعارضة الإسرائيلية– ارتياحها لإعلان موسى نيته التنافس على رئاسة مصر، معتبرة أنه "تصرف بمسئولية عالية خلال مواقف واختبارات صعبة".

وأضافت "موسى لم يخرج عن طوره و لم يتدخل بشكل جدي عندما قمنا بفرض الحصار على قطاع غزة، و لم يوظف موقعه لاتخاذ موقف ضدنا عندما شنت إسرائيل حملة الرصاص المصبوب على قطاع غزة، أواخر عام 2008م، علاوة على أنه وقف بشكل واضح إلى جانب محور الاعتدال في لبنان في مواجهة معسكر حزب الله".

واعتبرت ليفني أنه يتوجب على الحكومة الإسرائيلية التعاون مع الإدارة الأمريكية من خلف الكواليس من أجل العمل على انتخاب رئيس جديد في مصر يلتزم باتفاقية "كامب ديفيد"، وأن يواصل الموقف الشجاع الذي اتخذه الرئيس مبارك بالتعاون مع

إسرائيل والغرب في شن حرب لا هوادة فيها ضد قوى التطرف والإرهاب في العالم العربي، على حد تعبيرها.

ورغم التباعد الزمني بين التصريحات إلا أن التناقض بينها يدعو للشك في صدق التصريحات وتوجهها.

وفي 10 مارس 2011م عقد موسى لقاءً بساقية الصاوي كشف فيه الكثير من خططه المستقبلية حال توليه رئاسة مصر؛ حيث شدد موسى على أن مراجعة المعاهدات ليس معناه القيام بأي أعمال من شأنها هز ثقة المجتمع الدولي في مصر، مشددًا على أن مصر سوف ترفض السياسات الإسرائيلية وتتصدى لها، ولكن دون التورط في أي مغامرات من أي نوعٍ، في إشارة لاستبعاده احتمالية وقوع مواجهات عسكرية بين مصر وإسرائيل مستقبلاً.

وحول رؤيته للجدار العازل بين مصر وقطاع غزة، قال موسى: "إن هذا الجدار لا يصح أن يكون بين مصر وغزة، لذلك فلابد أن يزال ويتوقف وينتهي فورًا".

وأوضح موسى أنه ليس في صالح مصر أن تكون علاقتها غير متوازنة مع الولايات المتحدة الأمريكية وهي أقوى دولة في العالم، مشددًا في الوقت نفسه على أن العلاقات الجيدة بين البلدين لن تفرض على مصر الرضوخ لأي إملاءات أو ضغوط. وحول موقفه من جماعة الإخوان المسلمين والأقباط، قال موسى: "من حق الجميع أن يمارس السياسة وينشئ أحزابًا"، مشيرًا إلى أن مصر لن تقوم بإقصاء أي فصيل ينتمي للمجتمع عن العمل السياسي أبدًا، طالما كان يتمتع بالجنسية المصرية.. وأضاف: "سوف يكون صندوق الانتخاب هو الفيصل في كل الأحوال، وعلى الناس أن تختار ممثليها بكل حرية وديمقراطية". وأكد موسى على أنه، في حال توليه السلطة، لن يقبل بكل السلطات المطلقة التي كان يعطيها الدستور لرئيس الجمهورية، مشددًا على ضرورة وضع دستور جديد يحد تمامًا من هذه السلطات وتداخلها مع السلطات الرئيسية

الأخرى، خاصة السلطتين التشريعية والقضائية.. مشيرًا إلى ضرورة الفصل التام بين هاتين السلطتين وبين السلطة التنفيذية التي يمثلها رئيس الجمهورية.

وأشار موسى إلى ضرورة تخصيص صندوق مالي لدعم وتطوير المناطق العشوائية والفقيرة بمصر، موضحًا أن "أموال مصر المنهوبة من قبل المسئولين السابقين سوف يتم استعادتها ووضعها في هذا الصندوق". كما طالب بأن يتم سداد رسوم قناة السويس بالجنيه المصري، وليس بالعملة الصعبة (العملات الأجنبية) وذلك لدعم قوة الجنيه المصري.

كما تحدث موسى بشأن المصريين المغتربين في الخارج، موضحًا أن تضاعف أعدادهم، والذي وصل إلى نحو 8 ملايين مواطن، إنما يرجع إلى سوء الإدارة، مطالبًا بأن تتاح لهم فرص التصويت في الانتخابات، وأكد موسى أهمية استعادة مصر للدور الإقليمي، سواء في المنطقة العربية أو حوض النيل، وردًا على سؤال حول إخفاق الجامعة العربية في خلق السوق العربية، مقارنة بنجاح الاتحاد الأوروبي في ذلك، قال موسى: إن السوق العربية المشتركة ليست مسألة تتقرر فتكون.. فهناك اتفاقية تجارة حرة منذ عام 2005م، والاتحاد الجمركي سيكون عام 2015م، ثم السوق المشتركة 2020م، وقال إنه كان من المستحيل إقامة السوق العربية المشتركة في السابق؛ لأن الاقتصاديات العربية كانت ضعيفة، وحول إمكانية توحيد العملة بين الدول العربية، أكد أن الوقت لم يحن لتوحيد العملة العربية؛ لأن اقتصادياتنا ضعيفة وهذه حقيقة علمية.

واختتم موسى اللقاء بإعلان استعداده التام لعقد مناظرات مع المرشحين المحتملين للرئاسة أمامه وعلى رأسهم الدكتور محمد البرادعي الرئيس السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مشيرًا إلى أن هذه المناظرات هي حق للشعب المصري لعقد مقارنة عادلة بين المرشحين على أساس واقعي وعملي وواضح.

## مرشح الشعب

كما تحدث عن الأسباب التي دعته للترشح لانتخابات الرئاسة مع عمرو الليثي في برنامجه "واحد من الناس" في 18 مارس 2011م قائلاً: "أنا مرشح الشعب المصري

من أعماقه، وسأمسك السلطة لفترة رئاسية واحدة، أضع فيها مصر خلالها على المستقبل، وأنا لها وقادر على تحمل المسئولية، في إطار من التوافق الوطني، قائم على العقل والرؤية، وسأبدأ حملتي من النجوع والقرى والعشوائيات، وجدد استعداده لإجراء مناظرات مع جميع المرشحين لانتخابات الرئاسة.

وأوضح موسى، أن التطورات النشطة في مصر في ظل المرحلة الراهنة والوضع السياسي الحالي هما العاملان اللذان يجذبانه للترشح للرئاسة، لافتًا إلى أن السياسات التي شارك في وضعها كأمين عام لجامعة الدول العربية واتصالاته المتعددة ورؤيته السياسية تجعله يستطيع أن يدفع مصر إلى الأمام إذا كان سيقودها كرئيس للجمهورية.

وحول تردده سابقًا في الكشف عن قراره النهائي من الترشح للرئاسة قال موسى: يجب أن أوازن عندما أطمع في الترشح للرئاسة، خاصة في ظل الخلل الكبير في البنية النفسية والمؤسسية في مصر، فمفهوم الدولة قبل الثورة لم يكن موجودًا، والقوانين تعطلت والأحكام لم تنفذ، وهو ما يستدعي معالجته بدقة وسرعة، حتى نعيد مصر إلى دورها التاريخي في قيادة المنطقة، مشيرًا إلى أنه يستمع إلى العديد من المستشارين لوضع برنامجه الانتخابي ورؤيته للإصلاح.

وقد بدأ موسى حملة انتخابية من صعيد مصر شملت محافظات أسوان والأقصر وسوهاج وقنا وأسيوط والمنيا وبني سويف؛ حيث تعهد موسى بأن تعد الدولة في حال نجاحه في الانتخابات برنامجًا خاصًا لتنمية الصعيد بمعاونة خبراء من محافظات الصعيد للوصول إلى خطة نهائية لإعادة بنائه وتنميته.

وقال موسى، في مؤتمره الصحفي الذي عقده في أحد فنادق محافظة سوهاج: إن مصر تحتاج الآن إلى عملية بناء متكاملة اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا وثقافيًا وأمنيًا على وجه الخصوص بعد أن أصبح الأمن هاجسًا كبيرًا لدى المواطنين.

وأوضح أن محافظات الصعيد عانت كثيرًا في ظل وجود النظام السابق، وخصوصًا محافظتي سوهاج وأسيوط، مؤكدًا على ضرورة أن يُصلح نظام الحكم القادم هذا الخلل، وأضاف أنه تشاور مع العالم المصري الدكتور فاروق الباز في شأن التركيز على جدوى تنفيذ مشروع "ممر التنمية" الذي إن تم ستأخذ محافظات الصعيد فرصًا جيدة من المشروعات إلى جانب فرص العمل، حيث سيوفر المشروع ما يقرب من 450 ألف فرصة عمل، مشيرًا إلى أن هناك مشروع ممرٍ آخر للتنمية من الشرق إلى الغرب عبر سيناء، وأن المشروعين سيوفران مليوني فرصة عمل في جميع المحافظات.

وقد تعرض موسى أثناء جولته الانتخابية في محافظة سوهاج لهجوم حاد من جانب عدد من الشباب الذين قالوا إنهم ينتمون لائتلاف دعم الثورة، وعزا أعضاء الائتلاف هجومهم على موسى بأن الأخير يعتمد على تأييد قيادات الحزب الوطني المنحل.

## اشتباكات بالأيدي

أما في أسيوط فقد شهد مؤتمر موسى اشتباكات بالأيدي وتراشق بالألفاظ بين عدد من الأهالي، من بينهم أسامة نفادي رئيس جمعية مستثمري أسيوط الأسبق من جهة، وبين عدد من أنصار ومنظمي الحملة الانتخابية لموسى، والسبب أن موسى عقد مؤتمره الشعبي في منزل المنسق العام السابق لحملة جمال مبارك نجل الرئيس المخلوع.

وفي المنيا أكد موسى "إن مصر لم يكن نظامها رئاسيًا ولا برلمانيًا، وإنما كان نظامًا ديكتاتوريًا يحكمه ديكتاتور واحد"، وأضاف "سيكون هدفي في الفترة القادمة وضع مصر في الشكل الصحيح وهو النظام البرلماني"، واعتبر أن التنمية المتوازنة في كل المجالات، وإنشاء المصانع في كل محافظات مصر السبيل الوحيد للخروج من عنق الزجاجة وعبء الفقر. كما أكد عمرو موسى أنه في حالة فوزه بالرئاسة لن يسمح بأن يخوض الانتخابات البرلمانية القادمة كل من تم اختياره عضوًا بمجلسي الشعب والشورى في الانتخابات الأخيرة وثبت أنه جاء بالتزوير.

قال إنه لن يسمح أيضًا بترشيح كل المتهمين بالفساد أو من تشوبهم شائبة، مشيرًا إلى أن هناك بعضًا من أعضاء الحزب الوطني المنحل لا يندرجون مع هؤلاء المزورين أو الفاسدين أو المرتشين، وأكد أنه لابد من حل المجالس الشعبية المحلية لأنها جاءت بغير إرادة الشعب.

وأضاف أن لديه برنامجًا واضحًا وشاملاً لإحداث تغيير جذري في التعليم والصحة عن طريق خبراء بينهم د.أحمد زويل، وقال إنه سوف يعمل على توفير فرص عمل للشباب، وزيادة الأجور، وتحسين الأوضاع في كافة المجالات عن طريق تدبير اعتمادات مالية باستعادة المبالغ المنهوبة والمسروقة، وتخفيض المصروفات التي ليس لها ضابط أو رابط، وإعادة النظر في أسعار تصدير الغاز.

وشدد عمرو موسى على أن معاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل انتهت، لكن هناك معاهدة سلام، مشيرًا إلى أن الاتفاقات الاقتصادية كلها لابد من مراجعتها؛ لأنه من غير المقبول أن نبيع لإسرائيل الغاز بسعر 2 دولار، في حين أن السعر الحقيقي الذي يجب أن يباع به هو 14 دولارًا، وأكد أنه مع انتخاب المحافظين لمدة واحدة، وأنه مع الديمقراطية واحترام إرادة الشعب.

وعن الأموال المنهوبة والمهربة قال إنه لابد من صدور أحكام قضائية أولاً حتى يمكن إعادتها من الخارج.

وفي الأسبوع الأول من إبريل عقد موسى مؤتمرًا شعبيًا ضم ممثلين عن القبائل العربية بمختلف محافظات مصر، حضره أكثر من 10 آلاف بدوي، بمنطقة القادسية بالعاشر طريق الإسماعيلية.

وأكد خلاله أنه لن يهان مصريٌّ بعد الآن، بعد أن انهارت "دولة الظلم"، في إشارة إلى نظام حسني مبارك الذي أطيح به في 11 فبراير تحت ضغط الاحتجاجات الشعبية، وقال موسى: "لا مكان لدولة ظلمستان ولا قهرستان بيننا، لقد قامت الثورة وانهارت

دولة الظلم"، ولن يهان مصري بعد الآن، واعتبر موسى، أن هذا الحضور يأتي إيمانًا بأهمية دور القبائل العربية باختلافها في الحياة السياسية في مصر خلال الفترة القادمة، ومساندتها لأي تغيير أو تطوير يحدث بجميع محافظات مصر، وأعرب شيوخ القبائل عن تأييدهم لموسى كمرشح لرئاسة الجمهورية، لكن عددًا من القبائل البدوية انسحبوا أثناء انعقاد المؤتمر الحاشد، اعتراضًا على تجاهل رموزهم.

وفي 19 أبريل قام عمرو موسى بأول زيارة يجريها مرشح الانتخابات الرئاسية إلى حزب سياسي، حظي باستقبال حافل أثناء مشاركته في الاحتفال بالذكرى 35 لتأسيس حزب التجمع، وأبدى موسى في تصريحات إعلامية ترحيبه بإجراء زيارات مماثلة للأحزاب والتيارات السياسية المختلفة خلال الفترة المقبلة، إلا أنه شدد على أن زيارته للتجمع لا علاقة لها بالانتخابات.

وقال موسى: "لم آت اليوم للحصول على تأييد في الانتخابات، لكنني تلقيت دعوى كريمة بالمشاركة في الاحتفال، وسعدت بها، فجئت لأتعرف على الشباب"، معربًا عن سعادته بزيادة عدد الشباب المشاركين في الاحتفالية عن العجائز.

وأكد موسى أن الحياة السياسية في مصر نشطة، وستشهد مزيدًا من النشاط في الفترة المقبلة بسبب مناخ الحرية الذي يتيح الفرصة للعمل السياسي، وجدد موسى تأكيده على التزامه على خوض الانتخابات الرئاسية مستقلاً، وليس على قائمة أي حزب، غير أنه أكد على استعداده للتعاون مع الجميع.

## لازم يسمعنا

لكن لم تسر الأمور على هذا المنوال كثيرًا، ففي اليوم التالي تعرض عمرو موسى لاعتراضات واسعة عقب محاضرة له في جامعة طنطا بعدما اعتبر الطلبة أنه تهرب من الإجابة على أسئلتهم.

حيث كان الطلاب قد قدموا له العديد من الأسئلة الهامة في الندوة التي عقدت له بالجامعة إلا أنه اختار إجابة بعضها، وماطل وراوغ في الإجابة على الأسئلة الباقية، بل إنه قام بمغادرة الندوة قبل موعدها المحدد، وعلى باب سيارته أثناء مغادرته مكان الندوة أحاط الطلاب به وأبدوا استياءهم من عدم إجابته على أسئلتهم، وواجهوه بأنه تعمد عدم الإجابة على الأسئلة الهامة واختار إجابة أسئلة لا قيمة لها، وغادر الندوة قبل انتهاء موعدها المحدد، لكنه استقل سيارته وحدثت بعض الاحتكاكات بين الحرس المرافق لموسى وبعض الطلاب الذين حاولوا إيقاف سيارته للحديث معه، ومن بينهم طالبة كانت تقول بصوت عالٍ للحرس الذي كان يدفعها بعيدًا عن السيارة: "لو عاوز يبقى رئيس يسمعنا.. احنا اللي حنختاره رئيس ولازم يسمعنا"، ورغم مطالبة وإلحاح الطلاب موسى للنزول من السيارة والحديث معهم إلا أن الحرس منعهم وأسرعت سيارته والسيارات المرافقة له بمغادرة المكان وسط إحباط الطلاب.

الطريف أن عمرو موسى كتب انطباعاته عن الزيارة على حسابه في تويتر وقال إنه مسرور جدًا للاستقبال الحماسي الذي استقبل به في طنطا، وأنه يقدر كثيرًا موقف الأساتذة والطلبة، وأضاف أن استقباله على مدخل طنطا وفي الشوارع كان حماسيًا وودودًا ومؤثرًا، ووصف استقباله في مسجد السيد البدوي بأكثر من رائع وجماهيريًا على نطاق واسع، وعن الأسئلة التي وجهت إليه ألمح في تويتر إلى أن البعض كان مدفوعًا إلى سؤاله عن علاقته بالنظام السابق حيث قال: "كانت بعض أسئلة الطلبة تقليدية ومتوقعة بشأن مدى العلاقة مع النظام السابق، إلا أنهم بدوا وكأنهم يدركون أنه سؤال روتيني ومطلوب منهم".

ولعل الظهور الأكثر متابعة جماهيريًا لعمرو موسى كان خلال لقائه مع الإعلامية منى الشاذلي في 29 مارس 2011م ببرنامجها "العاشرة مساء" على قناة دريم حيث استعرض الكثير من الآراء، وأجاب على العديد من التساؤلات التي نذكر بعضها هنا ونؤجل الاتهامات لنذكرها في موضعها، كما طرح رؤيته المتعلقة بالعديد من القضايا؛ حيث

أكد عمرو موسى أنه يمتلك أفكارًا كثيرة لقيادة مصر في مرحلة انتقالية، وأن لديه القدرة على تنفيذ هذه الأفكار حال فوزه في الانتخابات الرئاسية القادمة.

وأوضح أنه إذا خسر معركة الانتخابات الرئاسية، سيلجأ إلى التقاعد والراحة؛ حيث لا يرغب في تقلد منصب الوزير مرة أخرى، أو أن يصبح نائبًا للرئيس القادم.

وأضاف موسى أن الانهيار الحقيقي في مصر بدأ في العشرة أعوام الأخيرة، وزاد هذا الانهيار مع ظهور مشروع التوريث منذ 2004م الأمر الذي قوبل برفض شعبي وعدم ارتياح في النفس المصرية، وصولاً إلى الانتخابات البرلمانية الأخيرة وطريقة إدارتها التي أعادتنا لعصر 90 % نعم.

وحول اتجاهه السياسي بين اليمين واليسار، قال موسى إنه لا يميل إلى هذه التصنيفات، إلا أنه يؤمن بالإصلاح القائم على الديمقراطية الحقيقية، وكذلك بالاقتصاد الحر المقترن بالعدالة الاجتماعية، الأمر الذي يصنفه ليبراليًا، وأضاف أن الديمقراطية تعني احترام الفرد وحقوق الشعب بعيدًا عن الديكتاتورية التي تصب لمصلحة فرد واحد أو أسرة واحدة.

وعن حديث الأستاذ محمد حسنين هيكل بأن تجريفًا سياسيًا قد حدث في مصر، وأن المصريين في حاجة لـ 15 عامًا كي ينشأ جيل سياسي قوي جديد، اتفق موسى مع هيكل مضيفًا: "ولكن في نفس الوقت لا يزال هناك الكثيرين من المهتمين بالشأن العام يستطيعون إحداث تأثير حقيقي ويمتلكون رؤية فاعلة".

وفي استبعاد للدكتور البرادعي، أشار أمين جامعة الدول العربية إلى كل من كمال الجنزوري والدكتور حجازي ومحمد حسنين هيكل وأحمد زويل وحسب الله الكفراوي وفاروق الباز ومصطفى السيد ومحمد غنيم وممدوح حمزة، قائلاً: "هذه الأسماء لديها رؤية جيدة وأحب اللجوء إليها في تخصصات معينة".

وحول قبوله أن يكون نائبًا لأحمد زويل- رغم أن الشروط الحالية لا تجيز له الترشح للرئاسة- أو أن يكون الأخير نائبًا له، قال موسى: "في كل الأحوال التعاون مع أحمد زويل ضروري".

وبالعودة إلى رؤساء مصر الثلاثة وحول أهم إيجابيات وسلبيات كل رئيس، أشار موسى إلى أن الإيمان بدور مصر وثقلها أهم ما ميز جمال عبد الناصر، إلا أنه كان بداية لحكم الفرد، فيما يأتي انتصار أكتوبر وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لمصر أهم إيجابيات أنور السادات، إلا أن الانفتاح الواسع الذي أحدثه يعد أهم سلبيات فترة حكمه، وكذلك العلاقة المصرية العربية التي انفصلت في هذه الفترة.

وعن الرئيس مبارك قال موسى إن بدايته في العشرة أعوام الأولى كانت بداية طيبة استطاع فيها تهدئة الموقف، ولكن مع العشرة أعوام الثانية بدأ الوضع يهتز تبعًا للاهتزازات الإقليمية وصولاً إلى العشرة أعوام الأخيرة في فترة حكم مبارك التي بدأ فيها الانهيار الحقيقي.

وفي مغازلة للشريحة الوسطى في مصر التي تمثل الغالبية من الشعب، أشار موسى أنه ابن الطبقة المتوسطة، وأنه عاش طفولته في القرية، وتربى في المدارس الإلزامية تربية مصرية عربية، موضحًا أنه بعيد عن فكرة الأرستقراطية الثرية ثراء مبالغ فيه.

وحول رؤيته للفترة القادمة قال موسى بضرورة انتخاب رئيس الجمهورية أولاً، ثم يقوم بتشكيل جمعية تأسيسية تمثل مختلف طوائف الوطن لتضع الدستور الجديد الذي يجب أن يعكس الروح المصرية، يأتي بعد ذلك موعد إجراء الانتخابات التشريعية، مؤكدًا على أنه لن يعيد ترشيح نفسه في حال فوزه بالرئاسة واصفًا مهمته الرئاسية بـ"المؤقتة".

وقال إنه ينوي تمويل حملته الانتخابية من خلال الشعب على الطريقة الأمريكية، قائلاً: "يجب على مؤيدي كل مرشح أن يدعموه حتى يتحرك بهم ومن خلالهم"، كما أبدى ترحيبه بإجراء مناظرات مع كل المرشحين للرئاسة، واصفًا إياهم بأنهم يمتلكون فكرًا محترمًا.

وعن تقييم السيد عمرو موسى لجماعة الإخوان المسلمين وإمكانية الاستعانة بمستشارين منهم، قال: "لا يجب أن نتجاهل مجموعة ذات موقف سياسي في المجتمع

المصري"، مؤكدًا على حقهم في إنشاء حزب سياسي على ألا يكون أساسه دينيًا، وأن تكون الديمقراطية والصندوق الانتخابي هما الحكم، وأضاف أنه على علاقة بالعديد منهم ويعرفهم جيدًا.

وفي حال ترشيح المؤسسة العسكرية لأحد قياداتها على منصب الرئاسة، قال موسى إنه سوف يتمتع بفرص تفوقه، مضيفًا: "ولكنني أيضًا أمتلك فرصًا كثيرة تفوقه، فأنا تحدثت باسم مصر عندما كنت وزيرًا للخارجية، وحصلت على موافقة الشعب المصري في مواقف كثيرة صرحت بها، وكنت رئيس وفد مصر في الأمم المتحدة، ومثلت مصر كأمين لجامعة الدول العربية عشرة أعوام".

وتابع عمرو موسى أنه يمتلك أفكارًا لديه القدرة على تنفيذها إذا أصبح رئيس جمهورية، مضيفًا: "ولكني لا أرغب أن أتقلد منصب وزير مرة أخرى أو كنائب لرئيس قادم، ولكني أعرض هذه المناصب على الآخرين ومستعد للتعاون".

وفي يوم 6 مايو فوجئ أهالي الغردقة بجلوس عمرو موسى بينهم أثناء صلاة الجمعة بمسجد الشهيد عبد المنعم رياض بصحبة الكاتب محمد سلماوي.

وقد قوبل تواجد موسى المفاجئ بترحاب كبير وحفاوة بالغة من الأهالي الذين طالبوه بالجلوس بينهم على حصيرة بالمسجد عقب أداء الصلاة، وقام بالرد على بعض أسئلة المتواجدين، مؤكدًا لهم أن رئيس مصر القادم لن يكون فرعونًا، وأن عصر الديكتاتورية انتهى للأبد بعد ثورة 25 يناير، وطالب موسى، بوضع دستور جديد للبلاد، والفصل الكامل بين السلطات، وإلغاء قانون الطوارئ.

وقد لفتت تصريحات عمرو موسى والتي أشار فيها إلى عزمه التخلي عن سياسة الرئيس السابق حسني مبارك تجاه إسرائيل إذا وصل إلى السلطة قائلاً: إن مصر في حاجة الآن إلى سياسات تعكس إجماع الناس.

حيث نشرت الصحفية البريطانية "الديلى تليجراف" تقريرًا عنه في مطلع مايو قالت فيه إن تعهد مرشح الرئاسة بانتهاك سياسة محسوبة في علاقات مصر وإسرائيل، يثير المخاوف مجددًا من عزم الدولة العربية الأكثر سكانًا على إضعاف تحالفها مع واشنطن.. كما تزيد تعليقاته القلق في إسرائيل خاصة وسط التحول الكبير في سياسة مصر الخارجية الذي أثار الاستياء الإسرائيلي.

ولفتت إلى أن استطلاعات الرأي التي أجريت حتى لأول مايو أظهرت أن موسى هو الشخصية الأكثر شعبية في البلاد حتى الآن.. مشيرة إلى أن انتهاجه سياسة أكثر حزمًا تجاه إسرائيل ستجلب له مزيدًا من التأييد وسط الشعب المصري، خاصة أن أحد الاستطلاعات كشفت عن أن 54 % من المصريين يرغبون في إلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل.

ورغم الشكوك الأمريكية في السياسة الخارجية العدائية التي تتبعها مصر مؤخرًا، إلا أن قلة في واشنطن تعتقد أن موسى أو أي فائز آخر بالانتخابات الرئاسية المقبلة سيعمل نحو إلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل.

# عمرو موسى يرد على الهجوم الضاري

كما كان التأييد لعمرو موسى كبيرًا كان الهجوم عليه عاصفًا، فما إن أعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية عن نيته الترشح للرئاسة حتى انهالت الاتهامات عليه، ووجد نفسه محاصرًا بسيل من الانتقادات يجب عليه أن يرد عليها ليوضح موقفه ويبرئ ساحته من العمالة والتبعية لمبارك والدكتاتورية، بل والفشل وأشياء كثيرة أخرى.

## مبعوث النظام

ففي مؤتمره بساقية الصاوي في 10 مارس 2011م قامت إحدى الفتيات ووجهت له سؤلاً مباشرًا حاز تصفيق الحاضرين، وقالت له بوضوح: يقال إنك نزلت إلى التحرير لمجرد التهدئة، ولتطلب من الشباب أن يغادروا الميدان وليس لأنك مساند للثورة وللشباب؟"

ورد عمرو موسى قائلاً: لم أذهب لميدان التحرير لأطلب من الناس التهدئة أو فض الاعتصام، واندهشت كثيرًا مما تداولته الصحف بأنني طلبت من الشباب إيقاف الثورة والذهاب إلى منازلهم، بل على العكس أنا انضممت إلى الشباب في الميدان مرتين، ورددت معهم "تحيا مصر"، ورفضت أن نسخر شعاراتنا للهجوم على شخص بعينه، ولا شك أن الثورة حدث تاريخي وعظيم.

وردًا على اتهامه بأنه كان أحد رجال مبارك، وأنه شغل منصب وزير خارجيته لمدة 10 سنوات كاملة، أكد موسى أنه عندما كان وزيرًا لخارجية مصر منذ عام 1991م حتى عام 2001م كان وزير خارجية دولة، وليس وزير خارجية شخص بعينه، قائلاً: "لقد خدمت بلدي بكل إيمان وإخلاص، و لم أنافق لخدمة شخص مبارك ولا أسرته أو عائلته، ومواقفي واضحة". وردًا على سؤال حول قوله في أحد البرامج إنه سينتخب الرئيس حسني مبارك، قال إنه سئل في البرنامج، فأوضح أن "المادة 76 لا تسمح إلا بترشح مبارك الأب أو الابن.. وأنه في هذه الحالة سوف يختار الأب".

وكان موسى قد صرح في "برنامجِ واحد من الناس" عن ارتباطه بالنظام السابق وملابسات إبعاده عن الخارجية قائلا: الادعاءات التي ترددت عن أني محسوب على النظام السابق هي حملة تستهدف تشويه صورتي في الوقت الحالي، وأضاف لقد تركت منصبي نظرًا لانتقاداتي المستمرة لعلاقة مصر بإسرائيل، والطلبات المستمرة بأن تعالج القضية النووية في الشرق الأوسط بمنتهى الصراحة والشفافية والوضوح، وهذا

جعل عددًا من الدول الأخرى ترى أن وجودي في منصب وزير الخارجية أصبح أمرًا غير مرحب به".

وعندما سأله عمرو الليثي لماذا لم يعلن عن ترشيح نفسه للرئاسة خلال حكم مبارك؟ أجاب قائلاً: كان يجب أن أوازن عندما أطمع في الترشح للرئاسة، خاصة في ظل الخلل الكبير في البنية النفسية والمؤسسية في مصر، فمفهوم الدولة قبل الثورة لم يكن موجودًا، والقوانين تعطلت والأحكام لم تنفذ، وهو ما يستدعي معالجته بدقة وسرعة، حتى نعيد مصر إلى دورها التاريخي في قيادة المنطقة، مشيرًا إلى أنه يستمع إلى العديد من المستشارين لوضع برنامجه الانتخابي ورؤيته للإصلاح.

وتابع: "أنا في مصاف الشعب المصري دائمًا ما كنت أدافع عن حقوقه، وعارضت الرئيس السابق في كثير من الأمور، واستطرد: "رفضت أن أترشح لانتخابات الرئاسة في ظل المادة 76 من الدستور قبل التعديلات التي فصلت من أجل الرئيس السابق ونجله، ولأنني لا أقبل أن أكون جزءًا من الديكور الديمقراطي، مشيرًا إلى أن وصفه السابق لجمال مبارك بـ "الشاطر الذي يصلح للرئاسة" جاء من هذا المنطلق وقال: ليس مطلوبًا مني أن أشتمه.

## المنصب الرسمي

وعندما سألته منى الشاذلي في برنامجها "العاشرة مساءً" لماذا لم يكن يصرح بحتمية الإصلاح في مصر إبان حكم مبارك خاصة وأنه شغل خلال هذه الفترة منصبين كبيرين لمدة 20 عامًا هما وزير الخارجية وأمين عام الجامعة العربية؟ نفى عمرو موسى هذا الكلام، موضحًا أنه أشار كثيرًا إلى أن مصر تمر بانحرافات، وأنها في حاجة للعودة لمسارها الصحيح، قائلاً: "وآخر مرة وجهت فيها هذا النقد كان قبل الثورة بأسبوع في مؤتمر القمة الاقتصادية بحضور الرئيس السابق مبارك، وقلت إن ثورة تونس ليست بعيدة عن مصر".

## فاشل

وبالعودة إلى مؤتمر ساقية الصاوي الذي واجهه فيه أحد الشباب بأنه لم يحقق نجاحًا يذكر خلال مشواره السياسي، سواء كوزير خارجية أو أمين عام للجامعة العربية، أجاب موسى أنه تم تحقيق العديد من الانتصارات سواء في وزارة الخارجية أو في إفريقيا ودول حوض النيل، بالإضافة لدوره في فلسطين، كما أن الجامعة العربية لها دور في العراق وبدأ دورها في ليبيا.

وعندما سأله أحد الشباب لماذا يريد عمرو موسى أن يصبح مباركًا جديدًا، أجاب: "قطعًا لا أريد أن أكون مباركًا جديدًا، ولست أنا من أكون مباركًا، ولا أي أحد بعد الآن يمكن أن يكون مباركًا، ونحن نريد أن نعالج الوضع المصري للوصول إلى مصر جديدة".

## بريء من الوطني

وعندما هاجمه البعض خلال مؤتمره الشعبي بسوهاج بأنه يعتمد على تأييد قيادات الحزب الوطني المنحل، بل وقالوا صراحة "انتخاب موسى رئيسًا يعني عودة النظام السابق من جديد".

أكد عمرو موسى في المؤتمر أنه لم يكن أبدًا عضوًا في الحزب الوطني، وليست له علاقة برموزه وأعضائه أو أنصاره، مشيرًا إلى أنه لم يحمل أبدًا كارنيه عضوية أي حزب، وتابع: "إذا ترشحت للرئاسة سأترشح مستقلاً، وإذا نجحت سأكون أيضًا رئيسًا مستقلاً، وهذا كلام واضح وعليكم أن تحاسبوني عليه".

وعاد في مؤتمره بالمنيا ليؤكد على نفس المعاني قائلاً إنه لن يسمح أيضًا بترشيح كل المتهمين بالفساد أو من تشوبهم شائبة.

## تكية الجامعة العربية

وفي منتصف مارس تم تسريب صور على شبكة المعلومات تبين استقبال عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، والمرشح للرئاسة لشباب من مختلف التيارات السياسية ومن بينهم مؤيديه، والتقاط الصور التذكارية معهم تحت مظلة الجامعة كمقر يدير منه حملته الانتخابية، وهو ما قابله بعض مستخدمي الفيس بوك بنوع من الرفض والاستهجان، فقال أحدهم "ده استغلال لوظيفته هيكون رئيس لمصر إزاي هو متعود على الحاجات دي" فيما تساءل آخر مجيبًا على نفسه "هل من حق عمرو موسى أن يعقد اجتماعاته الخاصة بحملته الانتخابية داخل الجامعة العربية؟ ج: نعم عشان دي التكية اللي إدهاله مبارك" وقد تلقفت الصحافة هذا الموضوع حيث تم مهاجمة موسى في أكثر من جريدة لنفس السبب، خاصةً وأنه يتحرك بسيارات الجامعة العربية ويصطحب معه طاقم العمل بالجامعة الذي ظهر خلفه بوضوح في صور لقائه بممثلي القبائل العربية على طريق مصر الإسماعيلية، وفي 19 إبريل وخلال زيارته لحزب التجمع انتهز عمرو موسى الفرصة ليرد على ما نشر بالصحف قائلاً: الاتهامات دي كلام فارغ، كما رد في حواره لبوابة الأهرام الإلكترونية عن نفس الموضوع قائلاً: "أتحرك بالأقاليم بسيارات خاصة على نفقتي الخاصة، وليست لي مقرات انتخابية بها"، لافتًا إلى أنه لا يستطيع أن يمنع أي زائر إليه، خاصةً أن مثل هذه الزيارات تتم بعد أوقات العمل الرسمية، التي تبدأ في الصباح الباكر.

ولم تقف المعركة عند هذا الحد حيث تلقفتها حملة مرشح الرئاسة أيمن نور حيث طالب شادي طه مقرر الحملة، عمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية بالتوقف عن استخدام وسائل جامعة الدول العربية في حملته الانتخابية، مشيرًا إلى أن ما قاله موسى، بأن اتهامه باستغلال مهنته للدعاية الانتخابية بـ"الكلام الفارغ"، يذكره بحديث الرئيس السابق محمد حسني مبارك، عندما قال للمعارضة: "خليهم يتسلوا".

وأمام هذا الهجوم اضطرت حملة مؤيدي عمرو موسى لإصدار بيان يشرح الموقف جاء فيه: جولات موسى الانتخابية التي قام فيها بزيارة مدينة طنطا ومحافظات الصعيد كانت بصفته الشخصية كمرشح للرئاسة بعيدًا عن منصبه كأمين عام لجامعة الدول العربية.

وأوضح البيان أن تلك الزيارات والجولات تم تمويلها من حسابه الخاص، و لم تشهد تنسيقًا مع أي جهة رسمية في الدولة مشيرًا إلى حرص موسى على خوض الانتخابات الرئاسية المقبلة كمستقل بعيدًا عن أي تيار حزبي وأنه سعى لعقد لقاءات مفتوحة مع المواطنين في مساجد وجامعات وميادين محافظات مصر دون ترتيبات مسبقة ودون دعوات خاصة للحضور.

ولفت البيان إلى أن موسى لم يسع لاستقطاب أو استبعاد تيارات بعينها عن حضور هذه الاجتماعات، ومن ثم لا يتحمل مسئولية تصرفات بعض المشاركين من مثيري الشغب في تلك اللقاءات.

ونفت الحملة ما تردد من اتهامات لبعض أنصارها بالاعتداء على أعضاء حركة 6 أبريل والجبهة الحرة للتغيير السلمي، موضحة أن الحملة لا علاقة لها بالبلطجية ومثيري الشغب وأنها تنأى بنفسها بعيدًا عن الصراعات والاتهامات المتبادلة بين أعضاء من الحزب الوطني المنحل يتواجدون في اللقاءات الجماهيرية وبين عدد من المنتمين لقوى سياسية أخرى.

وأدانت الحملة ما سمته اعتداء أو تهجم على أي من المرشحين أو أنصارهم وتؤكد أن المناخ السياسي في مصر بعد ثورة يناير يجب أن يعكس الوعي الحضاري والإيمان بالتعدد والحق في الاختلاف دون اللجوء للعنف.

وعندما واجهه البعض بالقول بأن استقالته من الجامعة العربية بعد يوم واحد من رحيل مبارك كان تمثيلية سرعان ما تراجع عنها، رد قائلاً رأيت أن ممارسة دوري في الجامعة خلال هذه الفترة مهم جدًا خاصة في ظل الأوضاع التي تمر بها المنطقة العربية.

## رشوة

وإن كنا عمدنا لتجاهل الاتهامات التي وجهت لعمرو موسى كأمين عام للجامعة العربية بشكل عام إلا أنه يصعب علينا القفز فوق المعركة الكلامية التي نشبت بين موسى والقذافي مؤخرًا وربما يكون ذلك لطبيعة الاتهامات التي وجهها القذافي لموسى، والتي تتعلق بالذمة المالية وربما يكون السبب أن هذه الاتهامات تواكبت مع حملة ترشيح موسى لرئاسة مصر؛ حيث أجاب موسى على الاتهامات التي وجهها له القذافي بعد قرار مجلس الجامعة فرض الحظر الجوي على ليبيا بحدة، وفنده تفصيلاً في حوار صحفي مطول رد فيه موسى على الاتهام بأن النظام الليبي أهداه سيارة ثمنها 42 ألف يورو وأعطاه بعض الأموال قائلاً أولاً السيارة مهداه للجامعة، "أي نعم" الإهداء كان موجهًا لي، لكن لم تبقَ في حوزتي وأضاف مادام بيقول سعرها 42 ألف يورو يبقى أخذهم من دم الليبيين واشترى السيارة وأهداها لي، ثانيًا هو أعطاها لأمين عام الجامعة وليس لشخصي "عمرو موسى" وسلمت للجامعة وسأريكم الرخصة التي تؤكد أن السيارة مرخصة باسم الجامعة وليست باسمي.

أما عن إعطائي أموالاً فهذا محض افتراء وخروج عن قواعد الأدب، وأقول له إذا كان لديه إثبات على ادعائه فليخرجه وأتحدى أن يثبت أنني أخذت منه مليمًا واحدًا، ثم إن القذافي ده راجل "كحيان" كان يمتنع عن دفع مساهمات ليبيا في الجامعة حتى القمة الماضية وأخذنا الفلوس منه "بخلع الضرس".

وعن اتهام نظام القذافي له على تليفزيون الجماهيرية بأنه خلال الأزمة اللبنانية بين سعد الحريري وحزب الله، كان الحريري يرسل له طائرته الخاصة ويدفع له عشرة آلاف دولار مقابل تدخله لحل الأزمة.

أجاب موسى ده راجل حمار صحيح.. كان يقول إني أخذت مليون جنيه عشان تبقى محبوكة، نعم أنا ركبت طائرة الحريري الخاصة مرة واحدة، ولكن كثير من القادة

والملوك العرب يرسلون لي طائراتهم الخاصة كأمين للجامعة لقضاء بعض المهام والعودة في نفس اليوم، وأؤكد أنني ركبت طائرات خاصة سعودية ولبنانية ومصرية ولو كنت ركبت طائرة الحريري مرة فقد ركبت طائرة القذافي عشر مرات، أما فيما يختص بالعشرة آلاف دولار فأنا زعلان لأن ده ثمن رخيص جدًّا لأن ثمني أغلى من كده ولأني مش رخيص للدرجة دي.. هذا بافتراض صحة ادعاءاته.. وإذا حسبناها فإن اليوم بتاعي أغلى من الذهب والماس وبعدين نرجع للحريري حلفوه على المصحف إن كان أعطاني أموالاً أم لا!

وحول تهديد نظام القذافي له بأنه "مش هايوصل لحكم مصر"

قال عمرو موسى على شعب مصر أن يعرف أن القذافي يهدد عمرو موسي تهديدًا مباشرًا وأن هناك جريمة في ذهنه يخطط لارتكابها مما يعتبر تدخلاً في شئون مصر وشعبها.

# أيمن نور.. الثائر البرتقالي

الثائر البرتقالي أو "يوتشينكو" مصر- نسبة إلى قائد الثورة البرتقالية بأوكرانيا- ربما يكون اللقب الأخير هو الأحب إلى عقل وقلب أنصار الدكتور أيمن نور- رئيس حزب الغد- الذين يجدون تشابهًا ما بين زعيم المعارضة الأوكرانية الذي رشح نفسه في مواجهة نائب الرئيس آنذاك يانوكوفيتش ونجح في الوصول لكرسي الحكم، مستندًا لرغبات المواطنين البسطاء الذين تحدوا السلطة والانتخابات المزورة في 2004م ليصلوا بزعيمهم يوتشينكو إلى مقعد الرئاسة، ولعل ما يدعم تفاؤل أنصار نور بهذا التشابه اختياره اللون البرتقالي المميز للثورة الأوكرانية كلون لحزب الغد الذي أسسه.

قاد نور تحولاً دراميًا سياسيًا يحسب له في عصر الرئيس السابق حسني مبارك عندما قرر أن يخوض مغامرة الترشح على الرئاسة في أول انتخابات رئاسية مباشرة شهدتها مصر عام 2005م، متحملاً العواقب في شجاعة أكد البعض وقتها أنها لم تكن محسوبة العواقب؛ خاصة بعد أن أفضت به إلى السجن بتهمة تزوير أوراق تأسيس حزب الغد، والتي أكد نور وقتها أنها ملفقة له عقابًا على تجاسره على تحدي مبارك.

وقصة نور تحتوي على العديد من النقاط الشائكة والمثيرة للجدل، بداية من تركه حزب الوفد، ومرورًا بقصة سجنه ثم انفصاله عن شريكة عمره جميلة إسماعيل، ونهاية بحملة "مصر كبيرة عليك" التي دشنها ضد جمال مبارك في نهايات حكم والده، ثم إعلانه الترشح لانتخابات الرئاسة القادمة ببرنامج اعتبره الكثيرون طموحًا أكثر مما ينبغي.

حكاية أيمن عبد العزيز نور بدأت من مدينة الإسكندرية حيث وُلد في 5 ديسمبر عام 1964م لعائلة من أثرياء ووجهاء مدينة نبروه بمحافظة الدقهلية، فوالده كان محاميًا مشهورًا وعضوًا بارزًا بحزب الوفد، وانتخب في مجلس الشعب أكثر من مرة منذ بدايات الخمسينيات وحتى نهاية السبعينيات، مما أتاح لأيمن الانخراط في الحياة السياسية مبكرًا كمدير لحملات والده الانتخابية، أما والدته، فهي واحدة من أبرز قيادات العمل الاجتماعي بالمنصورة، وهي حاصلة على درجة الدكتوراه في اللغة الفرنسية، ابنة محمد محمود حسنين الذي كان محافظًا للدقهلية في بدايات الستينيات.

تلقى تعليمه الأولي بمدرسة كلية النصر بالإسكندرية، ومدرسة الأمريكان بالمنصورة، ثم تلقى تعليمه في المرحلة الإعدادية بمدرسة المنصورة الإعدادية بنين، وكان رئيسًا لاتحاد طلاب المدرسة والمحافظة طوال سنوات المرحلة الإعدادية الثلاثة، تم اختياره الطالب المثالي بمحافظة الدقهلية.

تلقى تعليمه الثانوي بمدرسة الملك الكامل الثانوية بالمنصورة، وكان رئيسًا لاتحاد طلاب المدرسة وعلى مستوى الإدارة والمحافظة، وتم اختياره رئيسًا لاتحاد الطلاب

العام للمدارس الثانوية والفنية، ودور ومعاهد المعلمين والمعلمات، وذلك طوال سنوات المرحلة الثانوية.

تخرج نور في كلية الحقوق بجامعة المنصورة، وكان رئيسًا لاتحاد الطلاب لمدة عامين، وحصل على دبلوم في القانون الدولي، ثم حصل على الماجستير في فلسفة التاريخ السياسي، ثم نال درجة الدكتوراه من الأكاديمية العليا للعلوم "معهد العالم العربي" قسم التاريخ بدرجة امتياز، وكان موضوع الرسالة حول "الحركة الإسلامية بمصر من 1980م إلى 1990م".

## في بلاط صاحبة الجلالة

اتجه نور للعمل الصحفي مبكرًا، فعمل هاويًا خلال فترات الدراسة، ثم احترف الصحافة مع صدور أول أعداد جريدة الوفد، لسان حال حزب الوفد، وظل يتدرج بالوفد حتى أصبح نائبًا لرئيس التحرير، وكاتبًا لعمود ثابت بها بعنوان "يوميات صحفي مشاغب" لأكثر من 16 عامًا، كما كتب عدة مقالات أسبوعية في بعض الصحف القومية والمستقلة والحزبية، مثل مجلة أكتوبر، وجريدة الأحرار، وجريدة الميدان، وهو أحد مؤسسي جريدة الحرية، وكان مديرًا إقليميًّا لتحرير عدة صحف عربية ودولية، مثل الحياة "لندن"، والدولية "باريس"، وجريدة المدينة "جدة"، والفجر الجديد "الكويت"، كما عمل مراسلاً للإذاعة الفرنسية بالقاهرة.

انضم نور لحزب الوفد ليلحق بوالده ويصبح واحدًا من أنشط كوادره ومن أكثر المقربين لزعيمه صاحب الشعبية الواسعة وقتها فؤاد سراج الدين، وقد تم انتخابه رئيسًا للجنة شباب الوفد بالقاهرة، ثم سكرتيرًا عامًّا للوفد بالقاهرة، ثم سكرتيرًا للهيئة الوفدية العليا، ثم عضوًا بالهيئة العليا للحزب.

وقد اعتقل نور سياسيًّا لأكثر من مرة وأفرج عنه في بداية الثمانينيات، وبعد صدور قرار المحكمة الدستورية بجواز الجمع بين نقابتين مارس عمله كمحامٍ إلى جوار عمله

كصحفي؛ حيث أكد نور في أكثر من مناسبة أنه لا يوجد تعارض بين المهنتين كما أنه يعتبر نفسه محامي الشعب الأول.

في سن الثلاثين رشح أيمن نور نفسه لعضوية مجلس الشعب عن دائرة باب الشعرية التي تُعد واحدة من أكبر وأعرق دوائر القاهرة، وقد نجح نور في أن يصل لمقعد البرلمان لدورتين متتاليتين؛ الأولى على حساب صبحي الجنيدي، والثانية تغلب فيها على يحيى وهدان، ورغم كونه واحدًا من أصغر نواب البرلمان المصري على امتداد تاريخه فقد تم اختياره نائبًا لزعيم المعارضة، كما حصل عام 1999م على جائزة أفضل أداء برلماني على مستوى دول البحر الأبيض المتوسط.

ورغم النجاح الكبير الذي حققه نور كعضو بارز بالوفد في عهد سراج الدين حتى وصل إلى منصب نائب رئيس الحزب، إلا أن الرياح لم تأت بما تشتهي سفنه، فقد تولى الدكتور نعمان جمعة رئاسة الحزب بعد رحيل سراجَ الدين، ليبدأ فاصل من المشاكل والمناوشات بين الرجلين انتهى برحيل نور عن الوفد وتقدمه للحصول على موافقة من لجنة الأحزاب لإنشاء حزب الغد، لكن طلبه قُوبل بالرفض أربع مرات متتالية انضم خلالها المعارض الوسطي الليبرالي لحزب مصر، وتم انتخابه رئيسًا له في مؤتمر عام سنة 2001م قبل أن يحصل على الموافقة ويؤسس حزبه "الغد"، ليصبح نور رئيسًا وزعيمًا للحزب الجديد، ويبدأ مرحلة أخرى من نضاله السياسي.

وعلى صعيد النشاط الاجتماعي فقد لعب نور العديد من الأدوار المهمة، حيث تم انتخابه أكثر من مرة عضوًا بمجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وعضوًا باللجنة العربية الشعبية لدعم الانتفاضة، ومقرها دمشق، ورئيسًا (مؤسسًا) لجمعية نور الخيرية بوسط القاهرة منذ 1994م وحتى الآن، كما تم انتخابه عضوًا بالعديد من المنظمات المهتمة بحقوق الإنسان ومواجهة الفساد، وهو مؤسس اللجنة المصرية البرلمانية لمقاطعة البضائع الإسرائيلية.

حصل نور على جائزة أفضل أداء برلماني مصري وعربي، وتم اختياره كأفضل نائب في دول البحر الأبيض المتوسط، وحصل على عدة جوائز محلية ودولية في هذا المجال، وقد تلقت مكاتبه الثلاثة عشر أكثر من 27 ألف طلب وخدمة، أنجز نسبة كبيرة منها.

قاد حملة لتجميل ميدان باب الشعرية، حيث دائرته الانتخابية، وأقام تمثالاً لابن المنطقة مطرب الأجيال محمد عبد الوهاب، بالجهود الذاتية، وساهم بدور كبير وملموس في العمل الشبابي من خلال الأنشطة التي تقوم بها جمعية نور، ونظم عشرات الندوات والحفلات والرحلات مجانًا للشباب، كما اهتم خلال وجوده بالبرلمان بمشاكل أبناء دائرته من الباعة الجائلين، والذين يعملون في صناعة الأحذية والجلود في شارع الموسكي، حيث تقدم بأكثر من طلب إحاطة للحكومة بشأنهم، وصدرت من أجلهم عشرات القوانين منذ عام 1995م وحتى 2001م. تقدم بمشروع "البرلمان العربي للبرلمانيين الشبان"، ووافق عليه الاتحاد البرلماني العربي في دورته عام 2001م، حصل على أكثر من ثلث أصوات المجلس، عندما تقدم للترشيح لمنصب وكيل المجلس عام 2000م حصل على 161 صوتًا من إجمالي 454 صوتًا، ليُسجل بذلك سابقة برلمانية لم تحدث من قبل.

ألف نور عدة كتب، أشهرها "الحرية السياسية في الإسلام"، و"الليبرالية هي الحل"، و"العسكري الأسود زكي بدر"، و"يوميات صحفي مشاغب"، و"أزمة الخليج، اغتيال الكويت"، و"من قتل سليمان خاطر".

## مواجهة مع مبارك

ولعل الخطوة الأكثر أهمية في مسيرة أيمن نور السياسية كانت ترشحه للرئاسة عن حزب الغد أمام مبارك في أول انتخابات رئاسية مباشرة تشهدها مصر في تاريخها عام 2005م، وقد حصل خلالها على المركز الثاني بـ 750 ألف صوت، وهو ما دفعه للتشكيك في نزاهة الانتخابات وتزويرها، ووسط حالة من الترقب لردود فعل النظام

على اتهامات نور تم القبض عليه بتهمة تزوير توكيلات تأسيس حزب الغد، لكن العديد من النشطاء السياسيين اعتبروا الاتهام ملفقًا في حين قام عدد كبير من المحامين بتشكيل هيئة للدفاع عنه لكن الحكم صدر بعد محاكمة سريعة ومثيرة للجدل بإدانته وحبسه 5 سنوات وسط عاصفة من رفض النشطاء السياسيين للحكم، باعتبار أن القضية سياسية وإصرار رسمي مصري على أن القضية جنائية ولا دخل لها على الإطلاق بترشيح نور نفسه للرئاسة أمام مبارك.

ويبدأ نور مرحلة جديدة من حياته داخل جدران السجن، حيث أكد عن تلك الفترة أنها كانت الأغزر في حياته من حيث القراءة والاطلاع، وقال: "استغليت هذه المدة بشكل جيد في القراءة والكتابة وإعداد المقالات والدراسات والبحوث أكثر مما فعلت في حياتي، وكنت حريصًا على الرد على كل الخطابات التي كانت تصل إليَّ في إحدى مراحل سجني، حيث إن سنوات السجن الأربع كانت فيها مراحل، لم يسمح لي بتلقي الخطابات إلا في مرحلة واحدة منها".

وفي خلال فترة سجنه تواترت الأنباء عن اتصالات أيمن نور وزوجته جميلة إسماعيل بالغرب في محاولات مستميتة للإفراج عنه؛ حيث التقت زوجته الرئيس الأمريكي السابق چورچ بوش وقيل وقتها أنها تحاول إقناعه بالضغط على النظام المصري للإفراج عن نور، كما وجه الزعيم البرتقالي رسالة مفتوحة إلى الرئيس الأمريكي أوباما عبر إحدى الصحف الأمريكية بعنوان "رسالة لأوباما"، وطالب خلالها بنشر العدالة في ربوع العالم، وبالإسراع بحل القضية الفلسطينية باعتبارها– حسب وصفه– القضية التي تستخدمها الأنظمة في العالم العربي لتبرير استمرار قمع الحريات ورفض الديمقراطية.

وفي أكتوبر 2008م أدلى نور بتصريحات من داخل سجنه لوكالة الأنباء الألمانية، قال فيها إن قرارًا وصفه بأنه "مفاجأة" سيصدر بشأنه من المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، مشددًا على أنه سيخرج من السجن بقوة القانون في يوليو 2009م، ولن يترك الساحة السياسية.

وأضاف أن المدعي العام للمحكمة الدولية لويس مورينو أوكامبو تقدم ببلاغ في 15 أغسطس الماضي ضد مسئولين مصريين على خلفية سجنه، مشيرًا إلى أن عدم تصديق مصر على اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية لا يمنع المحكمة من استدعاء وتوجيه الاتهامات إلى أي من المسئولين المصريين مثلما حدث مؤخرًا في حالة الرئيس السوداني عمر البشير، وتابع "خروجي بقوة القانون وليس العفو في أول يوليو عام 2009م وهو إفراج بقوة القانون وفقًا لنص المادة 52 من القانون رقم 396 لسنة 1956م".

ولم تفوت الولايات المتحدة- متمثلة في رئيسها السابق بوش أو وزيرة خارجيته كوندليزا رايس- فرصة في ذلك الوقت إلا وطالبت الحكومة المصرية بإطلاق سراح نور، إلا أن النظام كان يؤكد في كل مناسبة أن مصر دولة مؤسسات ولا سلطان فيها للسلطة التنفيذية على القضاء الذي حكم بسجن نور.

## إفراج صحي

وفي 18 فبراير 2009م أي بعد ما يزيد عن الثلاث سنوات من سجنه أعلن النائب العام المصري الإفراج عن السياسي أيمن نور لأسباب صحية؛ حيث قيل إنه يعاني من تدهور صحي خطير، وقد حذر بعض الأطباء من موته الفجائي بسبب أمراض القلب والسكر وضغط الدم.

وقد تم الإفراج عن نور يوم الأربعاء وسط شائعات ربطت هذا الإفراج بصفقة ثلاثية جمعت الرجل بأمريكا والنظام المصري، والمثير للدهشة وقتها أن إيهاب الخولي- رئيس حزب الغد الذي أسسه أيمن نور- صرح يومها بأن نور وصل بيته، وألمح إلى أن سبب إطلاق سراحه يعود إلى أن الرئيس الأمريكي أبلغ نظيره المصري حسني مبارك أنه لن يستقبله في العاصمة الأمريكية واشنطن خلال زيارة مقررة إلا إذا أطلق سراح الزعيم المعارض، وقد رد نور على تلك الشائعات وغيرها وهو ما سنعرض له لاحقًا.

وقد صرح نور في نفس اليوم في اتصال هاتفي من بيته لوكالة رويترز إنه يعتزم مواصلة العمل بالسياسة من خلال حزب الغد، وقال "الحمد لله أفرج عني"، وأضاف "سأستمر في ممارسة دوري كسياسي من خلال حزب الغد ومن خلال دوري السابق".

وقد رحبت الولايات المتحدة بقرار القاهرة الإفراج عن المعارض السياسي أيمن نور بعد سجنه لأكثر من ثلاث سنوات.

وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية "غوردن دوغيد": "نرحب بهذه الخطوة"، مشيرًا إلى أن واشنطن "دعت من قبل إلى إطلاق سراحه".

وأكد أن واشنطن لم تبلغ مسبقًا بإطلاق سراح نور وقال: "لا علم لي بأننا أبلغنا مسبقًا بذلك لكننا نرحب بهذه الخطوة".

وفي اليوم التالي مباشرةً وفي العاشرة صباحًا بالتحديد اكتظ ميدان طلعت حرب المزدحم أصلاً بمئات المصريين الذين توافدوا على مقر حزب الغد بشارع محمود بسيوني، عمارة "جروبي" الدور الثالث بوسط البلد ليقدموا التحـــية لمؤسس حزب الغد الذي خرج من السجن.

لافتات وصور وهتافات وأغنيات وطنية كانت في استقبال القادمين إلى مقر الحزب، ووقف الناس في مقر حزب التجمع اليساري الذي يقع قبالة مقر حزب الغد، حتى وصل أيمن نور قادمًا من منزله متأخرًا ساعة كاملة عن موعد مؤتمـــره الصحفي، ووسط الهتاف والزحام من أجل المصافحة والقبلات صعد إلى المقر الذي لا تزال جدرانه وسقفه تحمل آثار الحريق الذي شب في مقر الحزب قبلها بين الأطراف المتنازعة على رئاسته، وهناك تحدث نور لأنصاره عن فترة السجن وخطواته المستقبلية، وعند سؤاله عن ترشيح نفسه في انتخابات الرئاسة المقبلة أجاب: "هذا حديث سابق لأوانه، فمازال أمامنا عامان من العمل قبل البدء في مشروع للانتخابات الرئاسية، ولكني أقول إن حزب الغد سيكون متواجدًا على الساحة السياسية المصرية سواء كان أيمن نور موجودًا أو غير موجود".

وبعد خروج نور من السجن انشغل بالعديد من القضايا السياسية العامة والشخصية، ففي البداية تناقلت العديد من الصحف خبر انفصال أيمن عن زوجته وشريكة حياته وكفاحه السياسي على حد السواء الإعلامية المعرفة جميلة إسماعيل، والتي تزوجها وهو في سن الـ 22، والتي كانت نائبًا لرئيس حزب الغد عند تأسيسيه، والمثير أن نور ظل لفترة طويلة ينفي أخبار المشاكل العائلية حتى خرجت صحافة يوم السابع من إبريل لتؤكد انفصال زعيم حزب الغد عن جميلة إسماعيل بعد زواج دام 20 عامًا، حيث شب خلاف حاد بين نور وجميلة بعد عودتهما إلى منزلهما، وكانت "جميلة" في حالة غضب وانهيار، وبعد نقاش استمر عدة دقائق، غادرت المنزل بصحبة ولديهما "نور وشادي" وحقيبة صغيرة، متوجهة إلى منزل والدتها بشارع شريف، وأغلقت "جميلة" هاتفها الشخصي لمدة أربعة أيام.

وصرحت جميلة: "نعم حدث خلاف حاد بيننا، والمحامي سيباشر النواحي القانونية للانفصال الودي.. لقد تحملت مسئوليات كثيرة خلال الفترة الأخيرة باعتباري (ولي) على أيمن باختياره أمام المحكمة، و(وصي) على ابنينا، وبالتالي سيكون على (أيمن) تعيين (ولي آخر) بناء على طلبي حتى انتهاء العقوبة ضده من الناحية القانونية".

وحول أسباب تأجيل قرار الانفصال أكثر من مرة– حسب قولها– أشارت جميلة إسماعيل إلى أن "الأمر كان يتعلق في البدء بصغر سن الابنين، ثم الأحداث المتتالية التي كانت تتطلب وجودي إلى جوار أيمن، ولكن الأسباب زالت الآن، حيث أصبح حرًا ويتمتع بصحة جيدة ويمارس عمله".

ورغم الانفصال وتجميد جميلة لصفتها كنائب لرئيس حزب الغد إلا أنها أعطت صوتها كعضو للهيئة العليا في انتخابات رئاسة الحزب التي جرت في أغسطس 2010م وقالت جميلة: إنها صوتت لصالح مؤسس حزب الغد أيمن نور رغم انتهاء علاقتهما الاجتماعية؛ لأنه الأصلح لإدارة الحزب الذي يتعرض لضربات قاسية منذ نشأته، بجانب قدرته على إدارة الحزب في معسكر القوى السياسية الحقيقية.

وأتت الانتخابات بعد الحكم القضائي الذي أصدرته الدائرة الثالثة بمحكمة القضاء الإداري، برئاسة المستشار محمد قشطة في جلسة خاصة مساء يوم 4 أغسطس، برفض الدعوى المقامة لمنع أيمن نور من الترشيح لانتخابات رئاسة حزب الغد، والتي كان أقامها هشام فرج عوض- عضو الحزب بالإسكندرية- مطالبًا بوقف انعقاد الجمعية العمومية للحزب والانتخابات التي ستجرى في أعقابها لاختيار رئيس جديد للحزب.

واستند مقيم الدعوى إلى مخالفة الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية لنصوص اللائحة الداخلية للحزب.. فيما قال أسامة عبد المنعم- محامي أيمن نور- إن المواعيد القانونية للطعن على ترشح أحد أعضاء الحزب على منصب رئيس الحزب، وقرار الدعوة للجمعية العمومية مرت دون أن يتقدم أحد بأية طعون ضد ترشح الدكتور أيمن نور أو القرار بالدعوة لانعقاد الجمعية العمومية.

وكانت المحكمة قد نظرت الطعن المقدم ضد نور، وقضت بالحكم السابق، كما قضت بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة والقضاء الإداري ولائيًا بنظر الطعون على القرارات الصادرة من الأحزاب.

وجرت تلك الانتخابات في ظل منافسة غير متكافئة بين المرشحين د. أيمن نور- زعيم الحزب ومؤسسه- والمهندس ياسر عبد الحميد عضو الهيئة العليا.

وقد حصل د. أيمن نور على 273 صوتًا مقابل 34 صوتًا لمنافسه المهندس ياسر عبد الحميد، وتم إبطال 7 أصوات.

ويشار إلى أن المرشح ياسر عبد الحميد قد تظلم من تجاوزات حدثت أثناء عملية التصويت، وبعد إعلان فوز نور قام منافسه ياسر عبد الحميد بتجميد عضويته متهمًا نور بالتلاعب بالنتائج بعد أن وصل عدد الأصوات بالصندوق الانتخابي لـ 314 صوتًا، بينما وصل عدد المصوتين طبقًا لكشوف الناخبين إلى 305 فقط، فقررت اللجنة المشرفة على الانتخابات خصم 9 أصوات من رصيد نور!

## مصر كبيرة على جمال

وكان أيمن نور مع شباب حزب الغد قد قاموا في أغسطس 2010م بإطلاق حملتهم "مصر كبيرة" لمواجهة حملة دعم جمال مبارك- أمين سياسات الحزب الوطني- للرئاسة 2011م، وقد بدأت الحملة من منزل "نور" بحي الزمالك، حيث انطلق 7 شبان في اتجاه كوبري 15 مايو، وعلقوا عدة ملصقات أسفل الكبري تحمل صورًا رافضة لترشيح جمال مبارك تحت شعار "مصر كبيرة عليك"، أما الملصق الثاني فحمل صورة للدكتور أيمن نور تحت شعار "لسه في أمل.. التغيير حلم كل جيل".

ومن جانبها قامت قوات الأمن بمنع الشباب من استكمال تعليق الملصقات بتلك المنطقة، وبمجرد تحركهم إلى ساقية الصاوي ومنها إلى منطقة وسط البلد قام أفراد الأمن بنزع الملصقات التي علقها الشباب أسفل الكوبري.

وما هي إلا أيام قليلة حتى قام سمير الششتاوي، المحامي بالحزب الوطني ورئيس المنظمة المصرية للدفاع عن الشرطة، بتقديم بلاغ إلى النائب العام ضد أيمن نور، مؤسس حزب الغد، يتهمه فيه بتحريض الشعب المصري على كراهية المواطن جمال مبارك وتشويه صورته بحملة "مصر كبيرة عليك".

وذكر الششتاوي، في بلاغه، أن أيمن نور قاد حملة "قذرة" ضد مواطن يعرفه كل الناس بدماثة خلقة وأدبه الشديد اسمه جمال مبارك، حيث أراد نور أن يحرمه من حقوق المواطنة، وأن يغتال أحلامه وطموحاته السياسية، وهذا يخالف الدستور المصري ومواثيق حقوق الإنسان التي تنص على أن من حق أي مواطن الانتخاب والترشح لرئاسة الجمهورية طالما توافرت فيه الشروط، وهو ما توافر لجمال مبارك.

وأضاف في البلاغ أن أيمن نور لجأ إلى تحريض الشعب المصري على عدم انتخاب جمال مبارك، بأن لصق صورًا لجمال مبارك مدونة عليها عبارة "مصر كبيرة عليك"، بالإضافة إلى وضع دائرة حول رقبته وعلامة (X) على وجهه، ونشرها على الجدران

والحوائط وتناقلتها وسائل الإعلام، وضلل الشعب المصري بأنه مرشح الرئاسة المقبلة على غير سند من القانون، مما يترتب عليه إشاعة الفوضى في المجتمع.

و لم يتوقف الأمر عند ذلك ولكن الششتاوي طلب استدعاء أيمن نور للتحقيق معه في الوقائع الواردة في البلاغ، وتقديمه للمحاكمة العاجلة بتهمة دعوى للشعب المصري إلى عدم انتخاب جمال مبارك رئيسًا للجمهورية، وتشويه صورته والاعتداء على حقوقه وحرياته، ودعوته للناخبين إلى عدم اختياره، ومنع نور من مزاولة أي عمل سياسي، والتحفظ على مقر ومكاتب حزب الغد، وتعيين الحراسة عليها، والاستعلام من صفوت الشريف، رئيس لجنة شئون الأحزاب، عن عدم أسباب اتخاذ القرارات القانونية وإخطار النيابة العامة عن جرائم أيمن نور، ودعوة وسائل الإعلام إلى عدم نشر أخبار تتعلق بممارسات أيمن نور؛ لأنها تشكل اعتداءً على حقوق المواطنين.

ولكن قامت الثورة وتغيرت مفردات الحياة السياسية لتفتح الباب على مصراعيه أمام الثائر البرتقالي ليتقدم لانتخابات الرئاسة، وبالطبع كان أيمن نور من أوائل من أعلنوا ترشحهم لكرسي الحكم، وفي مارس 2011م من قريته نبروه أعلن تقدمه بأوراق حزبه الجديد "ائتلاف الغد المصري الحر" إلى نائب رئيس محكمة النقض، كأول حزب سياسي بعد إقرار القانون المنظم لنشأة الأحزاب الجديد، وذلك رغم اعتراضه على قانون الأحزاب الجديد.

وأكد نور أن الحزب الجديد يضم عددًا من الأحزاب السياسية والقوى والحركات المدنية، موضحًا أن "الغد" أحد مكونات حزب ائتلاف الغد المدني الحر، وأنه لا تعارض في ذلك مع بقاء حزب "الغد".

وفي مؤتمر صحفي بساقية الصاوي حدد نور ملامح برنامجه الانتخابي، وأزال الغموض حول قانونية موقفه كمرشح بسبب قضية تزوير التوكيلات التي أفضت به إلى السجن، حيث قال: "أعلن استجابتي لقرار الهيئة العليا للحزب الصادر في

اجتماع يوم 14 ديسمبر 2010م باعتباري مرشح الحزب لانتخابات الرئاسة"، لافتًا أن وثيقة خاصة بأمن الدولة حصل عليها بعد مهاجمة مقار الجهاز تفيد بأن القاضي الذي أصدر الحكم في القضية كان يقول فيها للضباط بأمن الدولة إنه مستعد لإصدار حكم بسجنه 5 سنوات في مقابل حماية بيته، "وهو ما دفعنا لتقديم بلاغ آخر للنائب العام بشأن هذه الوثيقة".

## دستور نور

وكشف أيمن نور عن إعداده لمشروع دستور مصري جديد يتكون من 220 مادة، "له صلة وثيقة بدستور عام 1954 خلال 48 ساعة سيكون مطبوعًا"، فيما قال إن برنامجه الانتخابي لرئاسة الجمهورية الذي يأتي من 2000 صفحة ليس برنامجًا نخبويًّا أو شعبويًّا ولكنه مزيج من الاثنين، وما كتبناه به قبل الثورة وجدناه في مطالب ثوار 25 يناير.

ووعد بمضاعفة المرتبات بنسبة 100 % خلال 6 أشهر، ورفع الحد الأدنى للأجور وتخفيض الحد الأقصى للأجور ليصل إلى 30 ألف جنيه فقط خلال 24 شهرًا، وصرف إعانة بطالة شهرية قدرها 300 جنيه لمدة عامين، وتحسين نظام العلاج على نفقة الدولة، إلى جانب إعادة إصلاح النظام الضريبي ورفع أسعار المواد الخام التي كان يحصل عليها عناصر بالنظام السابق بأسعار أقل، "مش كلام شعبوي ممكن نعمل كده"، حسب تعبيره.

كما أكد نور أن لديه خطة لتعمير سيناء تتكلف نحو 25 مليار جنيه يجرى تنفيذها خلال 4 سنوات، أشار إلى نيته مقابلة الدكتور فاروق الباز للتناقش معه حول مشروع ممر التنمية، وأضاف أنه في حال فوزه بانتخابات الرئاسة سيطرح تصورًا لحكومة ائتلافية يشارك فيها من فروا من فساد واستبداد الرئيس السابق حسني مبارك، وسوف يتبنى مشروع قومي في كل سنة يوجه إليه الإنفاق الكلي ثم نقوم بآخر في السنة

التالية.. بالإضافة لمراجعة اتفاقيات تصدير الغاز مع إسرائيل، وقال نصًا: "نحن لسنا دعاة حروب ولا أزمات لكن عقود تصدير الغاز كانت بمثابة عقود إذعان، ولابد من مراجعتها بإرادة الطرفين أو بإرادة طرف واحد بعدالة ومنطقية". أما بالنسبة لاتفاقية كامب ديفيد، قال: إنها لابد أن تخضع للمراجعة؛ لأن الواقع تغير واختلف عن ذي قبل.

وفضل نور النظام البرلماني عن النظام الرئاسي؛ لأن الأخير يربي الفراعين على حد قوله، مضيفًا "احنا ناقصين ده احنا لسه صارفين واحد.. النظام الرئاسي يخلق الفراعين".. وعن الراتب الذي يختار أن يحصل عليه في حال توليه رئاسة الجمهورية حدد 30 ألف جنيه كراتب شهري بدلاً من الـ 4 آلاف جنيه ونصف الحالية لأنه رقم هزلي.

وتوالت لقاءات نور التليفزيونية ومؤتمراته الجماهيرية التي شرح فيها الكثير من وجهات نظره في العديد من القضايا وطرق معالجته لها في حال فوزه بمقعد الرئاسة، ولعل لقاءه بطلاب الجامعة الأمريكية في 11 إبريل 2011م من أهم هذه اللقاءات؛ حيث أكد نور أن إلغاء اتفاقية كامب ديفيد مغامرة غير محسوبة قائلاً: "من يقول لك أنه سيقوم بإلغاء كامب ديفيد غدًا فور تنصيبه رئيسًا للجمهورية، فإنه سيخوض مغامرة غير محسوبة"، موضحًا أنه لا يشعر بالرضاء أيضًا عن الاتفاقية، لذا سيدعو لمراجعتها بالسبل الدبلوماسية، حيث يرى أن غلق المعابر على سبيل المثال في وجه الفلسطينيين جريمة إنسانية لا تغتفر قائلاً: "أنا مع السلام العادل وليس مع المغامرة، لكنني أيضًا لست مع ارتكاب الجرائم لصالح طرف آخر".

وعن تصدير الغاز لإسرائيل قال: "الشعب يريد أن يعرف الرئيس" أن تصدير الغاز إلى إسرائيل بسعر بخس يعد سرقة لأبناء الوطن، مشيرًا إلى أنه لن يقوم بتصدير الغاز المصري وتوفيره للاستخدام المحلي، خاصةً أنه سيبدأ في مرحلة النضوب مع عام 2022م حيث قال: "لماذا أصدِّر الغاز لربة المنزل الإسرائيلية أو غيرها في الوقت الذي تحتاج إليه مصر".

وأضاف نور، أن ما يتردد حول بُعد القوى السياسية المدنية عن الشارع "غير صحيح" مضيفًا "أستطيع أن أعرف كيف يفكر المواطن المصري وماذا يريد أيضًا لأني من هنا مش جاي من حته تانية".

وفي 4 مايو التقى نور طلاب كلية الإعلام في "اللقاء الثقافي"، لمناقشة الأوضاع السياسية في مصر بعد الثورة، وأكد خلال اللقاء أنه لا يملك العصا السحرية لحل مشكلات المصريين، وبرنامجه الانتخابي بسيط، يقوم على التحول من حكم الفرد إلى حكم الشعب، والتحول من الحكم البوليسي الشمولي إلى الديمقراطية الحقيقية، مضيفًا أن حزب الغد من أوائل الأحزاب التي وضعت خريطة للتحول للبرنامج الديمقراطي بمواعيد معلنة لكل خطوة.

كما أعلن الدكتور تضامنه مع الطلاب المعتصمين ضد عميد الكلية، مشددًا على ضرورة تحقيق مطالبهم، قائلاً: "لابد من القضاء على فلول الحزب الوطني داخل المؤسسات المختلفة".

## نور والبرادعي وزويل

إذا كان أيمن نور قد حاز السبق بين كل معارضي مبارك في انتخابات الرئاسة 2005م فقد أطل اسم الدكتور محمد البرادعي خلال السنوات الأخيرة كأهم منافس لمبارك في الانتخابات التي كان مزمعًا إجراؤها في 2011م حيث نجح البرادعي في حشد عدد كبير من الأنصار الذين برعوا في استخدام الفيس بوك والإنترنت للترويج للرجل ليصبح هو في صدارة المشهد؛ مما سبب نوعًا من التوتر في علاقة نور بالبرادعي، حيث بدا الأخير وكأنه يسحب بساط قيادة المعرضين لمبارك والمنافسين له على عرش مصر من تحت أقدام أيمن نور.

وقد بدأ البرادعي الهجوم عندما استضافه عمرو أديب في برنامجه "القاهره اليوم" بقناة أوربيت وسأله عن أيمن نور فكان رد رئيس هيئة الطاقة الذرية مفاجئًا حيث قال: "أنا لا أعرف أيمن نور و لم أسمع عن سجنه؟".

وجاء رد نور سريعًا حيث غاب عن استقبال د. البرادعي بمطار القاهرة في فبراير 2010م مبررًا ذلك بانشغاله بحدث هام وهو إطلاق حملة طرق الأبواب في بورسعيد لتوسيع دائرة تواصل حزب الغد مع الجماهير في المحافظات، نافيًا أن يكون وصول البرادعي قد أغضبه أو أصابه بالغيرة قائلاً: أنا لي رؤية في البرادعي.. فأنا أرحب به كلاعب فاعل وأساسي في الفترة القادمة، وليس كمدرب ملاكمة يرتدي البدلة والكرافتة الشيك ويجلس واضعًا رجلاً على رجل خارج الحلبة، مكتفيًا بمنح التعليمات، في الوقت الذي يتلقى فيه اللاعب كل اللكمات والضربات، وهو الذي يحدد النتيجة وليس المدرب.

كما أطلق وابل من التصريحات الصحفية النارية في حوار مطول نشرته جريدة دنيا الوطن الفلسطينية في 26 فبراير 2010م منها تعليقه على رد البرادعي في "القاهرة اليوم" حيث قال: وأنا كمان ماعرفش الدكتور محمد البرادعي، ولا أعرف لماذا ترك مصر طوال هذه السنين، ولماذا عاد فجأة.

وعندما سأله صحفي عن الفارق بينه وبين البرادعي أجاب أنا لاعب وهو مدرب، وأنا لاعب منذ 30 سنة في الملعب السياسي منذ كنت في الثانوية العامة ووصولاً إلى البرلمان لمدة 10 سنوات، ثم خضت انتخابات رئاسة الجمهورية الماضية، هذه الخبرة تؤهلني لخوض انتخابات الرئاسة القادمة، كما أنني كلاعب اكتسبت خبرة تحويل الضربات إلى تحت وفوق الحزام.

وعن قناعته بالبرادعي كمرشح للرئاسة قال: كان طرح الدكتور محمد البرادعي عبر الفيس بوك، من خلال مجموعة من الشباب كونوا جروبًا وطرحوا البرادعي وزويل لخوض انتخابات الرئاسة القادمة، وليس من خلال أجندة واضحة المعالم، وأرى أن هذا الطرح جاء نتيجة يأس الشباب من عدم التغيير، وأن أبواب الأمل في التغيير مغلقة، وفي ظل حرمان أيمن نور من جميع حقوقه السياسية، ومحاولة إلصاق الاتهامات الواهية به لتشويه صورته، بجانب أن الإخوان لن يخوضوا الانتخابات،

وهناك ترهل في باقي الأحزاب، ومن ثم لم يجد هؤلاء الشباب الأمل إلا في شخص البرادعي وزويل، من باب الفضفضة فقط.

وعندما طرح عليه الإعلام فكرة ترك راية المعارضة للبرادعي كمرشح للرئاسة أمام مبارك، أجاب بشكل حاسم لن أسلم الراية للدكتور البرادعي، وسأشارك في الانتخابات الرئاسية القادمة، والبرادعي لن يستطيع خوض الانتخابات إلا بعد تعديل المادة 76 من الدستور، وأرى أن البرادعي يمكن له أن يلعب دورًا أهم من ترشيح نفسه على مقعد الرئاسة، وهو أن يكرس جهوده لتغيير الدستور من خلال لجنة وطنية وشعبية يكون على رأسها هو، أو أن يكون رئيسًا للوزراء في فترة انتقالية من الآن وحتى موعد انتخابات الرئاسة العام القادم، ويتبنى مشروع التغيير بما لديه من رغبة في الإصلاح، كما أنني أنا رجل حزبي، ولا أملك قراري دون الرجوع للحزب الذي رشحني، فلا يمكن أن أسلم الراية لأحد دون العودة إلى الحزب.

لكن المحرر عاد وطرح عليه ما قاله بعض الكتاب المشاهير مثل الكاتب عادل حمودة بأن البرادعي سيكون في بؤرة الأحداث دون غيره في المرحلة القادمة، فأجاب نور مع احترامي للزميل عادل حمودة.. لكن ما هي أسانيده في طرح مثل هذه الرؤية؟ وأرى أن الحكم لا يمكن أن يكون صادقًا إلا بعد مرور 3 أشهر من تاريخ وصول البرادعي.. بعدها نحكم.

فبادره المحرر سائلاً هل تراهن على تراجع شعبية البرادعي خلال الشهور الثلاثة القادمة؟

ورد نور لا يستطيع أي إنسان أن يتوقع ذلك، لكن هناك آليات معروفة، ومنها آلة تعمل على دهس كل من يعارض النظام، وأرى أن البرادعي محصن من هذه الآلة، والخوف فقط من التعرض لأنصاره، وأن البرادعي لن يتدخل لدى السلطات لإطلاق صراح أحد أنصاره في حالة إلقاء القبض عليه؛ لأن هناك سدًا منيعًا سيقف حائلاً بين البرادعي وأنصاره، وفي ظل هذا التباعد، فإنه ربما يؤدي إلى تراجع البرادعي شعبيًا في

الوقت الذي سيعتمد فيه على مساندة النخبة، وأن الرهان على النخبة في مصر رهان فاشل.

وعن الصدمة التي شعر بها بعض الشباب ممن كانوا في استقبال البرادعي قال: البرادعي معذور فهو رجل يشعر أنه نجم معروف دوليًّا، بجانب أن عيشته في الغربة رسخت لديه بعض العادات المكتسبة من الغرب، ومنها انطفاء حرارة الاستقبال وعدم الارتماء في الأحضان، ومع ذلك فإن هؤلاء الشباب، مازالوا يأملون في البرادعي بأن يحدث حراكا نحو تغيير الدستور.

ولكنه عاد أثناء لقائه بطلاب الجامعة الأمريكية في إبريل 2011م ليتحدث عن إمكانية الدفع بمرشح واحد في الانتخابات الرئاسية القادمة، قائلاً بأن ذلك كان ممكنًا في وقت سابق للتوحد كقوة واحدة أمام فكرة التمديد أو التوريث، إلا أنه بعد الثورة المصرية من حق أبناء الشعب الاختيار بين البدائل المختلفة، موضحًا أن هناك علاقات طيبة تجمعه مع كافة المرشحين الآخرين خاصة المستشار هشام البسطويسى والنائب السابق حمدين صباحي والدكتور محمد البرادعى.

## نور يصرخ في وجه منتقديه: بادفع الثمن

لا يختلف اثنان على أن أيمن نور واحد من القلائل الذين دفعوا ثمنًا فادحًا كمعارض في عهد مبارك، فالفاتورة امتدت من ترويج الشائعات ضده حتى وصلت لدخوله السجن، الرافضون لنور يرون ثوبه السياسي ملطخًا بالكثير من البقع التي يصعب تجاهلها، بينما يراه أنصاره صاحب الرصاصة الأولى التي انطلقت على رأس نظام مبارك.

## عميل أمريكا

وقد كان في مقدمة الاتهامات التي وجهها معارضي نور له هو اتهامه بالعمالة للولايات المتحدة التي ساعدته كما يقال في تأسيس الحزب، وفي كل خطواته السياسية التالية، وليس بمعزل عن هذا الهجوم يأتي الاتهام الثاني الذي وجه لنور ويتعلق بتطاوله على أحكام القضاء في أعقاب سجنه في قضية تزوير توكيلات تأسيس حزب الغد، وبعد ذلك استقوائه بالغرب- وخاصة أمريكا- لإجبار النظام على الإفراج عنه، وخاصة ما أثير عن الرسالة التي بعث بها نور لأوباما في فترة الانتخابات الأمريكية.

وقد رد نور على هذه التهامات في أكثر من مناسبة حيث قال ليست لي أصلاً علاقة مع الأمريكان، وأنا دخلت السجن، ولم أكن عميلاً أمريكيًا أو لأي جهة خارجية أخرى، وخرجت منه من دون أن أكون كذلك، ولم يسبق أن كان بيني وبينهم أي اتصال، ونحن نعلم جيدًا من هو العميل الحقيقي لأمريكا، وزوجتي جميلة إسماعيل عندما التقت بالرئيس السابق چورچ بوش بناءً على طلب من الإدارة الأمريكية قالت له جملة واحدة: "كفانا مقايضة بين المصالح والمبادئ ودعونا ننحاز إلى الشعوب"،

أما فيما يتعلق بالرسالة التي تردد أنه بعث بها لأوباما قبل فوزه بانتخابات الرئاسة الأمريكية، أوضح نور أنها لم تكن رسالة لأوباما، وإنما كانت مقالة أرسلها لإحدي الصحف الأمريكية بعنوان "رسالة لأوباما" وطالب خلالها بنشر العدالة في ربوع العالم، وبالإسراع بحل القضية الفلسطينية باعتبارها- حسب وصفه- القضية التي تستخدمها الأنظمة في العالم العربي لتبرير استمرار قمع الحريات ورفض الديمقراطية.

وأري أنه من المناسب نشر هذا المقال أو الرسالة التي وجهها نور لأوباما؛ لأنها حملت الكثير من التفسيرات وشرحت العديد من المواقف التي تعرض لها نور وخصوصًا تلك المتعلقة بالقضية؛ لهذا سننشر المقال كما هو:

سعادة السيناتور أوباما

تقديرًا واحترامًا

هذه السطور، التي لا أثق في إمكانية أن ترى النور، وأشك في احتمالات وصولها إليك محررة من خلف قضبان سجن عريق، في جنوب القاهرة، ربما يكون من أقدم سجون مصر والشرق الأوسط، أما صاحب هذه السطور ومحررها، فهو "إنسان" في مثل سنك تقريبًا، كان يحلم مثلك- تقريبًا- بالتغيير والإصلاح في بلاده- ومازال- يراوده الحلم المشروع، رغم أن الأحلام المشروعة في بلادنا، تتحول إلى "كوابيس" مفزعة!!

سعادة السيناتور باراك أوباما

محرر هذه السطور د. أيمن نور

من مواليد 5 ديسمبر 1964م

وحاصل على شهادة القانون عام 1985م

وأكمل دراسته في القانون الدستوري العام "دكتوراه عام 1995م"، وعمل في مجالات المحاماه والصحافة وحقوق الإنسان، حيث أسس "المنظمة المصرية لحقوق الإنسان"وهي أقدم وأول منظمة أهلية عنيت برصد انتهاكات حقوق الإنسان في مصر".

نجحت عام 1995م كنائب عن منطقة "وسط القاهرة" في البرلمان المصري، وهي المنطقة الأعرق والأكثر كثافة سكانية، وتواصلت عضويتي في البرلمان حتى دخولي السجن عام 2005م "عشر سنوات".

في عام 2004م نجحت في تأسيس حزب الغد "الليبرالي" بعد رفض الدولة تأسيسه أربع مرات، وخضت أول انتخابات رئاسية في تاريخ مصر عام 2005م مرشحًا عن الحزب الذي أسسته وانتخبت زعيمًا له.

انتهت الانتخابات الرئاسية بحلولي- ثانيًا- من بين عشرة أحزاب، ووصيفًا للرئيس الحالي والسابق "1981م – 2008م"، كان شعاري هو "الأمل في التغيير كشعار للحملة الانتخابية"، انتهت الانتخابات وبعد أيام من إعلان نتيجتها، وتحديدًا في يوم مولدي 5 ديسمبر، أصبحت سجينًا .

التهمة "الرسمية" المسجلة في الأوراق هي زعم بعلمي بتزوير أصول التوكيلات التي تسلم للدولة مع أوراق تقديم الحزب، وقد يدهشك أن تعلم أن القانون المصري لا يطلب أكثر من 50 توكيلاً فقط من أي 50 مواطن مصري ! ! وقد تقدمنا بآلاف من التوكيلات التي وصلتنا من مواطنين وظلت تحت يد الدولة.

ورغم سذاجة التهمة، وانتهاء ركن المصلحة والمنطق، وبطلان الإجراءات لخرقها حصانتي البرلمانية، فإن الدولة أوكلت القضية لنيابة متخصصة في الأمور السياسية "نيابة أمن الدولة"، ثم أحالت القضية لقاض "بعينه" تخصص في القضايا السياسية، سَجن من قبل سعد الدين إبراهيم وآخرين من المعارضين للحكم في مصر، وكان الحكم ضدي في ديسمبر 2005 م بالسجن خمس سنوات مع الأشغال الشاقة، فضلاً عن عزلي لمدة ست سنوات "بعد الحكم" من ممارسة أي مهنة أو عمل سياسي أو نيابي أو حزبي إلخ ! !

أما التهمة "الحقيقية" فكانت هي مقارفتي جريمة الحلم بالتغيير ! ! ومنافستي الرئيس الذي يحكم مصر منذ 27 عامًا ! ! وتهديدي لحلمه بتوريث حكم مصر لنجله، الذي يسعى ليحكم بلادي 27 عامًا أخرى- منفردًا- ومحتكرًا لآليات التداول السلمي للسلطة، وبين التهمة الرسمية الساذجة والملفقة، والتهمة الحقيقية كانت هناك حزمة حكومية مجمّعة من الاتهامات السياسية التي سعى الإعلام الحكومي الرسمي للترويج لها ضدي، وتدور جميعها في إطار الترويج لادعاء بأنني مدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية، ومحمول على أجندتها الإصلاحية في المنطقة لتحقيق نموذج محاكٍ للعراق ! ! . .

وقد تساند هذا الادعاء إلى مجموعة من الأكاذيب والشائعات، وإلى حقيقة وحيدة فقط هي استنكار الكونجرس والإدارة والإعلام الأمريكي لما تعرضت له من عسف وظلم وتنكيل، ومازلت أتعرض له أنا وحزبي الذي ناله قسط خطير وغير ظاهر من الإجراءات الباطلة.

سعادة السيناتور أوباما

.. جريمتي الحقيقية وجريمة حزب الغد الليبرالي، أننا أفسدنا معادلة قديمة ومستمرة يروج لها النظام والحزب الذي يحكم مصر منذ 1952 م وللآن، وهي أنه الخيار الوحيد في مواجهة البديل الديني المتمثل في حركات الإسلام السياسي وفي مقدمتها "الإخوان المسلمون"..

لقد قدمنا ما بين قيام الحزب في أكتوبر 2004 م وانتخابات الرئاسة سبتمبر 2005 م دليلاً عمليًا صادمًا يؤكد إمكانية نجاح حزب مدني علماني ليبرالي معارض، في أن يكون طرفًا ثالثًا بين الدولة الاستبدادية والحركة الإسلامية.. بديلاً- شابًا- لنظام كهل!! بديلاً شابًا وعصريًا لمعارضة مستأنسة ومدجنة ومهمشة!! بديلاً عاقلاً يملك الحلم والقدرة على تحقيقه دون إخلال بمبدأ وأولوية الاستقرار.

لقد قدمنا في حملة انتخابية- رئاسية أولى- عمرها فقط 18 يومًا!! نموذجًا لحملة انتخابية كانت هي الأفقر ماديًا على الإطلاق، لكنها كانت هي الأكثر قدرة، على تحريك الأحلام الراكدة، وتفجير الطاقات الشابة، فكانت النتائج رغم التزوير الفاضح والإرهاب، والتشويه واحتكار مصادر التمويل والإعلام، ونفوذ وإمكانيات الدولة كانت النتائج كاشفة أن هناك جنينًا يتحرك وتدب فيه الحياة في رحم هذه الأمة، بل في قلب هذه المنطقة المظلمة بالاستبداد.

سعادة السيناتور أوباما

.. ما حدث معي لم يكن فقط اغتيالاً لحقوقي كإنسان، أو كمواطن ولا لحزبي السياسي، وحقه في الوجود، بل كان اغتيالاً لآخر حلم مدني إصلاحي واعد.

ما حدث معي- وما يحدث للآن- ليس تنكيلاً شخصيًا وتصفية لحسابات انتخابية سابقة؛ بل هو مصادرة مسبقة، على حق جيلي في هذا الوطن، وفي هذه المنطقة أن تراوده مرة أخرى أحلام التغيير المدني السلمي الإصلاحي في ظل "رأس الذئب الطائر"!!

أعترف أننا لم نشعر بالوحدة، في ظل استنكار ما تعرضت وأتعرض له إلى الآن، من قبل برلمانات العالم الحر والبرلمان الأوروبي "الذي أصدر قرارًا عنيفًا عام 2008 م"

وكذلك ما أبداه الكونجرس والإدارة الأمريكية والرئيس بوش من تحفظات في مايو 2007 م في براغ أو في مايو 2008 م في شرم الشيخ، وكذا وزيرة الخارجية الدكتورة كونداليزا رايس في الكثير من زياراتها للقاهرة بعد لقائي الأول والأخير بها في زيارتها الأولى والتي أجلتها أكثر من مرة بسبب اعتقالي، إلا أن النظام في مصر أدمن هذه الضغوط الأدبية، وأثبت دائمًا قدرته على مبادلتها بأي مصالح إقليمية وقتية، مستغلاً الطبيعة الموسمية لهذه الضغوط، وقدرته على تعظيم المخاوف الأمريكية والغربية من المد الأصولي بالمنطقة، خاصة نموذج حماس، مستفيدًا لأقصى حد من حالة التوتر الدائم في المنطقة والصورة الشائعة للإصلاح الديمقراطي على خلفية ما حدث ويحدث في العراق.. ومراهنًا على فتور الانتقادات الموجهة لانتهاكاته في مرحلة الانتخابات الأمريكية ومرحلة تغيير الإدارة الحالية بإدارة جديدة قد تحتاج لبعض الوقت الذي لا يحتاج النظام لأكثر منه لترتيب أوراقه وتكريس استبداده، وتوريث الحكم لنجله في ظل انشغال العالم بالانتخابات الأمريكية والتغيير المتوقع في البيت الأبيض.

سعادة السيناتور أوباما

.. أنا والجيل الذي أنتمي إليه -في مصر والمنطقة العربية- والذي يرى فيك نموذجًا موهوبًا وموحيًا لحلم الحرية والتغيير، يطمح أن يسمع منك الآن وغدًا وفي المستقبل ما يجدد في نفوسه ويفجر داخله أحلامًا مشروعة بالحرية والعدالة والسلام، ويغلب أسباب الأمل وقيم الحرية والتقدم على إحباطات صنعتها أنظمة فردية استبدادية عريقة حظت لعقود طويلة بمساندة الدول الكبرى في مقايضة -خاسرة- بين المصالح والمبادئ، انتصرت فيها قيم الاستبداد وانهزمت المبادئ والمصالح معًا..

.. إنني وجيلي من الإصلاحيين في مصر والمنطقة العربية والشرق الأوسط لا نشاطرك المشاعر لأنك تنتمي لهذا الجيل -وأصبحت طليعة رائدة له- لكننا نشاطرك أيضًا الرأي في الكثير مما ذهبت إليه في حملتك الانتخابية وعلى سبيل المثال:

## أولاً: في شأن الانسحاب من العراق

نحن نشاطرك الرأي وإن اختلفت الأسباب في أهمية انسحاب سريع من العراق، وعدم الإبقاء على قواعد دائمة تخلق مبررًا دائمًا للتطرف والإرهاب، ونقول بوضوح إن نموذج العراق بات عقبة كبيرة في وجه الإصلاحيين العرب؛ حيث أجادت الأنظمة توظيف نموذج العراق في تأكيد أجندات الإصلاح الديمقراطي، وبات البسطاء يتخوفون من حلم الإصلاح الذي يقود لكابوس مشابه لفزاعة العراق، وكأنه قدر الإصلاحيين في العالم العربي والشعوب أن تدفع الثمن مرتين، الأولى: بوجود أنظمة استبدادية، مثل نظام صدام- وغيره- والثانية بزوال هذه الأنظمة، وحلول أوضاع فوضوية ودموية تجعل من الاستبداد الخيار الوحيد.

## ثانيا: في شأن تحريك عملية السلام وصولاً لدولتين فلسطينية وإسرائيلية:

لقد كان الإعلان في 2008/6/6 م عن اعتبار "القدس" قضية يحسمها التفاوض بين الطرفين تجديدًا لأملنا وكل شعوب المنطقة في الوصول لحل عادل ونهائي لهذه القضية التي استنزفت دماء طاقات الشعوب، وفتحت الأبواب أمام التطرف والإرهاب والاستبداد.

## ثالثًا: الحوار مع إيران وسوريا:

إن التاريخ القريب يؤكد تلك العلاقة الجدلية بين منهج الجالس في المكتب البيضاوي وبين التوجه الإيراني، فصعودكم للبيت الأبيض سينهي مرحلة أحمدي، فعندما كان الرئيس كلينتون انتخبت إيران الإصلاحي "خاتمي" وعندما تغير المنهج في البيت الأبيض، صعد أحمدي نجاد، وسيكون صعودكم لرئاسة الولايات المتحدة سببًا في نهاية حقبة نجاد وصعود لاريجاني أو غيره من القيادات القادرة أن تحدث تغييرًا في الأدوار وطبيعة المرحلة.. وهو ما ينعكس أيضًا وحتمًا على المزاج العام في دمشق.

رابعًا: إننا نوافقكم الرأي فيما أعلنتموه في خطاب إعلان الانتصار يوم 4 يونيو من انتقادكم سياسة الاعتماد على الحكام الديكتاتوريين في الشرق الأوسط، إلا أن البعض اعتبر كلمات خطاب مينسوتا

مرتبطة بالضغط على الدول النفطية، وتبقى قضية أولوية الإصلاحات الديمقراطية في المنطقة عمومًا، وأهمية طرح رؤية محددة بوصفها السبيل الصحيح لنهوض هذه المنطقة من العالم من كبوتها وإنقاذها من براثن الإرهاب والتطرف الذي ولدته أنظمة قاسية ومستبدة ومحتكرة لكل سبل التداول المرن للسلطة، ومنتقدة لكل سمات الحكم الرشيد .

هنا . . مازلنا ننتظر منكم – في المرحلة القادمة من حملتكم – موقفًا أكثر وضوحًا من قضايا الإصلاح والحريات عبر أجندة ذات طبيعة مبدئية نتوقعها من رجل قانون ومحاضر في القانون الدستوري، ومحام أسهم في مجال حقوق الإنسان لأكثر من أحد عشر عامًا "1993 م – 2004 م" والمرشح عن الحزب الديمقراطي كان معنيًا دائمًا بهذه القضايا سواء وهو في الحكم أو خارجه.

سعادة السيناتور أوباما

. . إن أنصار الإصلاح والحرية، وفي مقدمتهم سجناء الرأي والضمير في مصر، وسوريا، وفلسطين . . وغيرها، ينتظرون منكم موقفًا معلنًا ومسبقًا ومستمرًا لدعم حقوقهم في الحياة والحرية وأملهم في التغيير . . إن سجناء الضمير في الدول الاستبدادية محرومون من أبسط الحقوق الإنسانية، ويتعرضون لأبشع أشكال الانتهاك والضغوط المادية والنفسية في ظل غياب عدالة القاضي والقانون الطبيعي، وباتت السلطات تتخذ مما حدث في سجن أبوغريب وغيره من المعتقلات الموجودة خارج أمريكا، سندًا ومبررًا لاغتيال حقوق الأبرياء ودعاة الإصلاح السلمي في بلادها على سند أن أمريكا بلد الحريات تقترف ذات الأفعال ! !

سعادة السيناتور أوباما

إن إشارتكم في خطاب "مينسوتا" في 4 يونيو 2008 م، لخطورة الاعتماد ومساندة الدول الديكتاتورية، قد يكون مرضيًا لكنه قد لا يتفق وحجم طموح الليبراليين العرب، خاصة في مصر وسوريا وفلسطين حيث حجم الكارثة أكبر من غيرها . .

وأشير فقط لرموز برلمانية خلف القضبان تدفع ثمنًا باهظًا لموقفها، ومهددة بالإعدام خارج القانون بفعل المرصد والضغوط، ولن أتحدث عن حالتي بل أشير لأسماء ورموز أخرى مثلاً في سوريا مجموعة إعلان دمشق التي تضم نوابًا سابقين وليبراليين مثل أنور البني المحامي الليبرالي وغيرهم . .

كما أذكر النائب مروان البرغوثي في فلسطين، والمعتقل في إسرائيل، بينما هو الأمل الحقيقي في بديل قوي حال غياب عباس وقادر على إحداث توازن وشعبية.

أما عن حالة مصر . . ففضلاً عن حالتي التي لن أستفيض في شرحها، فهناك المعتقلون بقانون الطوارئ من حزب الغد الليبرالي على خلفية أحداث وإضرابات 6 أبريل 2008 م، وغيرهم من أعضاء جماعة "كفاية" وحزب الكرامة وحزب العمل وجماعة الإخوان المحظورة بالقانون ! !

وهناك المعتقلون من التيارات الإسلامية والإخوان المسلمين على ذمة القضاء العسكري، وبعيدًا عن ضحايا الاستبداد في مصر، فالأهم هو مصادر هذا الاستبداد، وهي في تقديري:

أولاً: المادة 76 من الدستور، والتي عُدلت عامي 2005 م و2007 م كي تستبعد أي منافس حقيقي يواجه الرئيس والوريث، ويضيق الشروط إلى حد تفصيل الموقع للرئيس نجله.

ثانيًا: المادة 77 التي عُدلت عام 1980 م لتجعل مدتي الرئاسة مددًا بغير حد أقصى.

ثالثًا: تعديل الدستور عام 2007 م باستبعاد إشراف القضاء على الانتخابات، وهو ما يؤدي لمزيد من عمليات التزوير المنظم لكل وأي انتخابات برلمانية أو محلية ورئاسية بالطبع.

رابعًا: الإخلال بعدالة القاضي وعدم استقلاله وقبله النيابة العامة.

خامسًا: احتكار النظام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وجميع وسائل التأثير الحقيقي.

سادسًا: سيطرة الدولة على تأسيس الأحزاب والتدخل في شئونها والسطو عليها "حالة حزب الغد".

سابعًا: استمرار الحكم بقانون الطوارئ 27 عامًا متواصلة وتطبيقه على الأحزاب "حالة حزب الغد 2008 م"، على خلفية إضرابات سلمية يوم 6 أبريل 2008 م وفي قمع حق التجمع التظاهر والتعبير.

ثامنًا: توظيف الأحكام القضائية الموجهة، والسلطة القضائية المخترقة، والبرلمان المسيطر عليه حكوميًا في ارتكاب جميع صور الانتهاكات الحقوقية لتكريس الانفراد بالحكم، وإرهاب المعارضين والإصلاحيين تحت ستار زائف من الشرعية.

تاسعًا: الخلط الشديد بين الدولة والحزب الحاكم والإبقاء على أحزاب هزيلة كشكل زائف، وممارسة ضغوط شديدة على مؤسسات المجتمع المدني للسيطرة عليها أو تكبيلها اقتصاديًا ومحاصرتها قانونيًا.

عاشرًا: الترويج لأفكار عدائية، ضد جميع الدعاوى الإصلاحية بدعوى أنها مدفوعة من الخارج، وصدى لأجندات خارجية في ازدواجية مدهشة بين نظام يسعى لدعم الخارج والتعاون معه، ويروج داخليًا لمشاعر عدائية واتهامات بالعمالة لمن يقبل بالتواصل مع هذا الخارج، فيما يتصل بالإصلاحات السياسية تحديدًا ! !

سعادة السيناتور أوباما، إننا ننتظر منكم الكثير كمرشح ديمقراطي وكرئيس نتوقع منه أن يقود العالم بأسره نحو تغيير حقيقي وعادل. إن جيلك وجميع القوى الإصلاحية والديمقراطية والليبرالية، في مصر والعالم العربي، تتمنى أن يكون يوم 20 يناير 2009 م، عيدًا للحرية والديمقراطية – ليس فقط في الولايات المتحدة الأمريكية، بل في العالم كله لإصلاح ما أفسدته سنوات طويلة من دعم المستبدين بدعوى المصالح وعلى حساب المبادئ.

خالص تمنياتي لكم بالتوفيق

المخلص

د. أيمن نور

المزور

روج معارضو نور أنه صور للعالم كله أن قضية تزوير توكيلات حزب الغد سياسية أكثر منها جنائية... وأن الموضوع تم تلفيقه له بسبب إعلان نيته الترشح لرئاسة الجمهورية، وهو ما اعتبروه محض افتراء؛ لأن أيمن نور تم حبسه في يناير وخلال فترة السجن كان الرئيس مبارك قد أعلن عن نيته تعديل المادة 76 من الدستور المصري في مارس، وقبل خروج أيمن نور من السجن بـ 3 أيام كان أول عدد لجريدة الغد يحمل مانشيتا رئيسًا حول ترشح نور لرئاسة الجمهورية.

وقد جاء رد نور على هذه الأقاويل عمليًا بعد الثورة حيث توجه للنائب العام طالبًا إعادة فتح التحقيق في القضية لإثبات براءته وقد حصل في 20 مارس 2011م على قرار من المستشار عبد المجيد محمود بإعادة التحقيق في ملف قضية التزوير الخاصة بجمع توقيعات لتأسيس حزب الغد، والتي سجن بسببها وقد صرح في اليوم التالي خلال لقائه بالجماهير في ساقية الصاوي أنه يعتبر ملف هذه القضية بمثابة "ملف المفاجآت" خاصة بعد الحديث عن وثيقة أمن الدولة التي تم تسريبها، والتي أشارت لمخاطبة تمت بين القاضي والضابط بقرار حبسه قبل النطق بالحكم بالإضافة لتغيير 3 من شهود الإثبات لأقوالهم والاعتراف بأنهم كانوا مدفوعين من أمن الدولة للإيقاع بنور.

وفي 24 إبريل 2011م فجر إسماعيل زكريا شاهد الإثبات في قضية تزوير توكيلات حزب الغد، عدة مفاجآت خلال التحقيقات التي تمت معة أمام رئيس نيابة وسط القاهرة.

حيث قال زكريا إن أمن الدولة قام بتجنيده قبل العمل في مكتب أيمن نور، ثم جرى زرعة في المكتب وتوطدت علاقتة به وبأعضاء المكتب، مما أثار إعجاب مباحث أمن الدولة لذلك ساندتة بكافة أدلة تزوير توكيلات حزب الغد وقتها.

وأضاف زكريا أن مباحث أمن الدولة وقتها وكان ذلك عام 2005م سألتة عن علاقة أيمن نور بعماد الجلدة ورامى لكح ومن منهم يمول أيمن نور فنفى معرفتة بموضوع التمويلات.

## الكذاب

ولأن معارضي نور لم يتركوا فرصة للانقضاض عليه إلا وحاولوا اغتنامها، فقد تطرقوا لحياته الشخصية، ولقصة انفصاله عن شريكة عمره ورفيقة كفاحه جميلة إسماعيل ليخلصوا منها إلى أن أيمن نور الذي ظل لشهور طويلة ينفي أنباء الخلافات بينه وبين زوجته، بل ويتهم مروجيها بالعمل لحساب النظام للنيل منه، والتأثير على استقراره الأسري، وبالتالي عرقلة مشواره السياسي كذاب، وبالتالي لا يصلح لكي يكون رئيسًا لمصر والمثير للدهشة أن أيمن نور الذي ظل طيلة عام ونصف ينفي خبر طلاقه لجميلة، مؤكدًا أن الطلاق لا يمكن نفيه لو وقع ولا يمكن أيضًا إخفاءه، معتبرًا أن الأمر لا يعدو كونه محاولة جديدة من النظام الرسمي لهدم أسرته باعتباره معارض شرس.

فاجأ الجميع بتدوينة على صفحته عبر الفيس بوك في 30 سبتمبر 2010م بعنوان "صبرًا جميلاً على فراق جميلة" يعلن فيها ولأول مرة انفصاله الرسمي عن الإعلامية جميلة إسماعيل، وفيها رد على تلك الادعاءات، وقد كان نص التدوينة ما يلي:

"الوسيلة الوحيدة لتخفيف شعورك بالألم، هي التحدث علانية عنه" هذا ما قاله نيلسون مانديلا عام 1998م، وهو يعلن خبر طلاقه من زوجته "ويني" بعد خروجه من السجن، وبعد 30 عامًا من الزواج.. فالذى ذاق الظلم يعرف طعمه ومرارته، ويملك أن يحس الفارق بين ظلم كالحنضل وآخر كالسم.

ظلمت في حياتي كثيرًا، وكنت أنتصر في النهاية على ظلمي ومن ظلموني بالصبر والجلد والمواجهة، لكن أقصى أنواع الظلم هو ذلك الذي لا تملك أن تواجهه أو تدفعه عن نفسك، أو الذي ينفجر تحت جلدك.

هذا ما شعرت به مساء السادس من أبريل 2009م يوم أن نشرت بعض الصحف الحكومية والمستقلة والفضائيات خبرًا مفاده طلاقي من زوجتي جميلة إسماعيل بعد 20 عامًا من الزواج وثلاثة أعوام من الخطوبة.

أظلم ما تضمنه الخبر ليس الطلاق، بل هو إصرار الإعلام على وقوع شيء لم يقع، وتجاهل حقيقة قانونية مفادها أنني الوحيد الذي يملك إيقاع هذا الطلاق، ولا يمكن أن يتم دون علمي، كما أنه واقعة "مادية" لا يمكن أن أنكرها أو أخفيها يومًا إذا وقعت بالفعل، وسجلت في أوراق ودفاتر رسمية.

الخبر الظالم أنتج كمًّا هائلاً من الاتهامات والأكاذيب والشائعات الظالمة في تفسير وتبرير حدث لم يحدث أصلاً.. بل بلغ الظلم مداه عندما بدأ البعض يوجه لي سهام النقد من زاوية: لماذا يكذب وينكر الحقيقة التي لم تكن حقيقة إلا وفقًا لخيالهم.

اتهامات أكثر شراسة وظلمًا تتحدث عن الجحود وغياب الوفاء لزوجة وقفت في شدة وتركت في رخاء، واتهامات أكثر وقاحة تقول: وكيف لمن لم يحفظ بيته ويصونه أن يحفظ وطنًا.. لا أحد من هؤلاء أراد أن يصدق حقيقة أني لم أطلق زوجتي في سرية تامة منذ أربعة أيام كما نشرت صحف وفضائيات يوم 6 أبريل 2009م.

لم يرد أحد أن يسمع ما أكدته أنني لم أطلق زوجتي و لم أفكر في هذا قط و لم أسمع عن طلب للطلاق إلا من خلال الصحف والفضائيات، لم يصدق أحد قدر تمسكي بها.

أؤمن أن الحياة الخاصة للشخص العام ليست ملكًا خالصًا له، لكنها لا يمكن أن تكون ملكا شائعًا ومساحة للعبث والاختلاق والتدخل الثقيل من قبل الدولة وإعلامها المرئي والمكتوب الذي لم ينشر عني خبرًا واحدًا منذ خروجي من السجن إلا خبر وقوع طلاق لم يقع، و لم يعتذر أحد عن النشر الكاذب لعام ونصف، وظلوا يكررون هذه الأكذوبة بسبب أو بدون سبب.

بيتي ككل البيوت لا يخلو من منغصات ومتاعب وأفراح وأتراح، آمال وآلام ومواجع، والخلاصة فهو بيت مثل كل بيت، تصفو فيه الأجواء ساعات وتتعكر ساعات، تتوتر أحيانًا وتهدأ معظم الأحيان.

الشيء الوحيد الغريب هو أني أمسكت بيد النظام وأمنه وإعلامه متلبسًا- عن عمد وقصد- بتفجير هذا البيت، وأبطلت مفعول ألغامه مرات تلو المرات.

فمنذ الانتخابات الرئاسية والنظام يضع نصب أعينه اغتيالي سياسيًا ومعنويًا، وفي سبيل ذلك لم يدخر جهدًا منذ 2005م للآن لنسف ذلك التحالف العائلي بيني وبين زوجتي التي وصفها أحد رموز النظام أنها بالنسبة لي كشعر شمشون وأحد مصادر قوته.

لم يكتفِ النظام بمنعها من عملها الإعلامي في ماسبيرو وكافة الفضائيات المصرية وغير المصرية، بل امتد الأمر لأسرتها؛ حيث أغلقت القناة السياحية التي تملكها والدتها المخرجة الدكتورة فريدة عرمان، وهدد شقيقاها في رزقهما وحياتهما، حتى ابتعد الكبير واستسلم الصغير مؤخرًا لسلسلة من الأدوار المدارة من جهات معلومة.

بلغت الضغوط حدودًا قذرة- لم أكشف عنها من قبل- مثل الترويج لشائعات وضيعة واختلاق تسجيلات تليفونية ملفقة وممنتجَة بصورة فاضحة كانت تصلني في سجني وقبله، والطرف الآخر فيها ضابط بوزارة الداخلية.

تحملت هذا وأكثر منه، وربما تعرضت زوجتي هي الأخرى لضغوط مشابهة، بل وصل الأمر أني تقدمت ببلاغ للنائب العام في شأن هذه الواقعات التي لم يحقق فيها بعد ولن يحقق فيها أبدًا في ظل وجود هذا النظام المتورط في هذه الأفعال القذرة.

تحملت منذ عام ونصف العام أن أتهم بالجحود والغدر- ظلمًا- وكنت لا أجد ما أقوله غير الصمت والدعاء لها، والامتنان لما قدمته، والانتظار للحظة عودتها لبيتها الذي كان ومازال مفتوحًا لها.

تحملت لعام ونصف عام حياة باردة ووحدة قاتلة وتصريحات صحفية- غير مبررة- عن حياة اجتماعية انتهت، والحقيقه أنها لم تنته إلا من طرف واحد انفرد والإعلام بهذا القرار.

هكذا فعل الإعلام في حياتي "الخاصة" وكلما كانت المسافات تقترب، كان الإعلام يلعب لعبته، بتصريح لها أو لشقيقتها، يعيد الأمور للمربع صفر أو بتقديمها في البرامج والصحف بوصفها طليقتي، بينما هي أمام الله زوجتي وحبيبتي وأم أولادي.

18 شهرًا من الارتباك والالتباس، لا زواج.. ولا طلاق، خياري كان هو "الانتظار" الذي كنت مستعدًا أن يطول ويمتد لشهور، ولأعوام وطول العمر، لولا شبهة أن يتحول هذا الخيار إلى إجبار لإنسانة أحبها، على ما لا تحبه أو تختاره بإرادتها المثمنة لدي.

ما قيمة أن ترغب- من طرف واحد- في حياة لا تستقيم إلا برغبة الطرفين، فكل ما احتملته من أزمات وضغوط وطعنات أقل ألمًا بكثير من شعورك أنك تجبرُ من تحب على ما لا يُحب، أو تكره عزيزًا عليك للبقاء في مركز اجتماعي وعاطفي قرر أن يغادره.

كانت جميلة زوجة وأمًّا وصديقة ورفيقة نضال، وكانت سيفًا بألف وسكنًا لحب كبير دام ( 24 عامًا) وباتت منذ 24 ساعة أمًّا وصديقة ورفيقة نضال وسكنًا لذكريات رائعة لا تنسى.

يوم أن نفيت الخبر الكاذب قلت إن الطلاق- لا قدر الله- ليس عجبًا، ولا سرًّا لأنفيه أو أخفيه، وإذا قدر الله وحدث سأعلنه ولن أنتظر أن يكشف عنه أحد، وكأنه سبق صحفي.. وها أنا أفي بما سبق وقلت ووعدت.. وقدر الله وما شاء فعل.

باقة تحوي من الحب والاحترام والتقدير أعظمه وأجزله لأربعة وعشرين عامًا، هي أكثر من نصف عمري وعمرها، داعيًا الله أن يوفقها في حياتها الجديدة، وأن يلهمني صبرًا جميلاً، على فراق جميلة.

سطوري السابقة هي بيان فيه من الإبانة ما سمح لي بإغلاق هذا الأمر وللأبد، ملتمسًا ممن أعطوا لأنفسهم الحق سابقًا في الاجتهاد في غير محله، أن يعلموا أنه لا حق لأحد في الاجتهاد بعد اليوم.. وسامح الله الجميع".

وفي هذا الإطار واجه نور اتهامًا آخر بالنفاق، ففي الوقت الذي قضى فيه حياته وبنى نضاله السياسي كله على فكرة الهجوم على مشروع التوريث؛ حيث ندد في كل المحافل بنقل السلطة من مبارك لنجله، في نفس الوقت الذي عين فيه زوجته

فور تأسيس الحزب كنائب للرئيس ليحول نور حزب الغد إلى حزب عائلي ضاربًا بالمبادئ التي يتشدق بها عرض الحائط.

## بطل من ورق

وبعد أن بدأت موجة انتحار المواطنين البسطاء قبل الثورة، خرج نور ليؤكد أنه يعتبر أن من يحرقون أنفسهم أبطالاً ليتصيد له خصومه من نشطاء الحركة الشعبية للتصدي للعصيان المدني ومخططات تقسيم الوطن على "الفيس بوك" هذا التصريح ويطالبونه بإضرام النار في جسده؛ لكي يكون نموذجًا ويثبت أنه أبو الأبطال.

وكان النشطاء قد وجهوا نداءً عاجلاً في 23 يناير 2011م إلى نور قالوا فيه: "لماذا لا تتجه بنفسك إلى مجلس الشعب وتقوم بإضرام النار في جسدك المبارك، فحينها فقط سيتحرك الشعب كله خلفك، وستكون شهيدًا لهذا الوطن ورمزه للتغيير خلال ساعات من وفاتك وإلى جنة الخلد يا شهيد الوطن".

وقد علق أيمن نور على مطلبهم بأنهم مجموعة مهرجة وتصرفاتهم صبيانية ولا تستحق دعواهم التعليق عليها.

## الديكتاتور

وفي 12 مارس 2011م واجه نور مأزقًا جديدًا عندما تقدم وكيل اتحاد شباب حزب الغد، كريم الشاعر، باستقالته من الحزب تحت شعار "من أجل مصر وطن حر بلا ديكتاتور جديد"، مدعيًا أنه تحول إلى مجرد وكالة دعاية وإعلان لرئيسه الدكتور أيمن نور على حد وصف الشاعر، الذي أكد أنه الأمر الذي أدى إلى انهيار العمل المؤسسي بالحزب، مما أثر سلبًا على مشاركته بفاعليات ثورة 25 يناير.

وأضاف الشاعر أنه "لا فرق بين سياسة رئيس حزب الغد وبين رئيس الحزب الوطني المخلوع حسني مبارك"، مشيرًا إلى عدم قبول رئيس الغد للرأي المخالف لرأيه داخل

الحزب طيلة الفترة الماضية، كما تعمد النزول إلى ميدان التحرير لعدة دقائق بهدف التقاط الصور التذكارية لاستخدامها في الدعاية الانتخابية.

وتابع وكيل اتحاد شباب حزب الغد الليبرالي السابق، نقده اللاذع لرئيس الحزب، قائلاً: "استكمالاً لحملة مصر كبيرة عليك؛ نعلنها الآن أن مصر كبيرة على أيمن نور أيضًا وليس جمال مبارك فقط".

# عبد المنعم أبو الفتوح.. مرشح الوسطية

انتماؤه للإخوان المسلمين والدور الكبير الذي لعبه داخل التنظيم خلال السنوات الماضية، والذي جعله واحدًا من رموز التيار صاحب الشعبية الكبيرة داخل مصر، بالإضافة لتاريخه النضالي الذي دفع ثمنه باهظًا سنوات من عمره في سجون السادات ومبارك، كلها عناصر تدفع باسم الدكتور عبد المنعم الفتوح لتضعه كأحد المرشحين البارزين على كرسي رئاسة مصر، فأمين عام اتحاد الأطباء العرب يعتبر بالنسبة لأنصاره نموذجًا حيًّا للوسطية التي ينشدونها في رئيس مصر المقبل، سواء في سماته الشخصية أو آرائه ومعتقداته.

فعبد المنعم أبو الفتوح مواطن ريفي الطباع، وُلد في 15 أكتوبر 1951م لأسرة متوسطة الحال في حي المنيل بمصر القديمة، وكان هو أوسط إخوته، تخرج في كلية طب القصر العيني بجامعة القاهرة عام 1976م بتقدير جيد جدًا مع مرتبة الشرف، وكان ترتيبه العشرين على دفعته، ولم يتم تعيينه بالكلية بسبب مناظرته الشهيرة مع الرئيس السابق محمد أنور السادات عام 1975م؛ حيث اتهم السادات بأن من يعمل حوله هم مجموعة من المنافقين، متعللاً بمنع الشيخ محمد الغزالي من الخطابة، واعتقال طلاب تظاهروا في الحرم الجامعي، فغضب الرئيس السادات وأمره بالوقوف أثناء مناقشته، طالبًا منه أن يحترم نفسه؛ لأنه يتحدث مع كبير العائلة (يقصد كونه رئيس مصر) حيث تمتع السادات بثقافة أبوية كونه أتى من الريف المصري.

وكان أبو الفتوح وقتها رئيسًا لاتحاد الطلاب، وأمينًا للجنة الإعلامية بجامعة القاهرة واتحاد طلاب جامعات مصر، بالإضافة لكونه واحدًا من قيادات الطلاب البارزة في سبعينيات القرن الماضي؛ حيث نسق مع زملائه كعصام العريان وإبراهيم الزعفراني لدخول هيكل الجماعة الإسلامية إلى نسيج الإخوان المسلمين.

حصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة، وحصل على ماجستير إدارة المستشفيات بكلية التجارة جامعة حلوان، عمل كأمين عام مساعد لنقابة أطباء مصر عام 1984م، وأمين عام لجنة الإغاثة الإنسانية بنقابة أطباء مصر عام 1986م وحتى عام 1989م، وأمين عام نقابة أطباء مصر من عام 1988م وإلى عام 1992م، وأمين عام اتحاد المنظمات الطبية الإسلامية والأمين العام وأمين الصندوق لاتحاد الأطباء العرب منذ عام 1992م وحتى 2004م، ورئيس لجنة الطوارئ منذ إنشائها وحتى الآن، ومدير عام مستشفيات الجمعية الطبية الإسلامية حتى عام 2004م، وأمين عام اتحاد الأطباء العرب من مارس 2004م وحتى الآن، وعضو بالهيئة العليا للمجلس العربي للاختصصات الطبية بصفته، وعضو مراقب بمجلس وزراء الصحة العرب بصفته، وعضو المؤتمر القومي العربي، وعضو المؤتمر القومي الإسلامي، وعضو مجلس الأمناء بمؤسسة القدس الدولية.

وقد اشتهر عبد المنعم أبو الفتوح وسط القوى السياسية الأخرى ووسط العديد من أفراد الإخوان المسلمين بأنه من أكثر الإخوان المنفتحين على الآخر، والأكثر في نفس الوقت جرأة وشراسة في معارضة الحكومة، يصف البعض أبو الفتوح بأنه من جيل التجديد داخل الجماعة، شغل منصب عضو بمكتب الإرشاد بجماعة الإخوان المسلمين منذ عام 1988م حتى 2009م.

وقد لعب أبو الفتوح أدوارًا مهمة كمناضل جعلته دائمًا في دائرة الضوء، بالإضافة لنشاطه الطلابي أثناء فترة السبعينيات التي شهدت حراكًا سياسيًا كبيرًا.

## عودة الروح للإخوان

كما يحسب له كونه واحدًا من أصحاب التأسيس الثاني لجماعة الإخوان المسلمين، بل يعتبره الكثيرون رائدًا لهذا التأسيس، فمنذ خروج الجيل الأول بالجماعة من سجون عبد الناصر.. قام كوكبة من الشباب على رأسهم عبد المنعم أبو الفتوح بالاتصال بهم وإحياء الجماعة من جديد بعد أن كانت قد اندثرت تنظيميًا.

بالإضافة لنشاطه النقابي – الإغاثي – الخدمي في نقابة الأطباء، ودوره في العمل الإغاثي والإنساني والذي وضعه كواحد من رواد العمل الإغاثي والاجتماعي الإسلامي في العصر الحديث؛ حيث نشط الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح خلال 27 عامًا في مجال الإغاثة والتطوع.. أنشأ خلالها آلاف المشروعات الإغاثية والاجتماعية حول العالم.

وبخلاف مناظرته الشهيرة مع السادات والتي دفع ثمنها في عهده، حيث كان ضمن قائمة اعتقالات سبتمبر 1981م فقد سار على نفس النهج من الصراحة والجرأة في طرح آرائه، وهو ما جعله في صدام دائم مع نظام مبارك أيضًا، فقد سجن عام 1996م لمدة 5 سنوات، وقد كان يشغل منصب الأمين العام المساعد لاتحاد الأطباء العرب قبل سجنه، وعقب خروجه وفي الانتخابات ما قبل الأخيرة لاتحاد الأطباء العرب، حصل على أصوات الأطباء لمنصب الأمين العام لاتحاد الأطباء العرب، كما اعتقل في

2009/5/28م لمدة 5 أشهر عندما داهمت أمن الدولة منازل عبد المنعم أبو الفتوح، وجمال عبد السلام، وفتحي لاشين في القاهرة قبل الفجر بنحو ساعة واقتادتهم إلى أحد مراكز الاحتجاز على خلفية القضية رقم 404 لسنة 2009م حصر أمن دولة عليا، التي عُرفت إعلاميًا بقضية "التنظيم الدولي".

حيث جدَّدت نيابة أمن الدولة العليا حبسه لتسع مرات متتالية، فيما رفضت محكمة جنايات شمال القاهرة استئناف حبسه مرتين متتاليتين.

وفي 13 يوليو تمَّ نقل د. أبو الفتوح من سجن مزرعة طره إلى مستشفى قصر العيني الجديد (الفرنساوي)، بناءً على طلباته وطلبات هيئة الدفاع؛ نظرًا لحالته الصحية التي تستلزم رعايةً طبيةً ومناخيةً معينةً؛ للحفاظ على صحته والصيانة الدورية لجهاز التنفس الصناعي الذي يستخدمه.

وقد علق وقتها د. أحمد كمال أبو المجد- نائب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان- بأن د. عبد المنعم أبو الفتوح ذو فكر معتدل وموقفه القانوني قوي، كما صرح وقتها عاطف البنا- أستاذ القانون الدستوري بكلية حقوق جامعة القاهرة- بأن اعتقال شخصيات مثل الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح هو ضربٌ للعمل الإغاثي في مقتل، والذي هو مستمر منذ أحداث غزة الأخيرة، في محاولة لإجهاض أي عمل إنساني لأشقائنا في غزة.

وفي 17 نوفمبر 2009م أطلقت الأجهزة الأمنية سراح الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح عقب قرار نيابة أمن الدولة العليا إخلاء سبيله.

## قلم إخواني لنجيب محفوظ

كما لعب أبو الفتوح دورًا كبيرًا في تحسين وتغيير الصورة النمطية عن جماعة الإخوان في الكثير من المناسبات لعل من أهمها مشاركته في الاحتفال بعيد ميلاد الأديب الراحل نجيب محفوظ في عام 2007م؛ حيث أهداه "قلمًا فاخرًا" هدية عن "الإخوان"

للروائي الكبير قائلاً له: "كم نحن فرحون أن يدك عادت للكتابة مرة أخرى بعد أن أراد الظلاميون أن يسكتوا هذه اليد وهذا الصوت".

وفي 11 ديسمبر 2010م أدلى د.عبد المنعم أبو الفتوح بحوار هام وخطير لموقع ملتقى الإخوان الإلكتروني، وتكمن أهمية هذا الحوار في أنه كان أول ظهور إعلامي لأبو الفتوح بعد خروجه من مكتب إرشاد الجماعة؛ حيث طالب الجماعة باعتزال المنافسة على السلطة، والانسحاب من المنافسة الحزبية، وعدم الترشح في انتخابات مجلسي الشعب والشورى لمدة 20 عامًا لحين استقرار الحالة الديمقراطية والحريات التي تسمح بمشاركة الإخوان وغيرهم من القوى السياسية في منافسة حقيقية. واستعرض أبو الفتوح خلال حواره عددًا من الأمور الجزئية والشائكة حيث أكد وقوع عدد من المخالفات في الانتخابات الداخلية للجماعة، وطالب بأن تعالج بطريقة عادلة وصحيحة دون تسامح، كما طالب أبو الفتوح خلال حديثه المطول قواعد الجماعة بعدم تقديس قياداتها، وعدم الانزعاج مما أثير من خلافات قائلاً: إن الجماعة ليست مكتب الإرشاد أو مجلس الشورى، كما أن خلافًا بين 3 أو 4 أشخاص لا يعني أن الجماعة في خطر، وطالب القواعد بأن تتعامل مع مسئوليهم على أنهم بني آدميين.. مثله مثلي أحاوره وأخطئه ويخطئني، فهو ليس حاصلاً على صك من الله. وحول محاولة إقصاء الإصلاحيين من الجماعة وهو على رأسهم قال أبو الفتوح: وجود المتشدد بجوار الميسر داخل الصف هو صمام أمان لسير الجماعة، ولكن لا يجوز لأي طرف إقصاء الآخر.

وأوضح أبو الفتوح أنه لم يترك الجماعة قائلاً: "أنا موجود على رأس الإخوان وتحت أقدامهم، فأنا خادم لهذه الدعوة، وإن كان قد تم إقصائي من خلال الانتخابات فأنا أقسم على المصحف أنني لا أريد أن أكون عضوًا بمكتب الإرشاد، ولا مرشدًا حتى ألقى الله".

كما شرح أبو الفتوح أسباب غيابه عن بيعة المرشد الجديد وقتها الدكتور محمد بديع قائلاً: المرشد يأتي بالانتخابات ثم يكون مرشدًا، وهو الذي يقول القسم أمام أعضاء مجلس الشورى فقط، لا يوجد معنى لأننا نذهب للبيعة، وإلا سيكون بقية أعضاء جماعة الإخوان المسلمين أصحاب عضوية معلقة، لحين أن يأتي مئات الآلاف من الإخوان المسلمين من العالم كله أو من مصر للبيعة، الموضوع مسألة إعلامية، الأمر الثاني أنني لم أكن موجودًا في مصر أصلاً، بل كنت مسافرًا بالخارج، وبالتالي- كما أعلنت من قبل – إن قضية أن يأتي أخي العزيز الحبيب د. بديع مرشدًا أو يأتي أخي العزيز الحبيب د.محمد حبيب مرشدًا، أو يأتي أخي العزيز د. رشاد بيومي مرشدًا.. هذه قضية أنا لا أرى فيها مشكلة، لا أرى فارقًا فخمًا ولا ضخمًا بين بديع أو حبيب أو رشاد بيومي أو عصام العريان، كلهم إخوان أفاضل، والذي يريد أن يحمل مسئولية ويصبح مرشدًا ويتحمل تبعات هذا فليكن، وجماعة الإخوان المسلمين لا تتوقف على بقاء عاكف من ذهابه، ولا بقاء بديع من ذهابه، ولا بقاء حبيب من ذهابه، ليس معنى هذا أن هؤلاء الإخوة أصفار، بل هؤلاء قيم كبيرة، لكن الجماعة أضخم وأكبر من بديع وأكبر من عاكف وأكبر من مكتب الإرشاد كله، جماعة الإخوان المسلمين ليست- كما قلت من قبل – 16 أخًا عزيزًا يجلسون في شقة لإدارة بعض الأمور التنفيذية، جماعة الإخوان تاريخ 80 سنة من العطاء والنضال والبذل والجهاد في سبيل هذه الأوطان الكريمة الطيبة، وفي سبيل هذا الدين العظيم.

وعندما سأله المحرر، البعض يرى أن الإخوان سعداء بثنائية النظام والإخوان، وأن الإخوان هم سبب عدم تقدم النظام السياسي في الدولة، وتحويل حالة الحراك هذه إلى واقع، وأن يكون هناك تداول سلمي للسلطة، وأن تكون هناك سياسة حقيقية في مصر؟

رد أبو الفتوح قائلاً: تحميل الإخوان لهذه المسألة ظلم، وهذا معناه أنك تنتصر للجلاد من الضحية، نحن مثل كل مصر ضحية لنظام فاسد ومستبد، وبالتالي لا يجوز أن

تقول هذا، لكن أن تقترح وأنا مع الذي يقترح هذا، أو ترى وأنا مع الذي يرى هذا، أن الإخوان يخرجون من المنافسة الحزبية لفترة من الزمن، أقترح أن تكون عشرين عامًا، يخرجون منها ويدعوا هذه الانتخابات تسير، وذلك حتى يجردوا النظام من الذريعة التي يقدمها للغرب للأسف الشديد، وكان يجب على النظام كأي نظام وطني ألا يفعل هذا، لا يفعل هذا لأنه يقدم ذريعة للغرب، لماذا تقدم له ذريعة أصلاً؟ لماذا تستقوي بالغرب على أبناء وطنك وعلى جماعات مصر الوطنية ومنها جماعة الإخوان المسلمين؟

## أجازة 20 سنة

فإذا انسحب الإخوان لمدة 20 سنة من المنافسة الحزبية وتركوا النظام هكذا أتصور أن هذا شيء جيد، إذن فلتجري انتخابات ديمقراطية ولتأتي بمجموعة وطنية ليبرالية ندعمها نحن ونؤيدها لإدارة شئون الوطن، حتى نؤكد المعنى الصادقين فيه –ولا يريد أحد أن يصدقه – نحن ننافس على مصلحة الوطن، لكن لا ننافس على حكم الوطن، لأننا لسنا مشغولين بحكم الوطن، مع أن هذا حقنا، لكن نحن سنتصدى وسنظل صامدين أمام أي شخص أو قوى تريد أن تفسد في مصر، أيًا كانت، لكن لا نقصد بهذا أن نزيل الجالس على الكرسي لنجلس مكانه، لكن نحن نريد أن نزيل الفساد والاستبداد ليجلس "الصلاح" وتجلس "الحرية" مكانه، أما من يكون هذا الذي سيجلس؟ فهذه مسألة يختارها ويحددها المصريون، ولسنا نحن الإخوان، فنحن جزء من مصر ولسنا كل مصر.

وعندما أبدى المحرر اندهاشه عقب قائلاً: ولكن هذه رؤية خطيرة، ينسحب الإخوان من الحياة الحزبية يعني ينسحبوا من السياسة؟

رد أبو الفتوح لا لا.. هناك فارق بين الانسحاب من السياسة والانسحاب من المنافسة على السلطة، لا يمكن بحال من الأحوال أن ينسحب الإخوان من السياسة، يعني

هل تتصور أن الإخوان عندما يحددون موقفهم من الحريات ومن الديمقراطية ومن تعديل الدستور ومن القضية الفلسطينية ومن التبعية للغرب، هذا كله سياسة الإخوان، إن صمتوا عن هذا يقوا أثموا، وإذا سكتوا عن هذا وانسحبوا يأثمون بين يدي الله سبحانه وتعالي، وأنا لست مفتيًا، أنا أتكلم على قدر معلوماتي البسيطة، لكن أنا أقترح أن ينسحبوا من المنافسة الحزبية لمدة عشرين سنة.

وقد سجل الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح حضورًا متميزًا في الأيام الأولى للثورة حيث كان مؤيدًا وداعمًا لها كما نسبها لمصر كلها، رافضًا أن تحسب لتيار واحد حتى لو كان الإخوان الذي ينتمي لهم، فقد صرح بعد يوم واحد من التظاهر قائلاً إن المظاهرات أخذت ثوبًا جديدًا، ومثلها شباب مصر المخلصين و لم تكن حشد لحزب أو جماعة أو طائفة معينة؛ بل شملت كل الطوائف والأحزاب، وهي يجب أن تسمى بصحوة شباب الوطن الغيور على بلده ومستقبلة، ولا يمكن أن تباع هذه الجهود العظيمة تحت أي مسمى لأي حزب أو تيار.

وأضاف أن التظاهرات أوضحت بقوة أن الإصلاح يجب أن يتم بشكل سلمي وطني ولا يجب بأي حال من الأحوال أن يكون عنيفًا، فيكفي الشعب المصري أن ظل طوال ثلاثين عامًا تحت سيطرة حزب حاكم لم يعرف طريق النجاح إلا عن طريق تزوير الانتخابات بكل أشكالها، وهذا ما لا يليق بشعب مصر الذي يمتلك القدرة والثروة ولكنها منهوبة ومهدرة ومضيعة من الحزب الحاكم.

مؤكدًا أن مطالب الشباب شرعية ودستورية ويجب أن يتوقف الفساد والطغيان والنهب المنظم.

وبعد نجاح ثورة يناير والإطاحة بنظام مبارك تسارعت الخطوات حيث بادرت قيادات جماعة الإخوان المسلمين بالإعلان عن نيتها في إنشاء حزب سياسي جديد تحت مسمى "العدالة والحرية"، كما سمت وكيلاً لمؤسسي الحزب هو الدكتور سعد الكتاتني بما

يؤكد على حسم الجماعة قرارها بشأن إنشاء حزب سياسي للجماعة ليفاجئ د. عبد المنعم أبو الفتوح الجميع برأيه الرافض لإنشاء الحزب الجديد في حوار أدلى به لموقع إسلام أون لاين 13 مارس 2011م، قائلاً: لابد لنا أن نفرق بين موقفين موقف الإخوان حينما فرضت عليهم المحظورية قبل ثورة 25 يناير، وبالتالي فقد كانت القضية الأساسية للإخوان هي اكتساب المشروعية باعتبار الإخوان تنظيمًا مدنيًا دعويًا، ويريد أن يعمل بطبيعته في النور، ولو أن الإخوان كانوا يريدون أن يكونوا تنظيمًا غير مشروع لفعل ذلك الأستاذ البنا منذ النشأة، ويكون له عذره؛ لأن الدولة كان بها احتلال إنجليزي لكنه رفض ذلك وأبى إلا أن تكون جماعة الإخوان المسلمين تنظيمًا مدنيًا عمل في هذا الوقت في صورة جمعية؛ لأن قانون الجمعيات لم يكن في هذا الوقت كما هو الآن مقيدًا للحريات، بل كان موضوعًا في ظل حريات وحالة من الليبرالية عمت مصر وعندما اصطدمت الثورة بالإخوان في عام 1954م ومنذ حكم السادات ومرورًا بحكم مبارك أعطى للإخوان مشروعية فعلية، و لم يعطهم مشروعية قانونية.

## أبعدية مصر

وأداء النظام السابق لم يكن يدير بمنطق الدولة؛ بل بمنطق (العزبة)، فلا توجد دولة تسمح لفصيل وطني كبير مثل الإخوان أن يعمل هكذا بدون مشروعية قانونية، و لم يكن هذا الوضع خاصًا بالإخوان فقط؛ بل بفصائل كثيرة جدًا مثل الاشتراكيين الثوريين وحركة 6 أبريل وحركة كفاية.. فما كان وضع كل هؤلاء قانونيًا.. فصاحب "الأبعدية" لم تكن توجد لديه مشكلة في ذلك بهدف أن يظل الجميع بما فيهم المعارضة والإخوان تحت وطأة السلطة ووطأة جهاز أمن الدولة، وهو بالمناسبة أسوأ جهاز في مصر، والذي كان يستخدمه الحاكم في قمع كل الوطن وليس لقمع المعارضين فقط، والذي يجب أن يحل فورًا دون تباطؤ، ويجب أن يكون ذلك أهم مطالب الثورة.

وأضاف بعد الثورة لم يعد هناك حاجة لأن تصبح الإخوان حزبًا ولا أن تنشئ حزبًا، وأنا أعلنت هذا الرأي منذ 3 سنوات، وقلت إن الإخوان لا يجوز أن تكون حزبًا

ولا يجوز أن يكون لها حزب بل يجب أن تظل حركة إسلامية دعوية ومنظمة مدنية تمارس عملها الدعوي والنضالي بوسائل مشروعة، وهي الوسائل التي مارسها الإخوان في فترة المشروعية من عام 1928م إلى 1954م، ثم مارسوها بالمشروعية الفعلية من عام 1970م حتى ثورة يناير 2011م، إذن لا يوجد مبرر الآن للإخوان أن تكون حزبًا، ولا يجوز أن يكون لها حزب تقول إنه ممثل أو يعبر عنها.. نحن ضد هذه المسائل ليس من الناحية التنظيمية لكن من الناحية الأصولية والمبدئية.

مؤكدًا أن ما يقوله لا يمنع أي عدد من الإخوان أو مجموعة من الإخوان مع آخرين أن يكونوا حزبًا، بل هذا حق كل مجموعة على حدة، وحينها يكونون هم المؤسسين للحزب الواضعين لبرنامجه، المنتخبين لقياداته، بعيدًا عن الجماعة التي لا يجوز لها ذلك، والذي يجعل قواعد الإخوان في حالة غضب شديد من أن يكون للجماعة حزب أو أن تعين وكيلاً لهذا الحزب.

وقد دلل أبو الفتوح على صدق وجهة نظره ضاربًا المثل بتجارب الأردن والجزائر قائلاً أنها كانت تجربة مريرة، فالتجارب تقول: إن الحركات الإسلامية سواء المرتبطة بمدرسة الإخوان المسلمين وحتى غير المرتبطة بها تقول إن الحركات الإسلامية يجب أن تظل حركات نضالية تدعو للإسلام الشامل، وتناضل في كل الاتجاهات من أجل استقلال الأوطان وحريتها.

فإذا رأت المؤسسات المسئولة في الجماعة أنها تصنع "سكة" جديدة أو تأخذ الجماعة في اتجاه آخر قد تراه هي لمصلحة الحركة والدعوة فهذا حق المؤسسة، وجمهور الإخوان رقيب عليها بأن يؤيد هذا أو لا يؤيده، نحن في مجتمع مفتوح الآن لا شيء "يستخبى" الآن ولا يجوز لأحد أن يقول لأحد "قل رأيي بيني وبينك" لأن الشأن العام يجب أن يكون حوارًا عامًّا، ويكون على أساس موضوعي، وعلى أساس الحفاظ على هذا الكيان الوطني الذي يجب أن نحافظ عليه كلنا، سواء الإخوان وغيرهم.

وفي هذه الفترة وبالتحديد مارس 2011م بدأ الحديث عن نية د. عبد المنعم أبو الفتوح في الترشح لرئاسة الجمهورية مستقلاً وليس كممثل للإخوان المسلمين، بل وتزايدت أصوات الشباب الإخواني التي تدعوه للترشح رغم إعلان الجماعة امتناعها عن ترشيح أحد قياداتها للمنصب الرفيع، وتناثرت الشائعات حول لعبة سياسية تتم في السر بين أبو الفتوح والتنظيم للقفز على كرسي الحكم.

وفي 6 إبريل نشرت جريدة الشرق الأوسط تقريرًا مطولاً أعلن فيه الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح أنه يفكر جديًّا في الترشح في الانتخابات الرئاسية المقبلة، كمرشح مستقل خارج تنظيم الجماعة، نافيًا أن يكون إعلان هذه النية بمثابة "لعبة سياسية" أو مناورة مع الإسلاميين الآخرين بمن فيهم جماعة الإخوان نفسها، وفسر الخبير في الحركات الإسلامية ضياء رشوان هذا الإعلان بأنه يعد بمثابة إعلان منه لاستقلاله عن جماعة الإخوان قائلاً "على الجماعة الاستعداد لقبول استقالته قريبًا".

وتزايدت بعدها الشائعات حول استقالة أبو الفتوح من الجماعة، لكنه نفى ذلك تمامًا في تصريحاته ببرنامج "90 دقيقة" على قناة المحور، مؤكدًا أن الإخوان بيته الذي بناه مع العديد من أفراد الجماعة، ويعتز بخدمته له والانتماء إليه، والتي يسيء إليها أداء وتصرفات بعض الأفراد.

وأكد أن التصريح الوحيد الذي لمح فيه بالاستقالة جاء عندما فكر في الترشح لرئاسة الجمهورية مستقلاً ولا يريد أن تتحمل الجماعة عبء هذا الموقف الذي يراه أبو الفتوح من وجهة نظره استبسالي من أجل مصلحة مصر التي تفوق المصالح الشخصية ومصلحة الإخوان، وفي هذه الحالة يكون مفهوم الاستقالة إداريًّا وليس فكريًّا، من منطلق حفاظه على أفكاره الإسلامية الوسطية المتسامحة التي تهدف للحفاظ على الوطن.

قال عبد المنعم أبو الفتوح: "لن أرضى لكل مصري سواء مسلم أو قبطي أن يعيش في خندق غير خندق الحضارة الإسلامية، حضارة المسلمين والأقباط التي بنوها معًا بكل

حب وتقدير واعتزاز"، ورأى أن تأكيد استقالته في الإعلام يعود إلى أن أجهزة الأمن مازالت تتواجد في داخل أجهزة الإعلام، كما أن جهاز مباحث أمن الدولة مازال يعمل حتى الآن وهي خطر على الثورة المصرية.

ورأى أن مصر صاحبة الفضل الكبير على الإخوان المسلمين، وتعتز مصر وشعبها بأنها صاحبة هذا الكيان الذي لابد من الحفاظ عليه في ظل وجود كيانين وسطيين هما الإخوان والأزهر الشريف الذي يجيء على رأسه الإمام العالم الجليل أحمد الطيب.

وعن حالة الخوف التي تنتاب الشعب المصري من اعتلاء الإخوان المسلمين قمة السياسة في مصر، وسيطرتهم على مقاعد الانتخابات التشريعية القادمة، أشار أبو الفتوح في برنامج "90 دقيقة" إلى أن الإخوان بصدد البحث عن أسباب هذا التخوف منها، وسوف تعالجه، ولكن في حالة وجود قوى تهدف إلى استخدام "الفزاعة" الإسلامية، وهدم عدد من المتطرفين للأضرحة فهذا أمر بعيد عن الإخوان تمامًا وليس لها علاقة بهؤلاء، "فالإخوان جزء أصيل من مصر، لن يأخذوا أكثر من 20% من مقاعد الانتخابات؛ لأن هذا هو الحجم الطبيعي للجماعة" فهي ليست الحزب الوطني.

وحول سعي الإخوان لإقامة دولة دينية في مصر، نفى عبد المنعم أبو الفتوح سعي الجماعة لذلك، خاصة أنه لا يوجد ما يسمى بالدولة الدينية في الإسلام، فالدولة الدينية معناها "الحاكم يحكم بحق الإله، ويحكم من منطلق وحي الإله" ولا علاقة للمسلمين أو المصريين أو الأقباط بهذا الأمر "الإخوان أعلنوا أنهم لن يحكموا مصر".

وأكد د.أبو الفتوح بعدم جواز التفريق في الدولة الحديثة بين جميع المصريين وللجميع الحق في الترشح للرئاسة سواء كان رجلاً أو امرأة أو شيوعي أو يساري أو قبطي، فهو حق مكفول للجميع، والقرار يأخذه الشعب من خلال صندوق الانتخاب.

كما شرح د. أبو الفتوح في حواره لجريدة الشروق الجزائرية في 6 إبريل السر وراء إقدامه على الترشح للرئاسة قائلاً: آلمني كثيرًا أن لا أجد مرشحًا يمثل البعد الإسلامي

الحضاري للشعب المصري، هناك مرشحون يمثلون كل الأفكار والتيارات الأخرى، فأحببت أن يكون صوت في هذا المكان للتوجه الإسلامي الأصيل.. أتمنى أن أرى مصر الناهضة التي بنهوضها تتحرك الأمة كلّها، نهضة في التعليم والتكنولوجيا، ونهضة في الاقتصاد والتنمية وفي كل المجالات.

## طارق البشري رئيسًا

في 16 إبريل أدلى أبو الفتوح بحوار لجريدة الأهرام ولم يكن وقتها قد أعلن ترشحه للرئاسة بشكل نهائي، وفيه سأله المحرر عن سبب تأخره في اتخاذ القرار النهائي خاصة وأن السباق الرئاسي قد بدأ بالفعل، أجاب مبتسمًا.. "لسه بدري"، هناك فارق بين أن يكون المرشح يسعى لهذا المنصب ليلبي طموحًا شخصيًا لديه في اعتلاء المناصب، وبين أن يترشح لخدمة الوطن، ولكونها خدمة وجب التفكير والتأني والبحث والاستشارة، وقد انتهى إلى أنني أقرر أو لا أقرر.

وهذه المسألة مرتبطة بحالة استقرار الوطن، والحفاظ على الثورة، والنجاح الكامل لها، فلا يجب على كل الوطنيين المخلصين لبلدهم أن يشغلوا أنفسهم بالتنافس على الكراسي، سواء كرسي الرئاسة أو كرسي البرلمان، فعلينا أن نصطف جميعًا من أجل الحفاظ على الثورة وإنجاحها.. لذا فأرى أنه من واجبي ومعي آخرون إنجاح الثورة أولاً..حينئذ أقرر وأفكر هل أخدم وطني بترشحي أم بعدم ترشحي، وعمومًا فإن الاستمرار في عملي الدعوي والتنمية المجتمعية لن ينتهي إلا بلقاء ربي إن شاء الله.

وعن المواصفات التي يجب توافرها في مرشح الرئاسة قال: مصر محتاجة لأن يكون المرشح شخصًا يمثل المصرية العريقة الوطنية والقيم المصرية النبيلة.. قيم الدين سواء الاسلامي أو المسيحي، وأن يكون من التجمع الوطني المحافظ الوسطي الذي يشكل الكتلة الكبيرة في مصر، ويمثل المصريين من حيث أدائه وتاريخه النضالي، وأن يكون بعيدًا عن نظام فاسد استمر 30 عامًا، وألا يكون جزءًا من نظام نهب مصر وجوع شعبها.. ولا يكون شخصًا متطرفًا ذات اليمين أو ذات اليسار.

وعن الشخص الذي يرى فيه هذه المقومات قال: لولا التفرغ للفكر وظروف السن لقلت للمستشار طارق البشري رشح نفسك.. فهذا رجل يمثل قيمة وطنية.. فكان أعظم ما كتبه هو "الجماعة الوطنية" التي تشمل المسلمين والمسيحيين.. فأتمنى أمثال البشري يترشحون للرئاسة.

وقد رفض أبو الفتوح أن يعلن ميله لأحد منافسيه البرادعي أو عمرو موسى عندما سأله المحرر لمن منهما سيعطي صوته لو لم يترشح للرئاسة، أجاب تقديري لكليهما، سأنتظر مرشحين غيرهم، فليس البرادعي ولا موسى من أمنحهما صوتي.. وعندما يفتح الباب أتوقع أن تجود مصر بالكثير من الكفاءات.

وقبل أن يعلن أبو الفتوح عن ترشيح نفسه للرئاسة بشكل رسمي بدأت حملة أنصاره في الترويج له عبر الإنترنت، وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي، ففي النصف الأخير من إبريل أسس أنصار أبو الفتوح صفحة له حملت الكثير من العبارات التي تؤيد انتخابه رئيسًا للجمهورية، منها "ليه نختار رئيس مصر بمبدأ أحسن الوحشين"، و"ليه نختار رئيس كان يره واحنا جوه مطحونين"، وغيرها، وقد وضع أعضاء الحملة صورتي "السادات ومبارك" داخل مربع مظللتين باللونين الأبيض والأسود، في إشارة إلى عصر الظلام، بينما وضعت صورة ملونة لـ"أبو الفتوح"، وأسفل الصورة، وضعت تفاصيل مناظرته الشهيرة مع "السادات".

## رد اعتبار

وكتب أعضاء الحملة "عبد المنعم أبو الفتوح، رئيسًا لمصر؛ لأن مصر تستحق الريادة" و"عايزين رئيس وطني.. ماكنش من النظام القديم"، و"عايزين رئيس كاريزما.. لكن عنده ضمير"، و"عايزين رئيس شباب.. ميكنش فوق السبعين"، و"عايزين رئيس وسطي.. يجمع المصريين"، وتضمنت الصفحة تعريفًا بـ"أبو الفتوح"، وفكره في مجالات الإصلاح السياسي والتعليمي والاقتصادي والعدل، والمرأة، ومقولات له عن معنى الحرية.

وفي خطوة اعتبرها الكثيرون بمثابة تمهيد لإعلانه الترشح للرئاسة قام د. أبو الفتوح في الأسبوع الأول من مايو 2011م باللجوء إلى القضاء لرد اعتباره واستصدار أحكام قضائية تبطل الأحكام التى سبق وأن صدرت بسجنه من جميع المحاكم، بما فيها محاكم أمن الدولة طوارئ، والمحاكم العسكرية في القضايا التي تم تقديمه فيها للمحاكمة طوال الثلاثين عامًا الماضية.

وقد علق محاميه مختار نوح على تلك الخطوة قائلاً: إن مثل هذا الإجراء القانوني هو إجراء عادي وطبيعي جدًا لإلغاء الأحكام التي تصدر ضد أي مواطن.

وشدد على أحقية أي مواطن في اتخاذ الإجراءات التى ترد له اعتباره، وخاصة في مثل حالة الدكتور أبو الفتوح، والذي كان يتعرض لمطاردات دائمة في عهد نظام مبارك، حيث كان ينكل به ويتم إحالته لمحاكم أمن الدولة والمحاكم العسكرية.

وفي 9 مايو 2011م أعلن د. أبو الفتوح ترشيحه رسميًا للرئاسة، وظهر مع الإعلامي عمرو الليثي في برنامج "واحد من الناس" على قناة دريم في 12 مايو ليؤكد أنه أعلن ترشحه للرئاسة مستقلاً، وأنه لن يمثل جماعة الإخوان المسلمين أو أي اتجاه إسلامي آخر، ولكنه سيمثل مصر، معتبرًا نفسه مرشحًا عن الأزهر والكنيسة واليسار والليبراليين.

وأضاف إن مصلحة مصر هي المرجعية الحقيقية، نافيًا أن تكون مرجعيته للإخوان أو التيارات الإسلامية، مشيرًا إلى أن الدولة الإسلامية قائمة بمصر بالفعل منذ ما يزيد عن أربعة عشر قرنًا.

وأضاف أنه سيرفض الترشح ممثلاً عن جماعة الإخوان المسلمين إذا طالبوه بذلك، مؤكدًا أنه سيكون ممثلاً لمصر بكل أطيافها، معلنًا موافقته على ترشيح القبطي والمرأة للرئاسة، مؤكدًا على أنه حقهم الذي يكفله لهم الدستور، مستطردًا بأنه قد يختار نائبًا قبطيًا أو امرأة.

# أبو الفتوح: ترشحي ليس مناورة إخوانية

رغم إعلانه خوض الانتخابات الرئاسية مستقلاً إلا أن الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح وجد نفسه محاصرًا بالعديد من الانتقادات التي تتعلق بالجماعة وعلاقته بها، بل وببعض المخاوف المتعلقة بانتمائه المعروف لها.

## مطرود من الجماعة

حيث واجهه البعض قائلين أليست آراؤك الخاصة ونقدك للجماعة هو الذي أدى لاستبعادك من مكتب الإرشاد؟

فأجاب أبو الفتوح لم أستبعد.. لكنني اعتذرت لأترك الفرصة للشباب.. فظللت ما يقرب من ربع قرن (23 عامًا) في مكتب الإرشاد، فهل أستمر؟ إن مجال العمل الدعوي والتربوي أمامي، ولا صحة لهذه الأقاويل.

كما رد د. أبو الفتوح على مخاوف الناس تجاه الإخوان، فرغم إعلان الجماعة عن عدم الدفع بمرشحين للرئاسة هذه المرة إلا أن معظم الناس يخشون أن يجدوا أنفسهم بين عشية وضحاها تحت حكم الإخوان، قائلاً: ما الذي يخيف الناس؟! أن يكون رئيسهم مع مبادئ الإسلام، هل نخاف من أن الرئيس أو الحكومة يحترمون المبادئ الإسلامية التي هي حضارية؟!.. أظن أن الخوف الحقيقي هو من المبدأ الذي كان سائدًا من أن الرئيس القادم سيتحكم في مجريات الأمور بشكل ديكتاتوري، وهذا لن يحدث، فيجب أن يعلم الرئيس القادم أنه خادم عند الشعب المصري وأمين على توجهاته.

وردًا على الاتهامات التي رددها البعض بأن إعلان أبو الفتوح نيته الترشح للرئاسة هو مغازلة لجماعة الإخوان المسلمين التي أصبحت علاقته مع قيادتها حاليًا غير جيدة على الإطلاق، خصوصًا بعد انتخابات مكتب الإرشاد الأخيرة، قال عبد المنعم أبو الفتوح: "أنا من الناس الذين يكون ظاهرهم هو باطنهم، وما أعلنه على الملأ هو ما أؤمن به، ولن أسمح لنفسي أو لمبادئي التي عشت بها أن يكون هناك (جيم) سياسي ألعبه مع الآخرين حتى لو كان الآخرون هم الحركة الإسلامية التي أعتز بالانتماء إليها وفي القلب منها الإخوان المسلمون".

وشدد أبو الفتوح على أنه يعتز بالانتماء إلى جماعة الإخوان؛ لأنه أحد المؤسسين الخادمين لها، وأنه يرفض محاولة الإساءة التي ظهرت في الآونة الأخيرة لهذا الفصيل، وأكد أبو الفتوح على حتمية تواصل الجميع مع جماعة الإخوان؛ لأنه فصيل وطني

خدم لسنوات طويلة، وضحى بالكثير، وقال: "هذه الإساءات تستهدفني أنا شخصيًا وكل من في الإخوان".

## خمور وحجاب

وقد واجه د. أبو الفتوح سؤلاً مكررًا في كل وسائل الإعلام يتعلق بالعديد من النقاط والهواجس التي تثير القلق لو تولى رئاسة الجمهورية، منها مثلاً موقفه من السياحة وتقديم الخمور في الفنادق وفرض الحجاب وغيرها؟

ورد د.عبد المنعم أبو الفتوح بأن الشعب هو الذي يقرر ما يريد وليس الرئيس، فلن نكون رعاة له، والرئيس القادم يجب أن ينفذ توجهات الشعب، فإذ انتخب رئيس يساري هل يطبق أفكاره ورؤاه الخاصة علينا؟

..فهناك مؤسسات منتخبة يلجأ لها الشعب ليحدد ما يريد، فالناس صاحبة القرار.. فهل نخاف من أنفسنا، وأي قضايا سيكون الشعب صاحب القرار فيها.

## خوميني مصر

وعندما سألته مراسلة جريدة الشروق الجزائرية عن تعليقه على تصريحات المجلس العسكري التي أكد من خلالها رفضه السماح لدخول خميني آخر ليحكم مصر، في إشارة إلى النفوذ المتزايد لجماعة الإخوان المسلمين في المجتمع المصري، وإذا ما كان يرى ذلك انحرافًا عن الثورة؟

أجاب د. أبو الفتوح أن التصريح الذي صدر من المجلس العسكري لا يقصد به الإشارة إلى الإخوان؛ لأن الجيش والشعب يعرفان فكر الإخوان وحركتهم في المجتمع، ناهيك عن أن المجلس استقبل فضيلة المرشد.

وحول ما إذا كان ذلك سيشكل تخوّفًا بالنسبة له في مسار ترشحه للرئاسة، قال: نحن نثق بالجيش وفي عدم وقوفه ضدّ الشرعية، وأنّه سيسلم السلطة بعد الانتخابات القادمة، وأنه يريد مصر مدنية وديمقراطية.

# العوا.. الرئيس المفكر

لعل الدكتور محمد سليم العوا الذي أعلن ترشحه للرئاسة في سباق الرئاسة متأخرًا قليلاً عن منافسيه قد نجح خلال فترة وجيزة في أن يقفز نحو المقدمة بسرعة كانت بمثابة صدمة لمنافسيه، فالرجل يمتلك أرضية شعبية كبيرة كمفكر وصاحب رؤى سياسية وقانونية رائجة، كما يتمتع بخبرات قانونية وسياسية تراكمت لديه بعد أن شغل عشرات المناصب الهامة؛ مثل الأمين العام السابق للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، بالإضافة لرئاسته لجمعية مصر للثقافة والحوار، وعضويته للفريق العربي للحوار الإسلامي– المسيحي، كما كتب العديد من المقالات في المجلات العلمية والمجلات الدينية والثقافية والصحف السيّارة، وشارك في عشرات المؤتمرات والندوات العلمية القانونية والإسلامية والتربوية في مختلف أنحاء العالم.

سليم العوا محام بالنقض ومحكم دولي، أستاذ جامعي سابق من مواليد 1942/12/22م وهو متزوج وله ثلاث بنات وولدان، وسبعة من الأحفاد.

وقد حصل على ليسانس الحقوق من كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية عام 1963م، وفي العام التالي نال دبلوم الشريعة الإسلامية من نفس الكلية، وفي عام 1965م حصل على دبلوم القانون العام من كلية حقوق الإسكندرية أيضًا، قبل أن ينال الدكتوراة في الفلسفة وبالتحديد "القانون المقارن" من جامعة لندن عام 1972م.

وقد شغل العديد من الوظائف الهامة منذ تخرجه حيث عمل وكيلاً للنائب العام من عام 1963م وحتى 1966م، ثم محامٍ في هيئة قضايا الدولة حتى 1971م، وخلال هذه الفترة سافر في إعارة للكويت عام 1967م وعمل محام بإدارة الفتوى والتشريع بمجلس الوزراء الكويتي حتى عام 1969م، وقد سافر في نفس العام لإنجلترا كطالب بحث (متفرغ) بقسم الدكتوراه، بمدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن حتى عام 1972م، ليسافر بعدها لنيجيريا ويعمل أستاذًا مساعدًا للقانون المقارن بكلية عبد الله بايرو بجامعة أحمد وبللو بجامعة كانو - نيجيريا حتى عام 1974م، قبل أن يغادر للسعودية ويعمل أستاذًا للفقه الإسلامي والقانون المقارن بقسم الدراسات الإسلامية بجامعة الرياض (الملك سعود حاليًا) بالرياض حتى عام 1979م، ثم مستشارًا لمكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض حتى عام 1985م، ثم يعود لمصرٍ في نفس العام ويعمل أستاذًا غير متفرغ بحقوق الزقازيق حتى عام 1994م، وأستاذًا محاضرًا بكلية الحقوق جامعة عين شمس (دبلوم التحكيم وبرنامج الزمالة في التحكيم التجاري الدولي)، وعضو مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان من عام 1994م حتى عام 2000م، وتنقل بعدها بين العديد من المواقع حيث كان عضوًا بالهيئة الاستشارية لمجلة (الحياة الطيبة) التي يصدرها معهد الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم العالي للشريعة والدراسات الإسلامية ببيروت، وعضوًا بالهيئة الاستشارية لمجلة (Law & Religion) التي تصدرها كلية الحقوق بجامعة Hamline في ولاية Minnesota الأمريكية،

وعضو هيئة تحرير بجلة المسلم المعاصر، وعضوًا مؤسسًا وعضو اللجنة التنفيذية لمركز دراسات العالم الإسلامي (مالطة)، وعضو مجلس إدارة مركز الدراسات الإسلامية بجامعة القاهرة (مركز تابع لكلية دار العلوم)، وعضوًا من الخارج في مجلس كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، وعضو المجلس الأعلى ومجلس الخبراء لمركز دراسات مقاصد الشريعة الإسلامية، ومؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي بلندن، وعضوًا مؤسسًا في الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي، وعضو لجنته الإدارية، وعضو المجلس الأعلى للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية بطهران، كما شغل منصب رئيس جمعية مصر للثقافة والحوار، وانضم كعضو عامل في أكاديمية مؤسسة آل البيت الملكيّة للفكر الإسلامي بالأردن، وعضو مجمع الفقه الإسلامي الدولي بمنظمة المؤتمر الإسلامي، وعضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة، بالإضافة لشغله منصب الأمين العام للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين.

وكرجل قانون مشهود له بالخبرة والكفاءة كان للدكتور محمد سليم العوا العديد من الإسهامات العلمية المتميزة؛ حيث عمل في عام 1976م وحتى عام 1977م كأستاذ زائر في القانون المقارن لكلية الدراسات الاجتماعية بجامعة أم درمان الإسلامية بالسودان، وفي 1977م كان عضو اللجنة الفنية لتعديل القوانين السودانية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية، وعضو المجلس التنفيذي للمعهد العالمي للاقتصاد والبنوك الإسلامية من عام 1981م حتى انتهاء عمل المعهد في 1985م، وممتحن خارجي لدراسات برنامج الأنظمة (القوانين) في معهد الإدارة العامة بالرياض في السنوات من 1974م إلى 1983م.

وقد قدم في عام 1982م استشارات لجامعة قطر لإعداد مشروع قانونها ولائحتها التنفيذية، كما قدم في عام 1985م استشارات لتعديل مناهج الدراسات الإسلامية والعربية لجامعة محمد الخامس بالمغرب، وقد كلف بإعداد إعلان مكتب التربية العربي لدول الخليج لأخلاق مهنة التعليم الذي صدر عن مؤتمر وزراء التربية بدول الخليج عام

1985م، وساهم بإعداد ميثاق الدوحة للناشرين الخليجيين الذي صدر عن مؤتمر وزراء التربية بدول الخليج عام 1985م، بالإضافة لمشاركته في إعداد وتحرير كتاب: مناهج المستشرقين في الدراسات العربية والإسلامية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومكتب التربية العربي لدول الخليج عام 1985م، كما اختير في نفس العام كعضو بالمجموعة القانونية الاستشارية لبنك فيصل الإسلامي المصري حتى عام 1994م، وأشرف على، واشترك في مناقشة، رسائل للماچستير والدكتوراه في الشريعة الإسلامية والقانون المقارن والعلوم السياسية بجامعات الرياض (الملك سعود) والإمام محمد بن سعود الإسلامية، والقاهرة، وعين شمس، بالإضافة لعضويته لمجلس أمناء جامعة الخليج العربي بالبحرين ضمن ثلاث من الشخصيات العربية ذات الوزن الدولي في مجال التعليم العالي طبقًا النظام الأساسي للجامعة في الفترة من 1986م وحتى 1989م، وعضويته عام 1986م للجنة الدولية لإعادة النظر في قوانين السودان الإسلامية، وهي لجنة من ثمانية من العلماء ورجال القانون شكلتها حكومة السودان ـ بعد الرئيس جعفر نميري ـ للنظر في القوانين الإسلامية واقتراح تعديلها بما يجعلها أكثر اتفاقًا مع الشريعة الإسلامية وملاءمة لواقع السودان، وقد قدمت اللجنة تقريرها إلى الحكومة السودانية وتم اعتماد توصياتها بقرار الجمعية التأسيسية في السودان،عضو الجمعية الدولية للعلماء الاجتماعيين المسلمين (الولايات المتحدة الأمريكية، كما شارك في تحرير كتاب التربية العربية والإسلامية (وهو مرجع في ثلاثة مجلدات يجمع أصول التربية الإسلامية ومفكريها ومدارسها، وصدر المجلد الأول منه عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ تونس 1987م، والمجلدان الثاني والثالث عن مجمع آل البيت بالأردن ومكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض عام 1988م)، وشارك في إعداد وتحرير موسوعة الشروق للفكر الإسلامي (القاهرة 1993م ـ مستمرة في الصدور)، وشارك في تحرير موسوعة سفير الإسلامية للناشئين (القاهرة 1995م ـ مستمرة في الصدور).

بالإضافة لمشاركته في تحرير الموسوعة الإسلامية التركية (اسطنبول 1994م ـ مستمرة في الصدور)، وقد حرر كتاب مقاصد الشريعة الإسلامية (دراسات في قضايا المنهج

ومجالات التطبيق)، مركز دراسات مقاصد الشريعة الإسلامية، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي بلندن عام 2006م، وحرر (بالاشتراك مع آخرين كتاب (الإرهاب جذوره، أنواعه، سبل علاجه)، لمؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي بلندن عام 2005م، كما قام الدكتور العوا بإعداد مئات من الدراسات والبحوث والمقالات المنشورة في كتب قانونية وفقهية متخصصة، وفي المجلات القانونية والإسلامية والثقافية، وشارك في عديد من المؤتمرات والندوات العلمية القانونية والإسلامية والتربوية في مختلف أنحاء العالم.

وتضم مكتبة مؤلفات الدكتور محمد سليم العوا عددًا ضخمًا من الكتب في مجالات متعددة باللغتين العربية والإنجليزية، وقد عرف الدكتور العوا أيضًا كمحكم تجاري دولي مرموق وله العديد من المشاركات في هذا المجال، فهو محكم معتمد لدى مركز القاهرة للتحكيم التجاري والدولي، محكم معتمد في قائمة المحكمين المصرية الصادرة بقرار وزير العدل تنفيذًا للقانون رقم 27 لسنة 1994م في شأن التحكيم التجاري، كما عمل محكمًا ورئيسًا لهيئة التحكيم، وخبير هيئة تحكيم، أو خبير دفاع في عديد من قضايا التوفيق والتحكيم المحلية والدولية.

شارك في تحكيم بنك فيصل الإسلامي المصري ضد شركة مصر للسياحة، القاهرة 1985م، وتحكيم شركة چيتكو (وكلاء تيسن للمصاعد) ضد الشركة العربية للمقاولات، القاهرة 1988م، وشارك في تحكيم شركة إيجوث ضد شركة شيراتون العالمية (في شأن المراكب العائمة) بالقاهرة 1989م، وتحكيم شركة چيتكو (وكلاء تيسن للمصاعد) ضد شركة إنبي لخدمات البترول، القاهرة 1989م، وتحكيم شركة إيجوث ضد شركة شيراتون العالمية (في شأن فندق شيراتون القاهرة) القاهرة 1991م، وتحكيم بنك فيصل الإسلامي المصري ضد آيات أبو خطوة، القاهرة 1992م، والتوفيق بين شركة فنادق ماريوت العالمية وشركة إيجوث (في شأن فندق ماريوت القاهرة) القاهرة 1992م، والتوفيق بين شركة إيجوث ونادي البحر الأبيض المتوسط (في شأن فندق عمر الخيام بالقاهرة) القاهرة 1992م، وتحكيم الناغي ضد الناغي بجدة 1990م ولندن 1992م.

وتحكيم شركة چيتكو (وكلاء تيسن للمصاعد) ضد شركة سورتكس– فرنسا، زيوريخ 1993م، وتحكيم الشركة المصرية العربية للمقاولات ضد هيئة مياه القاهرة، القاهرة 1993م، وتحكيم شركة الفنادق المصرية ضد شركة وينا الدولية للفنادق (بشأن فندق النيل)، القاهرة 1993م، وتحكيم شركة جروبي ضد شركة إيرست لخدمات الفنادق والمطاعم، القاهرة 1994م، وتحكيم شركة الحجاز للتنمية ضد شركة الأندلس والحجاز للمقاولات، الإسكندرية 1994م، وتحكيم الشركة المصرية العربية للمقاولات ضد الهيئة العامة للمياه والصرف الصحي بالقاهرة، القاهرة 1994م، وتحكيم شركة إدارة المركز الدولي للتجارة في دبي ضد سمو حاكم دبي، أمستردام، دبي، لندن 1994م و1995م، وتحكيم الشركة الدولية للخدمات الملاحية ضد بنك الفجيرة الوطني، لندن 1995م، وتحكيم شركة الفنادق المصرية ضد شركة وينا الدولية للفنادق (فندق الأقصر) بالقاهرة عام 1996م، وتحكيم شركة إيجوث ضد شركة أوبروي (حول فندق مينا هاوس أوبروي) بالقاهرة 1996م، وتحكيم شركة الفنادق المصرية ضد شركة هلنان العالمية (فندق شبرد وفلسطين) بالقاهرة عام 1997م، وتحكيم شركة الفنادق المصرية ضد شركة إيفادكو (فندق شهر زاد) عام1997م، وتحكيم شركة إيفادكو ضد شركة الفنادق المصرية بالقاهرة بين عامي 1998م – 1999م، وتحكيم شركة شيراتون العالمية ضد شركة إيجوث حول الفنادق العائمة بالقاهرة 1999م، وتحكيم شركة إيجوث ضد شركة شيراتون العالمية حول مخصص الإحلال والتجديد بالقاهرة 1999م، وتحكيم شركة الإسكندرية للأنفاق ضد شركة فونديشن إنچينيرنج بالقاهرة في نفس العام، وتحكيم مجموعة شركات الفايد (محمد الفايد وشركاه) ضد حاكم دبي، كوبنهاجن ولندن ودبي 1998م–1999م.

وما إن قامت الثورة حتى سجل الدكتور سليم العوا حضورًا متميزًا كأحد المفكرين أصحاب الثقل المؤيدين للثورة، ففي 2 فبراير قبل تنحي مبارك وصف ما يحدث في ميدان التحرير بين الشعب المصري، بأنه جريمة تضاف إلى جرائم النظام العديدة،

وأكد أن المؤيدين لمبارك، يعبرون عن آرائهم بالأسلحة البيضاء، من خلال قوة بشرية مكونة من رجال مفتولي العضلات، في مواجهات شباب "فيس بوك" المثقفين المتعلمين، وطالب بغلق باب الفتنة، وخروج الذين يستعملون السلاح للتعبير عن آرائهم، وتسأل لماذا تحول التعبير السلمي الحضاري إلى عمل إجرامي مسلح.

وانتقد العوا، موقف الأحزاب، التي حاولت أن تسطو على ثورة الشباب المخلصة، وقال: "الأحزاب انشغلت بأمور ومكاسب أخرى، ليس من بينها الشباب، وعندما أظهر الشباب قوتهم، واستطاعوا التغيير بالفعل، بدأ الحديث عن دور للأحزاب"، وأكد أن الدور الأكبر الآن سيكون للجنة الحكماء، والتي حصلت على رضاء وموافقة الشباب، ولا تريد أي دور سياسي في أي مرحلة لاحقة.

وبعد نجاح الثورة وتنحي مبارك عاود العوا الظهور قبل الاستفتاء على التعديلات الدستورية وفي المؤتمر الذي عقد بنقابة المحامين بطرح البحر ببورسعيد لمناقشة التعديلات قال: من الخطر أن نقول "لا" للتعديلات الدستورية، وأن نترك القوات المسلحة تحكم، مشيرًا إلى أنه يجب علينا أن نطلب من الرجال الشرفاء أن يتفرغوا للميدان لحماية الوطن، نحمد الله أن لدينا 19 ضابطًا لا يريدون الحكم، و"لكن هناك الخبثاء من الأفندية وبعض الصحف تكتب بدعوة بقائهم مرددين يمشوا ليه خليهم قاعدين".

وأضاف إذ قلنا "نعم" لهذه التعديلات، خرجنا من نفق الدكتاتورية المظلم إلى الحرية، ولو قلنا "لا" فسوف يبقى الحكم عسكريًا إلى مدى لا يعلمه إلا الله لنكرر تجربة 1954م، ويعود زمن الرئيس الدكتاتوري، وسوف تتكرر تجربة جمال عبد الناصر والبشير في السودان وغيرهما.

وأكد العوا أنه في حالة نجاح الاستفتاءات على التعديلات الدستورية خرجنا من الظلمات إلى النور، ومن الدكتاتورية إلى الحرية ومن الظلمة إلى الديمقراطية وفق

الدستور، داعيًا الله أن يهدي المجلس الأعلى للقوات المسلحة بأن يعودوا إلى حماية الوطن ويتركوا الحكم إلى أرباب السياسة.

وأكد أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة لا يحكم، ولكنه يدير البلاد من خلال التفويض الذي أعطاه إياه الرئيس المخلوع، مضيفًا، إذ لم نوافق على التعديلات الدستورية سوف نعيش 57 سنة من الدكتاتورية كما عشناها منذ عام 54 وحتى 11 نوفمبر 2011م نحكم بدكتاتور وراء دكتاتور، وبضابط بعد ضابط، وبجبار وراء جبار؛ لأننا أضعنا الفرصة التي كانت يومئذ سانحة للحكم بالديمقراطية، واليوم ثوار 25 يناير حققوا ما لم نحلم به من قبل وهي الحرية.

وبعيدًا عن التعديلات الدستورية تناول الدكتور العوا في هذا المؤتمر مواصفات رئيس الجمهورية الذي تحتاجه مصر في هذه الآونة قائلاً نريد رئيسًا نستطيع أن نحاكمه، لا نريد خليفة يتحكم فينا باسم الدين، نريد رئيس جمهورية يأكل فول مدمس، ونام على الرصيف، وأكل سمك وغسل يده بالتراب، لا نريد حاكمًا يسخر من المسلمين كما كان يفعل مبارك، لا نريد حاكمًا يحتقر المؤمنين كما كان يفعل الرئيس المخلوع، نريد حاكمًا أخضع جبهته لله خائفًا وخاشعًا لله، أما الرجل الذي لا يعرف الله فلا يستحق أن يتولى علينا الحكم ويتولى أمرنا.

والمثير في الأمر أن الدكتور العوا أكد بعد ذلك خلال المؤتمر الذي نظمه شباب ثورة 25 يناير بالغربية تحت شعار "كلنا في حب مصر" في مطلع إبريل 2011م بقاعة المؤتمرات بجامعه طنطا أنه لن يترشح لرئاسة الجمهورية، وأضاف أن العلمانية لا تعني الكفر، فالفكر العلماني يرفض أن يرأس الدولة رجل دين سواء مسيحي أو مسلم، وهو ما يتفق جزئيًا مع الفكر الإسلامي، واعتبر أن من يطالبون بأن تكون مصر دولة دينية ادعاؤهم باطل؛ لأن مصر لم تعرف يومًا حكم دولة رجال الدين.

وأكد العوا أنه لا ينتمي لأي حزب أو حركه سياسية بما فيها حركة كفاية التي يحترمها ويحترم فكرها الذي كان يدعوا للتوقف عن إهدار الحريات، ونهب الثروات.

لكنه بعد ذلك بأقل من شهر ونصف وبالتحديد في 13 مايو خلال الندوة التي أقيمت بنادي سبورتنج بعنوان "وماذا بعد" غير رأيه فيما يتعلق بالترشح للرئاسة؛ حيث صرح بأنه سيحدد موقفه من الترشح لانتخابات الرئاسة بعد صدور قانون تنظيم انتخابات رئاسة الجمهورية قائلاً: "إذا حان الوقت لترشيحي لن أتأخر"، كما تناول العديد من الموضوعات الشائكة حول الوضع الراهن في مصر ورؤيته للمستقبل، فقد أكد عدم رغبته في وجود وزارة للإعلام ونصح القائمون عليها بتطهيرها من رموز الفساد.. وقال إن ما يجري في الإعلام الآن هو أمر سخيف.

ونوه إلى ضرورة استعادة الواجب الأخلاقي الذي كانت عليه مصر قبل 25 يناير واعتبره تحديًا أمام الجميع، وأن مواجهته تتطلب تنفيذه في الأسرة حيث يحترم الآباء الأبناء، وفي الطريق العام لاستقامة العمود الخلقي للأسرة والشارع.

وعن قضيتي كاميليا شحاتة وعبير قال العوا: إنها قضايا فساد أخلاقي ويستعملها المتلبسون بالدين في مظاهراتهم وصلواتهم، وأن من تقدم على ذلك هي من تدعي الإسلام للتخلص من زوجها، وأكد على أن الفتنة التي حدثت بين المسلمين والمسيحيين ما هي إلا خطأ عظيم ووصفه العوا بالوضع "الشاذ".

وأشار إلى أن التدين اليوم أصبح يتجسد في الغلو الديني الذي يعرف في المظاهرات والاعتداء على الغير، وأكد أن ما يحدث لا شأن له بالمسيحية أو الإسلام، ووصف قضية الاحتجاز في الكنائس بأنها جريمة وانتقد كل من يسب رجال الدين سواء مسلمين أو مسيحيين، واعتبر ذلك يؤدي إلى فقدان الوطن وأن إسقاط الرموز الدينية ليس من مصلحة أحد.

وتعليقًا على ما يتردد حول "فزاعة" السلفيين أكد أن وجودهم في الإعلام أمر غير منصف؛ لأن بعضهم له فكر متطرف، وأن لهم قدرات محدودة، وإذا هيمنوا على صناديق الانتخاب فيكون ذلك تقصيرًا من التيارات السياسة الأخرى، وانتقد دور

الأحزاب أمام جماعة الإخوان مؤكدًا أن التيارات الدينية لن تستحوذ على البرلمان المصري.

ودعا المفكر الإسلامي إلى عدم تقليد السياسة الخارجية لأي بلد أخر لأن لكل بلد ظروفه وطبيعته الخاصة التي يصعب تغييرها، وأكد أن مصر تحتاج الآن إلى صناعة نفسها وإعادة ذاتها مرة أخرى بعد ضياع استمر 30 عامًا، وقال العوا إن السياسة التي ستتبع لابد أن تكون لما فيه الصالح للبلاد، وأن على المصريين أن يقفوا أمام الطواغيت الصغار قبل الكبار، ونصح بألا يترك المصريون أحدًا ينتهك حرماتهم.

وعن رأيه في النظام القادم لمصر قال إن الأفضل لمصر نظام رئاسي برلماني حتى لا نأتي بديكتاتور جديد، وانتقد الغياب الأمني الحالي محملاً الشرطة السبب الرئيسي في عدم تنفيذ القوانين، وأشاد بدور القوات المسلحة، وأنها تحملت الكثير من أجل مصر.

ولم ينتظر الدكتور العوا أكثر من شهر آخر وبضعة أيام ليعلن عن ترشحه بالفعل للرئاسة قبل أن يصدر القانون المنظم لانتخاباتها كما ذكر قبل ذلك، وقد أتى الإعلان في مؤتمر صحفي عقده أمام حشد كبير من مؤيديه في "جمعية الثقافة والحوار" التي يرأسها في 18 يونيو 2011م، وقال إنه كان قبل توصله إلى هذا القرار مترددًا، ويعتذر بأعذار شتى، ويدعو إلى التريث حتى معرفة تصورات المرشحين، وإلى أن يصدر القانون المنظم للانتخابات الرئاسية، إلا أن آراء مناصريه والمجموعات التي عملت من أجل دعمه كمرشح هي ما دعته للتفكير جديًا، وإعلان ترشحه الآن.

كما أعلن المفكر الإسلامي رفضه لدعوات "الدستور أولاً"، واصفًا إياها بـ"الفساد والانقلاب" على رأي 14 مليون مصري قالوا (نعم) في الاستفتاء على التعديلات الدستورية، وعن دعوات "الدستور أولاً"، التي يجرى جمع التوقيعات لدعمها حاليًا، قال العوا "إن ذلك نوع من العبث الذي يتحول بإرادة تم التعبير عنها بحرية إلى إرادة مشكوك في صحتها، وهو يطرح أيضًا من خلال أسئلة مثل: هل يبقى الجيش لثلاث سنوات؟ أم يعود لثكناته؟، وهل تجرى الانتخابات البرلمانية أولاً أم الرئاسية؟"

وعلق العوا على تصريح الدكتور يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء من أن الدكتور عصام شرف رئيس الوزراء يرى أن وضع الدستور أولاً أفضل بقوله "إن حكومة تسيير الأعمال لا شأن لها بذلك، ولا يحق لها هذا القول؛ لأن رأي رئيس الوزراء لا يمكن اعتباره رأيًا شخصيًا"، وأضاف أنه لدى عرض هذا الرأي على المجلس الأعلى للقوات المسلحة قال المجلس إنه في حال توافق جميع القوى السياسية على وضع الدستور أولاً يمكن استفتاء الشعب مرة ثانية؛ لأنه وافق من قبل على غير ذلك.

ودعا العوا كل من يستطيع إقناع الآخرين بفساد الدعوة إلى الدستور أولاً أن يفعل ذلك، مؤكدًا أنه في حال إجراء استفتاء جديد فإن الجميع يجب عليهم المشاركة مرة أخرى لتأكيد النتيجة الأولى أو للإتيان بنتيجة معاكسة.

وحول قرار ترشحه للرئاسة، قال العوا: "إن مصر عاشت أيامًا سود على مدى الستين عامًا الماضية، وقد آن للمصريين أن يستعيدوا مكانهم، وأن ينقذوا وطنهم من الهوة التي أوقعتهم فيها حكومات، إما طاغية أو فاسدة أخافت الشجعان، والآن على كل مصري ومصرية أن يتقدموا خادمين للوطن سيد الجميع، والمنافسة في الشأن المصري هي ليست بين أشخاص بل بين مشروعات يقدم بعضها الخير للوطن".

وأضاف أنه يقدر هذه المسئولية التي يحسب خطأها بألف ويحسب صوابها بصواب واحد، مؤكدًا أن أولويته الأساسية ليست في زيادة الإنتاج، أو القضاء على التضخم على أهميتهما – بل قضيته هي الاستثمار في الإنسان، وإعادة خلقه خلقًا جديدًا ليقدم مصلحة البلاد على مصلحته الشخصية، وهو ما يستحق أن يبذل فيه الوقت والمال، مؤكدًا أن الإنسان المصري ضاعت قيمته في العالم قبل 30 عامًا، وأن الجميع ينظر الآن لما ستقدمه مصر لنفسها وللعالم العربي، واصفًا الذين يتحدثون باسم الوطن بأنهم يقدمون القليل من الواضح والكثير من المبهم.

وأشار إلى أن المشروع الإسلامي يستوعب الجميع المسلم وغير المسلم وغير المتدين؛ لأن كثيرًا من الأوامر الربانية موجهة إلى بني آدم، ولأن الإسلام هو دين جميع الأنبياء.

وقد تتابعت حوارات ولقاءات الدكتور سليم العوا بعد ذلك، والتي رد خلالها على العديد من الاستفسارات حول واقع مصر ومستقبلها ورؤيته للسباق الرئاسي، فقد ظهر على شاشة قناة الجزيرة مباشر في 18 يونيو وصرح بأن اتفاقية السلام الموقعة بين مصر و"إسرائيل" لم تحقق لمصر أية مكاسب تذكر، غير أنه أضاف أنه في حال توليه رئاسة البلاد، فإنه سيعمل على احترام جميع الاتفاقيات التي وقعتها مصر مع جميع دول العالم، ما دامت في إطار من الالتزام المشترك بين الجانبين.

ولفت إلي أنه في حال توليه رئاسة البلاد، فإنه سيعمل على إقامة محورين، ستكون مصر طرفًا فيهما، "الأول يضم تركيا وإيران، لإحداث نهضة صناعية واقتصادية، والآخر يضم سوريا والسعودية، لتعزيز المشروع الثقافي والإسلامي".

وفيما قال العوا إنه متهم بعلاقاته مع مئات الشخصيات الإيرانية من مثقفين ومسئولين ومفكرين في إيران، فإنه أكد أن هذه الصداقات تنسحب على الكثيرين من مثقفين كثر بدول عربية وإسلامية وأجنبية، لافتًا إلى أنه سيعمل على إقامة علاقات مع طهران.

ولعل حواره المنشور في جريدة الأخبار بتاريخ 22 يونيو هو الأكثر كشفًا للكثير من أفكار الرجل حيث أجاب خلاله على العديد من الاستفسارات التي تشغل الرأي العام فعندما سأله المحرر عما إذا كان يعتقد أن هناك بعض الأسماء الكبيرة التي قد تعلن ترشحها للرئاسة وتغير من خارطة الانتخابات قال: لا أعتقد ذلك، مصر بها كفاءات نادرة ورائعة ويمكن أن تفاجأ بشخصيات هامة ترشح نفسها في الفترة المقبلة.

وعن التخوفات التي تجتاح البعض من سيطرة التيارات الإسلامية على البرلمان وفرضها لتطبيق الشريعة قال العوا: لا أعتقد ذلك، الإسلاميون لن يحصلوا على أكثر من 30% كحد أقصى وأتوقع أن تتراوح النسبة بين 20 و22 ٪ ومن يقول غير ذلك لا يعرف الشارع جيدًا.

وأضاف أما الشريعة عدل كلها ورحمة كلها ومنافع كلها ودفع مضار كلها، ومن أحب ذلك فلينظر بهذه العين إلى الشريعة ومن كره ذلك فليقل لنا ماذا يجب، وعن

كيف تطبق الشريعة فهذا كله له تفاصيل لن تتم إلا بطريق دستوري قانوني عن طريق القوانين التي يصدرها البرلمان وهذا في النهاية لن يكون إلا برضا الشعب.

وأكد العوا أنه لايزال يدعو الإخوان إلى أن يسجلوا أنفسهم كجمعية باسم جمعية الإخوان المسلمين طبقًا للقانون المعمول به في مصر، وأن يكون الحزب مستقلاً عن الجماعة يعبر عن آرائها الفكرية والسياسية، لكن بعيدًا عنها لأن هناك فرقًا بين العمل السياسي والعمل الدعوي والتربوي.

وعن تقييمه لأداء حكومة شرف قال الدكتور العوا إن حكومة شرف يجب أن تتغير فإذا لم تتغير في أشخاصها يجب أن تتغير في آدائها.. والنموذج الأكثر بشاعة في آراء الحكومة هو ما طالب به رئيسها ونائبه السابق الدكتور يحيي الجمل من تأجيل الانتخابات ووضع دستور أولاً بالمخالفة لإرادة الشعب، ولا حجة لديهما في قولهما أن هذه آراء شخصية فما داموا في المنصب فهم لا يعبروا عن آرائهم الشخصية لكنهما يعبران عن آراء الحكومة.

# العوا.. تحت قصف نيران الاتهامات

الصعود السريع واللافت للنظر الذي حققه د. سليم العوا جماهيريًا بمجرد إعلانه الترشح للرئاسة أثار حفيظة الكثيرين وفتح بابًا واسعًا من الانتقادات على الرجل الذي وجد نفسه محاصرًا بسهام أعدائه من كل اتجاه.

أتت رياح الهجوم على العوا من كل اتجاه وفي المقدمة كان ما روج له البعض عن علاقته بإيران وترويجه للفكر الشيعي مدللين على ذلك بالكثير من كتاباته وآرائه ومنها الحوار المطول الذي أدلى به العوا لقناة الـ "بي بي سي" يوم 16 يونيو 2010م، واستهلك نصفه تقريبًا في الدفاع عن الشيعة وعن إيران والهجوم على المختلفين معهم في الرأي ووصفهم بأنهم ذيول للصهيونية والاستعمار، هذا الحوار أتى صادمًا للكثيرين الذين رأوه متجنيًا على الحق والحقيقة والمنطق والعقل.

وقد قال العوا في الحوار أن الشيعة لا يسبون الصحابة وأن سب الصحابة أو الامتناع عن الترضي عليهم لا يوجد في مذهب الشيعة، رغم أن المئات من الباحثين والمفكرين والإعلام أن نشروا للرد على العوا عشرات النماذج والصفحات الكاملة من أمهات كتب الشيعة والأئمة المعاصرين والقدماء محشوة بسب الصحابة ولعنهم أحيانا بأحقر الكلمات، ومع ذلك يتجاهل العوا الرد على هذه الأدلة الدامغة، ومنها ما نشره المفكر الكبير الدكتور محمد عمارة، بالصفحة والكلمة والحرف.

ونفي الدكتور العوا أن يكون هناك تغلغل شيعي في المجتمعات السنية، وخاصة في مصر، رغم أن زعامات المتشيعين في مصر ياهون علنا وعلى صفحات الصحف والندوات والكتب المنشورة بتشيعهم ويذكرون بأنفسهم اختراقاتهم في دلتا مصر وصعيد مصر، والأمر لا يحتاج إلى دليل.

كما أشار لعلاقته بإيران في نفس حوار أجراه مع جريدة الأخبار ونشر في 22 يونيو 2011م قائلاً: أحمد الله أن هناك علاقات تربطني بدول كثيرة في العالم لكن هذه العلاقات ترتكز على أساس مهم وهو أن مصلحة مصر فوق أي مصلحة شخصية وحينما كانت مصلحة بلدي سأكون ولا أجد مبررًا للدفاع عن نفسي في علاقاتي بإيران أو حزب الله أو أي قوى أخرى.

وقد كان رأي الدكتور يوسف القرضاوي في العوا كمرشح رئاسي بمثابة ضربة موجعة لأنصار العوا حيث قال القرضاوي في حوار له مع جريدة العرب القطرية نشرته يوم

الأحد 7 يوليو 2011م ردًا على سؤال عن رأيه في ترشح د. محمد سليم العوا لرئاسة مصر، وهل سينتخبه أم ينتخب د. عبد المنعم أبو الفتوح؟

أجاب الإمام مبتسمًا: لو كان لي صوت سأنتخب د. عبد المنعم أبو الفتوح.

وذكر أن موقف الدكتور العوا صعب، لأنه متهم بعلاقاته مع حزب الله وحسن نصر الله، وبالشيعة عمومًا، والحكومة الإيرانية خصوصًا، وهو ما يضعف موقفه في انتخابات الرئاسة المصرية.

وذكر اسم الشيخ القرضاوي يعود بنا إلى يوم 8 يونيو 2010م عندما حل العوا ضيفًا على برنامج "في الصميم" بقناة الـ "بي بي سي"، وتحدث رئيس الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين عن مهام الاتحاد في التعبير عن الضمير الشعبي للمسلمين سواء كانوا سنة أو شيعة ونفى فيه العوا وجود أي أصل للاختراق أو التغلغل الشيعي في المجتمعات السنية، واصفًا ما يقال حول ذلك بكونه "جعجعة بلا طحين" تنطلق– حسب ما أكده– من الدوائر الاستعمارية المخربة بين السنة والشيعة.

وقال العوا تعليقًا على تصريحات القرضاوي حول هذا الشأن "إذا كان الدكتور القرضاوي ردد بعضًا من هذه الأقاويل فإن مرجعه فيها هو تأثره بأقاويل بعض طلابه وزملائه وأصدقائه، الذين هم متأثرون بما يسمعونه من تلك الدوائر الاستعمارية والصهيونية، التي تريد الفتنة، فالقرضاوي لا يعرف الصهيونية ولا الاستعمار، لكن تُنقل له المعلومات والأخبار والشائعات، ويبدي رأيه بناء على ما ينقل إليه، دون أن يقلل ذلك من قدرة الدكتور القرضاوي على غربلة المعلومات الواردة إليه".

على الجانب الآخر عمد منتقدي العوا الترويج لفكرة أن الرجل هو المرشح السري للإخوان المسلمين ملمحين بشائعة لعبه دور الوسيط بين نظام مبارك والأخوان والنظام السابق واستندوا في ذلك لتصريحات صدرت عن النائب السابق للمرشد د. محمد حبيب الذي قال إن الترشح المفاجئ للعوا يشير إلى أن هناك أصابع إخوانية تقف

خلفه، بهدف ضرب عبد المنعم أبو الفتوح، ودلل على ذلك بشواهد لا تخطئها العين داخل تنظيم الإخوان، من بينها تهديدات بالفصل تطارد أعضاء حملة أبو الفتوح من شباب الإخوان، في مقابل حرية كاملة لشبابها المنضمين لحملة العوا، وعلى رأسهم أحمد مصطفى منسق الحملة نفسه، الذي ينتمي إلى إخوان مدينة نصر، بالإضافة إلى حسن عز الدين من إخوان شبرا، ومحمد الرفاعي من إخوان المقطم، ومحمد سيد جمعة من إخوان الزيتون، فأي منهم لم تلتفت له القيادات ولو باللوم، كما توجد تأكيدات من مصادر داخل الجماعة، بأن خيرت الشاطر نائب المرشد العام، أصدر تعليماته بدعم العوا وحملته، كما يتناقل أعضاء في الجماعة أخبارًا عن اجتماعات متكررة بين العوا وقيادات الإخوان، بزعامة الشاطر.

وقد عاب البعض على د.محمد سليم العوا، مواقفه التي اعتبروها متقلبة بسرعة من طرف إلى الطرف الآخر حسب المصلحة الظرفية والتكتيكية. فقد كان أحد المنادين بـ "الدستور أولاً"، قبل أن يأتي وقت الجد، ويتحول إلى النقيض ويصف المطالبين بوضع الدستور أولاً قبل إجراء الانتخابات البرلمانية بأنهم "شياطين الإنس"، كما خرج بعد الاستفتاء على التعديلات الدستورية، ليدافع عن الإخوان، مؤكدًا أنه لم يسمع بأنهم استخدموا الدين أو المال في توجيه الناس للتصويت بـ"نعم".

كما واجه العوا اتهامًا بالتلون لأنه لم يعلن عن ترشحه للرئاسة قبل سقوط مبارك فعندما سئل وقتها فيما إذا كان يرغب بالترشيح للرئاسة أجاب "بلا" قاطعة مبررًا ذلك بأنه "يعجز عن أن يدير مكتبه". وهاجم العوا المرشحين من كبار السن قائلاً: "لا نريد رئيس يقضي فترة تقاعده في الرئاسة" في حين أنه على مشارف السبعين من العمر. وعاد وذكر خلال لقاء له بقناة الـ "بي بي سي" في يونيو 2010م إنه سيؤيد عمرو موسى، الأمين العام للجامعة العربية، في حالة ترشحه لانتخابات رئاسة الجمهورية في مصر، فما الذي اختلف بعد الثورة ليرشح نفسه للرئاسة.

وقد رد العوا على ذلك في حواره مع جريدة الأخبار بالقول إن فكرة الترشح كانت مستبعدة طوال عهد الرئيس السابق حسني مبارك لأنه لم يكن بإمكان أحد أن ينافسه منافسة حقيقية على هذا المنصب أو أن يقدم مشروعًا حقيقيًا للتنفيذ.. كان يسيطر على الدولة توجهات وآراء وأهواء لا تصلح للإصلاح من الأساس.. وفي هذا الوقت وفي ظل تلك الظروف كنت أرفض فكرة الترشح.. لكن بعد التعديلات الدستورية وذهاب النظام على أثر الثورة تكلم معي كثيرون في فكرة الإصلاح ومستقبل الوطن وما يجب علينا أن نفعله للبناء والنهضة.. خاصةً وأنا أعمل في مشروع حضاري منذ أعوام وظن بعض إخواني في الوطن إن هذا المشروع قد آن الأوان لتقديمه للأمة كمشروع نهضة للمرحلة القادمة.. وتحدث معي كثيرون بمبادرات منهم وكانوا من مختلف الطبقات والفئات والمحافظات وناقشوني كثيرًا في المشروع بعد إن لقي صدى لديهم فوجدت أن كلامهم مناسبًا ووجدت أن المصوغات التي كانت مانعة من التقدم للمنصب قد زالت فقررت أن أعلن عن نيتي للترشح.

وقد قلل البعض من فرص العوا في النجاح في سباق الرئاسة مؤكدين أنه لن يحصل على أصوات الأقباط بسبب العلاقة المتوترة التي تجمعهم به في أعقاب السجال شديد السخونة الذي دار بين الطرفين بعد أن ظهر د. العوا في برنامج "بلا حدود" على قناة الجزيرة يوم 15 سبتمبر منددًا بتصريحات الأنبا بيشوي التي اعتبر فيها أن البابا شنودة الثالث بابا الإسكندرية، بطريرك الكرازة المرقسية "خط أحمر" والكنيسة "خط أحمر"، وعقب قائلاً: و"كأنه يعلن على الملأ أن الكنيسة والبابا شنودة فوق القانون".

وتساءل: كيف يقول إن المسلمين ضيوف على أرض مصر بينما يشكلون 96 في المائة من سكان مصر ويعيشون على أرض مصر منذ 14 قرنًا، داعيًا الأنبا بيشوي إلى سحب تصريحاته حتى لا تشتعل نيران لن تنطفئ في مصر.

واعتبر أن التصعيد في لهجة الخطاب المسيحي دليل على أن مصر أصبحت "دولة ضعيفة في إطار كنيسة قوية"، مستنكرًا تغييب الدستور والقانون في قضية كاميليا

شحاتة زوجة كاهن دير مواس، التي تحتجزها الكنيسة في مكان غير معلوم منذ أواخر يوليو الماضي، بعد أن تسلمها من أجهزة الأمن عقب توجهها إلى الأزهر لتوثيق إسلامها.

واستطرد العوا قائلاً إن الأنبا بيشوي تحدث باستعلاء واستقواء خطير، فكيف استطاع أن يقول بجرأة إنه لن يطبق الأحكام التي تصدر عن القانون المصري، وكيف يكون البابا شنودة "خطًا أحمر" بينما رئيس الجمهورية بنفسه ينتقد في الصحف ولا يوجد أي شخصية في مصر فوق القانون فكيف تصبح الكنيسة أعلى من الدولة؟

وكان الأنبا بيشوي رفض الدعوات لإخضاع الأديرة تحت رقابة الدولة، أسوة بالمساجد، ملوحًا بـ "الاستشهاد" في مواجهة سيناريو من هذا النوع. وعقب العوا: "للأسف ضعف موقف الدولة في مواجهة الكنيسة يثير غضب المسلمين، فلا يحق للدولة بأجهزتها تفتيش الأديرة والكنائس بينما تنتهك حرمات المساجد كل يوم وكل ساعة".

كما اعتبر أن كلام الأنبا بيشوي يعني أنهم "يعدون لحرب ضد المسلمين"، وقال إنه يجب على الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر أن يرد على تصريحات الأنبا بيشوي "الذي يستعد لحرب ضد المسلمين"، على حد قوله.

وتوالت ردود الفعل المسيحية الغاضبة بعد هذه التصريحات لينفجر الموقف بين العوا والكنيسة بصورة لم يسبق لها مثيل بين مفكر وطائفة دينية، وتعود هذه المشكلة لتطل برأسها في أعقاب ترشيح العوا لنفسه رئيسًا فيردد البعض أن أصوات المسيحيين مخصومة من الدكتور العوا؟

ويرد المفكر الإسلامي بأن هذه المزاعم غير صحيحة بالمرة.. قائلاً: علاقتي بالإخوة المسيحيين جيدة للغاية وأنا أعمل معهم منذ سنوات في تدعيم أواصر الوحدة في مصر وغيرها.

ومنذ أكثر من 53 سنة كتبت عن انقضاء عهد الذمة والجزية وعندما حاول الحزب الوطني توزيع منشورات تحض على عدم انتخاب منير فخري عبد النور لمجلس الشعب باعتباره قبطيًا رفضت ذلك وكتبت عن جواز انتخاب الأقباط.

وقد رأى البعض أن العوا لا يمتلك الخبرات السياسية التي تؤهله لرئاسة مصر وقد رد على ذلك خلال الندوة الأسبوعية التي يعقدها بمسجد رابعة العدوية بمدينة نصر قائلاً: "من يقول أنني شخص تنقصه الخبرة، فالحكم لصندوق الانتخابات".

كما وصفه منافسه مرتضى منصور بمنافقة مبارك مدللاً على ذلك بمقال سبق أن نشره الدكتور العوا في مجلة المحكمة الدستورية العليا وقد رد العوا في نفس الندوة على هذا الاتهام بسخرية قائلاً: "إن من يقرأ المقال سيعرف أنه سخرية من مبارك وليس مدحًا، موضحًا أن ذلك لم يحدث، وقال ضاحكا: من يقرأ المقال ويرى أنني أمدح مبارك أعطيه عشرة جنيهات، ومن يرى أنني لا أمدحه يعطي مرتضى منصور نص جنيه، وبذلك يصبح مليونيرًا".

كما عاب البعض على العوا استخدامه أحيانًا للغة لا تليق ليصف بها خصومه في الرأي كما فعل عندما قال عن المطالبين بالدستور قبل الانتخابات أنهم "شياطين الإنس" وقد رد على ذلك في حواره المنشور بجريد الأخبار في 22 يونيو 2011م قائلاً: أنا أتحدث اللغة العربية الفصحى طوال حياتي ومن يستخدم اللغة العربية يستخدم بعض الألفاظ القرآنية أو ألفاظ من الحديث النبوي أو الشعر العربي.. وإذا كان في الاستشهاد ما أساء إلى أي إنسان فالذين يعرفونني يدركون أنني لا أريد الإساءة إلى أحد.

# حمدين صباحي.. مهاتير مصر

"مناضل منذ الصغر" لابد وأن يتسرب إلى وجدانك هذا المعنى وأنت تطالع السطور الأولى من رحلة حمدين صباحي مع العمل السياسي التي بدأها مبكرًا عندما أسس رابطة الطلاب الناصريين في مدرسة الشهيد جلال الدين الدسوقي، ثم تولى رئاسة اتحاد طلاب مدرسة بلطيم الثانوية، كما كان صباحي رئيسًا لاتحاد طلاب كلية الإعلام ونائبًا لرئيس اتحاد طلاب مصر، ولا ينسى تاريخ الحركة الطلابية المصرية لصباحي موقفه الشهير مع الرئيس السادات خلال اجتماعه باتحاد طلاب مصر حيث تحدث حمدين بجرأة وشجاعة في مواجهة رئيس الجمهورية منتقدًا سياسات السادات الاقتصادية والفساد الحكومي، وموقفه من قضية العلاقات مع العدو الصهيوني في أعقاب حرب أكتوبر، وقد تزايدت شعبية حمدين في أعقاب ذلك اللقاء الذي دفع ثمن موقفه فيه لاحقًا، وبعدها كان صباحي واحدًا من أصغر من تم اعتقالهم في أحداث سبتمبر 1981م ضمن مجموعة كبيرة من رموز القوى الوطنية، فهل يكتب للرجل الذي بدأ نضاله مبكرًا أن ينهي مشواره رئيسًا لجمهورية مصر.

ولد حمدين صباحي عبد العاطي صباحي في الخامس من يوليو عام 1957م بمدينة بلطيم محافظة كفر الشيخ، لأب وأم من البسطاء، التحق حمدين بمدرسة الصديق الابتدائية، ونشأ وسط الفلاحين والصيادين في بلطيم، وعاصر في طفولته استفادة الفقراء من منجزات ثورة يوليو، كما تشبع منذ الصغر بالأحلام الكبيرة للمرحلة الناصرية فحلق مع إنجازاتها وتألم لانكساراتها.. وأثناء دراسته في المرحلة الثانوية صدمتة وفاة الزعيم جمال عبد الناصر عام 1970م، وتأثر بها كثيرًا وكان حزنه على رحيل ناصر دافعًا ليخطو أولى خطواته السياسية بتأسيس رابطة الطلاب الناصريين في مدرسة الشهيد جلال الدين الدسوقي، وقد انتخبه زملاؤه رئيسًا لاتحاد طلاب مدرسة بلطيم الثانوية.. وقد عرف عنه في هذه المرحلة ميوله الأدبية؛ حيث كتب الشعر والقصة القصيرة، وما إن أنهى الشهادة الثانوية بتفوق واضح حيث كان الأول على دفعته.

حتى التحق بكلية الإعلام جامعة القاهرة وبدأ مرحلة جديدة من مشواره السياسي؛ حيث شارك في المظاهرات الطلابية المطالبة بالإسراع بالحرب ضد الاحتلال الصهيوني المتمركز في سيناء، وفي أعقاب نصر أكتوبر 73 لمس صباحي ورفاقه أن السادات بدأ يميل عن أهداف ثورة يوليو وينتزع مكتسابتها من المصريين البسطاء شيئًا فشيئًا؛ لهذا أسسوا نادي الفكر الناصري بجامعة القاهرة، والذي نما وتوسع وتطور في جامعات مصر وصولاً لتأسيس اتحاد أندية الفكر الناصري بجامعات مصر الذي كان أحد أهم المؤسسات الناصرية التي نقلت المشروع الناصري من موقع السلطة إلى موقع المعارضة الجماهيرية ضد السادات وسياساته..

وقد لمع حمدين كقيادة طلابية وطنية تحظى بقبول لدى الطلاب، وانعكس ذلك في انتخابه رئيسًا لاتحاد طلاب كلية الإعلام (1975م – 1976م) وتصعيده نائبًا لرئيس الاتحاد العام لطلاب مصر (1975م – 1977م).. وقد لعب حمدين من خلال تلك المواقع القيادية أدوارًا مهمة حيث رأس تحرير جريدة "الطلاب" التي كانت الصوت المعبر عن الحركة الطلابية الوطنية بمختلف انتماءاتها وتوجهاتها، كما بذل جهدًا كبيرًا

كنصر مهم في الحركة الطلابية وقتها للضغط من أجل إصدار لائحة طلابية ديمقراطية صدر بها قرار جمهوري يرضخ لإرادة الطلاب عام 1976م، وفي أعقاب الانتفاضة الشعبية ضد غلاء الأسعار وإلغاء الدعم عام 1977م عقد أنور السادات مجموعة من اللقاءات المباشرة مع فئات مختلفة من المجتمع لامتصاص الغضب الشعبي، ومن بينها كان لقاؤه الشهير مع اتحاد طلاب مصر والذي واجه فيه حمدين صباحي السادات، وانتقد سياساته الاقتصادية والفساد الحكومي، وبدا حمدين في تلك المواجهة التي امتدت لنصف ساعة صلبًا شجاعًا جريئًا أمام رئيس الجمهورية وقتها، مما دفعه إلى آفاق أرحب من الشهرة، وكان هذا الاجتماع بمثابة بطاقة تعارف واضحة المعالم قدمها حمدين للشعب المصري.

## أصغر معتقل سياسي

وقد بدأ مشوار حمدين مع دفع الثمن سريعًا فبعد تخرجه في كلية الإعلام عام 1976م وجد صعوبة شديدة أثناء بحثه عن فرصة عمل في الصحافة أو التليفزيون أو الجامعة، فقد كانت التعليمات واضحة بمنعه من الحصول على أي فرصة عمل حكومية ردًا على موقفه.. وفي تلك الفترة رفض حمدين السفر للعمل في الخارج، والتحق بجريدتي صوت العرب والموقف العربي وهما صحيفتان معبرتان عن التيار الناصري في مصر في ذلك الوقت، وتابع حمدين اتصالاته مع طلاب اتحاد أندية الفكر الناصري، حيث شارك عام 1979م في صياغة "وثيقة الزقازيق" التي عكست رؤية جيل الشباب الناصري وموقفهم من سياسات السادات.. وفي 1981م أتت موجة اعتقالات سبتمبر ضد قيادات ورموز الحركة الوطنية المعارضة للسادات، ليدخل حمدين السجن كمعتقل للمرة الأولى في حياته؛ حيث كان الأصغر سنًّا بين جميع المعتقلين.

وبداية من عام 1982م ظهر على السطح بقوة اسم حمدين صباحي كمناضل وثائر قومي الهوية، حيث شارك في العديد من المظاهرات المنددة بضرب الطيران الأمريكي لليبيا، وحريق المسجد الإبراهيمي، وغزو بيروت وغيرها من القضايا العربية.

وقد حصل حمدين على الماجستير في الصحافة من كلية الإعلام عام 1985م، كما شارك عددًا من أصدقائه في تأسيس مركز إعلام الوطن العربي (صاعد) الذي شهد تجمعًا كبيرًا للشباب والطلاب الناصريين، بالإضافة لدوره في تدريب أعداد كبيرة من شباب الصحفيين، فضلاً عن إنتاج العديد من الأفلام والبرامج الثقافية والفنية. وعلى جانب آخر خاض تجربة تأسيس الحزب الاشتراكي العربي مع فريد عبد الكريم.

ثم تفجرت بعد ذلك قضية تنظيم ثورة مصر الذي قام بعمليات اغتيال لعناصر صهيونية؛ حيث تم اعتقال صباحي عام 1987م كأحد قيادات الجناح السياسي لتنظيم ثورة مصر المسلح ثم يفرج عنه بعد ذلك.

ويتجدد موعد حمدين مع الاعتقال بعد 3 سنوات وبالتحديد عام 1990م عندما اندلعت حرب العراق بمشاركة قوات مصرية، فانفجر الشارع وفي طليعة الغاضبين كانت الحركة الطلابية وعلى رأسها أندية الفكر الناصري التي قادها حمدين صباحي ليدخل المعتقل ثانية.

وفي عام 1993م وعقب إلقائه خطبة سياسية داخل جامعة القاهرة انطلقت مظاهرات طلابية حاشدة، فجرى تدبير محاولة أمنية غادرة لاغتيال حمدين في مطاردة بالسيارات لكنه نجا، فلفقت له السلطة تهمة مقاومة السلطات والشروع في قتل ضابط، وهي التهمة التي برأه منها قضاء مصر الشامخ، وأثناء ذلك النضال الوطني والسياسي المتواصل، كان حلم تأسيس حزب ناصري يلح على ذهن حمدين صباحي وكل جيله من الناصريين، فساهموا في تأسيس الحزب العربي الديمقراطي الناصري مع الأستاذ ضياء الدين داود، وحصل على حكم قضائي بتأسيه عام 1992م ليبدأ حمدين ورفاقه جهدًا واسعًا في بناء قواعد الحزب وهياكله التنظيمية ووجوده الجماهيري.

وفي 1993م ترأس وفدًا من الحركة الوطنية المصرية لزيارة المبعدين الفلسطينيين في مرج الزهور بلبنان، والذين كان من بينهم قيادات حركة المقاومة الشهيد عبد العزيز

الرنتيسي ومحمود الزهار، وتم اعتقاله على خلفية خطابه الملهب لحماس الطلاب بجامعة القاهرة ضد حصار الشعب العراقي وتواطؤ الأنظمة العربية.

وقد قام بكسر الحصار المفروض على الشعب العراقي الشقيق عام 1994م بأول مبادرة مصرية عربية شجاعة، تحدت جبروت أمريكا عقب العدوان على العراق.

وقد خاض لأول مرة انتخابات مجلس الشعب عام 1995م في دائرة البرلس والحامول وحشد السلطة ضده، واستخدام الأمن للعنف ضد أنصاره لإسقاطه بالتزوير واستشهاد الحاجة فتحية والحاجة لطيفة.

كما اعتقل عام 1997م لخروجه على رأس آلاف الفلاحين المنددين بـ (قانون العلاقة بين المالك والمستأجر) فيما يعرف بقانون الأراضي الجائر 92 لسنة 1996م، وقد نجح باكتساح في انتخابات مجلس نقابة الصحفيين عام 1999م وترأس لجنة الثقافة والإعلام، كما شهد نفس العام البدء في تجربة تأسيس حزب يستوعب قناعاته كناصري، فأسس حزب الكرامة وظل وكيلاً لمؤسسيه حتى عام 2009م، وتم رفض الحزب مرتين من لجنة الأحزاب فقرر عدم التقدم لها مرة أخرى، ثم تخلى طواعية عن موقعه كوكيل مؤسسين ليتولاه أمين إسكندر في سابقة ديمقراطية فريدة لتداول السلطة.

## النواب يرفضون رفع الحصانة عنه

وفي عام 2000م نجح بجدارة في انتخابات مجلس الشعب وتوج نائبًا شرعيًّا للشعب المصرى، وفجر على مدار أكثر من 10 سنوات كان فيها نائبًا للشعب المصري الكثير من القضايا الوطنية والشعبية، ورفض بيانات الحكومة السنوية، وفي عام 2003م رفض جميع أعضاء البرلمان أغلبية ومعارضة مناقشة رفع الحصانة عنه جملة وتفصيلاً، لتحقق معه النيابة بكامل حصانته في سقطة دستورية غير مسبوقة بتهمة قيادته لمظاهرات الغضب العارم ضد الأنظمة الخانعة والحصار الجائر والعدوان الآثم ضد العراق الشقيق.

وبعد عامين وقعت أحداث تدخل الأمن المؤسفة في انتخابات مجلس الشعب لقمع المواطنين بالبرلس ومنعهم من الإدلاء بأصواتهم مما أدى إلى استشهاد (جمعة الزفتاوي) وفي مرحلة الإعادة حصد أصوات أهالي دائرته وحصل على مقعد الفئات بجدارة.

وقد قام حمدين صباحي في 2008م بكسر الحصار المضروب على غزة حيث التقى برئيس الوزراء إسماعيل هنية.

ولعل تاريخ صباحي النضالي كان دافعًا لتصاعد الحملات الشعبية عام 2009م والتي تطالبه بخوض تجربة الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية، وفي 2010م رشح حمدين صباحي نفسه في انتخابات مجلس الشعب، لكن لم يحالفه النجاح في تلك الانتخابات التي شهد الجميع بتزويرها.

ومع بدء عام 2011م توالت الأحداث وتسارعت لتكتب نهاية النظام، فكان حادث كنيسة القديسين بالإسكندرية الذي أدانه صباحي وشارك في المظاهرات ضده، وبادر للدعوة لبناء كنيسة تخلد ذكرى شهداء تلك الجريمة بأموال المصريين، موقنًا أن شعب مصر لا يمكن أن يسمح للفتنة الطائفية أن تهدم وحدته الوطنية.. ثم جاءت ثورة الشعب التونسي لتجدد وتؤكد يقين حمدين صباحي في قدرة الشعب على التغيير، وكان نداؤه (مبروك يا تونس وعقبال مصر)، وهتافه أمام السفارة التونسية بالقاهرة (إذا الشعب يومًا أراد الحياة فلابد أن يستجيب القدر).. ثم جاءت الدعوة لمظاهرات 25 يناير التي استجاب لها صباحي فورًا، وشارك في الدعوة لها وقاد مظاهرة أهله في بلطيم في ذلك اليوم المجيد، ثم قرر العودة إلى القاهرة فورًا مع تصاعد الأحداث يومي 26 و27، وقاد مظاهرات الغضب في يوم 28 انطلاقًا من مسجد مصطفى محمود بالمهندسين، ومع بدء الاعتصام في ميدان التحرير، والذي استمر لمدة 18 يومًا، أيقن حمدين أن النصر قريب، وسلم راية القيادة تمامًا للشعب ومطالبه وأهداف ثورته، و لم يرغب في الظهور السياسي والإعلامي واكتفى بتبني أهداف الثورة كاملة في كل تصريحاته واجتماعاته وجلساته، ورفض التورط في حوارات ما قبل تنحي مبارك، ملتزمًا برأي الجماهير

الثائرة، اتسق حمدين تمامًا في تلك الأيام الثمانية عشرة الخالدة مع ذاته ومع قناعاته، كان كثيرًا ما يرفض الأحاديث الإعلامية، بل ورفض أحيانًا التواجد في ميدان التحرير عندما كان يستشعر أن ذلك سيجعله يبدو وكأنه يسعى لدور أو قيادة، وكان بين اليوم والآخر يذهب إلى ميدان التحرير ليشارك الثوار ويتواجد في كل المظاهرات المليونية التي تمت في تلك الأيام.. وفي يوم الجمعة 11 فبراير تواجد صباحي في ميدان التحرير قبل ساعات من خطاب التنحي، وانطلق فور انتهاء الخطاب يحتفل مع جماهير الشعب المصري ويهتف في قلب الميدان (الشعب يريد بناء النظام).

وفي 30 مارس يعلن حمدين صباحي مجددًا عن قراره بخوض انتخابات الرئاسة، والذي سبق وأن أعلنه قبل عام كامل من تنحي مبارك، وذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده بنقابة الصحفيين حيث قال: "يشرفني أن أعلن معكم وبينكم ومن هنا عن ترشحي لرئاسة الجمهورية من أجل وضع دستور لا يجعل من الرئيس فرعونًا أو شبه إله".

## الثمانية الكبار

وتعهد صباحي بأن تكون مصر إحدى الدول الثمانية الكبرى اقتصاديًا في العالم خلال الثمانية أعوام المقبلة (2012م – 2020م) ووضعها في مصاف الدول الكبرى.

وأكد أن برنامجه الانتخابي يتضمن ثلاثة محاور، تمثل معًا مثلثًا متكاملاً لتحقيق النهضة لمصر من خلال بناء نظام سياسي ديمقراطي يعتمد دستورًا جديدًا للبلاد يضمن الحريات العامة، ويؤكد مدنية الدولة، وسيادة القانون، وحقوق المواطنة ويتحول بمصر إلى دولة ذات نظام رئاسي برلماني يقلص صلاحيات رئيس الجمهورية، ويتيح لرئيس الوزراء صلاحيات لممارسة دوره كمسئول تنفيذي عن سياسات الحكومة، والفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويصون للبرلمان حقه الرقابي، ويضمن استقلالية القضاء.

وتعهد الصحفي حمدين صباحي بإصدار قانون محاسبة رئيس الجمهورية والوزراء أثناء الخدمة، وتقليص الإنفاق الرئاسي، وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، وضمان الرقابة القضائية على أعمال تلك الأجهزة لمنع تدخلها في الحياة السياسية، ومراجعة قانون الحكم المحلي، وانتخاب المحافظين، وتفعيل دور المجالس الشعبية المحلية في الرقابة، وتقديم الخدمات للمواطنين.

كما أكد حمدين على تطبيق المحور الثاني لبرنامجه، والذي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين في كافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتحرير الاقتصاد المصري من الاحتكار والفساد، من خلال الاعتماد على القطاع العام المتحرر من البيروقراطية، والقطاع التعاوني، والقطاع الخاص الذي تقوده رأسمالية وطنية مصرية، وإقرار الحد الأدنى للأجور، وربط سياسات الأجور بالأسعار، والعمل على استرداد ثروات مصر المنهوبة داخليًا وخارجيًا، وإعادة ترتيب أولويات الموازنة العامة، وحصر كافة الأراضي الصحراوية التي يمكن استصلاحها وتوزيعها على الشباب، والتركيز على تنمية سيناء والصعيد وتطوير الريف.

وشدد صباحي على أنه سيعيد إلى مصر استقلالها الوطني، كما سيعمل على استعادة دورها العربي والإقليمي والدولي، مؤكدًا التزامه بالمعاهدات الدولية في إطار ما تقرره مؤسسات الدولة المنتخبة ديمقراطيًا، وما يقرره الشعب المصري في استفتاء شعبي على أي من المعاهدات التي قد تحتاج مراجعات، بما يحافظ على مصالح مصر ويصون حقوقها ويضمن استقلالها.

وتتابعت بعد ذلك لقاءات حمدين صباحي الجماهيرية والتليفزيونية التي كشفت عن توجهاته ورؤيته لمستقبل مصر إذا ما نجح في الوصول لكرسي الحكم؛ حيث أكد حمدين صباحي خلال الندوة التي عقدتها جامعة الفيوم، تحت عنوان: "ثورة 25 يناير مفترق الطرق وماذا بعد؟"، أن الإخوان المسلمين يدعون إلى دولة مدنية وليس دينية، مشددًا على أنهم دفعوا ثمنًا فادحًا قبل الثورة، ومن حقهم الحضور كحزب سياسي؛ باعتبارهم

أكبر فصيل سياسي في مصر، وانتقد من يستخدمون سلاح الفزّاعة من الإخوان، معتبرًا أن حزب الكرامة كان من أقرب الناس إلى الإخوان في كفاحهم طيلة العقود الماضية.

كما طالب صباحي بضرورة توفير محاكمة عادلة للرئيس المخلوع حسني مبارك؛ لأن الثورة بيضاء، ولا تسعى إلى الانتقام من أحد، مرحبًا بنزول العديد من الفئات التي كانت تعتزل الحياة العامة إلى معترك السياسة بعد الثورة، وأعرب عن تفاؤله من عودة جميع الأموال المهربة خارج مصر، سواءً من مبارك وأسرته أو رجالهم، مؤكدًا أن الشعب المصري لن يسمح لدولة في العالم بأن تستولي على ثرواته.

وفي المؤتمر الشعبي الحاشد بقرية القرشية بالغربية، والذي نظمه حزب الكرامة أول إبريل أكد حمدين على موقفه المناهض لتصدير الغاز إلى إسرائيل، نافيًا وجود أي اتفاقيات بين مصر وإسرائيل على تصدير حصة من الغاز الطبيعي المصري إلى تل أبيب، موضحًا أن وجود اتفاقية يستلزم عرضها على البرلمان المصري لمناقشتها وإقرارها وهو ما لم يحدث، وأن التصدير كان من خلال عقد تم إبرامه بين الشركة التي يمتلكها حسين سالم وأخرى إسرائيلية، متمسكًا بحكم القضاء الإداري الذي حظر تصدير الغاز لإسرائيل.

وأشار صباحي أن مصر لن تخوض حروب بالوكالة كما كان يحدث في العهد البائد سواء لخدمة الأمريكان أو الصهاينة، مشددًا على إعادة العلاقات الطبيعية والمتبادلة بين مصر وإيران، لافتًا إلى تراجع دور مصر الإقليمي خلال عهد مبارك بعد أن كانت من ضمن أربع دول كانت تقود العالم في عهد الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، موضحًا أن كرامة المصريين بالخارج تبدأ بصيانتها من الداخل.

وأضاف صباحي أنه سيقوم بتوزيع الأراضي التي كانت تهدى لرجال السلطة على الشباب المصري لاستصلاحها، بجانب تنفيذ مشروعات وضعها كوادر مصرية من قبل، مثل ممر التنمية لفاروق الباز، وأحمد زويل العلمي، والاكتفاء الذاتي من القمح

لزكريا حداد، وتنمية سيناء، ونزع الألغام، ونهر نيل موازي اعتمادًا على مخزون المياه في بحيرة ناصر، بالإضافة إلى مشروع وادي السيلكون، مشيرًا إلى أن كل تلك المشروعات كانت موجودة لكنها لم تنفذ في نظام الحكم الفاسد.

وأكد صباحي أنه سيدعم القطاع العام والخاص والتعاوني، وسيشجع الاستثمار في القطاع الخاص بشرط مراعاة البُعد الاجتماعي وعدم بيع المصانع والشركات وتشريد العمال، بالإضافة إلى تحديد حد أدنى للأجر بقيمة 1200 جنية شهريًّا، وتحرير الوظيفة العامة من الوساطة والمحسوبية، وإعادة هيكلة اتحاد النقابات العمالية، وإنشاء نقابة للفلاحين.

ودعا صباحي إلى محاكمة كل رؤوس الفساد في النظام السابق على رأسهم الرئيس المخلوع حسني مبارك وأفراد أسرته أمام القضاء الطبيعي؛ لتحقيق مبدأ العدالة، مشددًا على ضرورة استعادة ممتلكات الحزب الوطني ومقراته، وحل المجالس المحلية التي تمثل قاعدة للفاسدين، معلنًا تجميد عضويته في حزب الكرامة في حال فوزه بمنصب رئيس الجمهورية.

## ضد العلمانية

وفي 3 مايو التقى حمدين صباحي طلاب وطالبات كلية التجارة جامعة الأزهر، والذين استقبلوه بحفاوة، حيث زف لهم بشرى موافقة الرئيس الأثيوبي ورئيس وزراء أوغندا على إعطاء مهلة لمصر وعدم تنفيذ بناء السد حتى يتم انتخاب رئيس لمصر، بالإضافة إلى أن السد هدفه الأوحد هو توليد الكهرباء ولن تستخدم قطرة واحدة للري، ولن تتأثر حصة مصر على الإطلاق، حيث كان حمدين عضوًا بالوفد المصري الشعبي الذي سافر إلى أثيوبيا للتشاور حول السد وحصة مصر من ماء النيل.

وقد أكد في هذا اللقاء سعيه لدولة مدنية تحترم الدين، مضيفًا أنه سيحارب الدولة العلمانية؛ لأن ثقافة مصر ترفض ذلك مسلمين ومسيحيين، ومن يتحدث عن العلمانية

فهو لا يعرف حقيقة الوطن بل هو غارق في الحلم الأوروبي، كما أن الدين الإسلامي الممتد في الوطن العربي وخارجه لم يعرف دولة دينية، ونحن أدرى بشئون دنيانا، وهناك بعض الأشخاص ممن يدعون أنهم أكثر فقهًا يريدون أن يكون لهم مكان كما كان يحدث سابقًا، وظهرت الكنيسة في أوروبا والدور السيئ الذي قامت به سياسيًّا بعد ذلك.

وقال حمدين صباحي، إنه لن يأتي رئيسًا لكي يحارب إسرائيل؛ وإنما مهمته الأولى ستكون محاربة الفقر والبطالة والفساد، مشيرًا إلى أنه لا يريد لمصر أن تدخل في حروب تستنزف طاقاتها، وأنه يحترم كل الاتفاقيات التي وقعتها مصر، ولكن من حق الشعب أن يراجعها وأن يستفتي عليها، في إشارة لمعاهدة السلام مع إسرائيل، إلا أنه أكد أن أول قرار سيتخذه لو أصبح رئيسًا سيكون وقف تصدير الغاز لإسرائيل.

وأكد صباحي أنه يكره اتفاقية "كامب ديفيد"؛ لأن المكاسب التي حصلت عليها مصر من ورائها لا تساوي دماء الشهداء، مشيرًا إلى أنه سيعيد النظر في الاتفاقية من خلال استفتاء شعبي.

وقال صباحي: إن أول قرار سيتخذه لو أصبح رئيسًا سيكون وقف تصدير الغاز لإسرائيل، موضحًا أن القرار المصري لن يأتي بعد اليوم من البيت الأبيض أو الكنيست الإسرائيلي، وستكون سيادة مصر نابعة من إرادة المصريين.

وأضاف صباحي أنه فور توليه الرئاسة سيعين 3 نواب يمثلون التيار الإسلامي والليبرالي واليساري والقبطي، مؤكدًا أنه سيتعاون مع المدارس السياسية الأربعة في مصر لكي تتوحد مصر.

وعن رأيه في التيار السلفي المصري قال حمدين لمراسل "الرأي نيوز": إنه تيار متواضع جدًّا في الشارع المصري ولا توجد له شعبية، ولكن المشكلة أنه عالي الصوت من خلال المشايخ والفضائيات، وهؤلاء لم يكن لهم أي إسهام في الثورة ولكن ركبوا

موجتها وكل حين وآخر يقومون بمظاهرة استعراض للقوة، وتعدوا على الأضرحة وقطعوا أذن مواطن قبطي وتظاهروا أمام الكاتدرائية، ولكن كما قلت رب ضارة نافعة فقد استنكرت كافة فئات الشعب ما قامت به هذه الفئة، وأعتقد أنها ستكون معزولة سياسيًا وسيتصدى لها الناس قبل الحكومة والمجلس العسكري.

وفي 11 مايو وخلال لقائه بطلاب جامعة القاهرة أكد حمدين صباحي– تعليقًا على أحداث فتنه إمبابة– أن ما تشهده مصر من أحداث فتنة طائفية هي صناعة سياسية وليست دينية، مؤكدًا أنها ليست بعيدة عن سجن طره ومستشفى شرم الشيخ وتل أبيب.

## خناقة في مؤتمر الإسكندرية

وفي 15 مايو كان موعد حمدين صباحي مع طلاب جامعة الإسكندرية في لقاء مفتوح شهد توترًا كبيرًا عندما قام الدكتور فريد العريني بطلب مداخلة بعد أن روى صباحي قصة مواجهته للسادات، وقال: لابد أن يليق رئيس مصر بمقامها، وذلك ردًا على انتقاد حقبة حكم "السادات"، دون التطرق إلى حقبة "عبد الناصر"، قائلاً: "يا شباب مصر علموه درسًا.. أنهم اقتلعوا النظام الديكتاتوري ليس من 30 سنة ولكن من عام 52"، لتتوقف الندوة لعدة دقائق بعد محاولة من أنصار "صباحي" لمقاطعة "العريني" والاعتداء عليه، وهو ما رد عليه "صباحي" بالقول "لن أكمل حديثي إلا إذا أكمل الدكتور فريد مداخلته"، فقام بعض الطلاب الجامعة بعمل "حائط بشري" لحماية الدكتور فريد من أنصار حمدين صباحي فتحولت القاعة إلى فوضى وانسحب عميد الكلية الدكتور أحمد هندي، "غاضبًا" بعد أن هتف الطلاب ضد صباحي "ارحل ارحل.. مش عايزينك".

وفي اليوم التالي مباشرةً أصدرت حملة دعم حمدين صباحي بيانًا ردت فيه على الهجوم الذي تعرض له صباحي من د.فريد العريني خلال مؤتمر جامعة الإسكندرية، وقالت:

إن العريني افتعل الصدام- بحسب ما كشفه عدد من خريجي الجامعة- بسبب تقديم صباحي طلب إحاطة عندما كان نائبًا بالبرلمان مع نواب الإسكندرية الراحل عادل عيد وأبو العز الحريري ومحمد البدرشيني في مجلس الشعب، ضد قرار "العريني" بإسقاط طلاب دفعة كاملة من كلية الحقوق في الفصل الدراسي الأول لعام 2001م، لرفضه تعيين شقيق د. مفيد شهاب عميدًا لكلية الحقوق بدلاً منه بالمخالفة للوائح.

وأوضحت الحملة أن تفاصيل الواقعة ترجع إلى بدايات عام 2001م، عندما قام عدد من طلاب كلية الحقوق بالاعتصام والإضراب عن الطعام احتجاجًا على ظهور نتيجة الفصل الدراسي الأول بإسقاطهم جميعًا، وقيام د. فريد العريني بتعمد تحرير تلك النتيجة احتجاجًا منه على تعيين شقيق د. مفيد شهاب- وزير التعليم العالي وقتها- عميدًا للكلية رغم أحقية العريني بها، وهو ما دفع صباحي والحريري وعيد والبدرشيني للتضامن مع الطلاب وتقديم طلب إحاطة داخل مجلس الشعب لمفيد شهاب لسؤاله عن أسباب تعيين شقيقه والاحتجاج ضد تعمد د. العريني لإظهار تلك النتيجة كموقف احتجاجي، ومطالبتهم بعدم ظلم الطلاب بسبب أمر لا يخصهم.

بجانب شكاوى عدد كبير من الطلاب في دفعات مختلفة بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية من أسلوب تعامل د. فريد العريني معهم، وإسقاط عدد كبير منهم في مواده، رغم ما أكده بعضهم أن د. العريني قامة قانونية وعلمية محترمة.

وإزاء ذلك أصدرت حملة دعم حمدين صباحي بالإسكندرية بيانًا ووزعته داخل جامعة الإسكندرية، أكدت فيه على عدم مسئوليتها عن أي ارتباك ساد تنظيم الندوة والاعتذار عنه، مشيرة إلى أن قيام بعض الحضور مقاطعة د. العريني كانت بسبب هجومه غير الموضوعي على صباحي فيما يخص تأييده لنظام مبارك السابق.

ونفت الحملة صحة ما فسره البعض بأن أعضاءها حاولوا الاعتداء على د. فريد العريني، وأن هتافاتهم واندفاع بعضهم نحو المنصة كان بغرض مقاطعته لما قاله من

معلومات مغلوطة– حسب البيان– مشددة على أنها تحترم حق د. العريني في إبداء وجهة نظره، وأبدت الحملة تفهمها لغضب بعض الطلاب من مقاطعة د. العريني، لافتة أنها كانت ترغب في بقاء العريني حتى نهاية الندوة للاستماع إلى رد حمدين صباحي على ما قاله.

كما شهد شهر مايو تزايد الأقاويل التي ربطت بين حمدين صباحي وقضية توزيع أراضي الخريجين، مما اضطره إلى تقديم بلاغ في 14 مايو إلى المستشار عاصم الجوهري، مساعد وزير العدل لشئون الكسب غير المشروع، طالب فيه بالتحقيق معه حول ما نشر في بعض الصحف ووسائل الإعلام، عن علاقته بمشروع وزارة الزراعة، مؤكدًا أنه لم يحصل على أراض من وزارة الزراعة، ولا علاقة له من قريب أو بعيد بمشروع توزيع الأراضي على شباب الخريجين.

وقال صباحي في بلاغه، إنه لم يحصل على أي مبالغ مالية نتيجة استغلال سلطاته الوظيفية، وأنه مستعد للمثول أمام جهات التحقيق في أي وقت، وأنه انتظر استدعاءه للتحقيق بعد نشر هذه الأخبار في وسائل الإعلام، إلا أنه لم يتلقَ أي استدعاء، فقرر أن يتقدم ببلاغ إلى الجهاز، طالبًا التحقيق معه، وهو ما سنتعرض له بالتفصيل فيما بعد.

## دستور جديد

وفي 23 مايو صرح حمدين صباحي لجريدة البديل إنه يؤيد المطالبات بعمل دستور جديد أولاً قبل الانتخابات الرئاسية المقبلة، مضيفًا أن إجراء الانتخابات البرلمانية ثم وضع دستور جديد تليه انتخابات الرئاسة يأتي احترامًا لنتائج الاستفتاء وإرادة الشعب المصري واستجابة لمتطلبات المرحلة الانتقالية.

وأكد أن الدستور القادم لا يمكن إعداده قبل الانتخابات البرلمانية على الرغم من أنه كان يفضل ذلك، احترامًا لإرادة الشعب المصري التي أقرت نتيجة الاستفتاء، والتي أصدر بناءً عليها الإعلان الدستوري الذي يعطي صلاحية تشكيل لجنة تأسيسية لإعداد دستور جديد لمجلس الشعب المقبل.

وفيما طالب حمدين باستعادة دور الأمن المصري في مواجهة حالة الانفلات الأمني الراهنة والبلطجة التي تشهدها مناطق عديدة في مصر، قال: إن عودة الشرطة لممارسة دورها في حماية أمن المواطن ومواجهة البلطجية وتعقبهم احتياج عاجل ومسئولية مباشرة على عاتق المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وعندما سأله أحد الصحفيين ماذا تريد من حكم مصر؟ أجاب: أريد تحقيق حلم كبير يليق بثورة 25 يناير، وهو نقل مصر نقلة اقتصادية وسياسية كبرى، وفي نظري فإن الانتقال نحو الديمقراطية لن يكون عسيرًا، ولكن تحقيق النقلة الاقتصادية هو الذي سيكون صعبًا وسيحتاج إلى جهد شديد، أريد أن تصبح مصر دولة مثل ماليزيا، وهي دولة مسلمة حققت نهضة اقتصادية كبرى، وكانت متخلفة أكثر من مصر، أو أن تصبح مصر مثل البرازيل ونحن متشابهان في العدد الضخم للسكان والأوضاع الاجتماعية، أريد أن أكون مثل مهاتير محمد في ماليزيا أو لولا دي سيلفا في البرازيل وأحقق في مصر النقلة والطفرة السياسية والاقتصادية الكبرى التي حققها الاثنان.

الطريف أن أحد طلاب جامعة القاهرة سأل صباحي عن رأيه في منافسيه على الرئاسة ولمن سيعطي صوته إذا انسحب من السباق فقال: إنه لو لم يكن مرشحًا للرئاسة لانتخبت المستشار هشام البسطويسي.

# صباحي يرد ببلاغ ضد نفسه

كغيره من مرشحي الرئاسة وجد حمدين صباحي نفسه في مواجهة معارضيه الذين اخترقوا سنوات عمره محاولين العثور على نقاط سوداء في الثوب ليسلطوا عليها الضوء، ولم يكن على صباحي سوى أن يواجه هؤلاء ويرد على انتقاداتهم موضحًا للرأي العام براءته وجدارته بحكم مصر.

## الاستيلاء على أرضي الخريجين

لعل الاتهام الأبرز الذي وجُه لحمدين صباحي كان ما عرضنا له في سيرته الذاتية، وهو حصوله على أراضي الدولة المخصصة لشباب الخريجين في فترة تمثيله لأبناء دائرته بالبرلمان، وقد أتى رد حمدين قويًّا؛ حيث تقدم ببلاغ لجهاز الكسب غير المشروع للتحقيق في الواقعة لإثبات براءته، وقد أصدر بيانًا للرد على ذلك موضحًا الواقعة وكان نص البيان:

تردد في الآونة الأخيرة في بعض الصحف والبرامج التليفزيونية أنباء عن فتح باب التحقيق القانوني بخصوص توزيع بعض أراضي الدولة على عدد من الخريجين والمواطنين المحتاجين في إطار أحد مشروعات الدولة في عهد النظام السابق لتوزيع الأراضي عبر وزارة الزراعة؛ ولأن اسمي قد تردد في إطار تلك التحقيقات، فإنه يهمني في هذا الصدد إعلان وتوضيح ما يلي:

أولاً: إنني– وعلى مدار عشر سنوات هي مدة الدورتين اللتين شرفني فيهم أهلي في البرلس والحامول بانتخابي نائبًا في مجلس الشعب– قد قمت بتزكية العديد من طلبات المواطنين من أهالي دائرتي؛ للحصول على أراضي في إطار مشروعات الدولة لتوزيع الأراضي للخريجين والمحتاجين لها، وإجمالي ما تمت الموافقة عليه هو 3 طلبات بخمس فدادين لكل منهم وهي للسادة: المواطن/ علاء محمد مراد، والمواطن/ إبراهيم السيد المليجي، والمواطنة/ نيفين صلاح زكي، وهم جميعًا من أهالي دائرتي في البرلس والحامول.

ثانيًا: أن هذه الطلبات التي تم قبولها وتوزيع الأراضي بناءً عليها كانت تتم في إطار الطرق الرسمية والقانونية الشرعية وفقًا لمشروعات الدولة عبر وزارة الزراعة في توزيع الأراضي، وأن الحالات الثلاث المذكورة أعلاها كانت تستحق تلك الحصص من الأراضي وفقًا للقواعد القانونية المنظمة للأمر.

ثالثًا: أن التعامل المباشر مع وزارة الزراعة في استلام الأراضي وتوقيع العقود وسداد المبالغ المالية كانت تتم عن طريق أصحاب الطلبات أنفسهم، ولم يكن لي أي تعامل مباشر في ذلك الخصوص باستثناء تزكيتي لطلباتهم.

رابعًا: أن هذا الأمر معلن لأهالي دائرتي منذ انتخابات مجلس الشعب الأخيرة في 2010م؛ حيث أعلنته بمنتهى الوضوح والشفافية لأهالي دائرتي في إطار المؤتمرات واللقاءات الشعبية التي عقدت أثناء حملتي الانتخابية.

خامسًا: أنني لا أمتلك أي أراضي خاصة إلا ما ورثته عن والدي الحاج عبد العاطي صباحي- رحمه الله- وهو مذكور ومعلن في إقرارات ذمتي المالية التي سبق تقديمها للجهات المختصة.

سادسًا: إنني أرحب تمامًا بالتحقيق القانوني في الأمر، وأتوجه بالتحية للجهات الرقابية التي بدأت التحقيق في الأمر لكشف الفساد واستغلال السلطة والنفوذ في توزيع أراضي الدولة، وإنني مستعد تمامًا لأي مساءلة فيما يخصني، وتقديم ما يلزم من أوراق ومستندات تثبت صحة موقفي وسلامته.

وقد أتى الرد الحاسم من جهاز الكسب غير المشروع في 28 مايو؛ حيث قام بحفظ التحقيق في بلاغ صباحي ضد نفسه ليبرئ ذمة الرجل المالية بعد أن فحص الجهاز إقرارات الذمة المالية التي قدمها صباحي عن طريق هيئة الفحص والتحقيق بالإضافة لسماع أقواله، وكان القرار النهائي حفظ أوراق التحقيقات لعدم وجود شبهة كسب غير مشروع، خاصة أنه قدَّم إقرارات الذمة المالية في موعدها، وتبين منها أن جميع ممتلكاته من أراضٍ زراعية قد آلت إليه بالميراث، وكان صباحي قد قال في أقواله بالتحقيقات أنه لَم يحصل على أي مبالغ مالية نتيجة استغلال سلطاته الوظيفية، وأكد أنه لا يمتلك أي أراضٍ زراعية غير التي ورثها عن والده، وهو مثبت في إقرارات الذمة المالية التي تقدمَ بها للأمانة العامة لمجلس الشعب في مواعيدها القانونية، وهي

4 إقرارات تقدم بها في 2001م و2005م و2010م لكونه عضوًا بالبرلمان في تلك الفترة.

## ابنة الرئيس مطربة

وخلال لقائه بطلاب جامعة الأزهر وجه له أحد الطلاب سؤلاً شخصيًا قال فيه كيف ستكون رئيسًا لمصر بينما ابنتك مطربة؟

فرد صباحي مبتسمًا ابنتي سلمى مذيعة، وهي ناجحة في عملها، مهنتها الإعلام وليس الغناء، وقد غنت أغانٍ للثورة أنا أحببتها، ولو اختارت طريق الإعلام أو الغناء فلابد أن أحترم رأيها.

وعندما وصف البعض تصريحاته التليفزيونية التي قال فيها إنه سيختار نائبًا مسلمًا وآخر مسيحيًا بالنفاق رد قائلاً في رأيي أن نائب الرئيس يتم انتخابه من قبل الشعب في ورقة انتخابية واحدة مع الرئيس وليس إطلاق يد الرئيس في الاختيار، أريد أن أجمع في مؤسسة الرئاسة كل مصر؛ بحيث تشمل كل الأطياف السياسية، مسلم.. مسيحي.. سلفي.. يساري.. شاب.. فتاة..

مؤسسة الرئاسة ستضم هيئة مستشارين، وهيئة الأمن القومي، سنختلف! وهذا أكيد، لكن الاحترام قائم والحرية مكفولة للجميع.

## رئيس متقشف

وتعليقًا على التحولات التي تطرأ على المرشحين بعد فوزهم في الانتخابات ومظاهر الأبهة التي تظهر عليهم، وإذا ما كان ينتمي لهذا النوع، أجاب حمدين أوعدكم أني سأظل كما أنا، واحد منكم لن توجد (أبهة) ميزانية الرئاسة، وسيتم تخفيضها في بداية تقشف حكومي شامل، وأخلص النية لله ولكم في تنفيذ هذا، وكل مكان زرته في حملتي سأزوره بعد انتخابي وتحاسبوني، سنتعب سويًا من أجل مصر.

# هشام البسطويسي.. المستشار الذي قال لا

"الرجل الذي قال لمبارك لا" هكذا يحلو لأنصار المستشار هشام البسطويسي- نائب رئيس محكمة النقض، والمرشح للرئاسة- أن يصفوه، فتاريخ الرجل القضائي المشرف يمكن تلخيصه في عدة لاءات قالها لمبارك ونظامه، وظل يدفع ثمنها من صحته واستقراره سواء داخل مصر أو خارجها.

أنصار البسطويسي يؤكدون أن مصر في هذه المرحلة الحرجة من حياتها السياسية تحتاج لرئيس بنقاء ونزاهة وصلابة القاضي الذي وقف في وجه جبروت مبارك ونظامه، عندما اعترض على التزوير الذي حدث في بعض الدوائر الانتخابات البرلمانية عام 2005م، ونادى باستقلال السلطة القضائية، وعدم تدخل وزير العدل والسلطة التنفيذية في شئون القضاة؛ حيث تم تحويله وقتها للتحقيق بأوامر مباشرة من الرئيس السابق فيما عرف وقتها بـ "أزمة القضاة"، والتي انتهت بتوجيه اللوم إليه.

ولد هشام محمد عثمان البسطويسي في 23 مايو عام 1951م، وكان مثله الأعلى والده المحامي، لهذا التحق بكلية الحقوق جامعة القاهرة وتخرج فيها عام 1976م.

وبعد التخرج قضى فترة تدريب بمكتب أستاذه المحامي صلاح السهلي، تزوج خلالها من رفيقة دربه ألفت صلاح السهلي، ثم التحق بعدها بالعمل بالنيابة العامة، وسافر إلى الإسكندرية، حيث بدأ حياته العملية كوكيل للنائب العام بقسم الجمرك.

وانتقل البسطويسي من نيابة الجمرك لنيابة الأحداث، وخلال هذه الفترة كان الانتداب الأول والأخير له للإشراف على الانتخابات، وكان ذلك بدائرة مينا البصل، وإزاء التدخلات الأمنية والتلاعب في الصناديق قرر إلغاء الانتخابات في الدائرة، ورغم كل الضغوط التي مارسها وزير العدل ومجلس القضاء الأعلى وتلويحه له بالتفتيش القضائي إلا أنه لم يرضخ للضغوط، ولجأ إلى نادي القضاة بالإسكندرية، ومن يومها لم يتم انتداب المستشار هشام البسطويسي للإشراف على أي انتخابات، ثم عمل قاضيًا بالمحكمة الجزئية، وفي هذه الأثناء رزق بثلاثة أبناء محمد، وأحمد، ومصطفى، وفي عام 1988م رجعت الأسرة إلى القاهرة ليعمل في نيابة النقض.

## إضراب بالإمارات

ثم أُعير البسطويسي للعمل في الإمارات عام 1992م، وهناك قاد أول إضراب للقضاة المصريين؛ احتجاجًا على وقف قاضيين مصريين عن العمل، وشاركه في الإضراب

الذي استمر 25 يومًا صديق عمره المستشار محمود مكي، والمستشارين ناجي دربالة، وسيد عمر، وأحمد سليمان، وكانوا وقتها وكلاء نيابة، لكنهم رغم كل الضغوط رفضوا فض الإضراب إلا بعد إعادة القاضيين المصريين إلى العمل، والالتزام بكل شروط القضاة المصريين، وبعد أشهر قليلة من الأزمة يحقق وكيل النيابة هشام البسطويسي في واقعة سكر بيِّن في الطريق العام، وعندما يتدخل الأمير للعفو عن المتهم يرفض البسطويسي، ويكتب على أمر العفو العالي كلمة الحق (لا شفاعة في حد)، ويحول المتهم إلى المحكمة، لم يثنه عن قراره الخوف من السلطان أو الرغبة في المال والجاه، فكلمة الحق أحق بأن تتبعَ، ومضت سنوات الإعارة الأربع ليعود بعدها إلى القاهرة دون التجديد لعامين كما هو معمول به في الوسط القضائي.

وفي عام 1998م اختارته الجمعية العمومية لمحكمة النقض- عدا واحد- مستشارًا لمحكمة النقض، وقد تمت ترقيته بفضل تقاريره القضائية الممتازة عام 2000م إلى نائب رئيس محكمة النقض.

## يسقط زكريا عزمي

وفي عام 2003م تقضي محكمة النقض برئاسة المستشار حسام الغرياني وعضوية المستشار هشام البسطويسي ببطلان نتائج انتخابات دائرة الزيتون- دائرة زكريا عزمي- ويؤشر المستشار فتحي خليفة رئيس النقض على النسخة الأصلية للقرار بتعييب إجراءات التحقيق والقرار الصادر فيهما طالبًا إعادة عرض الطعنين، فترد المحكمة بذات التشكيل في فبراير 2004م تعقيب رئيس محكمة النقض على الحكم في الطعن الانتخابي؛ لأنه لا صفة له فيما يطلبه، فلا صفة لرئيس المحكمة في التعقيب عليها أو إملاء طريق معين للتحقيق، أو توجيه الدائرة أو أحد أعضائها في شأنها.

ويبرز اسم هشام البسطويسي بشدة عام 2005م كأحد أقطاب تيار الاستقلال في القضاء؛ حيث خاض مع زملائه من القضاة الإصلاحيين معارك عديدة ضد النظام

السابق، لعل أشهرها كانت "أزمة القضاة في مصر" التي بدأت رحاها في الدوران في أعقاب انتخابات 2005م، حيث اعترض مع رفاقه على التزوير الذي حدث في بعض الدوائر الانتخابات البرلمانية لعام 2005م، ونادوا باستقلال السلطة القضائية وعدم تدخل وزير العدل والسلطة التنفيذية في شئون القضاة، لتتم إحالته مع زميله المستشار مكي للتحقيق الجنائي بقرار من وزير العدل مطعون عليه، وينتهي الأمر بتوجيه اللوم إليه في 18 مايو 2006م ليقضي بعدها شهرًا كاملاً مع زملائه معتصمًا بنادي القضاة وسط أجواء مشحونة بالتوتر وحصار الأمن، والاعتداء على القضاة بالضرب، وسحل المعتصمين أمام النادي، واعتقال المتظاهرين المتضامنين مع القضاة.

شهر كامل من الضغط العصبي، والتوتر، والقلق سقط البسطويسي في آخره بعد أرهق قلبه الصراع، رغم أنه لم يكن يعاني من السكر أو الضغط أو حتى زيادة نسبة الكولسترول، توقف القلب 4 دقائق كاملة، وأيقظته سبع صدمات كهربائية وعملية قسطرة استغرقت ساعة ونصف، لتمر الأيام سريعًا ويقبل البسطويسي الإعارة للعمل بالكويت شأنه في ذلك كالعديد من القضاة المنتمين لما سمي تيار "استقلال القضاء" ومنهم المستشارون ناجي دربالة ومحمود مكي وأحمد صابر وعاصم عبد الجبار ويحيى جلال، ومن مجلس الدولة المستشارون سمير البهي وناصر معلا ومجدي الجارحي.. ليترك البسطويسي مصر بعد أن عانى الأمرين من النظام، وتعرض للمزيد من التضييق والعديد من المؤامرات والشائعات، ويكفي أن تعرف أن ثلاثين عامًا قضاها البسطويسي في العمل القضائي لم يحصل خلالها على ميزة مادية كثمن لمواقفه دفعه برضا وعن طيب خاطر، فلم ينتدب طوال حياته للعمل بوزارة أو شركة لأداء عمل غير قضائي مثل العديد من زملائه، وحتى عندما جاء دوره للانتداب لمحكمة القيم؛ اعتذر عنه رافضًا بذلك زيادة في المرتب الشهري قدرها 1200 جنيه، وقد كتب في اعتذاره "لا يشرفني العمل في محكمة استثنائية طالب القضاة مرارًا بإلغائها"، وقد يظن البعض أن ذلك الموقف نابع من ثراء يعيش فيه الرجل ويجعله أكثر صلابة في مواجهة الإغراءات

المادية، لكن الحقيقة تختلف عن ذلك تمامًا؛ فالبسطويسي كأي مواطن مصري بسيط ينتظر آخر الشهر بفارغ الصبر، حيث لا يملك سيارة خاصة أو شاليهًا في مارينا، وإنما يقضي المصيف في شقة والده بالإسكندرية، ولا يملك إلا شقته في 10 ش توفيق وهبي بمدينة نصر، وعن ذلك قال: " كنت أتقاضى ما لا يزيد على 6 آلاف جنيه، وكان يضيع أكثر من نصفها لتسديد القروض، والباقي لمصاريف الحياة الضرورية، ورغم منصبي الرفيع، فكنت أجد صعوبة شديدة لتوفير مستوى تعليم جيد لأولادي الثلاثة لكن الحمد لله جميعهم كانوا متفوقين، ولم يحصلوا على دروس خصوصية طوال مشوارهم التعليمي، وإلا "بقت مصيبة" كما لم أقدر على تكاليف زواجهم أو حتى توفير مستوى لائق لهم، كما أنني لا أملك سيارة خاصة لي أو لأسرتي.

## تحت المراقبة

كما كان مراقبًا طوال الوقت، حتى في بيته، فقد اكتشف وجود جهاز تنصت متناهي الصغر داخل صالون منزله، في المكان الذي يلتقي فيه بأصدقائه وضيوفه من القضاة أو الصحفيين أو كاميرات التليفزيونات المحلية والعالمية، وقد اكتشف ذلك بعدما قام أحد الأشخاص بنقل تفاصيل مكالمة له مع أحد أصدقائه من الدبلوماسيين، وبتفتيش المكان عثر على الجهاز وتخلص منه، ووصلت الممارسات والمضايقات إلى حد أنهم كانوا يتصلون بهم على تليفون المنزل من أرقام غريبة ومن المحافظات، وكانوا يسبونهم بأقذع الشتائم، كما كانوا يتسلمون رسائل تحوي ألفاظا وعبارات قذرة.

وأثناء اعتصام القضاة حاول النظام خطفه عن طريق إحدى السيدات التي ادعت أنها في حاجة شديدة لمساعدته، وترغب في لقائه، وعن تلك الواقعة قال المستشار البسطويسي: أثناء اعتصام القضاة الشهير بالنادي تضامنًا مع إحالتي والمستشار محمود مكي للمحاكمة بسبب فضحنا التزوير والتلاعب في نتيجة الانتخابات البرلمانية، حاولوا تلفيق قضية دعارة لي من أجل تصويري وتهديدي بالفضيحة، وبدأت القصة

باتصال هاتفي من سيدة معروفة حاليًا، وكنت موجودًا مع زملائنا في نادي القضاة، وطلبت مقابلتي لأمر مهم، فرفضت تمامًا مقابلتها في أي مكان بخلاف صالون النادي أو بمنزلي أمام زوجتي وأولادي، لكنها فضلت مقابلتي في النادي، وبالفعل قابلتها، وعندما دخلت للنادي، ورأت بعينيها الاعتصام والجو داخل النادي بكل ما فيه من زخم وحياة وإصرار وقوة، أجهشت بالبكاء، وعندما اندهشت أفضت لي بأنها مكلفة باستدراجي إلى خارج أبواب وأسوار النادي، على أن يقوم بعض الأشخاص العاملين بجهات أمنية، بخطفي عن طريق تخديري بحسب ما قالت لي السيدة، وعندما سألتها عما سيحدث بعد ذلك، قالت إنهم كانوا سيصورونني عاريًا في أوضاع مخلة معها دون أن تظهر هي في الصور أو الفيديو على ما أذكر؛ لأني سألتها هل قبلت أن تفضح نفسها في الصور، وعندما سألتها لماذا صارحتني بهذا المخطط، قالت إنها لا تعرف السبب وراء ذلك، لكن ما رأته في النادي أثر فيها، واتفقت معها على أن أخرج معها إلى السلالم الخارجية للنادي، ثم أفتعل معها مشاجرة حتى لا تتهم بأنها فشلت في مهمتها أو يشكوا فيها.

كما اعترف وزير العدل الأسبق المستشار محمود أبو الليل في حوار صحفي بأن إحالة البسطويسي ومكي للمحاكمة في 2006م تعد أسوأ لحظات حياته؛ لأنه أجبر على ذلك بعد أن تلقى اتصالاً من زكريا عزمي قائلاً: "الرئيس يخبرك بضرورة إحالتهما للتأديب ودي تعليمات ولازم تتنفذ".

كما تعرض البسطويسي للمنع من السفر كثيرًا، ووصل الأمر لحد منعه ثلاث مرات خلال أقل من عام، المرة الأولى كانت عندما قرر المشاركة في محكمة دولية لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين في بروكسل، وهي محكمة شعبية دولية، والمحزن أن مصر التي قادت حركة النضال ضد إسرائيل، هي نفسها التي منعت قاضيًا من السفر للمشاركة في محكمة لإدانة الإجرام الإسرائيلي ضد الأبرياء من شعبنا الفلسطيني، أما المرة الثانية، فكان مسافرًا للمشاركة بمؤتمر في الاتحاد الأوروبي للحديث عن استقلال

القضاء، أما الثالثة.. فكانت للسفر إلى جنيف للحديث في مؤتمر دولي لمنظمة "ICG" عن استقلال القضاء وضمانات ومعوقات القضاء في الدول العربية.

وبعد مرور 15 يومًا على قيام ثورة يناير يعود البسطويسي من الكويت للمشاركة في جمعة إنقاذ الثورة التي دعا لها ائتلاف شباب ثورة 25 يناير والعديد من القوى والتيارات السياسة الأخرى بميدان التحرير؛ حيث طالب مع المتظاهرين بمحاكمة النظام السابق وكافة رموز الفساد وعلى رأسهم الرئيس السابق حسني مبارك، وصفوت الشريف، وزكريا عزمي، وفتحي سرور، وحبيب العادلي.. مؤكدين أن دم شهداء الثورة لن يضيع.

كما طالبوا بسرعة إنشاء مجلس رئاسي (مدني- عسكري) يدير البلاد لفترة انتقالية يتمكن خلالها من تحقيق مطالب الشعب، ويصرح بأنه أتى للمشاركة في جمعة الإنقاذ مثله مثل أي مصري يخشى على الثورة ويريد تحقيق مطالبها، وفي 22 فبراير ظهر المستشار هشام البسطويسي مع الإعلامي عمر أديب ببرنامج "القاهرة اليوم" ليعلن نيته للترشح لمنصب رئيس الجمهورية في حالة انطباق شروط الترشح لهذا المنصب عليه.

وبعدها بدأ البسطويسي سلسلة من التحركات والظهور في المقابلات التليفزيونية والصحفية واللقاءات الجماهيرية، محاولاً تقديم نفسه، وشرح برنامجه الانتخابي للمواطنين.

## برنامج التغيير والتنمية

وقد أصدر البسطويسي بيانًا حدد فيه ملامح برنامجه الانتخابي الذي ارتكز على محورين هما التغيير والتنمية، وقد نشرت الصحف البيان الذي تضمن برنامجه الانتخابي وجاء فيه ما يلي:

إن يوم الخامس والعشرين من يناير سنة 2011م كان بداية مرحلة جديدة في تاريخ النضال المتواصل للشعب العربي في مصر؛ من أجل الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، تجربة ثورية رائدة أثارت إعجاب شعوب العالم بسلميتها وإنسانيتها، في مواجهة قوى الشر والعنف والفساد، وتمكن هذا الشعب بإرادة الثورة فيه أن يسقط تحالف التسلط مع الفساد؛ لفتح طريق جديد باتجاه آماله الإنسانية، ليس فقط في مصر ولكن على امتداد أمته العربية.

إن صورة الدولة المستبدة- التي ورثت عن الاستعمار تسلطه واستبداده وقوانينه على امتداد المنطقة العربية، والتي تجاوزت فيها الطبقة الحاكمة والفاسدة كل الحدود في القمع والاستغلال وتجريف الثروات القومية وناتج جهد كل القوى العاملة للاستئثار بالثروة واكتنازها، فازداد عدد الفقراء، وراح المواطن يعاني من الفقر والمرض فوق معاناته من القهر والاستبداد، وإهدار الكرامة الإنسانية- اهتزت أركانها بثورة 25 يناير التي ألهمت الشعوب العربية الثورة السلمية بروح إنسانية للمطالبة بحقوق مشروعة في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

إن وضوح رؤية الشعب المصري وطلائعه الثورية، هي التي مكنته من الانتصار على جميع أنواع التحديات، فقدَّم الشهداء أرواحهم الطاهرة، وقدم كل مخلص للثورة جهده بأكثر مما يطيق، حتى أمكنه تحقيق نموذج رائع للثورة الوطنية تتويجًا لنضال الإنسان عبر التاريخ؛ من أجل حياة أفضل.

إن الفساد كان يمارس ألوانًا من الاستغلال للثروة المصرية؛ بعدما استطاع السيطرة على الحكم وترويضه لخدمته، ولقد ضاعف من خطورة المواجهة الثورية لهذه القوى أن كثيرًا من المثقفين والقيادات السياسية قد اجتذبتها الامتيازات الطبقية، وامتصت منها كل قدرة على الصمود، بل واستعملتها بعد ذلك في خداع جماهير الشعب تحت وهم الديمقراطية المزيفة والانتخابات المزورة، وحدث نفس الشيء مع الجيش الذي

حاولت القوى المسيطرة المعادية لمصالح الشعب أن تضعفه من ناحية، وأن تصرفه من ناحية أخرى عن تأييد النضال الوطني، بل وكادت أن تصل إلى استخدامه في تهديد هذا النضال وقمعه، غير أن تاريخ العسكرية المصرية، وإيمان أفراد وضباط وقادة القوات المسلحة بانتمائهم لشعب مصر حسم الموقف لصالح جماهير الشعب وثورته السلمية، وضربت القوات المسلحة المصرية– كعادتها– أروع الأمثلة للعالم فاستحقت ثقة وحب الشعب.

إن قوة الإرادة الثورية لدى الشعب المصري تظهر في أبعادها الحقيقية الهائلة، إذا ما ذكرنا أن هذا الشعب البطل بدأ زحفه الثوري من غير تنظيم سياسي يواجه مشاكل ما بعد خلع الرئيس السابق، كذلك فإن هذا الزحف الثوري بدأ من غير نظرية كاملة للتغيير الثوري، ولكنه استحضر مخزون خبراته ووعيه السياسي الناضج، وحدد أهدافه بتلقائية في ثلاث عبارات هي "تغيير– حرية – عدالة اجتماعية"، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بالقضاء على كل صور الفساد السياسي والاقتصادي في البلاد الذي أسلس إلى سيطرة أصحاب الأموال الفاسدة على الحكم.

وإذا كانت هذه الشعارات لا تمثل نظرية عمل ثوري كاملة، ولكنها تمثل– في تلك الظروف– دليلاً للعمل، عبرت عنه الجماهير بشعار صار نشيدًا للحرية والتغيير في ربوع الوطن العربي الكبير "الشعب يريد إسقاط النظام"، إن الشعب العظيم الذي كتب تاريخ 25 يناير بدم شهدائه، تصدى لمسئولية العمل الثوري، فلم يكتف بمجرد إسقاط الرئيس، أو بإصلاحات جزئية لنظام فاسد اهترأ، أو بمحاكمة بعض رموز الفساد، وعيًا من الشعب بأن النظام سيعيد إنتاج الفساد والتسلط والقهر بأوجه جديدة ما لم يتم إسقاط النظام ذاته بكل مؤسساته الفاسدة، وآليات قمعه وقهره، لقد كان هذا الشعب العظيم بشبابه وشيوخه، وبرجاله ونسائه، وبمسلميه ومسيحييه، كالعادة على مر التاريخ هو المعلم الأكبر.

إن هذا البرنامج يستشرف طريقًا للتنمية الشاملة، ذلك بأنه:

1. ينطلق من ثوابت وطنية؛ هي الحرية السياسية والاقتصادية، وضمان حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، في إطار من مبادئ الشريعة الإسلامية، ومن هذه المبادئ: حماية الأقلية الدينية أو السياسية أو العرقية أو غير ذلك من الأقليات على أساس قاعدة المواطنة الكاملة لكل أبناء الوطن الواحد، والمساواة بينهم في الحقوق والواجبات، وتولي الوظائف العامة والمناصب العليا على أساس الكفاءة والأهلية والصلاحية وفقًا للقانون.

2. يستهدف الانتقال بالوطن إلى مرحلة جديدة من البناء والتنمية، على أسس علمية، من خلال فتح آفاق العلم والمعرفة ودعم البحث العلمي للاستفادة من إمكانيات وإبداعات الثروة البشرية، وتفجير طاقاتها الهائلة.

3. يستهدف بناء وتطوير مدن وقرى الوادي القديم، خاصة صعيد مصر الذي حرم من حصته العادلة في عوائد الدخل القومي لسنوات طالت بأكثر مما يحتمله الضمير الوطني، والخروج إلى الصحراء لبناء مجتمعات زراعية وصناعية جديدة على امتداد مساحة مصر، مع ما يستلزمه كل ذلك من تطوير قطاعات التعليم والصحة ومياه الشرب النقية والكهرباء وشبكات الصرف.

4. يقوم على تعزيز سبل المشاركة المجتمعية، ودعم السلطة المحلية على أساس من اللامركزية- المالية والإدارية، وإذكاء روح الانتماء الوطني وتعزيز المسار الديمقراطي، وكفالة الحريات الفردية والعامة، وحماية حقوق الإنسان.

5. يؤمن بتشجيع الاستثمار وتأمينه، وبناء شراكة تنموية مع مؤسسات القطاع الخاص.

6. يؤمن بحق المرأة في المشاركة الكاملة في مختلف ميادين العلم والعمل، ويدعم مساواتها بالرجل في الحقوق والواجبات.

7. يرتكز على مقترحات عملية جديدة للحد من البطالة والفقر، ومكافحة الفساد.

8. يلتزم بتعزيز القدرة الدفاعية للوطن من خلال مقترحات بتطوير إدارة وتأهيل القوات المسلحة.

9. ويلتزم بتعزيز القدرة الأمنية للوطن من أجل ترسيخ الأمن والاستقرار في إطار احترام حقوق الإنسان وحماية وخدمة الشعب تحت رقابة فعالة وجادة لقضاء مستقل قولاً وفعلاً.

10. يرعى ذوي الاحتياجات الخاصة، ويوفر الرعاية الاجتماعية لكل مواطن خاصة الأكثر فقرًا، ويقترح آليات لحماية الفئات الأولى بالرعاية كالأطفال المشردين والأيتام والنساء وضحايا العنف الأسري... إلخ.

11. يولي أهمية لرعاية المصريين في الخارج، وتعزيز انتمائهم للوطن، وكذلك أهمية استعادة دور مصر في أمتها العربية وقارتها الإفريقية، ومسئولياتها في تعزيز سبل التعاون الدولي بهدف الوصول إلى شراكات حقيقية لصالح تنمية الدول الأكثر فقرًا في ظل النظام العالمي الجديد، وما يستلزمه ذلك من سياسات خارجية متوازنة، ويعزز لعلاقات وشراكات إقليمية ودولية مثمرة بما يخدم الأمن والسلام الدوليين.

وقد شرح البسطويسي وجهة نظره في العديد من القضايا، وحدد اتجاهاته من القوى السياسية الموجودة عبر العديد من الحوارات، حيث قال في مؤتمره الجماهيري بقرية العمار بالقليوبية في مارس 2001م، والذي حضره الآلاف من أهالي القرية أن المادة الثانية من الدستور لا تسبب مشكلة بين الأقباط والمسلمين؛ فكلاهما يعيش مع الآخر منذ مئات السنين، بالإضافة إلى أن الإسلام دين الدولة، وكان جزءًا من الدساتير المصرية منذ دستور عام 1923م، فضلاً عن أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع وليست المصدر الوحيد، مشيرًا إلى أن مبادئ الشريعة الإسلامية غير أحكامها؛ فهي تعبر عن جميع الأقليات قبل الأغلبية.

وشدد البسطويسي على احترامه للمعاهدات والمواثيق الدولية التي أبرمتها مصر، ومنها معاهدة السلام مع إسرائيل، ولكن هذا الاحترام ليس معناه استمرار الموافقة عليها بشكلها الحالي، مشيرًا إلى أنه حال وصوله للرئاسة سيعمل على طلب إعادة التفاوض حول بنود الاتفاقية، وتعديل كل ما هو مجحف بالنسبة لمصر بشكل سلمي، بما يحقق السلام الحقيقي من خلال التوازن بين حقوق مصر وإسرائيل وفقًا للأعراف الدولية.

وأوضح البسطويسي أن تصدير الغاز لإسرائيل يندرج تحت بند العقود وليس الاتفاقيات، ولدينا الوسائل الكاملة لمراجعة هذا العقد الجائر، داعيًا كافة الشعوب العربية وثوارها إلى أن يناصروا كل من يطالب بحقوقه في الديمقراطية في كافة أنحاء الوطن العربي.

## لا مكان للفلول بالبرلمان

وعن الإخوان المسلمين والانتخابات التشريعية قال البسطويسي في حواره المنشور ببوابة الأهرام الإليكترونية في 24 مارس: إن الجماعة كانت محظورة قبل الثورة، والآن اكتسبت شرعية سمحت لأعضائها بإعلان عملهم التنظيمي والسياسي على الساحة بشكل رسمي وعلني، وهذه خطوة طيبة، وهم فصيل ضمن القوى السياسية الوطنية في مصر، ومن حق كل القوى أن تشارك عبر وضع برامج ترى من خلالها أنها تحقق المصلحة العامة في مصر، وفي النهاية الشعب هو الذي سيختار ما يراه متوافقًا مع آماله وطموحاته.

وأضاف لا أعتقد أن فلول الوطني من الممكن أن تحصل على أي مقعد حتى لو شاركت كمستقلين؛ لأن وجوههم أصبحت معروفة للجميع، والحزب الوطني بكل قوته وتزويره لم يكن يحقق أغلبية، كما كان يتصور الكثيرون، فقد كانت أغلبية مزورة ومصطنعة، لذا لا يوجد خوف من الحزب الوطني، مؤكدًا أنه متفائل من الانتخابات البرلمانية

القادمة، ومن قدرتها على خلق منافسة شريفة تسمح لجميع القوى السياسية بالمشاركة لا سيما وأن هناك فرصة جيدة لجميع القوى في أن تتواصل مع الجماهير، وبات لديها حرية في الحركة، وأغلب الأحزاب كان لها وجود من قبل وتتمتع بأرضية جيدة يمكنها الاعتماد عليها.. فقط عليها أن تعمل بجهد أكثر لاستعادة واتساع تلك الأرضية عبر برامج واضحة ومتجددة تفي بطموحات وآمال الشعب في المرحلة الحالية.

وعن تصوره للشكل أو النظام الأفضل الذي يجب أن تكون عليه الدولة المصرية في المرحلة المقبلة قال: أعتقد أن الشعب المصري لم يعد يرغب في جمهورية رئاسية، وأنه يميل أكثر للجمهورية البرلمانية، أو النظام المختلط بين الرئاسي والبرلماني، وأن تتقلص الصلاحيات الخاصة برئيس الجمهورية، وأن تكون حكومة منتخبة تمثل حزب الأغلبية المنتخب من قبل الشعب؛ بحيث تتحمل مسئولية البرامج التنفيذية والتفصيلات التي تعبر عن آليات تنفيذ المشروعات والتوجيهات التي قد يقترحها الرئيس، لذا سأكون حريصًا على إدراج بعض وليس كل التفصيلات حتى أساعد الناخب على الاختيار سواء اختار الشعب النظام الرئاسي أو البرلماني، وكما ذكرت في عدة لقاءات سابقة أن البرنامج سيعنى بقضيتي التغيير والتنمية، وسأعمل على إطلاق الحريات وتطبيق النظام الديمقراطي والمشاركة الشعبية لانتخاب كافة المناصب داخل الدولة؛ مثل المحافظين والعمد والمجالس المحلية ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات وغيرهم، وإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس ديمقراطية، فضلاً عن إطلاق الحرية لتشكيل النقابات والجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني دون رقابة من الدولة بمجرد الإخطار.

وكذا إعادة هيكلة بعض المؤسسات مثل السلطة القضائية، مثل ضم جميع أعضاء الهيئات القضائية في السلطة القضائية، وتوحيد كل تلك الجهات في سلطة قضائية واحدة تختص بكافة أنواع المنازعات، وعلاج مشكلة تراكم القضايا، وبطء إجراءات التقاضي، واستحداث أنظمة جديدة للقضاء مثل قاضي الصلح، أيضًا الجهات المعاونة للقضاء مثل الخبراء والمحضرين وغيرهم في حاجة لإعادة النظر وعناية خاصة.

## شرطة مدنية

وكذلك جهاز الشرطة يحتاج لإعادة هيكلة ليصبح جهازًا مدنيًا بحيث يقتصر التسليح على بعض التخصصات التي تحتاج تسليحًا أعلى، مثل مكافحة المخدرات والإرهاب، وأضاف المستشار البسطويسي أنا مع الحرية والديمقراطية في كل المواقف والمناصب، ومنصب شيخ الأزهر يجب أن يكون بالانتخاب، وكل مؤسسة في الدولة يجب أن تقوم على أساس ديمقراطي لها استقلاليتها، ولا يتدخل أحد في شئونها، فالأنظمة الديكتاتورية هي التي تلجأ للتدخل في السلطات الأخرى سواء الدينية أو غيرها لتدعم حكمها وتحمي نظامها، أما بالنسبة للأنظمة الديمقراطية، فالشعب هو الذي يختار بقاء الشخص أو ذهابه، لذا فلن تكون هناك حاجة لاستغلال السلطة الدينية أو أجهزة الأمن وتسخيرها لحمايته؛ لأن رضاء الشعب هو الأهم.

وشدد على ضرورة أن تتمتع القوات المسلحة بالاستقلال الكامل بكل شئونها من خلال مجلسها العسكري بعيدًا عن السلطة التنفيذية حتى لا تتغير بتغير الأحزاب، ويكون من ضمن مهامها حماية الدستور من الانقلاب عليه مثل الجيش التركي الذي يوفر حماية للدولة وللدستور، وبالطبع سيكون لها صلات بالنظام المدني بينها وبين البرلمان ورئيس الدولة وفق القواعد الدستورية، لكن لا تسمح لرئيس الدولة ولا للبرلمان بالتدخل في شئون القوات المسلحة؛ خاصة في القضايا المتعلقة بالتأهيل والكفاءة والتسليح إلى آخره، أما مهام القوات المسلحة، فبالطبع لابد من وجود نص دستوري يحدد كيفية اتخاذ القرار؛ بحيث يتم اتخاذ القرارات بمشاركة القوات المسلحة والبرلمان، ويقتصر دور رئيس الدولة على الجانب السياسي فقط، وهو إعلان هذا القرار والتصديق عليه.

وعن السماح للبرلمان بالرقابة على ميزانية القوات المسلحة، كما هو الحال في النظام الأمريكي، أكد أنه لن توجد رقابة بهذا المعنى؛ لأن المجلس العسكري هو الأقدر على إدارة شئونه، لكن بالطبع لابد من موافقة البرلمان على الميزانية، وهذا يتطلب

من المجلس العسكري أن يشرح للبرلمان احتياجاته ومبررات طلب الميزانية المقترحة التي يقدمها، وبالطبع نظرًا لحساسية وضع الجيش الذي يتفهمها الجميع لن يكون من المطلوب أن يوضح تلك الاحتياجات بالتفصيل.

وحول ما ورد في أحد تصريحاته بشأن وضع شروط لمجانية التعليم، قال: إنه بالطبع مع مجانية التعليم التي تتفق مع مصالح الشعب، وهى واجبة في فترة التعليم الإلزامي حتى المرحلة الإعدادية، وبعد الإعدادية سيكون لدينا المتفوقون الذين من حقهم اختيار طبيعة الدراسة التي يرغبون بها، ويستمرون في التعليم مجانًا لحين انتهائهم تمامًا، ويبقى لنا غير المتفوق الذي يجب أن يتواكب مع خطة الدولة التي ستضعها لتحدد احتياجات سوق العمل، فلابد من توافر آلية ما لتوجيه تلك الموارد البشرية بشكل صحيح يحقق أهداف خطة التنمية الشاملة في مصر؛ لأن التعليم المجاني ليس مجانيًّا في الواقع، فالذي يتحمل كلفته هو الشعب، لذا لابد أن تذهب أموال الشعب لفرد يفيد المجتمع، حتى يكون الاستثمار في موضعه، وبالتالي فور تخرجه سيجد وظيفة في تخصصه الدراسي بسهولة.

وعن رؤيته لعلاقات مصر الخارجية- خاصة مع إيران- قال: في رأيي أن الشعب المصري يرغب في أن تكون له علاقات طيبة مع جميع دول العالم، ومصر طوال تاريخها منفتحة على جميع الدول والثقافات، ولكن العلاقات مع أي دولة أخرى قد تتأثر بناءً على أمرين مهمين؛ الأول مصالح مصر كدولة، وتعاون هذه الدولة في تحقيق مصالح مصر، وثانيًا احترامها لحقوق الإنسان المصري وكرامته.

وبخصوص الولايات المتحدة أوضح أنها أكبر دولة في العالم، ولا تستطيع أي دولة أن تغامر بأن تسوء علاقتها معها، لكن ما كان يحدث هو أن النظام كانت له مصالح خاصة وشخصية بخلاف مصلحة مصر؛ مثل ملف التوريث، أو تمرير بعض القضايا والسكوت على قضايا الفساد السياسي أو الاقتصادي، لكن في ظل وجود نظام ديمقراطي ستكون تلك الأمور غير مطروحة، لذا لن يكون هناك مبرر لأن تكون

مصر في موقف ضعف لتقبل أي إملاءات تتعارض مع مصالحها، وستكون علاقتها مع الولايات المتحدة وغيرها من مركز قوة، وندًّا لند لأنها ستكون علاقات قائمة على التوازن والمشاركة لتحقيق المصالح المشتركة للجميع، وما سيكون محل خلاف أو اختلاف سيتم التفاوض بشأنه كما يحدث بين دول العالم.

وعن معاهدة "كامب ديفيد" أكد أنه ليس قلقًا على الإطلاق منها؛ لأن صاحب الحق لا يخاف، ومصر دولة تحترم اتفاقياتها ومعاهداتها مع الدول الأخرى وكلا الملفين سواءً الاتفاقية أو العقد لهما إطار قانوني، ويمكن التعامل معهما بطريقة قانونية وسلمية تكفل لنا حقوقنا القانونية باستخدام أدوات التفاوض السلمية.

وعن ترشحه لانتخابات الرئاسة قال البسطويسي: الأمر بدأ منذ عام 2006م، في شكل مطالبات من جانب بعض القوى السياسية لخوض هذه التجربة، ولكن الظروف السياسية لم تسمح بذلك؛ خاصة فيما يتعلق بالمادة 76، ولكن تغيرت الأمور بعد قيام الثورة من خلال التفكير الجدي للترشح للرئاسة؛ لامتلاكي لبعض الأفكار التي أرغب في تنفيذها لديها القدرة على وضع مصر في مصاف الدول المتقدمة.

وأضاف واصفًا فرصه بالفوز في سباق الرئاسة في ظل المنافسة الشرسة مع مرشحين أصحاب ثقل مثل البرادعي وعمرو موسى وسليم العوا وغيرهم: "إن لم أكن على ثقة وقناعة بأن فرصي هي الأعلى لما تقدمت لخوض هذه التجربة، وأهم ما يميزني كوني قاضيًا، اعتاد أن يسمع أكثر مما يتكلم، وتقبل وجهات النظر المتعارضة، ويستخلص منها الحقيقة، ليحكم بالعدل بين الخصمين، وتعود أيضًا على ممارسة الديمقراطية كسلوك في حياته وليس مجرد شعارات".

# البسطويسي: أُجبرت على الخروج من مصر

ما أن أعلن المستشار هشام البسطويسي- نائب رئيس محكمة النقض- عن ترشيح نفسه للرئاسة حتى انطلقت سهام النقد محاولة النيل من مواقفه، لهذا لم يجد الرجل بدًّا من تفنيد هذه الانتقادات والرد عليها موضحًا دوافعه وشارحًا آراءه في التصرفات التي قام بها وكانت محل انتقاد.

## الهارب

في البداية وصفه البعض بأنه هرب من الميدان في نهايات عصر مبارك بعد أن تمت إحالته للتحقيق؛ حيث ترك الساحة مفضلاً الإعارة للكويت عن الاستمرار في محاربة الظلم، وقد رد البسطويسي على ذلك قائلاً: عندما قررت السفر للخارج كانت لدي دوافعي التي أراها منطقية، فوجودي أصبح مقلقًا داخل بلدي، كنت أشعر بأنه يتم التضييق عليَّ، وأنني أصبحت مقيدًا فيها، سواء في كلمتي أو في حركتي، ولا أخفيكم سرًّا إن قلت إن الدولة قدمت لنا جميع التسهيلات من أجل السفر للخارج، ولا أستطيع أن أقول أكثر من ذلك حتى لا أحرج أحدًا.

وأضاف البسطويسي كما أنه كانت لدي قناعة بأنني ربما أكون مساهمًا وأنا في الخارج بشكل أكثر فاعلية، وأعترف بأنني في البداية، وقعت في محنة نفسية رهيبة بين وجودي بالخارج– والتي لا أحس فيها بنفس مشاعر الصدق والمعاناة التي يعانيها الناس يوميًّا– وبقائي داخل مصر وما أعانيه فيها من تقييد لحريتي، خصوصًا أنني حاليًا أشعر أنني أكثر حرية للمشاركة في مؤتمرات دولية، والتعبير عن مبادئي وأفكاري في استقلال القضاء ونزاهة الانتخابات.

## باع القضية

عن غضب شباب القضاة منه ووصفهم إياه بأنه "باع القضية" بالسفر قال: أعتقد أن غضبهم ليس في محله، وأحب أن أوضح لهم أمرًا، إنني تكبدت معاناة الظروف المعيشية من أجل مواقفي ومبادئي التي أؤمن بها، فقد رفضت تنفيذ قرار بندبي إلى محكمة القيم بمقابل مادي جيد، بجانب عملي بالنقض، لتعارض ذلك مع مبادئي، ومن ناحية فأنا ضد سياسة الترغيب والترهيب التي تمارسها الدولة مع القضاة في الإغداق أو التقتير عليهم، وأخيرًا كان تفكيري كيف أحافظ على مبادئي وأفكاري، وأؤمن لأسرتي مستوى لائقًا، فكانت فكرة السفر حاضرة.

وعندما عاد البسطويسي من الكويت بعد 15 يومًا من قيام ثورة يناير ليشارك في جمعة إنقاذ الثورة، لاحقه الاتهام بأنه عاد لكي يحصد ما زرعته الثورة، لكنه رد على ذلك قائلاً: بالطبع لا، فقد عدت في الوقت الذي كانت فيه الثورة لم تحقق أي خطوة حقيقة للتغير، فكان أحمد شفيق رئيس الوزراء، وأغلب الوزراء من الحزب الوطني، وعمر سليمان يمارس صلاحياته كنائب للرئيس، ومبارك مازال يمارس كامل صلاحياته كرئيس للجمهورية رافضًا فكرة التنحي، فالوضع قد تغير للأسوأ، وكان الثوار يواجهون أزمة حقيقية، ويوم 11 فبراير ألقيت كلمة من ميدان التحرير للرئيس مبارك وعمر سليمان وأحمد شفيق لمطالبتهم بالرحيل، وحث المجلس العسكري على إصدار البيان رقم 3 للاعتراف بالثورة وإعلان التغيير، وإقالة الرئيس مبارك والنظام بأكمله، وحذرت من أن التأخر في هذا القرار ربما يؤدي إلى انقلاب الجيش على المجلس العسكري نفسه، وفي مساء هذا اليوم– من باب المصادفة– تنحى الرئيس مبارك عن الحكم، وبدأت الثورة في تحقيق نجاحات مادية على أرض الواقع، ومن ثم التمكين لها بقدوم أحد ثوار التحرير وهو الدكتور عصام شرف كرئيس للوزراء.

## لا يصلح رئيسًا

كما هاجمه البعض بأنه لا يصلح للرئاسة؛ كونه لم يعمل بالسياسة، وعمله في القضاء ليس مسوغًا لوصوله إلى منصب رفيع كرئاسة الجمهورية، كما وصفه البعض بالغرور من فرط ثقته في قدرته على الفوز في سباق الرئاسة، فجاء رد البسطويسي على ذلك معتبرًا ما ذكره خصومه كعيب ميزة تضاف إليه كمرشح رئاسي قائلاً: "لا أقيم نفسي بالمقارنة بالآخرين؛ بل أقيم نفسي بالنسبة لنفسي، أعتقد أنني أتميز بأنني عملت كقاض، والقاضي له مواصفات خاصة قد لا تتوافر في شخص أو مهنة أخرى، وبالطبع يكتسب خبرات مختلفة، منها التعود على ممارسة الديمقراطية وقواعد الديمقراطية؛ لأن المحاكم كانت المكان الوحيد الذي تمارس فيه الديمقراطية في مصر من خلال المداولة وسماع الآراء المختلفة وتقبل الرأي الآخر والنزول على رأي الأغلبية، بالإضافة إلى

أنه لطبيعة عملي كنت في تواصل مستمر مع جميع فئات الشعب والطبقات الفقيرة والبسيطة، وأعتقد أنني أملك شعبية بينهم، لذا أعتقد أنني سأتمكن من الفوز في سباق الانتخابات الرئاسية بفضل هؤلاء، لكن بالطبع إذا لم يتحقق هذا فسأبارك من يفوز بثقة الشعب، وأتعاون معه كأي مواطن ونقف جميعًا خلفه في صف واحد لتحقيق كل خير لمصر".

## مغازلة الأقباط

وبعد زيارته لـ"المقر البابوي" بالكنيسة الأرثوذكسية لتقديم التهنئة بعيد القيامة اتهمه البعض "بمغازلة الأقباط" لكسب أصواتهم في معركة انتخابات الرئاسة، وهو ما رفضه بشدة قائلاً: "هذا واجب، وعمره ما يكون مغازلة سياسية".

وأضاف ليس احتفال "عيد القيامة" الذي سوف يحمل مذاقًا مختلفًا بعد ثورة 25 يناير، لافتًا إلى أن كل أعياد المصريين ستكون أفضل في ظل الحرية.

وبعيدًا عن الانتقادات فقد كان للبسطويسي آراء واضحة في منافسيه على الرئاسة عمرو موسى ومحمد البرادعي حيث قال عن الأول: "عمرو موسى يظلم إذا نسبت إليه قرارات الجامعة العربية، إن مواقف الجامعة مرتبطة بقرارات دول وحكومات، وليس لدية الحرية الكاملة في اتخاذ القرارات، لذلك فتصريحاته كأمين عام ليست بالضرورة معبرة عن وجهة نظر شخصية، وربما يتمنى أن يتخذ مواقف أكثر قوة ولكن لا تتاح لدية الفرصة لذلك، وفي النهاية هو موظف مقيد بقيود الوظيفة".

في حين قال عن الثاني: "أنا لا أوافق على قصر حركة التغير على شخص البرادعي، ففكرة التغير قديمة، وشارك فيها حركة القضاة، وكفاية، والنخبة السياسية، رافضين للتوريث ومطالبين بالحرية ومبشرين بها، لذلك لا يمكن اختصارها في شخص جاء منذ سنتين فقط، ولكن هذا لا يتعارض مع القيمة العلمية والسياسية للدكتور البرادعي".

# مجدي حسين.. المقاتل الصلب

تاريخه يؤكد أنه أكثر مرشحي الرئاسة صلابة، فلم يتعرض واحد من المتنافسين للسجن في عهد مبارك كما تعرض مجدي حسين، والذي صدرت ضده أحكام خلال الـ 30 عامًا من حكم الرئيس السابق وصلت لـ 15 عامًا كاملة، ويكفي أنه لم يرضخ للضغوط كغيره و لم يقدم تنازلاً واحدًا ولو بكلمة اعتذار تخرجه من جدران السجن الرطبة، لهذا فمجدي واحد ممن يستحقون شرف المنافسة على حكم مصر بالتأكيد.

مجدي أحمد حسين سياسي وكاتب صحفي مصري ورئيس التحرير السابق لصحيفة الشعب المصرية المغلقة حاليًا، والناطق بلسان حزب العمل المصري، ويشغل حاليًا منصب الأمين العام لحزب العمل المصري المجمد نشاطه من لجنة شئون الأحزاب المصرية في عام 2000م.

ولد مجدي أحمد حسين في 23 يوليو 1951م، ووالده هو السياسي المصري أحمد حسين مؤسس حزب مصر الفتاة، وعمه هو عادل حسين رئيس التحرير السابق لصحيفة الشعب، والأمين العام السابق لحزب العمل، وهو متزوج حاليًا من الدكتورة نجلاء القليوبي أمين عام مساعد حزب العمل.

شارك مجدي حسين في الحركة الطلابية المطالبة بالحرب وتحرير سيناء عام 1968م، وقد ترأس اتحاد طلاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وتخرج في نفس الكلية عام 1972م، التحق بعدها بالقوات المسلحة كمجند لمدة 3 سنوات حتى عام 1975م؛ حيث شارك في حرب أكتوبر المجيدة عام 1973م، ثم عمل مذيعًا بصوت العرب وعضوًا بالمكتب الاستشاري لوزير الإعلام قبل أن يتركه ويشارك في تأسيس مجلة الاقتصاد والأعمال في بيروت، التحق بعدها بالعمل في جريدة الشعب كمحرر للشئون العربية عام 1981م، كما شغل منصب أمين شباب حزب العمل وعضو اللجنة التنفيذية، وقد اعتقل مجدي حسين عام 1985م بسبب مشاركته في مظاهرة ضد الجناح الإسرائيلي بمعرض الكتاب، وفي عام 1987م نجح في انتخابات البرلمان ليصبح نائبًا بمجلس الشعب حتى عام 1990م، وقد اعتقل مجدي للمرة الثانية عام 1991م لموقفه الرافض بشدة من العدوان الأمريكي على العراق، وفي عام 1993م ترأس مجدي حسين تحرير صحيفة الشعب وأصبح عضو المكتب السياسي لحزب العمل، وتعرض للكثير من التحقيقات والمحاكمات بسبب قضايا مكافحة الفساد بين عامي 1993م – 1998م، وبسبب مشاركته في إغاثة المنكوبين بالزلزال، وقد تعرض للسجن عام

1998م بسبب الحملة التي شنّها عبر جريدة الشعب على فساد وزير الداخلية الأسبق وأسرته، وقد امتدت معركة التقاضي بين الطرفين لما بعد إقالة الألفي من منصبه.

## سجون مبارك أكرم من الاعتذار

والحقيقة أن مجدي حسين سرد الكثير من محاولات الصلح بين الطرفين والتي تمت برعاية مبارك عن طريق زكريا عزمي، واسمحوا لي أن أنقل لكم سطورًا من مذكرات مجدي حسين؛ لأنها سترسم بوضوح ملامح هذا المقاتل الصحفي الصلب، الذي ارتضى بالنوم في زنازين مبارك الرطبة رافضًا الاعتذار أو السعي لعفو رئاسي كغيره، يقول مجدي حسين في الحلقة الثانية من مذكراته عن الرحلة التي صحب فيها الرئيس إلى شرق العوينات وبالتحديد أثناء العودة على طائرة الرئاسة:

"في هذه الرحلة جرى أهم حوار مع مبارك، ولكن من خلال الدكتور زكريا عزمي رئيس البلاط الجمهوري، فأثناء وجودنا بالقاعة التي يشرح فيها مسئولو المشروع الوضع، طلب مني زكريا عزمي الحضور لغرفة مجاورة، فذهبت وأنا خالي الذهن تمامًا ولا أدري ماذا يريد مني؟!"

في غرفة غير معدة حيث لا يوجد مكان للجلوس، وبعد السلام والتحية، قال الدكتور عزمي وقد دخل في الموضوع فورًا: أنت عامل إيه في قضية حسن الألفي في المحكمة؟ قلت له: خير إن شاء الله، القضية منظورة أمام المحكمة؟ قال لي: لابد أن نصل إلى صيغة اعتذار تكتبها للألفي (أو قال لابد أن تعتذر للألفي) قلت له: ماذا؟ أعتذر؟! هذا أمر غير وارد على الإطلاق.

زكريا عزمي: أمال أنت فاكر الموضوع حاينتهي أزاي؟!

قلت: ينتهي زي ما ينتهي ولكنني لن أعتذر.

حوار مارثوني مع زكريا عزمي:

تصورت أن موضوع الاعتذار للألفي وزير الداخلية السابق قد انتهى وأغلقت ملفه بموقفي الحاسم، ولكن يبدو أن الطرف الآخر كان مُصرًا، فوجئت بعد عدة أيام بالدكتور زكريا عزمي يتصل بي ويطلب مقابلتي، واتفقنا على موعد في قصر عابدين، وهذه المرة كنت متوقعًا أنه سيواصل محاولاته في نفس الموضوع، ولكنني تأدبًا لم يكن لي أن أرفض اللقاء، ولا نريد أن نتعجل الصدام مرة أخرى مع النظام، وكنا نقدر بعض الإيجابيات في مواقفه كما ذكرت بين 1996م – 1999م، وأحيانًا يُفهم التزامي بالأدب أو الخجل أنه ضعف أو ليونة!

كان اللقاء في الدور الأول بقصر عابدين، حيث مكتب الدكتور زكريا عزمي، ووجدت معه كراسة من عشرات الصفحات ربما 20 أو 30 صفحة من القطع الكبير!! وقال لي: اقرأ هذا المقترح ثم نتناقش فيه! ووجدت أمامي كراسة أشبه بكراسات المناقصات! تبدأ بالاعتذار عما نشرته في حق الألفي بالتفصيل، على كل الوقائع، وتشمل أن هذا الاتفاق سيذاع في الإذاعة والتليفزيون وينشر في الصحف!!

و لم أحتج وقتًا لقراءة هذا التصور بإمعان فقد كان كل شيء واضحًا من السطر الأول، قلت له: ما هذا يا دكتور زكريا؟! وهل تتصور أنني سأوافق على هذه الصيغة.

قال: إن الألفي يقول إنك شتمته في 40 عددًا، ولابد أن تقدم له 40 اعتذارًا، وهذا هو سبب طول الورقة.

قلت له: لقد ذكرت لك موقفي في شرق العوينات، فلماذا تعود لطرح الموضوع، وأيضًا بهذه الصيغة المهينة، كأنني كنت أعبث ولا أقوم بحملة صحفية أمينة أدت إلى الإطاحة بالوزير.

زكريا عزمي: أنت تعلم أن سبب عزل الألفي هو حادث الأقصر وليس حملتك الصحفية.

قلت: أعتقد أن حادث الأقصر كان القشة التي قصمت ظهر البعير أو السبب المباشر.

زكريا عزمي (مازحًا): يا رجل، ده أنا بتصور إنك أنت وراء حادث الأقصر!!

وضحكت ورأيت ألا فائدة من استمرار الحوار، ولكن واصل زكريا ضغطه عليَّ، وأنا أتحدث بليونة دون أي تنازل ولا لسنتيمتر واحد.

وقلت له: حتى في الاتفاق الذي وقعته معك أنت شخصيًا بخصوص ما كتبنا عنك في جريدة الشعب فأنا لم أعتذر لك!

زكريا عزمي: يا سيدي أنا مخي كبير، وما يهمنيش ولكن الألفي مُصر.

قلت له: هو حر يصر كما يريد، وأنا راضٍ بحكم المحكمة، ولكن زكريا عزمي لم يرد أن يقطع الخيط، وقال لي: طيب يا سيدي بلاش الصيغة دي اكتب الصيغة اللي أنت عاوزها وابعتها لي على الفاكس، وأعطاني رقم الفاكس.

قلت له: حاكتب نفس الصيغة التي كتبتها معك ومع الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء، ومع عمر عبد الآخر محافظ القاهرة.

قال لي: قلت لك لا تقارني بالألفي، أنا ممكن أوافق ولكن الألفي لن يوافق.

قلت له: إذن خلال أيام سأرسل لك صيغة بالفاكس.

قال: أيام إيه؟ بكرة أو بعده.

قلت: إن شاء الله.

بعد أيام عدت وأرسلت فاكسًا للدكتور زكريا عزمي كما قلت بنفس الصيغة التي اقترحها عليَّ أي مسئول يريد أن يسحب القضية ونصها كالتالي:

يقر مجدي أحمد حسين– رئيس تحرير صحيفة الشعب– أن ما كتبه في حق الطرف الثاني كان يستهدف الصالح العام، ويقر الطرف الثاني أنه يؤمن بحرية الصحافة.

وهذه الصيغة بالنسبة لي مبدئية للغاية، وصحيحة، فأنا لا أكتب إلا للصالح العام ولا أبغى إهانة شخص ما أو سبه بصورة شخصية، وهذا يعني أنني متمسك بكل ما كتبته من حيث المضمون الأساسي، وعندما يقر الطرف الثاني بحرية الصحافة فهذا لا يطعن في أي شيء كتبته!!

وفي حالة عاطف صدقي رئيس الوزراء وعمر عبد الآخر محافظ القاهرة، عندما قدمنا هذه الصيغة حكمت محكمة الجنايات بالبراءة لي في القضيتين؛ لأن الصيغة تؤكد أن ما نشرته صحيحًا.

وعندما تلقى زكريا عزمي الفاكس استشاط غضبًا، واتصل بي تلفونيًّا: ما هذا الفاكس الذي أرسلته؟! إنه لا يوجد فيه أي اعتذار! بل تريد من الطرف الآخر أن يقر بما نشرته.

وطالت المكالمة ولكنني أفهمت الدكتور زكريا عزمي مرارًا أنه ليس لدي أدنى من ذلك، ولكنه قبل أن يغلق الهاتف قال: معلش حاول كتابة صيغة أخرى أخف وأرسلها لي، ومرة أخرى اعتبرت الموضوع منتهيًا، ولم أرسل أي شيء جديد.

وقد كان إصرار زكريا عزمي يؤكد أنه مكلف من الرئيس مبارك لأداء المهمة، وأن دافعه ليس الخوف عليَّ من دخول السجن!! وهكذا أصبحت الصورة واضحة، أنني أمام محاولة احتواء:

الخطوة الأولى: الترحيب بي في الرحلة الأولى "الرياض" وكأنني الصحفي الأثير للرئيس مبارك.

الخطوة الثانية: مبارك يتدخل في النشر وينتقد مانشيتات الشعب ويقول لرجال الأعمال: امشوا كويس أحسن أسلط عليكم مجدي حسين.

الخطوة الثالثة: المطالبة عن طريق زكريا عزمي باعتذار مهين للألفي.

في هذه اللحظة تذكرت العديد من الحملات التي شنها بعض الصحفيين على بعض الوزراء المسئولين، وانتهت باعتذار مهين؛ إذن المطلوب أن يكون جميع الصحفيين عيونهم مكسورة، وأن سيف السجن المسلط على رقابهم يجعلهم يضعفون في اللحظة الأخيرة، ويقولون لأنفسهم ولمن حولهم: ألم ننشر ما نريد إذن لنعطي سطرًا أو سطرين للوزير!!

وفي رأيي أن هذا ينسف مصداقية الصحفي والصحافة، فإما أن يكون الاعتذار على خطأ حقيقي في المعلومات أو التعبيرات، وإلا فإنه يكون مهينًا للصحفي والصحافة، وأمانة القلم التي جعلتني أكتب ما كتبت تقتضي أن أتمسك بما كتبت خاصة ولدي مستندات حتى وإن لم تأخذ المحكمة بها، فأنا أتعامل مع الله، ومع ضميري، ومع الجمهور.

إن السُلطة لا تريد رأسًا مرفوعة سواء في مجال الصحافة أو الفكر أو السياسة، والرأس المرفوعة لابد أن تقطع، ولما كنت مصرًّا على موقفي ومستعدًّا لتحمل عواقب موقفي، فقد نسيت كل هذه الحوارات وعدت إلى حياتي المعتادة في الصحيفة والحزب.

## الحبس عقابًا لي على رفض الاعتذار

جاءتني دعوة لحضور مؤتمر حول أمن الخليج في طهران، تنظمه وزارة الخارجية الإيرانية ويشارك فيه من مصر أيضًا ممثل من وزارة الخارجية المصرية، وحملت حقيبتي وسافرت.

في اليوم الثاني لسفري اتصل الدكتور زكريا عزمي بي في المنزل، وقالت له زوجتي الدكتورة نجلاء القليوبي: أنني في طهران لحضور مؤتمر، فبدا الغضب واضحًا على زكريا عزمي، وقال كيف يسافر بدون أن يقول لي وتوجد مسائل معلقة بيننا.

وفي طهران علمت أن محكمة الاستئناف قد انعقدت وحكمت بحبسي لمدة عام في القضايا المرفوعة ضدي من علاء الألفي، وكانت سنوات الحبس قد وصلت 4 سنوات

في 4 قضايا منفصلة، تحولت إلى حبس لمدة عام واحد، بينما هناك قضية أخرى رفعها حسن الألفي الأب ما تزال متداولة في محكمة الجنايات يمكن أن تؤدي لحبس عامين آخرين، بالإضافة لقضايا أخرى فرعية!!

كانت العلاقة واضحة بين رفضي الاعتذار وبين هذا الحكم السريع في أول جلسة تنعقد بعد اكتشاف زكريا عزمي أنني سافرت بدون إبلاغه، والواقع لقد كنت اعتبرت الموضوع منتهيًا تمامًا بيني وبينه.

اتصلوا بي من القاهرة وأبلغوني بالحكم، وأجرى غسان بن جدو مراسل الـ "بي بي سي" معي حديثًا في طهران حول الحكم، وقلت له (وأذاعه في نفس اليوم) أنني سأعود لمصر في أول طائرة لتنفيذ الحكم والطعن عليه بالنقض.

ولكن ظل حسني مبارك في الصورة، والعهدة على مكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين في ذلك الوقت، حيث كان يتصل بالأستاذ عادل حسين ويقول له: إن مبارك يقدر مجدي حسين ولا يريد له الحبس ولا لأي صحفي، وعندما سأله عادل حسين عن الحل: قال مكرم: على مجدي أن يوافق على صيغة أقل من الاعتذار، فيقول إن بعض الوقائع في حملته لم تكن دقيقة أو صحيحة، ورأت أغلبية قيادة الحزب أن هذه الصيغة معقولة لتجنيبي السجن، وقد رفضت ذلك رفضًا باتًّا وقاطعًا وحاسمًا، عبر مكالمات هاتفية ماراثونية بين القاهرة وطهران، وقلت لهم: أنا صاحب الحملة، وهذا قراري؛ لأنها مصداقيتي أنا أمام الجمهور، خاصةً ونحن نعلم أنه لا توجد وقائع غير صحيحة في الحملة!!

ورأى البعض في الحزب أن الصحفيين لم يحبسوا في مصر منذ عشرات السنين بتهمة السب والقذف، وأن دخولي السجن سيمثل سابقة ستشجع على حبس غيري من الصحفيين، وكانت المكالمات الواردة من القاهرة تحمل تحيات الرئيس مبارك وتقديره لي عبر مكرم محمد أحمد، ولكن ذلك لا يغير في الأمر شيئًا، فمصداقيتي أصنعها بمواقفي لا بتقدير الرئيس مبارك لي!!

ومذكرات السجن المنشورة توضح ما جرى بعد ذلك، فقد عدت من طهران إلى القاهرة عن طريق دمشق وانتظرني الأمن على سلم الطائرة إلى السجن، ثم خرجت بعد 4 شهور بحكم محكمة النقض.

مفاجأة: الدكتور زكريا عزمي يواصل عرض المصالحة مع الألفي!

عندما خرجت من السجن بعد 4 شهور أجريت حديثًا صحفيًا مع الأهرام، وعندما سُئلت عن المصالحة مع الألفي؟ قلت: أنا لا أقبل أي مصالحات، إلا الصيغة التي طرحها الدكتورعلي الغتيت، وكان الدكتور علي الغتيت المحامي قد اقترح صيغة مماثلة تمامًا من حيث المضمون مع الصيغة التي ألتزم بها دائمًا مع الوزراء وكبار المسئولين.

وبعد أيام قليلة اتصل بي الدكتور زكريا عزمي ليهنئني بالخروج من السجن، وقال لي: لقد قرأت حديثك بالأهرام، وعلمت أنك توافق على صيغة الدكتور علي الغتيت، قلت نعم. قال: إذًا لنعمل عليها!! وكنت لا أزال أواجه 6 أو 7 قضايا مختلفة للألفي بين إعادة الاستئناف ومحكمة الجنايات، وكانت هناك محاولات مضنية من جانب الألفي والدكتور زكريا لتعديل صيغة الغتيت، وتضميني أي عبارة عن أخطاء في النشر أو الاعتذار، ولكنني كنت كالصخرة التي لا تتفاهم، وأكدت استعدادي للعودة إلى السجن مثنى وثلاث ورباع!!

وكانت إعادة حبسي مرة أخرى على ذمة قضايا الألفي مسألة مثيرة للسخرية، فكل الرأي العام يعلم أنني انتصرت في هذه الحملة، وأنني كنت على حق (بل إنني قبل حبسي تلقيت تهنئة شفوية من رئيس جهاز مباحث أمن الدولة في ذلك الوقت على نجاح حملتي)!!

وأمام هذا الإصرار اضطر حسن الألفي لتوقيع صيغة الغتيت وتسليم توقيعه للنائب العام.

وعن فترة سجنه في قضية الألفي قال مجدي حسين في حوار للأهرام نشر في 24 إبريل 2011م: "زارني نقيب الصحفيين في ذلك الوقت مكرم محمد أحمد وأبلغني أنه جاء من عند الرئيس وهو حزين لوجودي في السجن، وأنه يريد أن يصدر قرارًا بالعفو عنك الآن بشرط أن تعلن أن بعض المعلومات الواردة بحملة جريدة الشعب الخاصة بالألفي غير دقيقة، فرفضت مؤكدًا أنني أملك المستندات التي تثبت براءتي، وكانت حصول ابن الألفي على 4 أبراج سكنية في ميامي برخص التراب، إلى جانب فساد القيادات الأمنية المحيطة به مثل رءوف المناوي، وعلاء عباس، وأحمد الفولي.

لكن نقيب الصحفيين حاول إقناعي بقبول الشرط حتى يمكن له طلب الإفراج عن جمال فهمي وعمرو ناصف اللذين اتهما في قضايا سب وقذف مشابهة لقضيتي لكني رفضت".

## حرب ضد فساد وزارة الزراعة

وما هي إلا شهور قليلة حتى وجد مجدي حسين نفسه مجددًا في مواجهة مع معركة فساد أخرى أدخلته السجن عامي 1999م – 2000م، وهذه المرة كانت الحملة التي شنتها جريدة الشعب ضد وزارة الزراعة التي كان يتولاها الدكتور يوسف والي بسبب التطبيع مع إسرائيل وإدخال مبيدات مسرطنة، ونشر الأمراض بين المواطنين، وتدمير المحصولات الرئيسية وغيرها من الأمور.. وكان يتولى الحملة الصحفي المختص بالشئون الزراعية بالجريدة: صلاح بديوي، ولكن الحملة اشتعلت بشكل خاص عندما كتب مجدي حسين مقالاً بعنوان: (نتهم والي بالخيانة العظمى، ورئيس الوزراء لا يرد) وكان رئيس الوزراء في ذلك الوقت كمال الجنزوري. وواصل مجدي حسين الكتابة في مختلف القضايا الزراعية كالهندسة الوراثية، والتنسيق الأمريكي مع سياسات والي، وكتب عادل حسين الأمين العام عدة مقالات وأصبح موقف والي ضعيفًا، وقد كان يوصف بأنه الرجل القوي في النظام بعد حسني مبارك، وحرك دعوة قضائية بتهمة

السب والقذف أدت إلى حبس مجدي حسين وصلاح بديوي عامين لكل منهما، وحبس عصام حنفي رسام الكاريكاتير لمدة عام وتغريم عادل حسين 20 ألف جنيه.

وخلال المحاكمة التي تكررت مرتين بسبب النقض، وفي المرة الأخيرة تحديدًا، اضطر يوسف والي للحضور بنفسه وأمام المحكمة التي كانت برئاسة (عبد السلام جمعة) ووجه مجدي حسين عشرات الأسئلة ليوسف والي بينما كانت المستندات بين يديه في حالة أي إنكار، ولكن رئيس المحكمة حمى يوسف والي ورفض توجيه كل أسئلة مجدي حسين له، وهكذا كان حضور والي لمجرد استيفاء الشكل، كما أنه جرى في غرفة المداولة وبشكل مفاجئ وليس في قاعة المحكمة العادية.

ما يهم في كل هذه القضية، أنه بعد حبس مجدي حسين ورفاقه، وبعد سنوات قليلة حركت الرقابة الإدارية قضية ضد يوسف والي ومعظم قيادات وزارة الزراعة، تركزت على إدخال مبيدات مسرطنة للبلاد، وهي القضية التي حكم فيها على يوسف عبد الرحمن (الرجل الثاني بوزارة الزراعة) بـ 10 سنوات، وراندا الشامي بـ 7 سنوات وآخرين بثلاث سنوات أو أقل، وفي الحكم الأول تضمنت حيثيات محكمة الجنايات اتهامات صريحة ليوسف والي، ودعت النيابة إلى التحقيق معه وهو ما لم يحدث، فقد حمى النظام يوسف والي، المهم أن قيادات وزارة الزراعة حوكمت بناء على مستندات جديدة، ولكن أيضًا تضمنت مستندات ووثائق حملة جريدة الشعب التي لم تأخذ بها محاكمة مجدي حسين ورفاقه.

والمفروض أن تتم إعادة اعتبار لمجدي حسين وجريدة الشعب بعد هذه الأحكام، سواء بشكل قانوني أو أدبي، ولكن ذلك لم يحدث من أي جهة شعبية أو رسمية أو قضائية (رغم تقديم عدة مذكرات للنائب العام) بل أكثر من ذلك خرج مجدي حسين من السجن وقد تم إيقاف جريدة الشعب، وكان والي يفتخر في اجتماعات الحزب الوطني أنه هو الذي أغلق الجريدة، وخرج مجدي حسين من السجن، وحزب العمل مجمد حتى الآن.

صحيح أن جموع الناس والمتابعين علمت وتأكدت أن مجدي حسين قد حبس ظلمًا، وأنه ضحى من أجل الشعب وصحته، وأنه لم يكن يبتغي من وراء ذلك جزاءً أو شكورًا، وأنه كتب من أجل مصلحه الوطن.

المجتمع الذي يسمح للسلطة بأن تحاصر وتعزل الوطنيين الشرفاء هو مجتمع مختل، (حتى نقابة الصحفيين لم تكرم مجدي حسين وصحيفة الشعب و لم تسعَ جديًّا لعودة صدور الصحيفة)، وهذا المجتمع يتحمل بعد ذلك مسئولية أن الذي يصعد على مسرح الإعلام والسياسة والسلطة هم أردأ العناصر وأكثرها فسادًا ونفاقًا، وهو ما يعود على البلاد بالمزيد من الوبال.

## الزراعة كمان.. وكمان!!

و لم يسترح مجدي حسين من الملاحقات القضائية بين 2001م – 2009م، ومن بين ذلك يوسف والي نفسه الذي طارد مجدي حسين على الإنترنت، وقدم مقالاته للنائب العام كنموذج جديد للسب والقذف (كان ذلك قبل قضية وزارة الزراعة) مجدي حسين لم يتوقف عن المقاومة؛ لأن والي استمر في تنفيذ كافة السياسات المنحرفة في الزراعة والتي نجنى ثمارها المرة الآن، وأيضًا والي لم يتوقف عن محاولة سجنه، ورغم أن والى معروف عنه الهدوء والبرود، ولكنه لم يتحمل مجدي حسين.

وقام النائب العام بتحويل القضية لمحكمة الجنايات، ولكن المحكمة حكمت بالبراءة بعد أن وجدت موقع حزب العمل على الإنترنت غير موجود، ويرجع ذلك إلى الضربات الأمنية الإلكترونية التي طالما تعرض لها الموقع!!

ولا يتذكر أحد هذه الواقعة، وهي أول محكمة جنايات تنعقد للنظر في قضية سب وقذف على الإنترنت، أدت قضية وزارة الزراعة (يوسف عبد الرحمن) إلى تراجع مركز والي، فخرج من التشكيل الوزاري، وطرد من موقع الأمين العام، وبقي له موقع نائب رئيس الحزب الوطني!! انتهت سطوة والي وخرج من الساحة غير مأسوف عليه.

وفي عام 1999م نجح مجدي حسين في أن يصبح عضو مجلس نقابة الصحفيين، ومقررًا للجنة الحريات بها.

## انتخابات في السجن

وقد خاض مجدي حسين معركة انتخابية شرسة من وراء أسوار السجن في انتخابات مجلس الشعب عام 2000م عن دائرة المنيل، وقيل وقتها إنه حقق نجاحًا حقيقيًا، وتم تزوير الانتخابات، كما سقط في انتخابات البرلمان عام 2005م أيضًا.

وقد رشح نفسه في انتخابات نقابة الصحفيين المصرية في 3 يوليو 2001م، ولكنه خسرها لصالح إبراهيم نافع رئيس تحرير صحيفة الأهرام وقتها، وحصل مجدي حسين على 469 صوتًا مقابل 2197 صوتًا لإبراهيم نافع، في رده على اتهامات إبراهيم نافع بأن خوضه لانتخابات النقابة كان من أجل صحيفة الشعب خصيصًا، وأنها محاولة لإظهاره دون برنامج للصحفيين علق مجدي حسين بأن سبب ترشحه هو الانهيار الكبير- كما أسماه- الذي تعاني منه الصحافة في مختلف المجالات، بالإضافة إلى مشكلة صحيفة الشعب التي وصفها أنها رئيسية وليست قضية شخصية.

## سجين غزة

موعد جديد بين مجدي حسين وسجون مبارك كان في يوم الأربعاء 11 فبراير 2009م عندما حكمت محكمة عسكرية على مجدي حسين بالسجن عامين، وتغريمه خمسة آلاف جنيه بعد أن أدانته بتهمة التسلل عبر الحدود بين مصر وقطاع غزة في شهر يناير من العام نفسه، وكانت السلطات المصرية قد قامت باعتقاله يوم 31 يناير أثناء عودته من القطاع، وقد اعتبر المتابعون أن سجن مجدي جاء كعقاب له على قراره بالذهاب إلى قصر العروبة لمطالبة "مبارك" بأن يترك مصر ويرحل لأنه حاكم غير شرعي وغير مرغوب فيه في مصر.

وذلك في إطار دعوته إلى عزل "مبارك" كحاكم غير شرعي للبلاد في عام 2002م، وكانت هذه الدعوى بمثابة البذرة التي قامت عليها "حركة كفاية"، كما كان مجدي حسين على رأس أغلب التحركات الجماهيرية منذ عام 2006م حتى نهاية عام 2008م، وعندما قررت السلطات محاصرة الوقفات والمظاهرات الجماهيرية إلى أقصى حد، كان "حسين" يقوم بنفسه بتنظيم التجمعات الجماهيرية والخطابة فيها، وكانت بداية ذلك في الأزهر عام 2002م، ثم انتقل إلى جامع "عمرو بن العاص"، حتى صدر قانون خاص لوقف هذه التحركات؛ وهو قانون منع التظاهر في دور العبادة.

إلا أن "حسين" لم يتوقف عن نشاطه، وهو ما دعا الأمن إلى تقديم بلاغات عديدة أمام نيابة مصر القديمة بتهمة خرق قانون حظر التظاهر في دور العبادة، وعقوبة ذلك هي الحبس لمدة 6 شهور.

وعن تلك الأحداث قال مجدي حسين في أول حوار صحفي له بعد خروجه من المعتقل: حرب غزة أثارت فينا مشاعر شديدة من التعاطف وكراهية إسرائيل، والغضب من الموقف الرسمي المصري في التضييق على معبر رفح، وقد تعرضت خلال تلك الحرب لرقابة غير عادية، وصلت لحالة من تحديد الإقامة، فعندما كنت أحاول الخروج يريد الضابط أن يركب معي السيارة، وعندما دعوت لمظاهرة أمام السفارة الأمريكية تم استخدام القوة معي وقذفي داخل إحدى سيارات الشرطة الميكروباص للابتعاد وتفريق المظاهرة، فشعرت آنذاك أن أقل شيء يمكن أن أقدمه لأهالينا في غزة الذهاب إليها.

وبالفعل ذهبت إلى غزة عن طريق الأنفاق الحدودية، وكان لا يهمني الطريقة التي أذهب بها، وعندما رجعت إلى مصر فوجئت بالقبض عليَّ، وتصورت أنه سيتم التحقيق معي يومًا أو يومين، أسبوعًا أو أسبوعين، وتطورت الأمور وكانت نوعًا من تصفية الحسابات معي على مواقفي من حسني مبارك، وقد طالبته بالاستقالة ثم دعوت إلى إقالته منذ عام 2002م، وانتهت الأمور بالحكم عليَّ سنتين من محاكمة

عسكرية، ثم نُقلت إلى سجن بورسعيد المزدحم جدًّا بعدد كبير من المساجين داخل الزنازين الصغيرة، لكن كنت جالسًا مع اثنين فقط، وبالتالي فثلاثة في الزنزانة تعد معاملة كريمة جدًّا.

ومكثت 3 أو 4 أيام وتم نقلي لسجن المرج، وطلبت الإقامة في سجن انفرادي للقراءة والكتابة والعبادة والاعتكاف مع الله.

وعن يومه في السجن قال: مكثت في عنبر لا يوجد به أحد يسمى "التجربة" كنت فيه بمفردي طوال الوقت، وحرمتني إدارة السجن في الشهور الأربعة الأولى من الورق والقلم والجرائد غير الحكومية والمستقلة، ولم يكن يسمح بدخول الكتب من خارج السجن، فكانت مكتبة السجن ترسل لي بعض الكتب حسب اختيارها، كما مُنعت من صلاة الجمعة ومن الشراء من "الكانتين" وفي الزيارة كان يجلس معي ضابط أو مخبر ليسمع كل الأحاديث العائلية.

في البداية كنت محتاجًا للراحة، وكان معي بعض الكتب ومصحف، فلم أشعر بمشكلة كبيرة لاحتياجي للراحة منذ 10 سنوات، كما كنت أحصل على الورق والكتب والأقلام والصحف المستقلة دون علم إدارة السجن أو عناصر أمن الدولة الموجودة في السجن.

ولجعل المطالب رسمية قمت بالإضراب عن الطعام، وحددت الستة مطالب الممنوعة عني، فوافقوا عليها فلم تصبح هناك مشكلة، لكنني ظللت وحيدًا في العنبر لمدة 18 شهرًا.

وقد ألفت بعض الكتب في هذه الفترة أهمها "السيرة النبوية" ولكن من زاوية جديدة وهي صنع التغيير في السيرة النبوية والقوانين الاجتماعية التي يمكن استخلاصها لإحداث تغيير سياسي، حيث توصلت لضرورة بناء النواة الصلبة للمؤمنين والعقائديين، والتمسك بالحق بدون مساومات.

كما سلطت الضوء على قانون المرأة، وكتبت بأنه لا يمكن أن ينجح التغيير بدون تواجد قوي وفعلي للمرأة، وإذا لم تشارك المرأة معناه أن وقت التغيير لم يأت بعد، ورأينا في الثورة المصرية كيف كانت المرأة وقودًا للثورة ومحركًا رئيسيًّا لها.

الكتاب الثاني "أمريكا طاغوت العصر" يدور حول الاحتلال الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، وأن الجهاد المسلح هو الحل المناسب في التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي للمنطقة المدعوم بأمريكا، وتنبأت بأن أمريكا في مرحلة تراجع وخاصة الجزء الخاص الذي قمت بكتابته في السجن، وأشرت إلى أن حدوث التغيير في مصر سيكون نهاية الإمبراطورية الأمريكية في الشرق الأوسط.

## منسق كفاية من خلف القضبان

وخلال هذه الفترة وبالتحديد في 15 يناير 2011م أجرت حركة كفاية الانتخابات على موقع المنسق العام للحركة، لاختيار من يخلف الكاتب الصحفي عبد الحليم قنديل، وأسفرت الانتخابات عن فوز أمين حزب العمل المجمد مجدي حسين على منافسه المهندس عبد العزيز الحسيني.

وقد فاز مجدي بهذا المنصب بينما يقبع بسجن المرج، وهو ما دفع الحركة لاختيار الأستاذ إبراهيم البدراوي قائمًا بأعمال المنسق العام حتى يتم الإفراج عن المنسق المنتخب.

وقد أقام في أغسطس 2010م دعوى قضائية طالب فيها بإصدار حكم قضائي بالإفراج الشرفي عنه، وذلك بعد قضاء ثلاثة أرباع المدة، وأصدرت محكمة القضاء الإداري، برئاسة المستشار كمال اللمعي رئيس محاكم القضاء الإداري في 18 يناير 2011م، حكمًا قضائيًّا ألزمت فيه وزير الداخلية بالإفراج عن مجدي حسين، الأمين العام لحزب العمل، بعد أن قضى ثلاثة أرباع المدة، ولكن كالعادة تجاهل النظام تنفيذ الحكم القضائي مما دفع نظم قياديي حزب العمل والكرامة والناصري لتنظيم مؤتمر صحفي

في 24 يناير بنقابة الصحفيين للمطالبة بالإفراج عن مجدي حسين، وقالت دكتورة نجلاء القليوبي القيادية بحزب العمل وزوجة مجدي: إن القضاء ليس له أي سلطة وهذا شيء مهين ومخزٍ، والنظام بذلك يحرض الشعب على القيام بعصيان مدني؛ لأنه لم يتعظ من الجرس التونسي، وحملت النائب العام مسئولية عدم الإفراج عنه رغم قضاء أكثر من ثلاثة أرباع المدة القانونية، وحصوله على حكم قضاء بالإفراج الفوري عنه.

## في الميدان بالبدلة الزرقا

وأثناء وجوده سجن بنها تمهيدًا لخروجه، وكان النظام سيبدأ معه مرحلة "كعب داير" على الأقسام، أضرب عن الطعام يومي الخميس والجمعة 27، 28 يناير ليخرج من السجن ظهر الجمعة 29 يناير، ليذهب لميدان التحرير بملابس السجن الزرقاء يوم السبت قبل المغرب، ليبدأ مجدي حسين في لعب دوره الوطني كمنسق لحركة كفاية وأمين لحزب العمل، وقد قال عن ذلك: كانت الاجتماعات أثناء الأحداث صعبة جدًّا، وأحيانًا كنا نقوم بعقد لقاءات سريعة في نقابة الصحفيين، وشباب كفاية شيدوا 4 خيام في ميدان التحرير، وكان هناك خيمة لحزب العمل، وكنت أتنقل ما بين حزب العمل وكفاية، وأتعاون مع كل الناس، وكان الجميع متفقًا على مبدأ واحد إسقاط النظام.

كما أكد خلال لقائه بجماهير 6 أكتوبر في 21 إبريل 2011م أن حزب العمل هو الذي دعا للعصيان المدني عام 1993م، وأول من دعا إلى إقالة مبارك عام 2002م، وشارك في تأسيس كفاية 2004م، وهو الحزب الوحيد الذي تم تجميده وإغلاق جريدته في العهد البائد وقدم الكثير من التضحيات، وقد أعلن الحزب في بيانات منشورة وفي مؤتمر صحفي يوم 24 يناير مشاركته في احتجاجات 25 يناير، ودعا لتكون ثورة كاملة لاقتلاع الطغيان، وشارك كل أعضاء وقيادات الحزب في المظاهرات منذ اللحظة الأولى، وسقط منه العديد من الجرحى (أحدهم يعالج الآن في ڤيينا)، وكان أعضاء وقيادات الحزب متواجدين في ميدان التحرير كل يوم، وقدم أيضًا جرحى في "موقعة الجمل".

## دموع مجدي حسين

وقد ظهر مجدي حسين في مداخلة هاتفية على الهواء مباشرةً خلال برنامج مانشيت يوم 7 فبراير و لم يتمالك نفسه؛ حيث بكى وهو يقول: "أريد مصر حرة ونظيفة، ولا أطمع في أي منصب، وانتهى دوري الآن بعد ثورة الشعب التي كنا قد بشرنا بها منذ سنوات".

أضاف أنه عقب خروجه من السجن- بسبب حكم المحكمة العسكرية بحبسه سنتين على أثر ذهابه إلى غزة عقب الحرب- عقدنا اجتماعًا لأعضاء الحركة، ورفضت بالإجماع التفاوض مع اللواء عمر سليمان- نائب رئيس الجمهورية- قبل رحيل رئيس الجمهورية، مشيرًا إلى أنه لم توجه إلى الحركة الدعوة للانضمام إلى المفاوضات مع النظام، وإذا كانت قد وجهت لها لكانت قد رفضتها.

وفي 26 مارس قررت الهيئة العليا لحزب العمل ترشيح مجدي أحمد حسين في انتخابات رئاسة الجمهورية القادمة، وقد صدر القرار بأغلبية 53 صوتًا، واعتراض 5 أعضاء، حضر اجتماع الهيئة العليا 71 عضوًا من 19 محافظة، إلا أن 10 أعضاء انصرفوا قبل التصويت لارتباطهم بمواعيد سفر لمحافظات نائية.

وفي يوم 28 مارس عقد مجدي حسين مؤتمرًا صحفيًا في مقر الحزب بشارع الهرم أعلن فيه ترشحه لانتخابات رئاسة الجمهورية المقبلة، وقال: إنه لم يكن ينوي الترشح، ولكنه فوجئ بأن كل من أعلنوا نيتهم خوض انتخابات الرئاسة لا يتوافر لديهم الحد الأدنى من الشروط اللازمة لتولي رئاسة مصر، لافتًا إلى أنه سيترشح لحماية مطالب الثورة، والانطلاق فورًا إلى مرحلة البناء والتنمية من خلال مشروع علمي كبير سيطال كل المجالات.

وقال: "لو وجدت مرشحًا يتوافر فيه الحد الأدنى مكنتش اترشحت ومش هسيب مصر لواحد ياخد إذن من أمريكا لزراعة القمح أو لصناعة صاروخ"، وأوضح حسين

أنه سيجمع 30 ألف توكيل (شرط ترشح المستقلين) احتياطيًا، وقال: "أخشى أن يعطوا الحزب لأحد المخبرين كما فعل النظام السابق".

وكأن مجدي كان يقرأ الغيب أو يعرف جيدًا ما يمكن أن تسببه الخلافات داخل الحزب، ففي نفس اليوم خرج الفريق المنافس لمجدي حسين ببيان نسبوه للحزب أيضًا نفى فيه المكتب السياسي لحزب العمل (تيار محفوظ عزام) موافقة الحزب على ترشح مجدي حسين الأمين العام لرئاسة الجمهورية، كما أعلن حسين.

وقال البيان إن جريدة الشعب لا تزال متوقفة عن الصدور، معتبرًا أن إعادة إصدارها برئاسة تحرير مجدي حسين، واستبعاد عدد من صحفييها سلوك مشين ولا أخلاقي ولا يعبر عن حزب العمل.

واتهم المكتب السياسي للحزب (تيار محفوظ عزام) مجدي حسين بافتعال خلافات مصطنعة للانفراد بقيادة الحزب متطلعًا لتنصيب نفسه رئيسًا للحزب.

وأضاف البيان "يؤسفنا أن يواصل الأخ مجدي أحمد حسين اتخاذ القرارات التي استمرأ القيام بها خلال نشاطه الحزبي دون احترام للمؤسسية، ودون مراعاة لقيادات الحزب التاريخية".

وبعد ذلك تتابعت خطوات مجدي حسين لتقديم نفسه وبرنامجه لجموع المواطنين.

ففي منتصف إبريل سافر مجدي إلى إيران والتقى سعيد جليلي، أمين المجلس الأعلى لمجلس الأمن القومي الايراني في العاصمة الإيرانية طهران، وصرح عقب الزيارة بأن مصر استلهمت ثورتها من الثورة الإسلامية في إيران.

وأشار حسين خلال هذا اللقاء إلى التطورات الأخيرة، وإلى أن الأحزاب والقوى السياسية المصرية ستبقى في الساحة وتتمسك بالوحدة واليقظة فيما بينها حتى تحقيق نتائج الثورة بصورة كاملة، وأكد في ذات الوقت على تعزيز العلاقات بين مصر وبلدان المنطقة.

وقال: الولايات المتحدة ينبغي أن تشعر بالعار وتقدم الاعتذار للشعب المصري بدلاً من التدخل في شئونه الداخلية، وأردف: المصير الذي ينتظر الحكام الديكتاتوريين في المنطقة سيطال أسيادهم لا محالة، واعتبر ممثل قائد الثورة الإسلامية في المجلس الأعلى للأمن القومي "اليوم" هو يوم التضامن الكبير في صفوف الأمة الإسلامية حيث ستشكل القوة الكبرى في المستقبل القريب.

## السجن لم يكسرني

و24 إبريل أدلى مجدي حسين بحوار لجريدة الأهرام ورد فيه على سؤال حول صدور أحكام بسجنه وصلت 15 سنة من الـ 30 عامًا التي حكمها مبارك قائلاً: تاريخي معروف، وأهم من السجن لماذا دخلته؟ وأؤكد ليس السجن وحده بطاقة مرور لرئاسة الجمهورية، فهناك عشرات الألوف دخلوا المعتقلات في عهد مبارك، السجن له أهمية في أنه اختبار لصدق المعتقل السياسي، وصدق الموقف، فإذا لم يؤد السجن إلى انكسار المناضل السياسي أو إلى تغيير مبادئه أو لعقده صفقات مع السلطة، وما أكثر ما عرضت عليَّ من صفقات للخروج من السجن في نفس اليوم إذا وافقت على طلب معين.

وأضاف تولي منصب الرئاسة مسئولية خطيرة، فإذا أعفاني منها الشعب فقد يكون هو الخير لي، لهذا فأنا غير قلق من نتيجة الانتخابات، فقط أريد انتخابات نزيهة يجري التصويت فيها بالرقم القومي، وهو شرط تم إغفاله في الإعلان الدستوري، من ناحية أخرى أرفض تمامًا التصويت الإلكتروني وأحذر منه؛ لأنه أسهل الطرق للتزوير، ولا يمكن إثبات صحته، وأدلتي على ذلك ما حدث في الانتخابات الأمريكية بين بوش الابن وآل جور.

كما حذر مجدي حسين من استطلاعات الرأي الملفقة التي تبثها بعض مواقع الإنترنت، والتي تحاول التأثير على اتجاهات الناخبين بصورة غير شريفة لصالح مرشح على

حساب الآخر، لكنه استدرك قائلاً: على العموم ورغم كل هذا فأنا متفائل وأتوقع أن يجري المجلس العسكري انتخابات نزيهة 100% في ظل الإشراف القضائي لكن الحيطة واجبة.

وفي حوار صحفي آخر تناول مجدي رؤيته للنظام الأصلح لحكم مصر قائلاً: أرى أن النظام الجمهوري أفضل لمصر في الفترة القادمة من البرلماني، وتفسيري للأمر بأن مصر اعتادت على وجود قائد وخليفة منذ القدم، وعدم وجود قائد يحترمه المصريون يتنافى مع عقيدتهم، والرئيس في النظام البرلماني "طرطور" بلا أهمية ويمكن أن يجلس على كرسي الرئاسة لمدة تزيد على 20 عامًا، لذلك أتمنى أن تكون مصر على النظام الجمهوري، وإجراء انتخابات حرة نزيهة، ولا تزيد مدة الرئاسة على دورتين فقط.

وعن مستقبل الإخوان المسلمين أكد أن الجماعة لها إسهامات كبيرة في نجاح الثورة والإطاحة بمبارك، كما أنها مكون أساسي في الحياة السياسية المصرية، ولها شرعية كاملة في تأسيس حزب، كما أنها تؤمن بالتعددية والتنوع، ويتمثل ذلك في وجود جماعة إسلامية وسلفيين وإخوان مسلمين ولا يوجد تناحر بينهم، ولا توجد مشكلة في تكوين حزب سياسي.

## حزب الأقباط

وأشار إلى الدور السياسي الذي يراه مناسبًا للأقباط قائلاً: لا يوجد ما يمنع الأقباط من إنشاء حزب سياسي، بل من المفيد دخول الأقباط معترك الحياة السياسية بشكل شرعي، والكنيسة المصرية حاليًا تشكل حزبًا قويًا ولكنه قائم على أساس ديني، وهذا مرفوض، فالأفضل لحزب الإخوان والحزب القبطي أن تبتعد برامجهما عن المطالب الفئوية الدينية، وأن تكون برامجهم مبنية على أسس سياسية بحتة.

وعن برنامجه الانتخابي قال مجدي حسين في المؤتمر الشعبي الذي عقده بمدينة دكرنس بالدقهلية في مطلع مايو 2011م: برنامجي أعددته في السجن دون أن أتوقع قيام الثورة

وسقوط مبارك، وهي الرؤية الإسلامية لحزب العمل، وتشمل كل القضايا المحلية والعربية والدولية، وتتوافق مع مطالب الثورة، والتي تشمل دورتين للرئيس، وانتخاب شيخ الأزهر، وحرية إصدار الصحف، وإنشاء الأحزاب بالإخطار، والتصويت بالبطاقة الشخصية، والتعددية الحزبية، وتداول السلطة، والتوازن بين السلطات.

وهناك 4 محاور أساسية لبرنامجي وهي كالآتي:

**المحور الأول:** الحرية؛ حيث إننا نؤمن بالديمقراطية التي تطبق في الغرب، وهي مستقاة من الإسلام، وهذا ما لا يعرفه الكثيرون؛ فالنظام الإسلامي قام على البيعة وحرم الملكية والتوريث، فقط الاختلاف بين النظام الغربي والإسلامي أننا لا نخضع كل ما حرمه أو أمر به الله للتصويت، لكن يمكن التصويت من خلال الاستفتاء حول موافقة الشعب أو رفضه أن تكون الشريعة الإسلامية هي المرجعية ولا إكراه في الدين، خاصة أن 99% من القرارات في مصر غير مستقاة من القرآن والسنة، المهم ألا تتعارض مع النصوص القرآنية.

**المحور الثاني:** الاستقلال؛ فنحن لم نكن دولة مستقلة في ظل النظام السابق، فقد كنا نحكم من واشنطن التي كانت تتدخل في كل صغيرة وكبيرة، فقد كشفت وثائق ويكليكس قيام السفيرة الأمريكية بالقاهرة مارجريت سكوبي واتصالها برئيس مصلحة الضرائب عن سبب تأخر تطبيق الضريبة العقارية التي كان يصرخ منها المصريون، والتي كانت وراءها الولايات المتحدة، وهو ما لم يكن يحدث في عهد الاحتلال البريطاني لمصر، فما بالك بالسياسة الخارجية.

**المحور الثالث:** تحقيق العدالة الاجتماعية؛ فنحن مع أن يكون الحد الأدنى للأجور 1200 جنيه، لكن هذا يتطلب إعادة جدولة الميزانية واستجلاب الأموال المنهوبة، وأن يتم هذا بالتدريج حتى لا تحدث كارثة اقتصادية لمصر.

المحور الرابع: الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية والتنمية؛ حيث اهتم النظام السابق فقط بأربع قطاعات، هي السياحة، وتحويلات المصريين في الخارج، وقناة السويس، وتصدير البترول، بينما أهمل وحارب التنمية في الصناعة والزراعة والثروة الحيوانية والسمكية، مما أدى إلى انهيار معدلات التنمية، لذلك كانوا يزيفون الأرقام واعتبروا الطفرات التي حدثت في التليفون المحمول والبورصة بأنها تنمية، وادعوا أن معدل التنمية 6%، بينما في دول مثل اليابان يصل معدل التنمية فيها صفر % وبريطانيا1%، وفي ظل وجود ندرة في المياه ونقص حصتنا من مياه النيل، والذي أدى إلى تقلص النشاط الزراعي في مصر، لهذا يكون الأمل في الصناعة التكنولوجية التي تصنع قفزات في معدلات التنمية.

ثم طالب من خلال ندوة "ماذا نريد من رئيس مصر القادم؟" التي عقدت ضمن فعاليات المؤتمر الدولي السابع للطب النفسي والثاني للعلوم العصبية بتحويل مراكز أمن الدولة السابقة إلى مراكز للطب النفسي لمعالجة الذين تعرضوا للأمراض النفسية من إيذاء أمن الدولة، وأشار إلى أن حل مشكلة الطاقة لابد أن يكون من خلال صنع وقود نووي بمصر، وعدم اعتمادنا على أمريكا.

ودعا مجدي حسين الدكتورعصام شرف إلى الاهتمام بالبحث العلمي، وتحويله إلى الواقع العملي والاقتصادي.

وفي 6 مايو عقد مجدي حسين اللقاء الأول له بالجامع الأزهر منذ 2008م عقب صلاة الجمعة، وقال فيه إنه يجب تقدير الجيش، الذي انضم للشعب ضد "الطاغية مبارك"، مؤكدًا أن موقفهم صحيح و لم يفعلوا مثلما فعل الجيش الليبي مع شعبه.

كما رحب حسين بحضور خالد مشعل إلى مصر، حيث قال: إن الرئيس السابق كان يفتح مصر لأعداء الإسلام فقط من اليهود مثل "شيمون بيريز" وغيرهم، و لم تتح الفرصة لقادة المقاومة الفلسطينية إلا بعد سقوط الطاغية، موضحًا أن الله لم يستجب

لدعاء المصريين إلا بعد توحدهم نحو هدف واحد قائلاً: "إن ذلك أدى إلى النصر على فرعون وجنوده"، كما أنه يرى أن المرحلة القادمة أفضل؛ لأن الشعب سوف يحاكم رئيسه القادم إن أخطأ.

وفي 12 مايو سافر مجدي أحمد حسين إلى قطاع غزة من معبر رفح البري لأول مرة منذ الإفراج عنه خلال أيام الثورة، وصرح مجدي حسين من داخل القطاع أن زيارته كانت ضرورية للتأكيد على معنى الانتصار في معركة كسر الحصار عن غزة، وأضاف "كما اضطررت أن أدخل غزة أول مرة عبر الإنفاق ها أنا أدخلها من المعبر بشكل رسمي وعلني"، وفاجأ مجدي المصلين في صلاة الجمعة 13 مايو حيث أدى الصلاة خلف المجاهد "إسماعيل هنية" في مسجد الغربي بمعسكر الشاطئ للاجئين غرب مدينة غزة، وفور الانتهاء من الصلاة قام وصافح الدكتور إسماعيل هنية، وما إن رآه المصلون حتى قاموا بالهتافات والتكبير والالتفاف حول مجدي حسين محتضنينه في مشهد مؤثر أبكى الكثير ممن كانوا حوله، وأتى هذا الترحاب الشديد به لتذكرهم أنه قضى عامين في سجون مبارك بسبب زيارته إلى غزة منذ أكثر من عامين؛ حيث يرتبط مجدي حسين بغزة وترابها التي ذهب إليها زحفًا عبر الأنفاق في عام 2009م.

وكان مجدي حسين تناول في أكثر مناسبة طريقة تعامله مع اتفاقية كامب ديفيد حال وصوله لعرش مصر قائلاً إنه مع الاتفاقية باعتبارها هدنة، وأنه على استعداد لإبقاء الوضع على ما هو عليه ما دامت إسرائيل لن تهاجم مصر، وتابع: "لكن التطبيع لا يمكن أن يكون إجباريًا".

وعن مواصفات الرئيس القادم لمصر من وجهة نظره ورأيه في منافسيه قال مجدي حسين: إن الرئيس القادم لابد أن يكون من ميدان التحرير!! وأن يكون من الناس وبينهم، وأن يكون له برنامج واضح للإصلاح، وتاريخه يؤكد مصداقيته.

وعن السباق الرئاسي أكد لست مشغولاً بالمنافسة مع أي مرشح، المهم أن يصل تصوري للناس، وأن يحكموا بما يريدون، فالقرار قرارهم، والمصلحة مصلحتهم.

وكان مجدي قد أعلن فور تقدمه للانتخابات أنه لم يكن ينوي الترشح، ولكنه فوجئ بأن كل من أعلنوا نيتهم خوض انتخابات الرئاسة لا يتوافر لديهم الحد الأدنى من الشروط اللازمة لتولي رئاسة مصر، لافتًا إلى أنه سيترشح لحماية مطالب الثورة والانطلاق فورًا إلى مرحلة البناء والتنمية من خلال مشروع علمي كبير سيطال كل المجالات.

وحمل مجدي حسين بشدة الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، معتبرًا أن له أساليب شيطانية للتلاعب واللعب على عواطف المواطنين، وأن أعماله لم تكن على نفس مستوى تصريحاته، وكان جزءًا لا يتجزأ من النظام السابق؛ حيث إنه تولى السياسة الخارجية لـ "مبارك" وكان منفذًا أمينًا لسياساته، كما أنه على علاقة حميمة ووطيدة بالإسرائيليين واستضافهم في منزله -على حد قوله- وأضاف أن موسى لم ينجح كأمين عام لجماعة الدول العربية في لعب أي دور حقيقي ساهم في حل القضايا والمشكلات العربية خاصة القضية الفلسطينية، بل على العكس انتقد بشدة المقاومة، مشيرًا إلى أنه دعاه للاستقالة من الجامعة العربية.

ورفض حسين الإعلان عن رأيه في الدكتور محمد البرادعي المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية قائلاً: "أنا لن أنتقد أحدًا من مرشحي الرئاسة باستثناء عمرو موسى؛ لأنه مرشح النظام البائد".

وأكد أنه في حال ترشح الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، عضو مجلس شورى جماعة الإخوان المسلمين، للرئاسة سيقوم بالتنسيق والنقاش معه من أجل الخروج باتفاق موحد.

وعندما سُئل عن رأيه في مجدي حتاتة فأجاب: لا أعرف شيئًا عنه سوى أنه كان رئيسًا للحرس الجمهوري أي مقربًا جدًا من الطاغية مبارك، ويرى عدم انتخاب أي مرشح عمل مع مبارك، والرأي للشعب.

## لا أنتقص من قدر المنافسين.. ولكن

لم ينجُ مجدي أحمد حسين رغم السنوات الطوال التي قضاها في السجن من الانتقادات التي طالته كمرشح للرئاسة؛ حيث أكد البعض أن ترشحه للانتخابات هو صفقة مع الإخوان المسلمين في ظل عدم وجود مرشح لهم؟

فرد في الإعلام قائلاً أتمنى ذلك، وأطالب الإخوان علنًا بدعمي، لكن في الحقيقة لم أتشاور معهم حتى لا أسبب لهم حرجًا بعد أن أعلنوا عدم وجود مرشح لهم، لكن لا توجد تربيطات حزبية، لكني أشعر أنهم يدعمونني، لكنني أعتبر نفسي ممثلاً لجميع التيارات سواء الإسلامي أو الليبرالي أو الوطني أو القومي، وأرى أن الإسلام هو أكثر ضمانة للحريات من الليبرالية؛ لأن الإسلام أكثر رشدًا من ديمقراطية الغرب، والإسلام غير موجه للمسلمين وحدهم بل للناس جميعًا؛ لأن 99% من شعب مصر متدين بينما التنظيمات السياسية تعتبر أقلية، ونحن نأخذ من الحضارة الغربية العلم والدقة وقيمة العمل والاحتكام للقانون.

## ضد الأقباط

ثم وجد نفسه في مواجهة الادعاء بأنه سيخسر أصوات الأقباط؛ لأنه مرشح التيار الإسلامي، وجاء رده على ذلك بقوله: أنا مرشح كل المصريين، فقد كنت في الأقصر في جمعية جنود المسيح، وكان نصف الحاضرين من المسيحيين، وقد استقبلوني بصورة طيبة، وكان هناك اتفاق على ما طرحته، ورفض أصحاب الجمعية الأقباط أن أدفع إيجار القاعة، وأؤكد للإخوة الأقباط أن الإسلام أكبر ضمانة لحقوقهم وعقائدهم، وفي النهاية الإسلام والمسيحية أديان سماوية؛ لأننا نرفض النموذج الغربي غير المتدين، بينما الأقباط المصريون متدينون، لذلك هم أقرب إلي الإسلام، فقد اتفق المسلمون والمسيحيون خلال مؤتمر السكان على رفض توصياته؛ لأنها تتعارض مع الشرائع السماوية، وشكلوا ائتلافًا فيما بينهم ضد المؤتمر الذي انضمت إليه الكنيسة

الكاثوليكية، وأقول للأقباط إن كل مطالبهم محل اهتمام حقيقي مني، وأؤكد أن ما أقوله ليس سعيًا وراء كسب أصوات الأقباط.

## غرور

كما اتهمه البعض بالتعالي؛ لأنه أعلن ترشحه لرئاسة الجمهورية بحجة أنه لم يجد من المرشحين للرئاسة من يرتقع لطموحات الثورة، وجاء التساؤل بهل هذا يعني أن هؤلاء المرشحين لا يصلحون للرئاسة؟ فقال: أنا لا أنتقص من فضائل الإخوة الأعزاء المرشحين، فمنهم ممتازون ولا غبار عليهم، ولكن أقول إننا هنا نقارن بين الشخص ومميزاته، والمهمة المنوط بها.. فإننا أمام مهمة منصب رئيس جمهورية لأول مرة في ظل ديمقراطية سليمة وحقيقية، وفي ظل ثورة تواجه تحديات كبيرة داخلية وخارجية، وفي ظل وضع تنتقل فيه مصر من حال إلى حال، لهذا فإن رئيس الجمهورية القادم لن يأتي في ظروف طبيعية، وبالتالي نحتاج إلى مسألتين؛ الأولى، القوة والصلابة في مواجهة هذه التحديات والتدخلات الخارجية، أو تحيزات تجاه أي قوى أجنبية حتى لا نتهم أحد بالعمالة، وهو موقف واضح وثابت، أما المسألة الثانية، فهي الرؤية التنموية والنهضوية في ظل انتقال مصر من حال إلى حال، وقد قدمنا في حزب العمل مشروعًا من 400 صفحة لتحقيق هذه النهضة، وأؤكد أنه غير لائق أن أتحدث عن باقي المرشحين، فكل مرشح من حقه أن يقدم تاريخه وما عنده، ونترك الحكم للناخب الذي يختار من يريد.

## الأموال المنهوبة تمول البرنامج

وفور إعلانه برنامجه سأله البعض من أين تأتي بتمويل زيادة الأجور خاصةً وأن الأموال المنهوبة في علم الغيب؟

فقال: إن هذا سيتم بالتدريج، وفي نفس الوقت لابد أن توجه الأموال التي سيتم استعادتها لمشروعات جديدة، وبالتالي ستوفر فرص عمل جديدة تحارب البطالة وتزيد

الإنتاج، بالإضافة إلى إنهاء الرواتب الخيالية التي وصلت إلى عشرات الملايين لعدد كبير من مسئولي النظام السابق، وهناك الصناديق الخاصة التي وصلت إلى 10 آلاف صندوق بها أكثر من تريليون جنيه، والتي لم تكن تخضع للرقابة، وبعيدة عن ميزانية الدولة، والعدالة في رأيي تشمل أيضًا العلاج المجاني، وأن تقدم الدولة الخدمات بسعر التكلفة.

# مجدي حتاتة..مدني بملابس عسكرية

"عسكري بثياب مدنية" ربما يكون هذا المعنى هو أكثر ما يحرص الفريق مجدي حتاتة وأنصاره على توصيله للناخب المصري في انتخابات الرئاسة، فالشعب الذي يؤمن بدور المؤسسة العسكرية في نجاح الثورة المصرية، ويحمل لها قدرًا كبيرًا من الحب والعرفان بالجميل هو نفسه الذي ملَّ حكم العسكر بعد سنوات طوال قضتها مصر في عصمة رجال الجيش، ولأن حتاتة يدرك ذلك جيدًا فقد استطاع أن يصل لصيغة توافقية قد ترضي الأغلبية، وهي كونه من أبناء المؤسسة العسكرية وإن تركها لينضم إلى عالم المدنيين منذ عام 2001م.

الفريق مجدي حتاتة أظهر إخلاصًا ونبوغًا واضحًا منذ تخرجه في الكلية الحربية عام 1960م وانضمامه للقوات المسلحة المصرية، وقد شغل العديد من المناصب العسكرية الرفيعة؛ حيث كان رئيسًا لأركان حرب القوات المسلحة سابقًا، ورئيسًا للهيئة العربية للتصنيع سابقًا أيضًا.

والفريق حتاتة من مواليد 1941م، بقرية القضابة التابعة لمركز بسيون بمحافظة الغربية، حصل على بكالوريوس العلوم العسكرية– كلية القادة والأركان، ثم ماجستير العلوم العسكرية– كلية القادة والأركان، وزمالة كلية الحرب العليا– أكاديمية ناصر العليا، وترقى لرتبة لواء في عام 1989م، ثم إلى رتبة فريق في عام 1995م، تولى كل مستويات القيادة المتوالية في القوات المسلحة، من رئيس عمليات كتيبة، إلى قائد ثاني كتيبة، إلى قائد كتيبة، فرئيس عمليات لواء، فقائد لواء، ثم ضابط أركان منطقة فمدرس في كلية القادة والأركان، ورئيس أركان فرقة، وقائد فرقة، ورئيس أركان منطقة عسكرية، وكبير ياوران من 1990م حتى 1991م، وقائد للجيش الثاني الميداني من 1991م حتى 1992م، وقائد قوات للحرس الجمهوري من 1993م حتى 1995م، ثم رئيس لأركان القوات المسلحة من 1995م حتى 2001م.

## ضابط متفوق

أظهر حتاتة شجاعة وحبًّا للوطن خلال الحروب المختلفة التي شارك فيها، وهي حرب اليمن، وحرب 1967م، وحرب الاستنزاف، وحرب 1973م، وقد كان وقتها قائد ثان لأحد الألوية المدرعة، ولأنه أبلى كثيرًا من الجهد والإقدام حصل على العديد من الأوسمة والنياشين والأنواط طوال تاريخه العسكري.. من نوط الواجب العسكري، إلى ميدالية الخدمة الطويلة والقدوة الحسنة، ونوط الخدمة الممتازة، وميدالية تحرير الكويت، ووسام الاستحقاق من طبقة القائد، ووسام الجمهورية من الطبقة الأولى.. وهي أوسمة لا ينالها إلا كل من أخلص لعمله وقدم الكثير له.

وما إن نجحت ثورة يناير التي انتهت برحيل مبارك، وتتابعت الأحداث حتى ظهر الفريق مجدي حتاتة بتاريخه العسكري الكبير ليعلن ترشحه مستقلاً للرئاسة، ويظهر في برنامج العاشرة مساءً مع الإعلامية منى الشاذلي على قناة دريم في 6 إبريل 2011م ويطرح نفسه وأفكاره على المواطنين، مؤكدًا أنه ليس مرشحًا من القوات المسلحة، وأنه لم يستشر الجيش لإعلان عزمه الترشح للرئاسة، وقال حتاتة: إن حكم العسكر ينتج عن انقلاب عسكري، ويشمل حكومة عسكرية، وتساعدهم مجموعة من المدنيين، وهذا ليس هو الوضع الحالي، فأنا رجل مدني الآن، وبالطبع لن أحكم من خلال العسكر، ولن أتصرف كما يحلو لي، ولكن هناك مؤسسات بالدولة لا أستطيع تجاوزها، والآن نحن لسنا في حكم عسكري، وأضاف "أفخر بانتمائي للمؤسسة العسكرية، ولكن منذ خروجي من الخدمة 30 أكتوبر 2001م، لم أتصل بالقوات المسلحة، واتصالاتي مجرد أداء واجبات كالعزاء".

وعن ثورة 25 يناير قال حتاتة: إنها لا تقل عن حرب 1973م، حيث كان التفوق الكامل لإسرائيل، وعندئذ كنت بالقاهرة وتحركت وحدتي لعبور قناة السويس، وكانت قوات إسرائيل ترانا ولكنهم لم يوقفوا العبور، وهو ما حدث في الثورة، فموعد الثورة كان معلومًا من قبل و لم يتحرك المسئولون لمنعها، و لم يقدروا الثورة والتعامل معها.

وعن أكثر ما يقلقه على مصر ما بعد الثورة قال: المشهد الحالي يحدث في أعقاب جميع الثورات، ومن المهم أن يكون الموقف الأمني مستقرًا، والحقيقة أن من يعمل بالشرطة أولادنا وإخوتنا، وفي النهاية هؤلاء مصريون، أطالبهم كزميل لهم بالنزول للشوارع للحفاظ على كرامة المصريين، وأؤكد لهم أنه لا تجاوز من الشعب المصري في حقهم، وأطالبهم بعدم التجاوز في حق المواطنين، وأطالب ضباط الشرطة بتقبل ما يحدث حاليًا حتى يتم تحقيق نظام أمني قوى لمصر، وأن يعودوا ومعهم الاحترام للشعب المصري، والمصريون لن يتجاوزوا في حق المصريين ومصر تحتاج إلى أمن داخلي كامل.

## الشرطة وهزيمة 67

وشبَّه حتاتة ما يحدث الآن بما حدث في 1967م قائلاً: رجعت القوات المسلحة مصابة بضربة قاتلة، وعدنا كبقايا من القوات المسلحة بعد هزيمة كبيرة، وتعرضنا لانتقادات كبيرة من المجتمع المصري، وفي النهاية نسينا كل هذا؛ لأننا نعرف أن مصر كانت في حاجة لنا، وتم عمل تغييرات واسعة في القوات المسلحة، وتم إعادة بناء الجيش المصري بعد أن تم النزول بمستوى القيادات لرتب أقل، وأصبح قائدي الفرق على رتبة عقيد وليس عميد، كما كان قبل 1967م، بعدها تمت محاسبة القيادات السابقة، ولا أنسى حين شتمني مواطن وأنا كنت أسير بجوار سينما رمسيس بعد حرب 67، لذا أطالب ضباط الشرطة بتقبل ما يحدث حاليًا حتى يتم تحقيق نظام أمني قوي لمصر.

وعن الثورة المضادة قال الفريق مجدي حتاتة: الموقف الحالي هو تحالفات وليست ثورة مضادة، وهذا تحالف لأعداء الثورة، وهي خطر ضخم جدًا، ولأن الحزب الوطني تغلغل 30 سنة في مصر، وهناك صعوبة في القضاء عليه، أنا مع فكرة تجميد الحزب الوطني لفترة معينة، بأن يتوقف عن العمل السياسي لمدة ثلاث أو أربع سنوات، مع سحب كل المقرات التي كان يملكها.

كما حرص حتاتة على ذكر رأيه في الإخوان المسلمين الذين قال إنهم تنظيم قديم، وما داموا ملتزمين بدستور وقانون البلاد فلهم مكانهم، وهم من وجهة نظري يحترمون الدستور والقانون، أما الأقباط فقال إنهم نسيج أساسي في مصر، ولهم حقوقهم، وقد خدمت مع أقباط كثيرين و لم أشعر بأي فرق، و لم أحس أن هناك قبطيًا ومسلمًا.

وتوالت بعد ذلك تصريحات حتاتة الإعلامية ولقاءاته الجماهيرية التي شرح من خلالها الكثير من وجهات النظر المتعلقة بترشحه للرئاسة، حيث قال عن الأسباب التي دفعته للترشح بأن أول تلك الدوافع التأثير العظيم الذي حققته ثورة 25 يناير في جميع مناحي حياة المصريين، وإنه لتأثير عظيم حقًا، وإن كان البعض لم يشعر بحجمه الكبير بعد،

فالواقع يؤكد أن تحولاً تاريخيًا غير مسبوق حدث في حياة ووجدان وتاريخ الشعب المصري، الذي لن يترك أمرًا من الأمور يمر دون أن يكون له فيه رأي أو كلمة.

إن ما رأيته من تغيير كبير أحدثته الثورة يجعلني كأي مصري أضع نفسي في خدمة هذا البلد، مضيفًا بأنني لن أكون مرشح حزب، وسأعتمد على ثقة المواطنين الناخبين في الترشح لانتخابات الرئاسة.

## مرشح بلا تحالفات

وعن نيته التحالف مع أي من الإخوان أو السلفيين أو الجماعات الأخرى قال أنا مرشح مستقل، ولو رغبت في تحالفات لانضممت لأي حزب، وأنا أقول إنني أرغب في مساعدة وطني، وتقديم الكثير له من خلال الأدوات التي ستكون موجودة، وأستطيع أن أرسي مبادئ دولة قوية آمنة مستقلة، وردًا على سؤال هل تقبل أن تخدم في مواقع آخر غير رئاسة الجمهورية؟ رد أنا أقدم المشورة فقط إذا طلبت مني في حالة فشلي في الانتخابات، وأنا هنا لا أتعالى، ولا أسعى لأي منصب.

وتعليقًا على النسبة المحدودة التي يحصل عليها الفريق مجدي حتاتة في استطلاعات الرأي على الفيس بوك قال: هذا إقرار بحق جميع المصريين في الترشح، وأنا أرى أنه من الممكن أن أقدم شيئًا لبلدي، وبالتالي تقدمت، وبالتالي نجاحي أو إخفاقي فهذا موضوع لن يؤثر، ولابد لكل مصري أن يقدم ما يستطيع أن يفعله في هذه الفترة.

كما تحدث حتاتة عن الأقباط وقانون الطوارئ في حواره لصحيفة المصري اليوم في 14 مارس 2011م قائلاً: أود أن أقول للأقباط مصر محتاجة لكم.. فقط، وأنا أتحدث كرجل عسكري.. ففي حرب 73 كنت في إحدى الكتائب وحدث قصف جوي فظيع لها، وألقيت منشورات إسرائيلية علينا مكتوب فيها "الآن لا توجد لديكم مياه ولا طعام ولا ذخيرة.. وقم بتسليم هذا الصك لأول جندي إسرائيلي يقابلك ترجع إلى بلدك سالمًا".. وفي هذا الوقت كنت موجودًا في حفرة برميلية، فخرج الصف والجنود

مسرعين نحوها وأمسكوا بهذه المنشورات التي أُلقيت من الطائرات وتبعثرت يمينًا ويسارًا، وكان هناك مهندس ملازم أول احتياط خرج من الحفرة البرميلية والطيران يقصفنا وقرأ المنشور وقال جملاً معنوية غير عادية.. حيث هتف في الجنود بصوت جهوري: "احنا معندناش ميه فيرد الصف والجنود.. لأ.. احنا معندناش أكل.. لأ.." فوجدت الموقف تغير تمامًا.. هذا الضابط اسمه ممدوح وهو مسيحي.. ومثلما احتجنا لهذا الضابط و"احنا ماعملناش حاجة"، فمصر تحتاج الآن إلى المسيحيين وبشدة، وأقول هذا الكلام ليس نفاقًا، وأود أن أذكر وأنا رئيس أركان حرب القوات المسلحة كان رئيس أركان القوات الجوية اللواء نبيل عزت وهو مسيحي، وكان معه كل أسرار القوات الجوية، وما يقال الآن لا أريد أن أسمعه، فكل شيء قابل للحل في مرحلة بناء الدولة.

## قانون الطوارئ لم يمنع الثورة

وعن قانون الطوارئ أكد نحن محكومون حتى الآن بهذا القانون، والسؤال: هل قانون الإرهاب والطوارئ منعا قيام الثورة؟!.. عندما تسمعهم يتحدثون عن قانون الإرهاب تجدهم يقولون سيكون لمكافحة الإرهاب والمخدرات.. هل دول العالم تحارب المخدرات بقانون طوارئ، وكان يجب عندما نلقي القبض على مواطن وفق قانون الطوارئ أن يتم إبلاغ أهله، وإذا لم يتم توجيه اتهام له يخلى سبيله، وأن يتم تعويض هذا المواطن عن اعتقاله.

وقد نشر الفريق مجدي حتاتة ملامح برنامجه على صفحته على الفيس بوك وكانت على النحو التالي:

شعار البرنامج رئيس الجمهورية هو الخادم الأمين للشعب ولمطالب الشعب، هدف البرنامج مصر المستقرة الحرة الآمنة القوية المتحدة.. وهو حلمنا الذي نعمل على تحقيقه بكل ما أوتينا من طاقة وإمكانات، تفاصيل البرنامج إن أسلوبنا هو اعتبار الفقر عدوًا

أساسيًا نحاربه، نهضة اقتصادية بطريقة طلعت حرب، عدالة اجتماعية بهدي عمر بن الخطاب، وحدة وطنية بطريقة سعد زغلول، نهضة تعليمية وبحثية وثقافية على طريقة الطهطاوي، وعلي مبارك، ومحمد عبده، ولطفي السيد، ومشرفة، وأحمد زويل، ومجدي يعقوب، ويقوم البرنامج ـ الذي يتضمن استراتيجية لمحاربة الفقر ـ على ستة محاور أساسية متكاملة تعمل في منظومة متناسقة تهدف إلى تحقيق النهضة المصرية الشاملة، ويعمل كل محور منها على تحقيق أهداف محددة تؤثر وتتأثر بأهداف المحاور الأخرى، وتشمل هذه المحاور؛ المحور الأول التعليم السليم هو أساس كل تقدم وهو المحور الأساسي لأي نهضة، ويشمل البرنامج الطريق نحو تعليم متقدم عصري في جميع مراحله (جامعي وما قبل الجامعي) مرتبط بخطة طموحة للبحث العلمي (بالتعاون مع علماء مصر في الداخل والخارج)، والتدريب المهني بما يحقق مستقبلاً أفضل للفرد والمجتمع، وبما يمكن من القضاء على مشاكل البطالة، ويحقق العدالة الاجتماعية، والنمو الاقتصادي. المحور الثاني الحرية والديمقراطية الحقيقية والسليمة والوحدة الوطنية الأصيلة (وحدة ثورتي 1919م و2011م). المحور الثالث النهضة الاقتصادية (على طريقة طلعت حرب) التنمية على العلم والاستغلال الأمثل للموارد المصرية لتحقيق التنمية الاقتصادية المثلى لصالح المجتمع المصري والعدالة الاجتماعية، مع التركيز على المصادر الأساسية للدخل مثل السياحة، وقناة السويس، وتحويلات المصريين بالخارج والبترول والغاز، وكذلك الصناعات والأنشطة الاقتصادية والزراعية التي يمكننا التفوق فيها عالميًا، والاستفادة من القوة البشرية المصرية لمنفعة الاقتصاد القومي والشعب، وتشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي، وتحقيق أقصى قدر ممكن من الرخاء، مع القضاء على الفساد والإسراف والتخلف الإداري. المحور الرابع العدالة الاجتماعية الشاملة، واعتبار الفقر عدوًا نحاربه، والتوزيع العادل للثروة القومية بعد تنميتها، والتعليم الحقيقي الشامل المجاني للجميع، والرعاية الطبية المجانية السليمة

للجميع، وحل مشاكل الإسكان والبطالة، وحل مشاكل العشوائيات والتكدس والتلوث، وحل مشاكل الفلاح والعامل. المحور الخامس عودة مصر إلى دورها الريادي والمحوري بين شقيقاتها العربية والإسلامية، وبين جاراتها الإفريقية وشركائها في حوض النيل، ويشمل ذلك التعاون الاقتصادي، والسياسي، والثقافي، مع تنشيط دور الجامعات المصرية (بعد تحديثها ودعمها لتتماشى مع متطلبات العصر)، والاهتمام بصفة خاصة بدور الأزهر الشريف. المحور السادس أمن داخلي قوي يوفر الحياة الآمنة المستقرة للمواطنين، ويحترم المواطن ويعامله بكياسة وعدالة، ويكون الاحترام متبادلاً بين أجهزة الأمن والمواطنين، مع توفير السبل المناسبة لأجهزة الأمن لأداء واجباتها بكفاءة لخدمة الشعب، وجيش قوي يكون درعًا للوطن.

لم يكن غريبًا أن تتمحور معظم الاتهامات والمخاوف التي واجه بها البعض الفريق مجدي حتاتة حول فكرة كونه رجلاً عسكريًا، خاصة وأن مصر ضاقت بحكم العسكر وأصبحت في شوق لرئيس مدني، وأن البعض يعتبرون الفريق مجدي حتاتة أحد رجال الرئيس السابق.

حتاتة رد على مخاوف الجماهير في لقاءاته الإعلامية والجماهيرية وحاول توضيح الصورة للجميع، وقد كانت أولى الاتهامات الموجهة إليه بأنه لم يشارك في ثورة يناير، وقد رد على ذلك بأنه كان يتابع المظاهرات من أول يوم، وبشكل كامل، ولكنه بالفعل لم يشارك بها، وإن كان كل أولاده شاركوا، وقد كان يسألهم دائمًا عن الأخبار كلما عادوا للمنزل؛ حيث كان يسألهم عن تنظيم مجموعات الشباب، وكيفية تنفيذ أعمالهم، لهذا أعتبرهم من مفجري شرارة الثورة.

## لست عجوزًا

وأثناء حواره مع الإعلامية منى الشاذلي في برنامج "العاشرة مساءً" الذي أذيع في 27 إبريل 2011م رد على سيل من الانتقادات، وأزال حتاتة الكثير من الغموض حول

مواقفه، فقد رد على كبر سنه خاصةً وأنه تجاوز السبعين من العمر والمصريين يتطلعون لرئيس شاب قائلاً: هذا طبيعي، ولو تحولنا إلى دولة مؤسسات، فالمؤسسات هي التي ستدير البلد، لأنه سيكون هناك برلمان قوي وأجهزة تنفيذية وتشريعية وقضائية قوية، والدول القوية المؤسسات هي التي تحكم، ولو نجحت في انتخابات الرئاسة سيكون هدفي هو بناء المؤسسات، وأتمنى أن تكون مصر مثل خلية النحل، وأن يقوم الجميع بالعمل، وأن يشكرنا الشباب بعد 50 سنة على الدستور والدولة التي قدمناها بعد ثورة 25 يناير.

## حكم العسكر

وعن تخوف البعض من أن يدير مصر كقائد كتيبة، ويعامل شعبها كعساكر تحت إمرته قال: لم أقل إن المصريين جيش، والدليل وأنا في الهيئة العربية للتصنيع كنا نجلس نتناقش حتى نصل إلى الحلول، كانت هناك شركة "سياف"، وهي المسئولة عن السكك الحديدية في مصر، وعلمت أن الشركة ستباع، وبعد مشاورات مع الهيئة العربية للتصنيع استطاعت الشركة أن تشتري هذا المصنع، وحققت به أرباحًا كبيرة جدًّا بعد أن جلست مع العمال، وقلت لهم إن مرتباتكم ستزيد بعد أن ننهض بهذه الشركة، وأضاف تركت مكتبي في وزارة الدفاع في 30 أكتوبر2001م، و لم أدخل الوزارة منذ ذلك التاريخ حتى الآن، وللحقيقة لم أكن أذهب في الاحتفالات التي تقيمها القوات المسلحة، عدا الاحتفالات التي كان يحضرها رئيس الدولة، وللحقيقة أيضًا.. أنا لم أتصل بهم لأقول لهم إنني سوف أترشح، لأنني لو اتصلت بهم وقلت إنني سأترشح، وقالوا لي لا تفعل، ساعتها سأكون بذلك قد وضعت نفسي في موقف حرج، ولا أحب أن أضع نفسي أو الآخرين في موقف حرج.

واستطرد حتاتة أنا أيضًا أتقبل النقد، فلا حصانة عسكرية لي، وما دمت تقدمت للترشح لانتخابات الرئاسة أتوقع كل شيء، لكن أتوقع أن يكون مع من ينتقدني الحق.

## لم أحضر التوريث

وعما يقال بأنه كان أحد رجال الرئيس السابق، وأنه لم يقاوم سيناريو التوريث وقت أن كان في السلطة قال حتاتة: علاقتي السابقة مع الرئيس مبارك هي علاقة قائد مع مرؤوس، و لم يكن هناك أي اتصال بيننا إلا في مجال العمل عندما توليت منصب رئيس أركان القوات المسلحة، وعندما عملت في الهيئة العربية للتصنيع لم أتحدث لمبارك خلال الأربع سنوات مدة تولي منصبي في الشركة.

وأضاف كما أنني خرجت في 2001م و لم تكن نغمة التوريث قد بدأت، وكنا نعلم أن القوات المسلحة ترفض أن يأتي ابن الرئيس، وقضية التوريث حسمها أحمد عرابي منذ زمن بعيد عندما قال: نحن لن نورث بعد اليوم.

# عبد الله الأشعل.. يحكم مصر من الزمالك

بالتأكيد يمتلك عبد الله الأشعل سيرة ذاتية ضخمة تؤهله لخوض سباق الرئاسة بقوة، فالرجل الذي يعمل حاليًا أستاذًا للقانون الدولي في الجامعة الأمريكية في القاهرة، ومفكرًا إسلاميًّا وواحدًا من أبرز الأكاديميين السياسيين ورجال القانون، صاحب صولات وجولات في ميادين العلم والبحث والإعلام، بالإضافة لسجله النظيف كمساعد سابق لوزير الخارجية الأسبق للشئون القانونية الدولية والمعاهدات والتخطيط السياسي، لهذا قد يكون الأشعل الاختيار الأول لدى قطاع من المصريين الباحثين عن رئيس مثقف على درجة كبيرة من العلم، وصاحب نظريات سياسية وقانونية قابلة للتحقيق على أرض الواقع، وهو ما يتضح بكل تأكيد بمجرد مطالعة سيرته الذاتية.

عبد الله حسن علي الأشعل يجيد خمس لغات هي (العربية- الإنجليزية - الفرنسية وبعض الأسبانية والإيطالية) ومتزوج وله بنتان وولد، من مواليد قرية هربيط التابعة لمركز أبو كبير في محافظة الشرقية، أفنى حياته في العلم والدراسة والاطلاع، فبعد أن حصل على ليسانس الحقوق بجامعة الإسكندرية نال درجة الأستاذية من المجلس الأعلى للجامعات في القانون الدولي والعلوم السياسية، ثم حصل على بكالوريوس العلوم السياسية قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، وماچستير في العلوم السياسية من نفس الكلية، كان موضوعه "اتّحاد الإمارات العربية"، ثم نال الدكتوراه في العلوم السياسية في القانون الدولي والمنظمات الدولية وكان موضوعها "الجزاءات غَيْر العسكرية في الأمم المُتَّحدَة"، بعد ذلك حصل الأشعل على دبلوم القانون الدولي العام- أكاديمية لاهاي للقانون الدولي - هولندا، ودكتوراه الدولة من جامعة باريس، وموضوعها "نفاذ إجراءات القَمْع الَّتي يتخذها مجلس الأمن في القانون الدولي والداخلي".

التحق الأشعل بالعمل الدبلوماسي عام 1968م وعمل في بعثات مصر بالبحرين- جدة- الرياض- نيجيريا- اليونان، كما عمل سفيرًا لمصر في بوروندي، وعميدًا للسلك الدبلوماسي بها (1994م – 1998م).

عمل مديرًا للإدارة القانونية والمعاهدات بوزارة الخارجية، ومديرًا للتخطيط السياسي بالوزارة، وكان من قبل نائبًا للمدير في الإدارتين الأخيرتين ونائبًا لمدير المعهد الدبلوماسي ورئيسًا لقسم البحوث بالمعهد.

كما عمل مستشارًا قانونيًا لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الفترة من 1985م – 1990م، ومديرًا تنفيذيًا لمعهد البحرين للتنمية السياسية، وأستاذًا زائرًا بعدد من الجامعات الأجنبية منها جامعة نيويورك، ماجنوس في ليتوانيا.

## استقالة مسببة

ولعلّ المحطة الأهم في حياة الأشعل المهنية كانت استقالته من منصبه كمساعد وزير خارجية، والتي تقدم بها لأحمد ماهر في أغسطس 2003م، والتي وجه له من خلالها بعض الاتهامات المتعلقة بانتهاك قيم الدستور المصري، وإغفال قانون الدولة، والسماح لأجهزة الوزارة بتجاوز القانون، وعدم اكتراث الوزير بما أرسله من تقارير حول العبث بأقدار المواطنين الشرفاء والأكفاء في الوزارة ومكافأة المنحرفين، واعتبر "الأشعل" استقالته جرس إنذار لما وصلت إليه حال الوزارة بعدما صارت الحقوق منحًا.

وقد رأى "الأشعل" في سلوك وزير الخارجية ما يستدعي إرسال رسالة إلى الشعب المصري مفادها أن أصحاب الكفاءات والمؤهلات والقدرات لا مكان لهم في مصر، وعليهم إما أن يرحلوا عن البلاد أو الحياة، وإما أن يقبلوا الإذلال بسبب كفاءاتهم.

وفيما يلي نص هذه الاستقالة:

السيد/ أحمد ماهر وزير الخارجية

تحية طيبة وبعد . .

لا أظن أنه لم يبقَ سوى الاستقالة بعد أن أحكمتم الحصار حولي بشكل متعمد بعد أيام من توليكم الوزارة، وكأنه ثأر بينكم وبين المخلصين من أبناء مصر، وقد خيرتموني بين الاستقالة أو الجحيم، وعمدتم إلى تجميدي وإغفال قدراتي تمامًا داخل الوزارة، كما فرضتم- قدر استطاعتكم- طوقًا حولي خارج الوزارة؛ وكأن القضاء عليَّ أصبح همًّا قوميًّا لكم، وصرحتم بأن مصدر خطورتي كفاءتي ووضوحي ونزاهتي وقدرتي على الإقناع، ورفضتم مرارًا لقائي حتى أستبين منكم مستقبل هذا المخطط الذي أثار المرارة في أعماقي، لكنه عزز لديَّ العزم على كشفه، حرصًا على حق مصر في ألا يحول بينها وبين أبنائها القادرين الأكفاء حائل، وأن يتعزز لديهم الانتماء إلى مصلحة هذا الوطن.

السيد الوزير:

مع كل احترامي للتقليد المصري الراسخ وثقافتنا وتراثنا الذي ليس مألوفًا فيه الاستقالة من منصب احتجاجًا على سياسة أو موقف، أكتب إليكم اليوم لأعرب هذه المرة عن يأسي من الإصلاح في الوزارة على يديكم، وحرصي على حق مصر في أن أضحي لإقرار قاعدة أعتقد أنه بغيرها لن يستقيم لنا أمر، واحتجاجًا على إصراركم على قمع الكفاءات والقضاء عليها، والتستر على الأخطاء وتجاهل قانون الدولة عمدًا، والاستخفاف بالقضاء، لقد أوضحت لسيادتكم مرارًا أن الوزارة بحاجة إلى أبنائها القادرين المخلصين، وإلى وضع كلٍّ في المكان الذي يتفق مع قدراته والعناية بالتمييز بين الأعمى والبصير، فإذا الأعمى المنحرف هو السيد المترف، والبصير الكفء النزيه هو المطارد والممتهن، فانقلبت قاعدة القيم تمامًا مما ضاق به صدري، والحق يا سيادة الوزير أنك نجحت فيما فشل فيه غيرك، وهو استنفاد طاقة الصبر على كل المكاره معك أملاً في أن تثوب إلى الرشد، وأن تكون المصلحة العامة هي مؤشر قراراتك بدلاً من تحويل الوزارة إلى إقطاعية انحسرت فيها سلطة الدولة وتهاوت فيها سيادة القانون، ولكنك سددت ضربة قاضية لحق مصر في الاستفادة من واحد من أخلص أبنائها وأقدرهم على خدمتها في وزارة الخارجية، فقد جعلتني شخصيًا، وجعلت سياسة تحجيمي وتجميد قدراتي وتعمد إهانتي محط نظرك، حتى أصبحت أقسى على أبناء وطنك من قسوة شارون على أصحاب الحق في فلسطين، وكأن الجلاد قد أنجب تلاميذ يضارعونه في القسوة والظلم.

ولكنني يا سيادة الوزير أعلن لكم بهذه السطور احتجاجي على امتهانكم لدستور مصر الذي يؤكد مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص، كما يؤكد على قيمة العلم، ولكني لاحظت أنني كلما ازددت علمًا وتأهلاً ازددتم نقمة وسخطًا عليَّ، وقد أوضحتم لي صراحة أنه لا يهمكم أن تعلم الرئاسة أو أن ألجأ إلى القضاء الذي يفني العمر، كما تقول دون نوال القصد وإقرار الحق، ولكنني أبرأ إلى الله ممن لا يصونون لوطنهم حرمة، ويدفعون أبناءه البررة إلى اليأس والفرار.

إنني أستقيل احتجاجًا على قمة الملهاة، ففي الوقت الذي تبحث فيه الأمم عن الكفاءات والعلماء وتبعد المنافق والفاسد والسطحي عن الصف الأول، يتم إعلان الحرب عليَّ، وأن تكون تهمتي الرسمية هي الإفراط العلمي والأكاديمي.

فلا يعقل يا سيادة الوزير أن أكون متخرجًا من كليتي الاقتصاد والحقوق وحاصلاً على ثلاث درجات للدكتوراه من جامعات عالمية، وعلى أعلى درجة علمية عالمية في القانون، ومتخصص في الدراسات الإفريقية والعربية والخليجية والدولية والقانونية والتحكيم والدبلوماسية والإسلامية، وعضو في عشرات المجالس والمنتديات، ومن أعلام الثقافة والفكر، وابن متميز من أبناء الوزارة الشرعيين لأكثر من ثلث قرن، ومع ذلك تجمد كل هذه الطاقات ولا يستخدم منها في الوزارة شيء يذكر، وكأنكم بهذا الموقف تبلغون رسالة واضحة لي وللشعب المصري، وهى أن أصحاب الكفاءات والمؤهلات والقدرات لا قيمة لهم في مصر، وأن المطلوب هو عكس ذلك تمامًا، وهو- إن صح- يبعث الأسى على مستقبل هذا البلد، بلدنا الذي لابد أن تتصدى فيه لهذه الرسالة المدمرة وحمايته منها، وصيانة قدره وكرامته ورسالته الحضارية، وهي أمانة نسلمها لأجيالنا المقبلة، فإذا تواصلت رسالتكم فإن ذلك يثلج صدر أعدائنا، ويشكل ذلك في نظري جريمة الخيانة العظمى، حيث يدفع الشعب من قوته للمنصب العام الكبير وامتيازاته لا لكي يتغول صاحب المنصب على أبنائه القادرين، بل لتجنيدهم في معركة الوطن من أجل التنمية والكرامة.

إنني بهذه السطور لأرجو أن يعلن كل صاحب كفاءة موقفه، مما أظن أنها حملة من الأسماك الميتة لقتل الأسماك الحية، والوطن يئن من اختلال المعادلة لصالح الأسماك الميتة، ولتكن تلك الاستقالة إعلانًا عن رفض الضيم من مواطن يصر على أن يعامل في وطنه بما يليق بقدراته، فليس معقولاً أن يكون له هذه المكانة الثقافية والعلمية الهائلة في مصر والعالم العربي، وأن يكون ذا رسالة وطنية واضحة، وقدرات تشرف مصر وتفخر بها، وأن يستذل في وطنه، وتهدر طاقاته، وأن تصر أنت يا سيادة الوزير على أن

تنفذ مخطط أعدائنا فيه الذين عجزوا عن النيل منه، وأنا أنزل بهذه الاستقالة إلى محكمة التاريخ وإلى ضمير الرأي العام لكي تبرئ أنت ساحتك أمامه.

إنني لا أستقيل يأسًا من مستقبل مصر؛ ولكنه حرص على هذا المستقبل، ودق جرس الخطر لأول مرة بأنه قد بلغ السيل الزبى......، وأتمثل بقول الرسول الكريم: "إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة"، وأدعوا الله أن يجنب مصر وشعبها العربي الفتن، وأن يحفظ المخلصين القادرين من أبنائها من كيد العابثين بأقدارها.

إنني إذ أودع رغمًا عني وزارتي الحبيبة التي أفنيت فيها سحابة عمري، وأهّلت نفسي ليوم أنهض فيه بمسئولياتها الجسام، وآمالها الكبار، فإن ثقتي في قيادة مصر وقدرتها على التصحيح لا تهتز، وأنا على ثقة أن دلالة هذا العمل لن تخفى عليها وعلى المجتمع المصري الذي أتشرف بالانتماء إليه وخدمته وتبصيره، وتأكيد على إبائه التاريخي.

وأخيرًا أرجو أن تكون هذه السطور بردًا وسلامًا عليك، ولكنك بذلك أسأت إلى شعبك ووطنك ووزارتك التي وصلت في عهدك إلى أسوأ أوضاعها وأن يزول الكابوس الذي يؤرق مضجعك، واستحللت كل الأساليب البائدة في محاربته، ولكني ملاقيك في ساحات أخرى انتصارًا لحق مصر علينا، كما أني ملاقيك في يوم نمثل معًا أمام الديان يوم الحساب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عبد الله الأشعل

12 أغسطس 2003م.

وهذه الاستقالة تلقي الضوء على شخصية الرجل الرافضة للظلم، والقادرة على التصدي ولو كان الثمن هو وظيفته.

على الجانب الآخر فالأشعل عضو في عدد كبير من الجمعيات العلمية المصرية والعربية والدولية أهمها:

الجمعية المصرية للقانون الدولي، والجمعية الأمريكية للقانون الدولي، والرابطة الدولية للقانون الدولي، والجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، والجمعية المصرية للدراسات التاريخية، والجمعية العربية للعلوم السياسية، والجمعية الأفريقية للعلوم السياسية، والجمعيــة الأفريقية للقانون الدولي، والرابطة الدولية للعلوم السياسية، والرابطة الدولية لقانون المياه، وجمعية الخريجين القدامى من أكاديمية لاهاي، والرابطة الدولية لرجال القانون بلندن، والاتحاد الدولي للمحامين بلندن، واتحاد الحقوقيين العرب، ورابطة الحقوقيين المصريين، وعضو بمجلس إدارة مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، وعضو بمجلس إدارة مركز الدراسات السياسية والدولية بكلية الحقوق – جامعة المنصورة.

وفيما يتعلق بأنشطته البحثية والتعليمية فقد أُنتدب الأشعل لتدريس القانون الدولي والمنظمات الدولية والعلاقات الدولية والتحكيم باللغتين العربية والإنجليزية في كليات الحقوق: في جامعات الإسكندرية، والزقازيق، وعين شمس، وكلية الاقتصاد جامعة القاهرة، وأكاديمية ناصر العسكرية العليا، ومعهد الدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، ومعهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية، وكلية العلوم الاجتماعية–وكلية الاقتصاد والإدارة ـ وكلية الإعلام– بجامعة 6 أكتوبر، وأستاذ زائر بكلية الحقوق – جامعة نيويورك عام 1999م.

وعمل كأستاذ زائر للقانون الدولي والمنظمات الدولية بجامعة بوجمبورا ببوروندي من عام 1994م وحتى عام 1998م، ورئيس شعبة الدراسات المستقبلية بجامعة عين شمس،

وألقى محاضرات في عدد من المراكز العلمية والتدريبية، وهي المركز القومي للدراسات القضائية بوزارة العَدل، ومَركز بحوث التنمية، وكلية الدراسات العليا، ومعهد إعداد القادة– بأكاديمية الشرطة، والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ومعهد التدريب الإذاعي بوزارة الإعلام، ومركز النيل لإعداد أعضاء المكاتب الإعلامية، ووزارة الشباب، واتحاد المحامين العرب، واتحاد الصحفيين الأفارقة.

كما اشترك الدكتورالأشعل في مناقشة عدد كبير من الرسائل والبحوث الجامعية، بجامعة القاهرة، ومعهد الدراسات الدبلوماسية وأكاديمية ناصر، ومعهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية، وكلية الإعلام، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وجامعة المنصورة، وجامعة الإسكندرية.

كما أشرف على برامج القانون الدولي والعلاقات الدولية بمعهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية، وكلية الدفاع الوطني بأكاديمية ناصر العسكرية، ومعهد العلاقات الدُّوَلِيَّة بوزارة العمل.

وساهم في عشرات الندوات والمؤتمرات الدولية والمحلية ببحوث ودراسات، كما يساهم ببحوث ودراسات في الدوريات المصرية والعربية، وبأحاديث في الإذاعة وبرامج التليفزيون المصري، والفضائيات العربية والأجنبية، فضلاً عن عشرات المحاضرات العَامَّة في الجامعات والجمعيات العلمية والأندية الثقافية والاجتماعية ومعسكرات الشبابَ وقصور الثقافة.

## الاحتلال الوطني

يحسب لعبد الله الأشعل إعلان موقفه بوضوح من نظام مبارك خلال فترة حكمه؛ حيث كان واحدًا ممن أبدوا رغبتهم في خوض انتخابات الرئاسة أمام مبارك في 2011م قبل قيام الثورة، والذي قال خلال لقائه مع عدد من الأدباء الشبان في الصالون الثقافي لمكتبة عرابي بالمهندسين في مايو 2010م، إن الحزب الوطني يدرك مدى كراهية

الشعب له ؛ لكن الغريب أنه مازال يصر على البقاء، مازحًا بأنه "لو تم إجراء استفتاء بين النمل لقال إنه لا يريد استمرار النظام الحالي"، فالحزب الوطني الذي يحكم مصر تحول إلى "احتلال وطني".

وعن أسباب ترشحه للرئاسة قال الأشعل: مصر اليوم تمر بمرحلة تبدو فيها فرص الإنقاذ أكبر مما مضى، لكنها أقل من التحديات، وقد وجدت من خلال الاحتكاك المباشر أن النظام الحالي لا يصلح للبقاء والإصلاح؛ لأن جينات الوطني كلها إفساد وتزوير ولو قلنا له: اتقِ الله، لأخذته العزة بالآثم.

وهو نظام مسنود من إسرائيل وأمريكا، وكل هذه الأوضاع وغيرها دفعتني للتحرك خاصة أن مصر أصبحت على وشك الانهيار المالي والاقتصادي والسياسي، والنظام عاجز عن تدارك ما يحدث، وقد وجدت أن هذه هي اللحظة المناسبة ليقوم فيها كل محبي تلك الأرض بواجبهم تجاهها، بعيدًا عن الانشقاقات السياسية، والخلافات البسيطة على حد قوله.

وأضاف: وجدت أن المطالبة بالإصلاح عن طريق الصحف والإعلام شيء، والنزول إلى الحياة السياسة المعدومة شيء آخر، ولكي تكون مُصلحًا عليك أن تكون معارضًا فعّالاً وذكيًّا؛ لذلك أخذت شعارات النظام وأحاول أن ألزمه بها، فالنظام يقول بأن الترشح يكون من خلال المادة 76، ونحن نحاول اختبار تلك المادة.

ولعله من المفيد أن نتعرف على وجهة نظر الأشعل في أسباب وفرص فوزه بانتخابات الرئاسة خلال تلك الفترة قبل قيام الثورة، وفي ظل حكم مبارك حيث قال وقتها أنه يشعر في نفسه بأنه يملك مقومات الترشح لرئاسة مصر، وسوف يحاسبه الله إذا لم يترشح، وهذه المقومات علمية وإدارية، فهو حاصل على خمسة درجات دكتوراه من أعرق جامعات العا لم.

ومن ناحية الإدارة فقد خدم 40 عامًا في الخارجية، ومن ناحية الممارسة يعمل مدرسًا في الجامعة، ولديه 80 كتابًا، وهو الوحيد الذي حصل على درجة الأستاذية من

المجلس الأعلى للجامعات دون أن يكون عضوًا في هيئة التدريس في أي جامعة، ويجيد ثلاث لغات.

وعند سؤاله ماذا يريد من تولي حكم مصر؟ أجاب أولاً عندنا مشكلة نريد أن نواجهها قبل الانتخابات وهي تهيئة المواطن المصري أن صوته له ثمن، وهو إنقاذ مصر، وأن ينتخب المواطن حاكمه لأول مرة في تاريخ مصر، ساعتها سيدرك الحاكم أنه مراقب من الشعب، وبالتالي سيعمل على خدمة الشعب بإخلاص.

وأكد الأشعل بأنه يحلم بإعادة بناء مصر الحديثة، ولو تحققت المعجزة ونجح في الانتخابات سيحول مصر إلى دولة مؤسسات، ويضع شروطًا للترشح للرئاسة، منها ألا يزيد سن المرشح عن 50 عامًا، مبررًا ذلك بأن الإنسان عندما يكبر ينسحب من الدنيا، ويضعف الجسد، ومصر تحتاج إلى قوة لإعادة بنائها، لذلك تحتاج شابًّا، وإذا نجح سيستعين بالشباب.

وما أن قامت ثورة 25 يناير حتى شارك فيها الدكتور عبد الله الأشعل وكان واحدًا من أبرز المتواجدين في ميدان التحرير حتى رحيل مبارك.

## حزب مصر الحرة

وفي 6 فبراير وخلال مداخلة هاتفية مع برنامج 48 ساعة أعلن السفير عبد الله الأشعل مجددًا نيته ترشيح نفسه لرئاسة مصر عند فتح باب الترشيح في حالة تعديل المادة 76 من الدستور، وبعد أيام وبالتحديد في 23 من نفس الشهر أعلن عن تدشين حزب سياسي جديد يحمل اسم "مصر الحرة"، وقال الأشعل: إن تأسيس الحزب يأتي في إطار الرغبة في إحداث تمثيل حقيقي لشباب ثورة 25 يناير خلال الفترة المقبلة، مؤكدًا أن الحزب سيشارك في الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية القادمة.

وحدد مساعد وزير الخارجية الأسبق، أربعة شروط يراها حتمية ولابد من توافرها في المرشحين الراغبين في التنافس على منصب الرئيس القادم في مصر.

وأوضح أن الشرط الأول يتضمن أن يكون المرشح مقيمًا بصفة دائمة في مصر خلال السنوات العشر الماضية؛ بحيث يكون قد اختلط بالجماعة الوطنية المصرية، وتحسس نبض الشارع المصري، والثاني أن يكون قد أسهم بفكره في التراكم المعرفي والفكري لثورة 25 يناير سواء عبر الكتابة في الصحف أو تأليف الكتب والتدريس في الجامعات والظهور في وسائل الإعلام المختلفة، وأشار إلى أن الشرط الثالث لمرشح الرئاسة يجب أن يتضمن ألا يكون هذا المرشح قد قام بدور أساسي في هيكل النظام السابق ومنظومته التي أصابت الشعب المصري بالكثير من الأضرار، والشرط الرابع والأخير ألا يكون قد تجنس بجنسية أجنبية غير مصرية، أو سبق له التجنس بها حتى وإن تنازل عنها.

والمتأمل للشروط الأربعة التي وضعها الأشعل لمرشحي الرئاسة سيجد أنها تستبعد منافسين أقوياء من منافسته مثل الدكتور محمد البرادعي المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والدكتور أحمد زويل الحائز على جائزة نوبل في الفيزياء النووية، والسيد عمرو موسى الأمين العام الحالي للجامعة العربية.

وقد حدد بعدها الأشعل ملامح برنامجه الانتخابي الذي حمل عنوان "مشروع الإحياء القومي لمصر" والذي يعد رؤية للنهوض بمصر بعد سوء الأوضاع خلال فترة النظام السابق، موضحًا أن أولى خطوات برنامجه هو تنظيف مصر من النظام السابق، وشمل البرنامج عدة خطوات أولها إعادة القيم المصرية من خلال الرجوع إلى ما تنادي به الأديان السماوية مثل "التكافل والعدل والتراحم"، كما اهتم البرنامج بتنمية موارد القطاع الزراعي باعتباره أكبر المشاكل التي تواجهها مصر من خلال الاكتفاء الذاتي بتلك الموارد الغذائية، وذلك بإعادة النظر في المشاريع القومية مثل "توشكى وترعة السلام"، في ظل توافر الموارد الأساسية مثل "المياه" والتي قد اقترح الأشعل عمل وزارة لها خاصة بـ "النيل" تقوم على الاهتمام بمصادر المياه وترشيدها وتعظيم تلك الموارد.

## جنيه الستينيات

وأكد الأشعل خلال برنامجه على عودة قيمة الجنيه المصري إلى ما كان عليه في ستينيات القرن الماضي، عندما كان "الجنيه يساوي 4 دولارات"، وذلك بهدف حل أزمة ارتفاع الأسعار التي يعاني منها الشعب المصري، بالإضافة إلى وضع مدة زمنية لا تتجاوز الأربع سنوات، وهي المدة الأولى للرئاسة، لحل أزمة البطالة، كما شمل البرنامج طرح اقتراح على المصريين في الخارج بإنشاء بنك أو صندوق مالي لهم داخل مصر ليستثمروا من خلاله أموالهم داخليًّا في إعادة النهوض بالاقتصاد المصري.

لم يتجاهل البرنامج الانتخابي للسفير عبد الله الأشعل القضية التي أعلن الشعب المصري رفضه لها، والخاصة باستمرار تصدير الغاز لإسرائيل؛ حيث أكد الأشعل في برنامجه على مراجعة تلك الاتفاقيات في ضوء المصلحة المصرية كما يطالب الشعب.

وفي مارس 2011م ومع تصاعد نبرة المطالبة بمحاكمة الرئيس السابق مبارك أعلن الدكتور عبد الله الأشعل أنه بصدد إقامة دعوى قضائية ضد مبارك، أمام المحكمة الجنائية الدولية، وقال الأشعل إنه ما لم تتم الاستجابة لمطالب الشعب المصري بالقبض على مبارك والتحقيق معه وأعضاء أسرته، فإنه سيسافر خلال أسبوعين لتقديم مذكرة أمام المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، مضيفًا: "في هذه الحالة فإن احتمال طلب تسليمه للسلطات الدولية بعد رفع الدعوى سيحرج السلطات المصرية، وكنت آمل في محاكمة مبارك أمام محكمة مصرية"، وأكد الأشعل أنه يعكف على كتابة المذكرة لتتضمن توجيه 21 تهمة لمبارك، إما بصفته شريكا فيها أو بصفته رئيسًا للدولة ومسئولاً عن كل ما يحدث فيها، ومن الاتهامات: قتل المتظاهرين أثناء ثورة 25 يناير بالرصاص الحي، بصفته رئيس المجلس الأعلى للشرطة، بالإضافة إلى تهمة خيانة الأمانة والتربح على حساب الشعب المصري، وبرر الأشعل خطوته تلك بأنه يشعر بحالة من التباطؤ في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاسبة رموز النظام السابق، وأتت بعدها إحالة مبارك للمحاكمة لتوقف محاولاته.

وقد تتابعت الحوارات التليفزيونية والصحفية والمؤتمرات الجماهيرية التي حرص السفير السابق أن يشرح من خلالها وجهات نظره في العديد من التيارات السياسية الموجودة على الساحة، والقضايا المطروحة حول واقع مصر ومستقبلها، حيث قال عن الإخوان المسلمين: إنهم جزء من الجماعة الوطنية المصرية، ولديهم كافة الحقوق الدستورية للعمل السياسي، وقد لعبوا دورًا مهمًّا في الثورة، وفي اعتقادي أن الإخوان لا يرغبون في الهيمنة على الساحة السياسية، ولن يقدموا مرشحين في أكثر من 30% من الدوائر الانتخابية، بالإضافة إلى أن أي انتخابات حرة وشفافة لن تؤمن لفصيل مهما كانت قوته في مصر الفوز بأكثر من 25% من الأصوات، ومن ثم فلا أرى سببًا وجيهًا لتوجس أي فصيل من الإخوان، إلا إذا كان البعض يصر على التعامل معهم وفق نفس نسق تعامل النظام السابق معهم.

وأضاف أنا الوحيد الذي دافع عن "الإخوان" ضد النظام، والأقرب لهم من أي مرشح آخر بحكم كوني مفكرًا إسلاميًّا وعضوًا بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ولو قارنا بيني وبين أي مرشح آخر، لا أعتقد أنه سوف يكون له امتداد في المجتمع مثلي، فأنا مع الناصريين واليسار و"الإخوان"، وأرى أن "الإخوان" لهم الحق في أن يمارسوا حياتهم السياسية في إطار قانوني، وأن يتمتعوا بكامل الحرية التي يحظى بها جميع المصريين.

وعند سؤاله عن دعم الإخوان له في انتخابات الرئاسية رد: مسألة دعمي قرار يخص الجماعة، ولا أستطيع أن أدفع أحدًا إلى قرار معين، لكن إذا دعموني فمرحبًا بدعمهم.

## المعونة رشوة أمريكية

وخلال الندوة التي نظمت بحديقة صنعاء بمدينة كفر الشيخ في 25 مارس 2011م تحت عنوان "مستقبل مصر بعد التعديلات الدستورية" نادى الدكتور عبد الله الأشعل

بالامتناع عن تلقي المعونة الأمريكية قائلاً: نحن كشعب أبي حر يجب أن نفرض إرادتنا على الجميع، ونبني اقتصادًا قويًا يجعلنا قادرين على المنافسة بحق، وسوف أطالب في حالة فوزي بالرئاسة بإلغاء المعونة الأمريكية، فهي رشوة لنا ونحن لدينا الإمكانات والثروات البشرية التي يجب أن ندربها جيدًا حتى ننهض بمصر؛ لتكون من أولى دول العالم، ولو نجحت سأقوم بإعادة العلاقات فورًا مع إيران، فليس من المعقول والمنطقي إقامة علاقات مع إسرائيل وأمريكا ونقطع العلاقات مع دولة مهمة مثل إيران، وأنا استقلت من الخارجية بسبب السياسات الفاشلة لوزارة الخارجية، وتابع قائلاً: سوف أعمل جاهدًا على تعاظم دور مصر في أفريقيا وهو الأمر الذي أدى إلى خلق مشكلة أزمة مياه النيل مع دول حوض النيل، وتركنا إسرائيل تعبث بمقدرات مصر وأمنها القومي في العمق الأفريقي، وسمعنا جميعًا مدير المخابرات الإسرائيلية يقول: نعم خططنا لخنق مصر في أفريقيا، ومصر لم يكن لها دور خارجي؛ لأن مبارك للأسف الشديد دمر مصر تدميرًا منظمًا وإسرائيل حزنت عليه كثيرًا لأنها كانت حريصة على بقائه رئيسًا لمصر لتحقيق مآربها.

وعن موقفه من العلاقات مع إسرائيل في حال فوزه بالرئاسة قال الأشعل: سنرث اتفاقية سلام، وتوحش إسرائيلي في فلسطين، وبيئة دولية متربصة، وتربص أمريكي يحمي إسرائيل، لذلك لابد أن يكون موقفنا على قدر المسئولية، أولاً: الاعتراف باتفاقية السلام لكن بعد تفسيرها بشكل يحقق مصالح الطرفين، وليس مصالح الطرف الإسرائيلي فقط، الذي يحصل حاليًا على مزايا لم تكن له. وثانيًا: تطبيقها بحسن نية، فلم يكن هدف الاتفاقية عزل مصر عن العرب، إنما كان هدفها أن تكون مقدمة لسلام شامل في المنطقة، وسنظل على علاقات متميزة مع أمريكا، بشرط تحقيق المصلحة المتبادلة بعيدًا عن أسلوب الإملاء.

وكأحد المتخصصين في العلاقات المصرية الإسرائيلية لجأت وسائل الإعلام للأشعل لكشف السبب وراء حالة القلق والتوتر التي تجتاح إسرائيل بعد الثورة رغم إعلان

معظم مرشحي الرئاسة الالتزام باتفاقية كامب ديفيد، وقد أتت إجابته لتفجر نقطة في غاية الحساسية تتعلق بدعم الكيان الصهيوني لمرشحين بعينهم في سباق الرئاسة والانتخابات البرلمانية ممن ينتمون إلى النظام السابق، حيث قال: عصبية إسرائيل ليست خوفًا على إخلال مصر ببنود اتفاقية كامب ديفيد، فالاتفاقية لا قيمة لها، ولكن ما يخيفهم هو تغير السياسات المصرية التي كانت تحابي إسرائيل على حساب المصالح المصرية، فموقف الدكتور نبيل العربي وزير الخارجية المصري تجاه السياسة الإسرائيلية هو الموقف الذي كان يجب أن تنتهجه مصر، فمصر لم تنحنِ أمام إسرائيل وتلبي لها مصالحها إلا في عصر مبارك، الآن أصبحت مصر تتكلم لغة مفهومة لصالح مصر، هم لا يريدون ذلك، هم يريدون وزير خارجية ملتو مثل بعض وزراء الخارجية المصريين السابقين، فلم يعد هناك تواطؤ، وانتهى النظام الذي كان يهدم المصلحة المصرية لصالح إسرائيل، وأضاف كلما ارتفع مستوى الديمقراطية في مصر وجاءت حكومية وطنية قوية تستطيع أن تخدم المواطن المصري، وتعمل من أجل مصلحة البلد؛ كلما لعبت مصر دورًا إقليميًا واضحًا في الشئون العربية والإفريقية واستعادت مكانتها، سيكون هناك فزع إسرائيلي؛ لأن الدولة العبرية كانت تتحرك في الفراغ الذي تركته مصر، الآن مصر تستعيد هذه الفراغات، بدأت أولاً بالعلاقات مع إيران، فإسرائيل كانت تريد أن تحارب مصر معركتها هي مع إيران، لكن هذا لن يحدث الآن؛ لأن مصر لها قضية أخرى مع إيران.

وأضاف الأشعل إن إسرائيل ستحاول دعم النظام السابق، وستعمل على ألا يكون هناك نظام ديمقراطي كامل في مصر، وذلك من خلال دعم رجال النظام السابق في انتخابات المحليات والانتخابات البرلمانية، وستحاول إسرائيل دعم شخصيات تابعة لها في الانتخابات الرئاسية، وسيقومون بتزييف وعي المواطن المصري عن طريق الإعلام القاسي والطاغي، ومهمتنا هي الصمود وتنقية الوعي.

## عدو السامية

ولم تمر تصريحات الأشعل الإعلامية مرور الكرام على تل أبيب؛ حيث سارعت إذاعة صوت إسرائيل بالهجوم على مساعد وزير الخارجية الأسبق ومرشح الرئاسة متهمة إياه في 20 إبريل بمعاداة إسرائيل، وذالك بالدفاع عن تصريحات وزير الخارجية المصري نبيل العربي التي أعرب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو لوفد الاتحاد الأوروبي عن قلقه منها، بل واعتبرها تصريحات معادية، وتأخذ توجهًا يعبر عن خط مضاد في القيادة المصرية الجديدة ضد بلاده

وكعادته دق الأشعل جرس إنذار لم يكن وقعه مألوفًا على الأذن عندما حل ضيفًا على برنامج صباح الخير يا مصر في 10 مارس حيث أبدى تخوفه من تزوير الانتخابات بطريقة مبتكرة قائلاً إنه لا يخشى التزوير التليقدي للانتخابات في مصر بعد ثورة 25 يناير والتعديلات الدستورية والإشراف القضائي، ولكنه يخشى التزوير المعنوي وتضليل المواطن في اختياره الشخص غير المناسب، وأكد أن زيادة وعي المواطن المصري– خاصةً بعد فترة طويلة جدًا من حرمانه من حق الاختيار الحقيقي– ستجعله يختار الأفضل.

وأضاف أن زيادة عدد المرشحين للمنصب أمر إيجابي يؤدي الى الحرية، ودقة الاختيار والوعي الكامل بالفوارق بين المرشحين، وهو ما سيخلق جوًا جديدًا في مصر.

وعن تمويل حملته الانتخابية صرح الدكتور عبد الله الأشعل لقناة "سي إن إن العربية" إنه ليس لديه مصادر للتمويل، ويعتمد على الدعوات الشعبية التي تصل إليه من المحافظات والمدن، والترويج لحملته من خلال عرض برنامجه الانتخابي بوسائل الإعلام في الفضائيات والصحف، إضافة إلى المواقع الاجتماعية عبر الإنترنت، مثل الصفحات المخصصة لحملته على موقعي فيسبوك وتويتر.

ورفض الأشعل فكرة التبرعات؛ لأنها ستجعل رجال الأعمال يفرضون شروطًا بعينها على المرشحين، إذ أن النظام السابق جعل بعضهم جزءًا من "منظومة الفساد"، وينظر إليهم الشعب نظرة سلبية.

أما أطرف ما طرحه الدكتور الأشعل فكان ما جاء في مؤتمره بمحافظة القليوبية في 22 إبريل الذي اقترح فيه تحويل قصر الرئاسة الحالي إلى متحف أثري، يكتب فيه تاريخ مبارك الأسود ليكون عبرة، وبناء مدينة رئاسية خارج العمران، على أن تشمل هذه المدينة قصر الرئاسة ومنازل الوزراء، وهذا للابتعاد عن الازدحام ولتسهيل الحركة المرورية، والمساعدة على تخفيف الضغط على وسط البلد، لافتًا إلى أنه في حالة اختيار الشعب وتوليه منصب رئاسة الجمهورية، يفضل البقاء في منزله بالزمالك، والذهاب إلى مكتبه بقصر الرئاسة بدون موكب أو حراسة.

## كل المنافسين لا يصلحون

وعن آرائه في منافسيه على الرئاسة فتتسم بالحدة سواء قبل الثورة أو بعدها، خاصةً وأن الأشعل كان قد أعلن منذ فبراير 2010م نيته الترشح، ففي 8 مايو 2010م أي قبل رحيل مبارك بشهور– قال الأشعل في حوار له مع موقع "محيط الإلكتروني" واصفًا فرسان الرئاسة الثلاثة الأبرز وقتها البرادعي ونور وصباحي "أستطيع أن أفرق بين البرادعي كمحرك للأوضاع في مصر، وبين دوره في الوكالة الدولية، فقد أحدث البرادعي بالفعل حالة من الحراك السياسي في مصر، هز النظام بقوة لكن في نفس الوقت يأخذ عليه دوره المهين حينما كان مدير الوكالة الذرية، فقد كان سببًا في قرار الغزو الأمريكي للعراق".

كما هاجم الأشعل أيمن نور وحمدين صباحي، واصفًا كليهما بأنهما لا يملكان مقومات الترشح لرئاسة مصر، وقال إن كون أيمن نور رئيسًا لحزب لا يبيح له أن يصبح رئيسًا لمصر، وقد رهنت أمريكا علاقتها مع مصر مقابل الإفراج عن نور.

وعاد بعد الثورة ليجدد هجومه على البرادعي، ففي حواره مع موقع "إيلاف الإلكتروني" في فبراير 2011م وردًا على سؤال حول الدور الذي لعبه الدكتور محمد البرادعي المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية في غزو العراق أجاب الأشعل قائلاً: "الحرب تمت بمباركة البرادعي، لماذا يلتقي مدير الوكالة بالرئيس الأمريكي أكثر من مرة خلال هذه الفترة، المفترض أن دور البرادعي ليس تقديم مبررات، سواء بالنفي أو بالإيجاب لأي رئيس، وإنما دوره يقتصر على الهيئة الدولية والجهات الدولية فحسب، هل يمكن أن تفسّر لي كيف يحصل البرادعي على جائزة نوبل للسلام في الوقت الذي "احتلت" فيه العراق، البرادعي ساهم في حرب العراق والجائزة كانت نوبل وغيرها"، كما قال عنه في برنامج "القاهرة اليوم": "لا يوجد رئيس في العالم جلس خارج الدولة التي رشح نفسه فيها"، بل ووصلت المسألة لحد توجيهه اللوم لرئيس الوزراء الدكتور عصام شرف لمجرد أنه وصف علاقته بالدكتور محمد البرادعي بـ"باقة الورد"، حيث طالبه بأن يبتعد عن إظهار رأيه في مرشحي الرئاسة، ونصحه بأن يحافظ على مسافة واحدة مع جميع المرشحين حتى لا يفسر موقفه بأنه تحيز لطرف ضد الآخر.

أما عمرو موسى فقد نال النصيب الأكبر من انتقادات الدكتور عبد الله الأشعل الذي لم يترك مناسبة إلا وهاجمه فيها، حتى إنه صرح في برنامج "القاهرة اليوم" لو تتطلب الأمر بأن أترك ترشيحي لرئاسة الجمهورية وأتفرغ لعمرو موسى سأفعل لأحمي المجتمع منه، وبرر ذالك قائلاً إن موسى، هو السبب في أزمة مياه حوض النيل؛ لأنه قال لنا في عام 1994م روحوا اتفسحوا في أفريقيا.

كما أن سنه كبير فعمره 74 عامًا، بالإضافة إلى أنه كان وزيرًا في النظام السابق، وأضاف الأشعل أن عمرو موسى أشبه بالضبع الذي جلس حتى رحل الرئيس مبارك وبدأ ينزل للثوار بميدان التحرير.

وفي 28 مارس 2011م قال عنه في حوار مع "موقع محيط" أتهم موسى بتقديم قرابين للغرب ولإسرائيل مقابل كرسي الرئاسة المصري، وذلك بمشاركته في المؤامرة على ليبيا

بإعطاء الغطاء العربي لفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية لضربها من خلال القرار 1973 لمجلس الأمن، والذي يُخَوِّل أعضاء الأمم المتحدة بتنفيذ الحظر الجوي على ليبيا وضربها، مما يمكن إسرائيل بالمشاركة في ضرب ليبيا بصفتها عضوًا بالأمم المتحدة بناءً على القرار.

وأشار الأشعل إلى أن احتلال ليبيا سيؤدي لحصار النظام المصري القادم؛ لأنهم عجزوا عن وقف زحف الثورة المصرية والتأثير على مسارها، وهم الآن يحاولون السيطرة على أشخاص معينين يحاولون التقدم لقيادة مصر تحت مسمى الانتخابات الرئاسية، بل وطالب الأشعل في تصريحات لوكالة أنباء الشرق الأوسط في 19 إبريل المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالتدخل لوقف الحملة الدعائية لعمرو موسى الذي يعتزم الترشح للانتخابات الرئاسية؛ نظرًا لعدم انتهاء ولايته كأمين عام لجامعة الدول العربية.

وكشف النقاب عن قيام موسى باستقبال وفد من الفلاحين المصريين بلغ عدده نحو 150 فلاحًا في مكتبه بمقر الجامعة العربية، وهو ما وصفه بأنه يمثل خلطا بين تلك الوظيفة الدولية من جهة والشئون الداخلية المصرية من جهة أخرى، بما يمثل خصمًا من الوقت الذي يجب أن يخصصه لمهام عمله كأمين عام للجامعة العربية، واعتبر الأشعل أن موسى يستخدم صلاحيات منصبه في حملته الانتخابية، من خلال استقباله لعدد من الفعاليات والقوى السياسة المصرية داخل مقر الجامعة العربية، وهو ما رأى أنه يشكل إساءة لمصر في ظل حالة التزاوج بين منصبه الذي من المقرر أن يغادره في مايو المقبل وترشحه لانتخابات الرئاسة.

واتهم موسى باستغلال الإمكانيات المالية لجامعة الدول العربية في حملته الدعائية وطبع "البوسترات" الخاصة لهذه الحملة، وقال إن ذلك يسيء لمصر أمام الدول العربية، إذ من المفترض أن تبتعد الحملة الانتخابية الرئاسية عن أي منصب دولي أو إقليمي، حتى لا يثار حولها الجدل أو تتعرض صورة مصر للاهتزاز أمام أشقائها العرب.

## شاركت في الثورة رغم أنف المشككين

على الرغم من السيرة العلمية والعملية الحافلة لمساعد وزير الخارجية الأسبق الدكتور عبد الله الأشعل إلا أن البعض قد كانت لهم رؤى مختلفة حول الرجل رد عليها في وسائل الإعلام إما صراحة أو يشكل ضمني.

## دخيل على الثورة

فقد اتهم البعض الدكتور عبد الله الأشعل بأنه كان بعيدًا عن الصورة أثناء الثورة؛ بدليل أن وجوهًا كثيرة من رموز المعارضة الذين تواجدوا في ميدان التحرير دخلوا في مفاوضات مع النظام خلال الثورة، ولكن الأشعل لم يكن من بينهم، وقد علق على هذا قائلاً: لعبت دورًا أساسيًّا في الثورة المصرية، وشاركت مع الشباب في إعداد البنية الفكرية والإدراكية للثورة، وكنت جزءًا منها منذ لحظتها الأولى، سواء بالوجود المستمر في ميدان التحرير، أو بالحديث لوسائل الإعلام الغربية لتوضيح أهداف الثوار، وشاركت في أول مظاهرة خرجت من ميدان مصطفى محمود بحي المهندسين، وحضرت موقعة "الجمل" وتحدثت مع البلطجية لأثنيهم عن الاعتداء على المتظاهرين.

## نفاق سياسي

هاجم آخرون الأشعل لانتقاده الحاد لمبارك ونظامه رغم أنه كان يشغل منصب مساعد وزير خارجية في نفس العصر ومع نفس النظام، وقد رد الأشعل على ذالك قائلاً: شغلت المنصب خلال تولي الوزير السابق أحمد ماهر الوزارة، وقدمت استقالتي منها بسبب رفضي لسياسية الوزارة وسياسة النظام بصفة عامة، لا سيما الموقف المخزي في الحرب الأمريكية على العراق، والذي تورط فيه مبارك، النظام اضطهدني خلال عملي لأن صوتي عالٍ وناقد للانحرافات، ولا أسمح بالفساد، وكنت مسئولاً عن

ملف العلاقات القانونية بين مصر وإسرائيل، وهو ملف حيوي وحساس جدًا في الوزارة، لذا لم يكن أمامهم سوى الضغط عليّ لتقديم استقالتي حتى يتخلصوا مني.

كما اتهمه البعض بالهجوم على مبارك بعد تركه للحكم دون أدلة وأسانيد خاصة فيما يتعلق بتسريب الرئيس السابق لموعد حرب أكتوبر لتل أبيب من خلال أشرف مروان، وقد نفى عبد الأشعل اتهامه الرئيس المخلوع حسني مبارك بإمداد إسرائيل بمعلومات عسكرية مهمة حول موعد حرب أكتوبر المجيدة، مشيرًا إلى أن التصريحات التي نشرت على لسانه قد تم تحرفيها لتظهر بشكل غير صحيح، وأكد الأشعل في تصريحات خاصة لـ "شبكة الإعلام العربية" محيط، من بروكسل أن تصريحاته التي نشرتها إحدى الصحف كانت استنتاجًا خاصًا به يقبل التأكيد والنفي، وأن ما دفعه لذلك رفض الرئيس السابق التحقيق في الاتهامات التي وجهتها الصحف والإعلام الإسرائيلي لأشرف مروان مدير مكتب الرئيس السادات بالتجسس لصالح الكيان الصهيوني.

وكانت صحيفة الجمهورية قد نشرت حوارًا للسفير الأشعل أكدت فيه أنه لديه معلومات مؤكدة في اشتراك الرئيس المخلوع حسني مبارك مع أشرف مروان في تسريب معلومات عسكرية مهمة عن موعد حرب أكتوبر، مضيفًا أن الصحف الإسرائيلية أكدت أن أشرف مروان كان عميلاً مزدوجًا وكان يسرب المعلومات العسكرية، بينما قال مبارك عنه إنه رجل وطني دون أن يفتح تحقيقًا في ذلك.

بينما لم ينفِ الأشعل تقدمه ببلاغ للنائب العام ضد الرئيس المخلوع يتهمه فيه بالخيانة العظمى والعَمالة للموساد بسبب سياساته مع دول حوض النيل وضياع حقوق مصر التاريخية على حد قوله، وكذلك لدوره في إفقار الناس وإصابتهم بالأمراض، وقتل الشباب يوم جمعة الغضب وفي ميدان التحرير، وبيع الغاز المصري لإسرائيل بأسعار رخيصة جدًا.

## فرصة ضعيفة

وعن محدودية فرص نجاحه في انتخابات الرئاسة قال في حواره مع جريدة الشرق الأوسط في 28 مارس 2011م: الشعب هو من سيختار مرشحه للرئاسة، وفرصتي في المنافسة على الرئاسة كبيرة؛ لأنني كنت معارضًا منذ عام 2003م، عندما قدمت استقالتي من وزارة الخارجية لوجود فساد بها، كما أن الشعب أصبح أكثر فهمًا وتمييزًا بين من عارض النظام السابق في أشد قوته، ومن كان أداة من أدوات الهدم في نظام مبارك، ومن انتظر حتى يسقط النظام ويدعي بطولات زائفة، وقد اتخذت قرار ترشحي في فبراير من العام الماضي، أي قبل رحيل مبارك بعام، وكان هدف إعلاني الترشح هو ألا يكون مبارك وابنه هما المرشحان الوحيدان، في ظل المادة 76 من الدستور، وأن يكون هناك مرشح آخر، ولو افتراضي للضغط على النظام لإعادة النظر في هذه المادة، وقد انضممت لأحد الأحزاب الصغيرة لأجد فرصة، ولكني وجدت أن الباب مغلق أيضًا في هذه الأحزاب، فثبت لدي أن هذه المادة لا تسمح بالترشح، لا للمستقل ولا للحزبي، وأنها فُصلت لجمال مبارك.

## 27 سببًا لاختيار الأشعل

وبعيدًا عن الانتقادات فقد كان ما ذكره أحد أنصار الأشعل على صفحته بالفيس بوك تحت عنوان "لماذا أعتبر الأشعل مرشحًا مثاليًّا" ملفتًا للنظر حيث حدد 27 سببًا تدعوه لاختيار مساعد وزير الخارجية الأسبق كرئيس للجمهورية، والواضح من الأسباب المذكورة أن كاتبها على صلة وثيقة بالرجل تؤهله لمعرفة أدق تفاصيل حياته بدايةً من حفظه للقرآن ونهاية بممارسته لرياضة الجمباز في السابق.. ومن يدري ربما كان كاتب الأسباب الـ 27 التي ننشرها هو الرجل نفسه.

**الأول**: أنه خرج من الريف إلى سقف المدينة، ومن الكُتاب إلى جامعة السوربون محتفظًا بقاعدة ناضجة.

الثاني: أنه يتمتع بالإخلاص لمبادئه ودافع عنها ودفع ثمنها في وزارة الخارجية التي استقال منها.

الثالث: أنه دافع في كتاباته دائمًا عن القضايا العربية والإسلامية، وأنه من كبار المثقفين المشهود لهم.

الرابع: أنه أستاذ جامعي وعالم متعدد التخصصات، وحاصل على درجات عديدة للدكتوراه من مصر والخارج من أعظم الجامعات، ويجيد خمس لغات وتتلمذ على يديه آلالاف في مصر والعالم العربي.

الخامس: أنه يتمتع ببساطة العلماء وتواضعهم رغم أنه موسوعة مستقلة بشهادة كل من يعرفه، وله كاريزما أساسها العلم والتواضع والأصول الريفية والصدق والقبول والإخلاص في كل ما يقول ويكتب.

السادس: أنه من حفظة القرآن ومن أعلام الفكر الإسلامي الصحيح، وهو أول من ألف في المدخل القانوني والسياسي للقرآن الكريم، وعضو عدد كبير من المجامع والهيئات الإسلامية.

السابع: أنه يمثل كل فئات المجتمع المصري قاطبة (عصامي– ريفي– حضري– أكاديمي– باحث– مفكر– عالم– محامٍ– مُحَكم).

الثامن: ريفي من قرى الشرقية ويفخر بانتمائه الريفي، ونجح في المحافظة على نقائه الريفي ويفهم مآسي الريف ويعلم طموحاته، وأكسبه كفاحه قيمة العمل والمثابرة والصبر والعدل.

التاسع: وهو دبلوماسي لامع تعهد بنشر قيم العلم والتسامح والعدل، ويدين في ذلك لوالدته التي تعهدته ورعته بعد وفاة والده، وكان هو صغيرًا وكتب في ذكراها كتابات مؤثرة في وزارة الخارجية، ولقي حربًا شعواء من أركان النظام، وسجل خدمته

الدبلوماسية يشهد بذلك و لم يشفع التلفيق له وحظى باحترام الجميع من زملائه وتلامذته بالوزارة والبعثات.

العاشر: تبنى القضايا العربية، ومن أهم المتخصصين والمعارضين في الصراع العربي الإسرائيلي، وخبرة عالمية في إدارة الصراع لصالح السلام والشعب الفلسطيني.

الحادي عشر: كما أنشأ معهد البحرين للتنمية السياسية، وهو قدوة للباحثين والأساتذة في الجامعات العربية.

الثاني عشر: أنه ينتمي إلى صفوة المفكرين الجادين، ذوي الخبرة العلمية خاصة في تجديد الخطاب الديني وإحياء الفكر القومي.

الثالث عشر: أنه يتمتع بقبول شعبي واسع ومنطق واقعي ولغة واضحة لا تنازعها الأهوال والمصالح الشخصية ومناصر للحق، ولذلك عمل النظام السابق على عزله عن الساحات السياسية والإعلامية؛ لأنه ضمن أهم من أسهم في فكر الشباب وشاركهم ثورتهم منذ اليوم الأول و لم يكن زائرًا متطفلاً.

الرابع عشر: إنه ينتمي إلى رجال القانون والمحاماة، فهو محامٍ بالنقض منذ تركه الوزارة.

الخامس عشر: إنه ينتمي إلى الأسرة الأكاديمية والبحثية، فهو الوحيد الحاصل على درجة الأستاذية في القانون والعلوم السياسية من المجلس الأعلى للجامعات من غير عضوية هيئة التدريس، كما تشهد كتبه التي تجاوز الستة وثمانين كتابًا في مختلف التخصصات، كما أنه يجمع بين القانون الدولي والعلوم السياسية، وصقلت خبرته الدبلوماسية العملية هذا التخصص السياسي والقانوني.

السادس عشر: أنه من كبار المثقفين الجادين في مصر والعالم العربي، وتشهد على ذلك مساهماته بالمقالات التي تجاوز الآلاف واللقاءات الإعلامية.

السابع عشر: أنه مدافع صلب وشجاع عن حق الشعب المصري في الحياة، فكانت استقالته من وزارة الخارجية 2003م مسببة ومنشورة، وكانت أول صرخة لكشف

فساد النظام ووزارته ووزرائه؛ حيث عوقب بنقله إلى حرب أهلية في بوروندي بسبب اتهامه بأنه يعاني من الإفراط العلمي والأكاديمي كتهمة رسمية في عهد عمرو موسى، كما هاجم تواطؤ مصر مع إسرائيل في محرقة غزة، وانتقد موقف مبارك شخصيًا بسبب معبر رفح، وهو الوحيد الذي كتب وأشار ونشر الوضع القانوني الدقيق لهذا المعبر، ولقي هجومًا شرسًا من فلول النظام آنذاك.

الثامن عشر: قد تحدى مبارك في فبراير 2010م وكان أول من أعلن صراحةً ترشيحه لرئاسة الجمهورية، من قبيل تشجيع الشعب على كسر حاجز الخوف من نظام مبارك ونجله.

التاسع عشر: رياضي، حيث كان بطلاً للجمباز والسباحة، ويؤمن بأن الرياضة نمط حياة وأخلاق.

العشرون: لديه رؤية واضحة لرسم مستقبل مصر، ولديه إرادة لا تلين في الحق، وأنه يعتبر جهده قربانًا إلى الله وضريبة الحب والانتماء لوطن عظيم، وقد لقي الهوان وكان دائمًا يكرر مقولته الشهيرة أن (مصر فرسة كاملة التجهيز ركبها حمار وعاملها معاملة الحمير) فأساء إليها نفسيًا قبل أن يسيء إليها أخلاقيًا.

الحادي والعشرون: أنه جمع بين رؤية الداخل والشعور به والمعاناة وسخط الشعب، وبين رؤيته العلمية والعملية للسياسات الدولية، وذلك بحكم تخصصه في الدراسات العربية والخليجية والإفريقية، والدراسات الدولية والقانونية، ويفخر دائمًا بأن عمله الدبلوماسي والأكاديمي متكاملان، وأنهما معًا منحاه التواضع وإفساح المجال للرأي الآخر، وأنة يقبل التغيير والتعديل في الحق، ولكنه يدافع عنه بكل ما يملك من حجج إلى أن يثبت خطأه.

الثاني والعشرون: أكسبه القرآن الكريم موهبة الإجادة المطلقة للغة العربية وأدواتها وفنونها، فضلاً عن قراءاته المتنوعة، إذ يعلم العاملون في مكتبة وزارة الخارجية أنه كان يقرأ كل ما ينشر من كتب.

**الثالث والعشرون:** يعتبر العلم فريقه وأن العلماء ورثة الأنبياء، ويؤمن بأن للعلم زكاة وزكاته نشره، ولذلك قام بالتدريس في معظم الجامعات المصرية، والإشراف على الرسائل وإلقاء المحاضرات في جامعة القاهرة (الإعلام– الاقتصاد والعلوم السياسية– الحقوق– الهندسة) وفي عين شمس (الحقوق– مركز بحوث الشرق الأوسط) وفي جامعة الإسكندرية (الحقوق) وفي كلية حقوق الزقازيق والمنصورة، وأيضًا عضو بمجلس أمناء مركز البحوث السياسية، ومركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط وجامعة قناة السويس، ومركز الدراسات القضائية، وأكاديمية الشرطة، ومركز بحوث التنمية، والمخابرات العامة، وأكاديمية ناصر العسكرية بكل مؤسساتها وهيئة البحوث العسكرية، ومعهد الدراسات العملية، ومعهد تدريب الإذاعة والتليفزيون في القاهرة ومرسى مطروح والعريش والإسكندرية والمنيا وأسوان والإسماعيلية وبورسعيد والوادي الجديد، ومعسكرات الشباب قبل فرض الحظر عليه ومحاصرته من فلول النظام السابق، والمساهمة بالمقالات والأبحاث والكتب بمركز دراسات الأهرام وخاصةً مجلة السياسة الدولية، والجمعيات العلمية المصرية، ومواسمها الثقافية ومجالاته (جمعية القانون الدولي– الاقتصاد والتشريع– الجمعية التاريخية). والدولية (الجمعية الأمريكية للقانون الدولي– الجمعية الدولية للعلوم السياسية) والجمعيات العربية والإفريقية وعشرات المجالات المصرية والعربية التي يضيق بها المقام.

**الرابع والعشرون:** صاحب المشروع القومي للثقافة القانونية للمجتمع المصري بلجنة القانون في المجلس الأعلى للثقافة بالتعاون مع أعضاء اللجنة.

**الخامس والعشرون:** من أشد المدافعين عن الشعب الفلسطيني؛ حيث رأس اللجنة القانونية المستقلة لمتابعة تنفيذ تقرير جولد ستون، وأكثر من قدم التقرير للرأي العام العربي ودافع عن غزة خلال المحرقة التي تآمر فيها نظام مبارك مع إسرائيل.

السادس والعشرون: أبدت الصحف الإسرائيلية صراحة الخطر من ترشيح الدكتور الأشعل بسبب مواقفه الوطنية المعروفة، وأنه مفاوض مستنير يعرفه الإسرائيليون وقائدًا من قيادات صناعة الرأي العام.

السابع والعشرون: لا يوجد شخص قام بمهاجمة النظام بشراسة وجرأة علانية في عصر قوة نظام مبارك وضحى بعملة مثلما فعل السفير عبد الله الأشعل، وهو من أول المهاجمين للنظام وتصريحاته تشهد بذلك.

# العشرة المبشرون.. في الميزان

عشرة مرشحين يسرعون الخطى نحو عرش مصر، كل منهم يحمل خططه للمستقبل، مدفوعًا بتاريخ طويل قد تتفق معه أو ترفضه، لكن الحقيقة الثابتة أن واحدًا من هؤلاء العشرة سيكون رئيسًا لمصر بنسبة كبيرة، ولأنني تعمدت أن أبقى محايدًا طوال رحلة عرض تاريخهم ورؤاهم وبرامجهم، والانتقادات الموجهة لهم وردودهم، إلا أنني لا أستطيع أن أمنع نفسي من تدوين بعض ملاحظاتي المتعلقة بهم، والتي ستكشف أمامك بما لا يدع مجالا للشك العديد من الحقائق التي قد تساعدك على اختيار الأنسب.

## السن:

يُعد وزير الخارجية السابق عمرو موسى أكبر المرشحين سنًا حيث يربو على الـ 75 عامًا، بينما يُعد أيمن نور الأصغر؛ حيث لم يتجاوز عمره 47 عامًا، فهو من مواليد 1964م بينما أتت أعمار باقي المرشحين على النحو التالي: مجدي حتاتة 70 عامًا، محمد البرادعي 69 عامًا، سليم العوا 69 عامًا، بينما تساوى البسطويسي وعبد المنعم أبو الفتوح ومجدي حسين في العمر 60 عامًا، يليهم حمدين صباحي 54 عامًا.

وهو ما يعني أن ثمانية من المرشحين للرئاسة تجاوزوا سن الستين، وهو سن المعاش في مصر، بينما تخطى 4 منهم حاجز الـ 70 عامًا، ويبقى أيمن نور وحمدين صباحي فقط في سن معقولة تقل عن الـ 60 عامًا.

## العمل مع النظام السابق:

تباينت بشدة درجة اقتراب المرشحين العشرة من مبارك ونظامه، فهناك من كان شديد الصلة بالنظام السابق مثل الفريق مجدي حتاتة الذي كان رئيسًا للحرس الجمهوري وعمرو موسى وزير خارجية مبارك، ثم مرشحه لرئاسة الجامعة العربية، وعلى درجة أقل يقف السفير السابق عبد الله الأشعل الذي كان مساعدًا لوزير الخارجية المصري في عهد مبارك قبل أن يستقيل احتجاجًا على ما أسماه بالفساد في الخارجية، وهناك المستشار هشام البسطويسي نائب رئيس محكمة النقض المعروف بمواقفه الرافضة لتزوير الانتخابات البرلمانية، والدكتور محمد البرادعي الذي عمل مساعدًا لوزير الخارجية قبل أن ينتقل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وينعم بدعم مصر مبارك في انتخابات الوكالة التي شغل منصب مديرها لـ 3 دورات متتالية، ثم الدكتور محمد سليم العوا الذي عمل في البداية وكيلاً للنائب العام قبل أن يسافر ويعود ويشارك في التحكيم بالعديد من القضايا المحلية والدولية، وأستاذ غير متفرغ ومحاضر بالعديد من الجامعات.

ويبقى أيمن نور ومجدي حسين وعبد المنعم أبو الفتوح وحمدين صباحي بعيدين كل البعد عن شغل أي منصب رسمي في عهد مبارك، وبما أننا نتحدث عن مدى القرب من نظام مبارك فلابد أن نتوقف أمام الذين نالوا جوائز مبارك، فقد نال الدكتور محمد البرادعي أعلى تقدير تمنحه مصر في هذا العصر وهو قلادة النيل، وذلك في أعقاب فوزه بجائزة نوبل للسلام في عام 2005م مناصفةً مع وكالة الطاقة الذرية، كما نال عمرو موسى وشاح النيل عام 2001م، كما نال الفريق مجدي حتاتة العديد من الأنواط والأوسمة العسكرية رفيعة المستوى.

وبعيدًا عن الأوسمة والأنواط تظل سجون مبارك معيارًا صادقًا للحكم على مدى صدق وصلابة المرشحين للرئاسة في معارضة الرئيس السابق ورموز نظامه، هنا يبرز اسم مجدي أحمد حسين الذي قضي 15 عامًا كاملةً في سجون مبارك سواء كسجين في قضايا رأي أو كمعتقل، ويأتي أيمن نور في المرحلة التالية بعد سجنه لأعوام في قضية تزوير توكيلات تأسيس حزب الغد، وكذلك حمدين صباحي الذي اعتقل أكثر من مرة عام 1987م في قضية تنظيم ثورة مصر وعام 1990م بسبب قيادته للمظاهرات الرافضة لضرب العراق، وفي عام 1997م لمشاركته الفلاحين في المظاهرات الرافضة لقانون العلاقة بين المالك والمستأجر، كما تعرض الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح للسجن 5 سنوات كاملة عام 1996م، ثم اعتقل لمدة 5 شهور أخرى في مايو 2009م، أما المستشار البسطويسي فقد تمت إحالته للتحقيق في أحداث القضاة وانتهى التحقيق بتوجيه اللوم إليه.

## الترشح في مواجهة مبارك

أربعة من المرشحين العشرة نالوا شرف السبق والترشح في مواجهة مبارك على رئاسة مصر قبل ثورة يناير، وهم البرادعي الذي أعلن عن خوضه السباق في عام 2009م، وأيمن نور الذي لم يتنازل عن حلم الرئاسة بعد خوضه الانتخابات لأول مرة في عام 2005م، وحمدين صباحي الذي أكد في عام 2010م خوضه المنافسة على عرش

مصر، وعبد الله الأشعل الذي أعلن الترشح للرئاسة خلال لقائه بالشباب في الصالون الثقافي لمكتبة عرابي بالمهندسين في مايو 2010م، بينما بقي المرشحون الستة الآخرون في الظل حتى قامت ثورة يناير 2011م وأعلنوا بعدها خوض السباق الرئاسي.

## الحقوق معقل الرؤساء

تبقى كلية الحقوق معقلاً لمرشحي الرئاسة، فهنا سبعة من بين العشرة المرشحين لحكم مصر درسوا القانون وحصلوا على ليسانس الحقوق، هم محمد البرادعي، وعمرو موسى، وهشام البسطويسي، وعبد الله الأشعل، وأيمن نور، والدكتور محمد سليم العوا، وحتى الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح خريج كلية الطب درس القانون بعد ذلك وحصل على ليسانس الحقوق، أما مجدي حسين فحاصل على بكالوريوس السياسة والاقتصاد، وحمدين صباحي حاصل على بكالوريوس الإعلام، ويبقى الفريق مجدي حتاتة أحد أبناء المؤسسة العسكرية من خريجي الكلية الحربية.

ولا تفوتنا الإشارة هنا، لأن هناك ثلاثة من المرشحين عملوا بالصحافة ووصلوا لدرجة رئيس تحرير وهم مجدي أحمد حسين جريدة "الشعب"، وأيمن نور جريدة "الغد"، وحمدين صباحي جريدة "الكرامة"، كما أن هناك ثلاثة آخرون عملوا بالخارجية هم البرادعي وعمرو موسى وعبد الله الأشعل، وواحد خدم بالجيش المصري هو الفريق مجدي حتاتة.

## نضال منذ الصغر

من بين المرشحون العشرة تبرز أربعة أسماء ظهرت عليهم بوادر الزعامة منذ الصغر وهم أيمن نور، الذي كان رئيسًا لاتحاد طلاب مدرسة المنصورة الإعدادية للبنين، ثم كان بعد ذلك رئيسًا لاتحاد طلاب مدرسة الكامل الثانوية بالمنصورة، ورئيسًا لاتحاد طلاب الإدارة والمحافظة قبل أن يصبح رئيسًا لاتحاد طلاب كلية الحقوق لمدة عامين.

وعلى نفس المنوال سار حمدين صباحي الذي أسس رابطة الطلاب الناصريين في مدرسة الشهيد جلال الدسوقي، كمال كان رئيسًا لاتحاد طلاب مدرسة بلطيم الثانوية، وفي كلية الإعلام أسس مع زملائه نادي الفكر الناصري بجامعة القاهرة، الذي تحول بعد ذلك لاتحاد أندية الفكر الناصري بجامعات مصر، وقد انتخب رئيسًا لاتحاد طلاب كلية الإعلام، ونائبًا لرئيس اتحاد طلاب جامعة القاهرة عام 1975م، وكان له موقف شهير في مواجهة الرئيس السادات وقتها خلال اجتماعه بالقيادات الطلابية.

وليس بعيدًا عن ذلك يأتي تاريخ الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح الذي كان رئيسًا لاتحاد طلاب كلية طب قصر العيني، وأمينًا للجنة الإعلامية باتحاد طلاب جامعة القاهرة، والجميع يعرفون تفاصيل مناظرته الشهيرة للرئيس السادات عام 1975م، والتي واجهه خلالها بنفاق من يحيطون به، وكانت سببًا رئيسيًّا في استبعاده من التعيين بالجامعة.

أما مجدي أحمد حسين فقد ترأس اتحاد طلاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام 1972م.

## في الميدان

ليس ثابتًا لدينا بصورة يقينية إذا ما كان أحد من مرشحي الرئاسة قد نزل إلى ميدان التحرير في اليوم الأول للثورة، إلا أن الثابت أن هناك مرشحين لم ينزلوا للميدان إطلاقًا، مثل الفريق مجدي حتاتة، الذي أكد أنه كان يتابع الثورة عن كثب من خلال أبنائه الذين شاركوا في الثورة، وقد كان سفر البرادعي للخارج عائقًا أمام مشاركته في الشرارة الأولى للثورة، لكنه عاد لمصر يوم 27 وحضر للميدان في اليوم التالي مباشرةً وصلي الجمعة مع الثوار، وهو نفس يوم نزول حمدين صباحي للميدان؛ لأنه كان مشاركًا في مظاهرات الغضب التي اجتاحت مدينته بلطيم أيام 25 و26 و27 وفي اليوم التالي مباشرةً أي يوم 29 يناير نزل مجدي حسين للميدان بملابس السجن الزرقاء، بعد أن أطلق سراحه بيوم واحد، وفي هذه الأثناء كان نور حاضرًا، كما شارك دكتور

أبو الفتوح والسفير عبد الله الأشعل وسجل عمرو موسى حضوره الذي استبشر به البعض خيرًا، في حين فسره آخرون بأنه مبعوث النظام لتهدئة المتظاهرين وإعادتهم لبيوتهم.

## السيدة الأولى

بعد المعلومات المذهلة التي تكشفت في أعقاب الثورة والتي تتعلق بأدوار متعددة لعبتها سوزان مبارك وولديها في حياتنا وواقعنا السياسي، والتي عجلت بالانهيار كان لابد لنا أن نتعرف على السيدات اللاتي قد تكون واحدة منهن سيدة مصر الأولى خلال شهور، والأبناء الذين نتمنى ألا يتحول أحدهم لرجل أعمال أو يفكر في القفز على عرش مصر.

وهنا يقفز اسم أيمن نور بصفته المرشح الوحيد المنفصل عن زوجته الإعلامية المعروفة جميلة إسماعيل، والتي قام بتطليقها عام 2009م بعد زواج دام 20 عامًا، وذلك في أعقاب خروجه من السجن، وقد كانت جميلة نائبًا لرئيس حزب الغد عند تأسيسه، ونور له ولدان هما "نور وشادي".

أما باقي المرشحين فمتزوجون، ومنهم مجدي أحمد حسين المتزوج من الدكتورة نجلاء القليوبي أمين عام مساعد حزب العمل، أما عمرو موسى فمتزوج من السيدة ليلى عبد المنعم بدوي خريجة هندسة الإسكندرية، وهي من عائلة شهيرة.. فعمها الفيلسوف الشهير الدكتور "عبد الرحمن بدوي"، شقيق الدكتور "ثروت بدوي" أستاذ القانون الدستوري المعروف وله منها ولد وبنت.

بينما الدكتور البرادعي فمتزوج من السيدة عايدة الكاشف الحاصلة على بكالوريوس السياسة والاقتصاد، والتي كانت تعمل مُدرِّسة في رياض أطفال مدرسة ڤيينا الدولية منذ عام 1975م، وأنجب منها ليلى محامية ومصطفى مدير استوديو بمحطة تليفزيون خاصة.

أما المستشار هشام البسطويسي فمتزوج من السيدة ألفت السهلي خريجة كلية التجارة، وابنة المحامي صلاح السهلي الذي كان يتدرب في مكتبه فور تخرجه وقبل التحاقه بالنيابة، ولديهما ثلاثة أبناء هم محمد مهندس مدني ومتزوج حديثًا، وأحمد وكيل نيابة في الأقصر، ومصطفى.. يعمل في بنك.

وحمدين صباحي متزوج من السيدة سوزان نجم ابنة العائلة البورسعيدية وهي حاصلة على بكالوريوس تجارة من جامعة القاهرة، وعملت كمحاسبة ثم مدرسة إنجليزي في مدرسة خاصة، أما الدكتور محمد سليم العوا فمتزوج من السيدة أماني العشماوي وله ثلاث بنات وولدان وسبعة أحفاد.

وكذلك الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح فهو متزوج من الدكتورة علياء أخصائية أمراض نساء ولديه ثلاث أولاد وثلاثة بنات، فابنه الكبير مهندس مدني وحذيفة صيدلي، والأصغر في كلية التجارة جامعة عين شمس بالفرقة الثانية، وعلا وهي دكتورة ومتزوجة ويسرا ونهى وهما في كلية الطب.

أما الفريق مجدي حتاتة فهو متزوج من السيدة منى شاهين، ولديه أربعة أولاد هم: الدكتور مدحت طبيب أسنان والدكتور ياسر أستاذ مساعد بطب الفيوم والدكتور رجائي مدرس عيون بطب الفيوم وزياد يعمل في مجال إدارة الأعمال.

وأخيرًا الدكتور عبدالله الأشعل فهو متزوج من السيدة سامية حسين سعد ولديه بنتان وولد هما: مروة الابنة الكبرى خريجة آداب إنجليزي ومنى خريجة اقتصاد وعلوم سياسية ومروان مستشار قانوني في شركة بترول.

# رئيس لائق طبيًا

مصر كعادتها سبقت العالم في كل شيء، فتحت أبوابها واسعة على العلوم والفنون، فحفظت لنفسها مكانة الوطن الأكثر تحضرًا وعراقة في صفحات التاريخ، وليس ببعيد عن ذلك كانت طقوس وطريقة اختيار الحاكم التي راعت مصر الفرعونية أن يكون لائقًا من كافة النواحي ليحكم هذا الوطن الممتد من صفحة الأرض إلى حدود السماء، ولعل المتابع لمراسم تقليد الفرعون يقف طويلاً أمام احتفال "الحب ست" أو ما يسمى شوط القربان الذي يفرض على من يرغب في حكم مصر أن ينزل لساحة الاحتفال، ويسابق ثورًا ويسبقه؛ ليثبت للجميع أنه يتمتع بالصحة والقوة اللتان تجعلانه قادرًا على حكم مصر، ويتكرر هذا التقليد كلما مر على الحاكم 30 عامًا على العرش، ومازالت ساحة الحب ست أمام هرم سقارة والتي سبق فيها زوسر الثور شاهدًا على أن مصر الفرعونية كانت لا تقبل بغير حاكم سليم قوي يستطيع حمل تبعاتها، والصورة الفرعونية تستدعي للذهن بالتأكيد سؤالاً حول قدرة الرئيس المتنحي مبارك على خوض هذا السباق وهو الذي قضى أعوام حكمه الأخيرة يتنقل بين المستشفيات.

وكالعادة أتى العلم الحديث ليلقي الضوء بشدة على صحة الرؤساء ومدى تأثيرها على قدرتهم في حكم الأوطان واتخاذ القرارات السليمة في الأوقات المناسبة، فهل نحن في حاجة إلى الاقتداء ببعض الدساتير الغربية، وتضمين الدستور المصري ضرورة أن يخضع المرشح للرئاسة للكشف الطبي الذي يؤكد سلامته؛ لنضمن أن تكون قراراته سليمة بعيدًا عن الآثار السلبية للمرض، خاصة وأن الجمعية العالمية للطب النفسي تقدمت باقتراح إلى منظمة الأمم المتحدة عام 1985م يتضمن فحصًا دوريًّا للمسئولين والحكام للتأكد من صلاحيتهم لممارسة مهام الحكم، وأن الجمعية على استعداد لإجراء التحاليل والفحوصات لجميع القادة في العالم بصفة دورية كل 3 سنوات حرصًا على مستقبل الشعوب.

## مرضى السلطة

وقد أكد الورد ديفيد أوين في كتابه "مرضى في السلطة: المرض في حياة رؤساء الحكومات لأكثر من 100 عامًا" أن 29% من رؤساء الولايات المتحدة عانوا من أمراض نفسية أثناء توليهم السلطة، وأن 49% عانوا من هذه الأمراض خلال فترة ما من حياتهم، هذه نسب أعلى مما كنا نتوقع خاصة عند مقارنتها مع نسب الإصابة بهذه الأمراض بين أفراد الشعب.

وبين أعوام 1906م و2006م واجه سبعة رؤساء أمريكيين تحقيقات حول إصابتهم بأمراض عقلية أثناء توليهم مناصبهم، وهم "تيودور روزفلت" المصاب بالهوس الاكتئابي، و"وليم هاورد تافت" المصاب باضطراب في النوم، وكل من "دوور ويلسون"، و"كيلڤن كوليدج"، و"هربرت هوڤر" المصابون باكتئاب حاد، و"ليندون چونسون" مصاب بالهوس الاكتئابى، وأخيرًا "رديتشارد نيكسون" وهو مصاب بالإدمان على الكحول.

كما أن عددًا من القادة في دول أخرى أصيبوا أيضًا بأمراض عقلية أو نفسية، بعضهم استطاع أن يخفي مرضه عن المقربين منه، وعن عامة الشعب، لكن يجب أن يكون

من اللازم أن يعترف القادة بحالتهم الصحية، حيث إنه من الضروري معرفة ما يعانيه القادة من أمراض من الممكن أن تضعف قدراتهم على القيادة، وإذا عرف الناخبون بصورة مستقلة حقيقة صحة المرشحين، سيكون عليهم عند ذلك أن يقرروا ما إذا كان مرض القادة سيؤثر سلبًا على عملهم أم لا، وأضاف ليس هناك من شك في أن التعامل مع المرض يمكن أن يغير من شخصية الإنسان، لكن هذا التغير يمكن أن يكون للأحسن، فها هو فرانكلين روزفلت المصاب بشلل الأطفال مثال على أن المرض يمكن أن يصنع إنسانًا مختلفًا، وأيضًا إصابة چون كينيدي بمرض أندرسون يرز، إذًا علينا ألا نضع المرض عاملاً معيقًا للوصول إلى أعلى المناصب في الدولة، فرجال الدولة الذين تغلبوا على آثار أمراضهم، كانوا أكثر انضباطًا وحكمة خلال مدة حكمهم.

فعندما تولى كل من تيودور روزفلت ونستون تشرشل رئاسة الحكومة كانت معاناتهم أقل والتعامل معهم أسهل، ربما بسبب أن مسئولياتهم الضخمة التي تحملوها كانت سببًا في خروجهم من مشاكلهم الخاصة، ومع ذلك، فإن العلاقة بين المرض والقدرة على القيادة ليست دائمًا مباشرة، فهي علاقة يجب أن تدركها المجتمعات الديمقراطية أكثر، فلم يكن القادة الديمقراطيون أمثال ويلسون وفرانكلين روزفلت وتشرشل وكينيدى وچونسون ونيكسون وچورچ بومبيدو وفرانسوا ميتران وتوني بلير على قدر ثقة ناخبيهم وإعلامهم بحقيقة مرضهم، عندما التقى چون كينيدي الزعيم السوفييتي نيكيتا خورشوف في ڤيينا عام 1961م، كان أداء كينيدي الرئاسي تراجع بشكل خطير، حيث ساهم مزيج من آلام الظهر والحقن غير المنتظم من الأمفيتامينات لمعالجه الدكتور ماكس چاكوبسون (المعروف بدكتور فيل چود) كانت قد تفاعلت مع أدوية مرض أديسون لتتسبب في حالة من الإرهاق والأرق وتقلبات في المزاج والتي قللت بشكل حاد من قدرات الرئيس، لكن لحسن الحظ تم تصوير الصواريخ السوفييتية في كوبا في 16 أكتوبر 1962م، وقد أثبت الرئيس قدرة على القيادة، على الرغم من استمرار تعاطيه العلاج.

من البداية عرف كينيدي أن قادة جيشه يريدون القيام بغارة جوية قوية وفورية بالإضافة إلى اجتياح كوبا، لكنه قرر أن يأخذ وقته وألا يسمح للقادة بأن يكونوا المصدر الوحيد للمشورة السياسية والعسكرية، لقد صار الآن شخصًا مختلفًا عن ذلك الذي بكى وانفعل عاطفيًا عند فشل عملية خليج الخنازير في أبريل 1961م، أو ذلك الشخص المهزوز والمحطم العائد من ڤيينا في يونيو من نفس العام.

وأكد الورد ديڤيد أوين أن السياسيين يخشون أن يؤدي الكشف عن مرضهم النفسي إلى تدمير فرص ترشحهم، فهم يذكرون تجربة السيناتور توماس إيجلتون، الذي أجبر على الاستقالة قبل الانتخابات الرئاسية في عام 1972م، عند تسريب معلومات عن أنه أصيب بثلاث نوبات اكتئاب.

والأمراض العضوية لا تختلف كثيرًا عن النفسية، فالرئيس ولسون كان رجلاً مسنًا لدى إطلاقه معركة السلام في نهاية الحرب العالمية الأولى، ثم أقعده المرض، إلى حين انتهاء فترة رئاسته عام 1921م ونجاح معارضيه الجمهوريين داخل الولايات المتحدة في إجهاض أفكاره، إلا أن ولسون كان قبل عجز الشيخوخة رئيسًا قديرًا بخلفية إدارية وأكاديمية عميقة.

## زهايمر

كما عانى الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان من مرض الزهايمر إلى درجة أنه لم يعد يتذكر حتى زوجته، حيث توفي نتيجة لمضاعفات مرض باركنسون وإصابات النخاع الشوكي، وفارق ريغان الحياة في عام 2006م عن عمر يناهز 93 عامًا، واتفق الأصدقاء والأعداء، على حد سواء، على أن السياسي الذي عرف بحسن لباقته، قد قام بتغيير العالم. ومرض الزهايمر (باركنسون) هو مرض المشاهير، وأصيب به كبار الشخصيات والرؤساء والمشاهير منهم هاري ترومان وماو تسي تونغ وهتلر ومحمد علي كلاي والبابا يوحنا الثاني، ومن علاماته البطء في الحركة والكلام والكتابة والفهم، وتوفي رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق ريمون باره عن عمر يناهز 83 عامًا بعد معاناته من أزمة قلبية.

وفي الوقت الذي يتعامل فيه رؤساء الغرب بشفافية بدليل ما تداولته الصحف العالمية خلال 2010م عن الحالة الصحية لعدد من زعماء العالم، منهم الرئيس الأمريكي باراك أوباما، الذي خضع لأول فحص "روتيني" منذ توليه منصبه، وأفاد بأنه يتمتع بـ"صحة ممتازة"، إلا أنه لا يزال يفرط في التدخين، ويعاني آلامًا في الركبة وارتفاع نسبة الكولسترول في الدم.

يبدو أن مرض الزعماء العرب هو جزء من الحالة الصحية للنظام السياسي، وأحد مركبات الأمن القومي، والكلام عنه يمثل في كثير من الأحيان إفشاء لسر مهم من أسرار الدولة، ولأننا على أعتاب الانتخابات الأهم في تاريخ مصر، ولأنها المرة الأولى في تاريخنا التي سيخرج فيها الرئيس من صندوق التصويت، رأينا أن نضع أمامك خريطة واضحة للأمراض التي تؤثر على كفاءة الرئيس بالإضافة لبعض المعلومات المتداولة حول الحالة المرضية لبعض المرشحين.

حيث يحذر الأطباء من أن يكون الرئيس القادم مصابًا بأحد أمراض القلب، كعدم انتظام في ضربات القلب، أو ذبحه صدرية غير مستقرة وغير معالجة، بالإضافة إلى أمراض الضغط غير المنتظم، فهذه الأمراض ذات تأثير سلبي على القرارات التي قد يتخذها الرئيس، بالإضافة إلى أن الضغط النفسي والعصبي المتوقع على الرئيس ربما يجعله غير متوازن نفسيًا، ويعرضه للحكم بشكل متذبذب على الأشياء.. أما مريض الكبد فلا يصلح أن يكون رئيسًا على الإطلاق، فالكبد أهم عضو في جسم الإنسان لمسئوليته عن تنقية الجسم من السموم التي تؤثر تأثيرًا قاتلاً على صاحبها، بالإضافة إلى تأثيرها على قدرة المخ على التركيز، وبالتالي على اتخاذ القرار الصائب، وعندما نتكلم عن شخص من المفترض أن يكون مثاليًا في كل شيء في صحته العضوية والنفسية التي تعتبر جواز المرور لتحقيق الديمقراطية المتوقعة، واتخاذ القرارات المصيرية الحاسمة في الوقت المناسب.

وعندما نتكلم عن أمراض الكبد ذات التأثير العنيف، فيأتي تليف الكبد الناتج عن إصابة المريض بفيروسي "سي وبي"، وهناك درجات لتليف الكبد والتي تترك أثرًا ملحوظًا على نشاط الإنسان، حيث يصبح كسولاً خاملاً وتزيد من عصبيته، أما المرحلة الأخيرة من تليف الكبد، فتؤدي إلى غيبوبة مفاجئة، حتى لو تم علاج المريض، فعند إفاقته من الغيبوبة يصبح غير قادر على مواصلة العمل الذهني، ولا حتى رعاية نفسه وأسرته، فما بالك برعاية شعبه الذي يحتاج إلى كل ذرة تركيز واهتمام وقدرة على مواصلة العمل من أجل الوطن؟! بخلاف أن تليف الكبد يضعف معه الذاكرة تدريجيًا، حتى تنعدم، وتصل حالة المريض إلى فشل كبدي وكلوي، وربما تنتهي حياة الإنسان إلا في حالة إنقاذه عن طريق زراعة للكبد بجراحة ناجحة، وهذه الزراعة قد تستغرق شهورًا، ما بين تجانس أنسجة المتبرع، وزراعة، ونقاهة، ومن غير المعروف نتائجها، ومن هنا نجد أن تأثير أمراض الكبد على المخ فتاكة، ولها مردود بعيد المدى، معها يستحيل أن يحكم الإنسان بلدًا بأكمله.

هذا بالإضافة إلى قائمة طويلة من الأمراض التي يجب أن يستبعد المصاب بها من الترشح للرئاسة، أولها الأمراض النفسية الوراثية والزهايمر والسكر غير المنتظم وعدم انتظام ضربات القلب، كذلك الأنيميا الخبيثة التي لا تعالج لفترة طويلة، والاضطراب في أملاح الدم، كل هذا يؤدي إلى انفعالات غير منضبطة وقرارات متسرعة غير صائبة، بالإضافة إلى كل الأمراض العصبية كالصرع والشلل الرعاش والتهاب الأعصاب.

ويؤكد الأطباء على أن هناك أمراضًا تظهر مع تقدم العمر، ومهما تم علاجها تبقى نسبة الشفاء منها محدودة، ولذلك لابد من استثناء المرشح الذي يزيد عمره عن السبعين، ويعتبرون أن العمر المثالي للمرشح يجب أن يتراوح ما بين الخمسين والستين عامًا.

## كشف طبي

وقد استطلعت جريدة اليوم السابع في عددها الصادر في 21 إبريل رأي مرشحي الرئاسة حول موافقتهم على توقيع الكشف الطبي عليهم واستعدادهم للإفصاح عن

الأمراض التي يعانون منها، وقد كتب المحرر هناك اثنين من المرشحين، هما عمرو موسى والدكتور محمد البرادعي تخطى كلاهما السبعين من العمر، وإذا كان البرادعي يخضع لنظام صحي أوروبي بحكم معيشته سابقًا في الخارج مما يجعله خاضعًا لفحص طبي دوري، فإن عمرو موسى لم نسمع عن تعرضه لأزمات صحية خطيرة، أما النائب البرلماني السابق حمدين صباحي.. يبدو متحمسًا، ولكن بحذر، لفكرة الكشف الطبي لمرشحي الرئاسة، وليس لديه مانع للخضوع للكشف الطبي، وأن يعرف الشعب كل الأمراض التي قد يعاني منها، وأن يقدم تقرير عن حالته الصحية، فصحة الرئيس المنتظر مثل ذمته المالية، كلاهما لابد أن يتم الكشف عنهما قبل الترشح للرئاسة، وهذا تطبيقًا لمبدأ المساواة والمصارحة التي سيقسم عليها الرئيس المنتخب أمام شعبه.. ومعرفة الشعب بالملف الصحي للرئيس ما قد يعانيه من أمراض، وقبول الشعب بها، فهذا يدفعنا إلى تنفيذ ما أنادي به أن الرئيس القادم لابد أن يكون له أكثر من نائب يتم انتخابهم في فترة متقاربة من توليه المنصب، حتى إذا تعرض الرئيس، لا قدر الله، لوعكة صحية لا يخلو المنصب وتتعرض البلاد لبلبلة نحن في غنى عنها.

أما المستشار هشام البسطويسى، فيرى أن صحة المرشح للرئاسة أمر مهم، لكنه لا يجب إعلان تفاصيل ملفه الصحي على الملأ، فالمرض أمر خاص، ويجب معرفة إذا كان هذا الأمر من ضمن شروط الترشح، وهل يتم تطبيقه في العالم أم يتم استحداثه؟

وعندما سألناه عن صحته، أجاب المستشار هشام البسطويسى يكفي أن يعرف الشعب أنني تحملت مبارك وفساده ثلاثين عامًا، أليس هذا كفيلاً بأن يفصح عن مدى قدرتي على التحمل؟! إلا أن البسطويسى يرى أن التوازن العقلي للمرشح، وقدرته على السيطرة على انفعالاته، وهذا يظهر من خلال تعامل الشعب معه في أثناء حملته الانتخابية التي يسافر خلالها ويطوف مصر كلها ويظل في محاورات ومناقشات مع المواطنين، ينم على صحة جيدة وقدرة عالية على قيادة الشعب.

ويؤكد البسطويسى أن قضية اللجنة الطبية للكشف على المرشحين، هي أمر مبالغ فيه، وإن كنت لا أمانع في ذلك، لكن بقدر من التحفظ، فما يعني الشعب أن يكون رئيسه شخصًا نظيف الذمة، بعيدًا عن الشبهات، له ثقله السياسي ووعيه بقضايا وظروف بلده، ويقدم برنامجًا قويًا يستطيع تنفيذه.

إلا أن اللواء محمد علي بلال- قائد القوات المصرية في الكويت وأحد المرشحين للرئاسة- كان من أكثر المتفائلين والمؤيدين للإعلان عن صحة المرشحين والكشف عليهم، فمنصب رئيس الجمهورية هو الأولى بالخضوع لهذا الإجراء مثله مثل بقية الوظائف الحكومية، ولأنها أعلى وظيفة في الدولة، فلابد أن تتوفر الشروط والمؤهلات التي يتم الاتفاق عليها والتشديد عليها، فنحن نضع بين يدي الرئيس أرواح ملايين البشر، فلا يجب الاستهانة بمستقبل بلد لإخفاء أمور عادية يمكن أن تُعرَف بسهولة.

ويدعو بلال لخضوع المرشحين للرئاسة لما يعرف بالقومسيون الطبي، وهذا القومسيون من شأنه تحديد ما إذا كان هذا المرشح لائقًا أو غير لائق، مثلما يحدث في اجتياز الاختبارات في الكليات العسكرية، على أن يتم إعلان نتيجة لياقته من عدمها، أما التفاصيل فهي خاصة بكل شخص إلا في حالة فوزه بالرئاسة.

وكان الدكتور أيمن نور، يبدو الأكثر تأييدًا لإعلان حالته الصحية على الشعب، فكما يقول لا يوجد ما أخفيه على الشعب، فحالتي الصحية وما أعانيه من أمراض معلن في كل وسائل الإعلام، وما تعرضت له في السجن في عهد مبارك موثق.. وينبغي أن تكون هناك ثقة متبادلة بين الرئيس القادم وشعبه؛ لأن أساس الحكم الديمقراطي الصحيح يقوم على الثقة والصراحة والشفافية في كل خطوة يخطوها.

وقد نشرت الجريدة قائمة لأمراض المرشحين للرئاسة كانت على النحو التالي:

أيمن نور: الضغط والسكر حسب قرار الإفراج الصحي عنه.

هشام البسطويسى: عملية جراحية في القلب أثناء قرار مبارك لإحالته للتأديب.

حمدين صباحي: الروماتويد.

# رئيس تفصيل

أحيانًا لا تكون بطاقات الهوية وحدها ولا التواريخ الشخصية أو حتى الشعبية عوامل كافية لحسم الصراع في الانتخابات والاستفتاءات، فكلما كثر المرشحين للمنصب وجد الناخبون أنفسهم في حيرة لمن سيدلون بأصواتهم في السباق، هنا تبرز أهمية الإعلام والتحليلات التي تنقب وتفتش في تاريخ وشخصية كل مرشح، والتي تمثل خارطة طريق ومرشدًا للناخب تساعده على اتخاذ القرار، ولعل هذا ما دفعنا لتلخيص عدد كبير من الآراء والتحليلات الهامة التي انتشرت في الآونة الأخيرة والتي ورغم تلون بعضها بميول وآراء أصحابها، إلا أنها في النهاية ترصد عن قرب المزاج العام نحو مرشحي الرئاسة في أوساط مختلفة، كما أنها بالتأكيد ستؤثر على العديد من الناخبين الذين يتأثرون بالإعلام وآراء الصفوة من المشاهير.

في البداية استوقفني التحليل النفسي الذي نشره الدكتور محمد المهدي لمرشحي الرئاسة محاولاً من خلاله الوصول لصاحب الفرص الأكبر في الفوز، وقد اعتمد المهدي على معيارين يرى أنهما سيحسمان الصراع، هما الكاريزما والضمير؛ حيث يؤكد أن المرشحين للرئاسة سيصطفون هذين المعيارين ليختار الشعب من بينهم من يعيد إليه ثقته وحفاوته واحترامه لهذا المنصب الجليل (أو المفترض أن يكون كذلك)، وخاصة أن ثمة أزمة بين الشعب المصري وملوكه ورؤسائه في العقود الأخيرة، انتهت نهايات مأساوية بدءًا من الملك فاروق وجمال عبد الناصر وأنور السادات وحسني مبارك، وهذا يشير إلى الحاجة لعقد جديد بين الشعب ورئيسه يضمن الأداء الجيد للرئيس والعلاقة السوية بينه وبين الشعب، ثم النهاية الطبيعية لتلك العلاقة بعد انتهاء فترة الرئاسة، حتى لا ينتهي مخلوعًا بثورة أو مسمومًا أو مقتولاً أو مسجونًا أو مشنوقًا.

وقد دعا الدكتور محمد المهدي المصريين إلى محاولة قراءة كل مرشح بناءً على هذين المعيارين، وإعطائه درجة من عشرة على كل معيار ليرى أيهم سوف يختار، وأضاف وقد يقول قائل مرة أخرى، إننا يجب أن نخرج من أسر هذه المعايير الشخصية والذاتية إلى معايير أكثر موضوعية، وهي تاريخ المرشح السياسي والوطني، وبرنامجه الانتخابي ومدى قدرته على تحقيقه، بصرف النظر عن كاريزميته أو ضميره، فالكاريزما لا تصنع إنجازًا والضمير شيء يعود للشخص ولا يمكننا الاطلاع عليه، وهذا قد يكون صحيحًا في المستقبل، أما في اللحظة الراهنة فمازال المصريون يتحركون (على الأقل في أغلبهم) وفقًا لهذين المعيارين.

وعندما بدأ المهدي في تحليل شخصيات المرشحين للرئاسة وضح ميله الكبير للدكتور محمد البرادعي؛ حيث أفرد له مساحة تماثل ما أفرده لباقي المرشحين مجتمعين وسنلخص ما كتبه فيما يلي:

## الدكتور محمد البرادعي

**متواضع في كبرياء:** من أهم سمات البر ادعي تواضعه مع حفاظه على كبريائه، فهو يقترب كثيرًا من الإنسان المصري العادي البسيط في كلماته وتعبيراته وتصرفاته، فبالرجوع لحواراته قبل ثورة 25 يناير نجده يقول: "التجربة لو نجحت سيكون المصريون الذين أيدوني هم من نجحوا معي، وإذا فشلت فعلى الأقل نكون قد حاولنا معًا من أجل التغيير"، وفي نفس الوقت يمكنك أن تراه أحد العظماء والنبلاء حين قال: "سأهين كرامتي لو ذهبت للجنة شئون الأحزاب لكي أنشئ حزبًا، فرئيس اللجنة هو أمين الحزب الوطني، هذا مهين لكرامتي"، ولعل اجتماع هاتين الصفتين في شخص البرادعي هو ما جعله صالحًا لأن يكون محركًا للأحداث ورمزًا للتغيير لأن من تتحقق في شخصيته تلك المعادلة الصعبة فهو أصلح من يقوم بالتغيير.

**هادئ:** لا يستجيب للاستفزاز ولا ينزلق وراء محاولات إثارة انفعالاته أو السخرية منه والاستهانة بقدرته على التغيير، فعلى الرغم من فهمه العميق لكل تلك المحاولات كانت ردوده هادئة مهذبة ومنطقية، وهذا دليل على توازن شخصيته وأنه شخصية مستقرة انفعاليًا، فعلى الرغم من عدم التزام بعض المحاورين بالأسلوب اللائق في الحديث معه إلا أنه لم يقع تحت تأثير انفعالاته.

**مفكر:** يعرف ماذا يريد وكيف يصل لما يريد، عقله منظم جدًا يعرف كيف يعرض أفكاره في تسلسل منطقي؛ ربما لدراسته القانون وعمله في وزارة الخارجية، أو ربما لرئاسته إحدى أهم الوكالات الدولية، ونجد هذا واضحًا في قوله: "قوتي هي فكرتي وهي فكرة لابد أن تحدث وهي التغيير الذي حان وقته الآن".

**مُصلح:** فلديه كل ما يحتاجه شخص ليكون مصلحًا، لديه الفكرة ولديه روح التغيير دون أن يمتلك أي قوات عسكرية أو مساندات خارجية، مؤمن بدوره الإصلاحي فلم يكن ذكره لنموذجي مانديلا وغاندي وليد الصدفة، إنما هو نابع من إيمانه بقدرة المصلح

على التغيير، فغاندي الرجل الهندي الفقير الذي لم يكن يملك أي قوات عسكرية أو مادية استطاع أن يهزم الإمبراطورية البريطانية، وكذلك الحال لمانديلا الذي قضي 28 عامًا من حياته في السجون استطاع أن يمسك الحكم ويتركه فيما بعد طواعية ليعطي نموذجًا يحتذى به، و لم يملكا أكثر مما لدى البرادعي من فكرة وروح تدعم التغيير.

ذكي: يظهر ذكاؤه في اختياره للزمان والمكان الذي يعرض فيه فكرته للتغيير، فقد جاء البرادعي بحصانات كثيرة منها جائزة نوبل، قلادة النيل، ورئاسة وكالة الطاقة الذرية، بالإضافة إلى توازن شخصيته وتقبله لتعددية التيارات الفكرية وعدم تحيزه لأي منها، كل هذا جعله أكثر قبولاً لدى الكثيرين، ليس ذلك فحسب بل إن اختياره لهذا التوقيت الذي تحتاج فيه مصر إلى التغيير هو أيضًا انعكاسًا لذكائه وحنكته.

دقيق: نظر إليه البعض على أنه متردد، لا يستطيع التعبير عن أفكاره بسهولة وبرهنوا على ذلك بأنه لم يتحدث بطلاقة، وكان يستغرق وقتًا ليعبر عما يريد، وكان يتهته أحيانًا، بل وذهب البعض لتفسير هذا بالقول إن ثقافته وأفكاره غربية فكيف يعبر عنها بالعربية؟! على الوجه الآخر قد يكون هذا دليلاً على دقته فهو كرجل عمل بمنظمات دولية يعي تمامًا أن كل ما يقوله محسوب عليه لذا فعليه تحري الدقة في اختيار كلماته لكي تعبر عما يريد بالضبط.

يواجه التحدي: يقول في أحد أحاديثه "أنا دخلت المرة الثالثة كتحد، عندما ذكرت الولايات المتحدة علنا أنها لن تؤيد ترشيحي، ورأيت أن هذا مخالف لمفهوم الموظف الدولي وأنه لا يجب أن يكون لدولة وحدها كبرت أم صغرت أن تقرر مصير موظف دولي!".

## سر قوته:

كانت منى الشاذلي تحاوره في لقاء قبل الثورة يستحق التوبة منها، فقد حاولت أن تكسر مجاديفه، وأن تثنيه عما برأسه، وأن تعيد إليه رشده، وتصرفه عما هو مقبل عليه فراحت

تقلل من احتمالات نجاحه في تحقيق أي تغيير وترهبه (أو تنبهه) لما ينتظره من صعاب وأهوال، ولم تكتف بذلك بل مارست ضغطا واضحًا على المشاهدين المتصلين الذين اتصلوا أثناء الحلقة، وقامت بدور ناظرة المدرسة التي تعيد الرشد للجانحين المتهورين، وفي لحظة فاصلة سألته عما يمتلك من القوة للتغيير فقال لها بوضوح وحزم: "قوتي في فكرتي"، وربما تشكل هذه الكلمة فلسفة البرادعي في الحياة ومفتاح نجاحاته، فهو عالم ومفكر وحالم وقارئ جيد لتاريخ حركات التحرر والإصلاح خاصةً في الهند وجنوب إفريقيا، ويعرف معنى القوة الناعمة التي كان يمثلها غاندي ومن بعده نيلسون مانديلا، وقد كانا لا يملكان نفس القوة التي يملكها الطرف الآخر في الصراع ومع ذلك انتصرا في النهاية وحققا لشعوبهما أهداف التحرر والنهضة، وقد فعل عمرو أديب نفس الشيء في حواراته معه قبل الثورة، إذ كان يبدو مشككا في قدرته على التغيير، ومتهكمًا على مشروعه الإصلاحي ومدى تحققه على أرض الواقع، وهذان الموقفان من إعلاميين شهيرين يعكسان بُعدًا مهمًّا في الشخصيات الإصلاحية قد لا تدركه العين الإعلامية، وهو بُعد القوة الأخلاقية أو القوة الناعمة أو ما أسماه الدكتور المخزنجي "الشجاعة في الوداعة".

وقد التقط الكاتب الكبير أنيس منصور "رحمه الله" في 2005/3/14م مصادر القوة في شخصية البرادعي وذلك قبل فوزه للمرة الثالثة برئاسة الوكالة الدولية للطاقة: "ممكن جدًّا أن لا يفوز الدكتور محمد البرادعي برئاسة ثالثة لهيئة الطاقة الذرية فهذا إصرار أمريكي، وأمريكا مصممة على التخلص من البرادعي كما تخلصت من الدكتور بطرس غالي سكرتير عام الأمم المتحدة، ولنفس السبب، أما السبب فهو أنه ليس ذيلاً ولا طرطورًا لسيدة كوكب الأرض، وقد لمحت وصرحت والرجل ودن من طين والثانية من طين أيضًا!، فالبرادعي رجل عالم على خلق، أي رجل عنده ضمير، ولأن لديه ضمير فلم يستطع أن يكذب ويقول أن لدى العراق وسائل الدمار الشامل..... إذًا وداعًا محمد البرادعي وأهلاً به في مصر، فنحن محتاجون إلى عالم على خلق كريم

يستحق المكافأة من بلاده وكل الدول العربية، وفي بلادنا متسع للاستفادة من رجل متواضع بسيط، ولكنه أقوى من أمريكا بخلقه وإيمانه بالحق والعدل والسلام، فأهلاً بالبرادعي عالمًا مصريًّا.. نحن أحوج إليه من الأمم المتحدة، وأرجو ألا تفوتنا هذه الفرصة التاريخية كما فاتت فرص أخرى لعلماء مصريين مخلصين جاءوا وعادوا لأن أحدًا لم يلتفت إليهم".

وفي رده على استفسار حول خضوعه وخضوع الوكالة للضغوط الدولية وخاصة من الولايات المتحدة، رد بوضوح وبصراحة وأكد أنه فعلاً قد تعرض لضغوط إلا أنه لا يستجيب لهذه الضغوط، ولا يعمل لحساب دولة دون الأخرى، بل يعمل من أجل مصلحة الجميع.

## رؤيته الإصلاحية:

نستخلصها من مقتطفات من تصريحاته وأحاديثه لوسائل الإعلام المختلفة كالتالي :

"التعليم هو الركيزة الأساسية لتقدم المجتمع"... "هناك الكثير من المفاهيم التي لابد أن نعيد النظر فيها، فالحياة قائمة على التغيير، لابد أن نتغير لأن الحياة في تطور مستمر، لا يمكن أن نقف عند مفاهيم ربما كانت ذات معنى منذ 50 عامًا، ولكن ليس لها معنى الآن"... "الحكم الرشيد يعني أن يكون هناك عملية تخطيط، أن تكون هناك مشاركة من الشعب، أن يكون هناك احترام للقانون، وقدسية للقضاء، وفرص اقتصادية.. أن يكون هناك عملية تركيز على ما يطلق عليه التنمية الإنسانية.. المعايير مترابطة، إنما لابد أن يكون لي رؤية تحدد في أي اتجاه أسير"... "في العالم العربي وصلنا إلى الحضيض.. إضافتنا إلى الحضارة الإنسانية في الأدب والعلم والثقافة غير موجودة، اليوم تقيّم الدول ليس على أساس عدد جنود جيشها أو عدد الدبابات، وإنما ما تقدمه للحضارة الإنسانية.. عدد الكتب التي يساهمون بها.. عدد العلماء.. عدد المبدعين، إضافتنا نحن في العالم العربي ككل للحضارة الإنسانية متواضعة للغاية

في أحسن الأحوال، وهذا يعود إلى النظام السياسي والاقتصادي والتعليمي.. كل هذا لابد من إعادة النظر فيه"... "المناطق العشوائية وصمة في جبين كل مصري، إن إخواننا من المصريين يعيشون في حياة أقل ما يقال عنها أنها أدنى من المستوى الإنساني"... "عندنا موارد كثيرة مثل السياحة، وموارد الإنتاج يعني لدينا أرض زراعية ولدينا صناعة.. هناك دول كثيرة ليس لديها موارد على الإطلاق، ولا ربع موارد مصر.. فاليابان ليس لديها شيء وكوريا ليس لديها شيء، ومع ذلك هما اليوم من أكثر الدول تقدمًا.. الموارد يمكن للإنسان أن يخلقها سواء في مجالات الصناعة أو في مجالات الخدمات أو التصنيع الزراعي أو في السياحة.. الموارد تعود في نهاية المطاف إلى نوعية الإنسان.. دائمًا أقول أننا سنبدأ وننتهي بالإنسان.. أعط الإنسان الحق في أن يعيش في حرية وكرامة وسلام، في هذه الحالة سينطلق الإنسان إلى أرحب الآفاق، فليست المسألة مسألة موارد، إنها مسألة تكوين الشخص المصري.. مسألة تكوين الشخص العربي"... "عندما أنظر فأجد أن مشكلتنا ليست مشكلة صراع عربي إسرائيلي، بل أصبحت صراع عربي.. عربي.. أصبحت مشكلتنا هي كيف نحقق السلام فيما بيننا كدول عربية.. هذا أمر أكثر من محزن، إننا ليس لدينا رؤية مشتركة للعالم، الآن العالم كله يتجه إلى التجمعات الكبيرة"... "لابد أن نفتح الأبواب ونفتح النوافذ، لابد أن يكون هناك التفكير الحر الرشيد العقلاني.. حل مصر في نهاية المطاف أود أن ألخصه في تعليم جيد يتيح لنا أن نفكر بطريقة رشيدة وعقلانية وحديثة ومعتدلة"... "عندما زرت منطقة اسطبل عنتر شعرت بخجل من نفسي! خجل أن يكون لدي إخوة مصريون ومصريات يعيشون على هذا المستوى"... "لابد أن يكون هناك سلام اجتماعي، يجب أن يكون الإخوان المسلمين جزءًا من العملية السياسية، المجتمع المصري يجب أن يمثل بكافة أشكاله وطوائفه ومذاهبه، أقباطًا ومسلمين وإخوان مسلمين وعلمانيين، كلنا جزء من هذا الوطن، كلنا يجب أن ندخل في تحالف اجتماعي، نتفق على رؤية مشتركة ونسير معًا إلى المستقبل"... "أنا

كنت أتصفح الدستور، فوجدته يقول إن الإسلام هو المصدر الرئيسي للتشريع، فكيف أستطيع أن أمنع حزبًا له مرجعية دينية؟ يعني إذا كنت أنا في الدستور أقول أن مرجعيتي في التشريع هي الإسلام، كيف يتواءم هذا مع تحريم أن يكون حزب له مرجعية دينية مسيحية أو مسلمة أيًا كانت".

ولا ينكر أي مراقب منصف الدور الحيوي والمؤثر الذي لعبه البرادعي في تحريك المياه الراكدة قبل الثورة، وحشده للشباب والقوى الوطنية، وإعطاءه ثقة وزخمًا هائلاً للتغيير، ثم موقفه الصلب أثناء الثورة والذي أعطى صلابة للثوار، ورفع ثقف مطالبهم، وكان وجوده يعطي للثورة قيمة رفيعة؛ نظرًا لسمعته العالمية وتصريحاته الموضوعية والمؤثرة في الأحداث، وطمأنته للعالم الخارجي أن في الثورة قيادات راشدة.

ومع كل ما سبق، والذي ربما يجعل البرادعي من أقوى المرشحين لهذا المنصب الرفيع، إلا أن الإعلام الحكومي قبل الثورة قد نال منه الكثير وحاول تشويه صورته وسمعته وسمعة أسرته، وضغط على بعض نقاط ضعفه، وطعنه في انتمائه الشعبي وفي وطنيته وفي دينه، ولهذا يتوجب على البرادعي ومؤيديه أن ينتبهوا الذلك، وأن يفندوا أكاذيب الإعلام الحكومي قبل الثورة، وأن ينزل البرادعي إلى الشارع في الأحياء الشعبية والأقاليم، وأن يتحاور مع الناس بشكل مباشر، وألا تخيفه محاولات البلطجية في إبعاده عن النزول إلى الشارع كما حدث في يوم الاستفتاء على الدستور.

## السيد عمرو موسى

عمرو موسى يتمتع بكاريزما شخصية كبيرة تبدو في تركيبة وجهه التي تجمع بين الأرستقراطية والشموخ والترفع والكبرياء، وفي طريقة حديثه واختياره لألفاظه ونبرة صوته، وفي تحيزه للمصالح الوطنية والعربية (من خلال تصريحاته فقط)، وفي توجيه النقد للمواقف الإسرائيلية وشجب عدوانها الدائم على العرب، والبعض يرى بأن وجوده في وزارة الخارجية المصرية لسنوات طويلة، ثم وجوده في الجامعة العربية يجعله

ملمًّا بالكثير من الملفات المهمة محليًا وعربيًا ودوليًا، كما أن علاقاته الداخلية والخارجية تتيح له التواصل الجيد مع كل الأطراف، وهو شخص متزن بمعنى أنه لن يغامر بمصير مصر في اتجاهات ربما تشكل خطرًا عليها في الوقت الحالي، كما أنه معروف للغرب فلن يقلقوا من تحولات سياسية حادة في مصر، وبذلك يطمئنوا ويواصلوا التعاون مع مصر للخروج من أزماتها التي تراكمت إبان فترة حكم حسني مبارك وبطانته.

أما معارضو عمرو موسى فيرون أنه كان أحد رجال النظام السابق؛ إذ ظل يعمل مع حسني مبارك كوزير خارجية سنوات طويلة لم ينجز فيها شيئًا، ولم ينجح في أي ملف من الملفات محليًا أو عربيًا أو دوليًا، وأن دور مصر تقزم في وجوده، وأنه حين انتقل للعمل كأمين عام للجامعة العربية شهدت الجامعة أشد مراحل تدهورها حتى أصبحت كيانًا كاريكاتوريًا لا تأثير له على الإطلاق، وفي عهده انقسمت السودان، وتشققت لبنان ودخلت ليبيا في حرب أهلية واليمن على وشك الصراع الداخلي المسلح، وتم العدوان الوحشي على غزة، ولم يفعل عمرو موسى شيئًا سوى إطلاق التصريحات، ولهذا أطلق عليه معارضوه لقب "الحنجوري" إشارة إلى كونه ظاهرة صوتية غير مؤثرة، وهو فوق ذلك أحد "المتحولين"، إذ كانت له تصريحات تؤيد ترشيح مبارك للرئاسة، وأنه شخصيًا سيضع صوته لمبارك، ثم بعد أن نجحت الثورة أصبح يصدر تصريحات مؤيدة للثورة.

## الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح

هو أحد قيادات الإخوان المسلمين البارزين، يتمتع بمصداقية واستقلالية عالية في آرائه ومواقفه حتى ليبدو معارضًا لبعض توجهات الإخوان رغم انتمائه لهم، وله علاقات طيبة بكافة تيارات المجتمع السياسية والاجتماعية والثقافية، وله حضور شخصي وإنساني مهيب، حين تجلس إليه تشعر أنك مع رجل نبيل عظيم الهامة يتمتع بالكبرياء والتواضع والطيبة في ذات الوقت، ولديه منطق صادق ومستقيم، يتحيز للحق بصرف النظر عن أي اعتبارات تنظيمية أو حزبية أو أيدولوجية، ويحترم الجميع ويحترمه

الجميع، فهو لا يراوغ ولا يتلون ولا يخضع ولا يستلب، ومنذ كان طالبًا في الجامعة وتبدو عليه قدرات عالية في القيادة والتوجيه والتأثير وخاصة لفئة الشباب، وقد وقف شامخًا كعادته في مواجهة أنور السادات ينتقد سلبيات عصره (وكان وقتها طبيب امتياز تحت التدريب)، وثبت على مواقفه الوطنية ودخل السجن مرات عديدة في عهد السادات ومبارك، ودفع ثمنًا غاليًا في مواجهة فساد العهدين.

ونجح كثيرًا في موقعه القيادي في اتحاد الأطباء العرب، وفي هيئة الإغاثة، وأنجز الكثير في صمت، وهو يعرف قيمة وقامة مصر على المستويات الثقافية والحضارية والدينية والسياسية، وله قبول كشخصية عامة على المستوى المصري والعربي والإسلامي، وقد يؤيده المنتمون للتيارات الإسلامية باختلاف أطيافها على أنه وجه مقبول ويحافظ على المرجعية الدينية للشعب المصري دون تعصب، وقد يؤيده أيضًا قطاع كبير من الصامتين غير المنتمين لتيارات سياسية أو دينية على أنه "رجل محترم ويعرف ربنا ومستنير في ذات الوقت".

ولكنَّ معارضيه يرون أن انتماءه لجماعة الإخوان المسلمين يجعله مستقطبًا ويثير مخاوف تيارات بعينها في المجتمع مثل الأقباط واليساريين والعلمانيين والليبراليين، كما أنه يثير مخاوف الغرب من أن تقوم في مصر دولة دينية أو حتى دولة مدنية ذات مرجعية دينية.

## المستشار هشام البسطويسي

قضى المستشار حياته في غرف التحقيقات وعلى منصات القضاء، ولم يكن أحد يعرفه حتى جاءت انتخابات مجلس الشعب في عام 2005م فكان له موقف مشرف ضد التزوير، ثم بعد ذلك موقف عظيم في صراع القضاء مع النظام السابق من أجل الاستقلال، وتكررت أحاديثه وتصريحاته في هذه المجالات المحددة، ومن خلال هذه النشاطات بدا الرجل مستقيمًا عادلاً لا ينحني لجبروت السلطة، ولا يتردد في قول

الحق، حتى وإن كلفه ذلك منصبه ومصدر رزقه، وقد تعرض لملاحقات ومضايقات كثيرة من نظام مبارك ربما أجبرته على الخروج من مصر تلبية لاحتياج دولة الكويت له (ولاحتياجه الشخصي) ليعمل هناك عدة سنوات يعود بعدها لتقديم جهده لمصر وأهلها من خلال الترشح لرئاسة الجمهورية، إذًا فهو على مستوى الضمير يحقق معدلات عالية، ولكن على مستوى الكاريزما الشخصية ربما لا يحقق نفس المعدلات، فهو كرجل قانون لم يهتم في حياته بمسائل الجماهيرية والقبول الشعبي والمشاعر وغير ذلك، كما أنه لم يكن له حضور في كثير من القضايا والصراعات والحركات السياسية والشعبية مما يجعله غريبًا على هذه المساحات وغريبًا على الوعي الشعبي العام.

## حمدين صباحي

هو إعلامي معروف وله تجربة في مجلس الشعب السابق، ورئيس حزب الكرامة، ومعارض للنظام السابق، ويتمتع بكاريزما متوسطة ربما لا تكون كافية لمثل هذا المنصب الكبير، وشعبيته أيضًا على هذا المستوى، إذ ليس له خارج دائرته الانتخابية قاعدة شعبية أو شبابية كبيرة، فوجوده إعلامي بشكل متوسط، وأفكاره أقرب ما تكون إلى الاشتراكية القديمة، وليس له "بروفيل" محدد ومؤكد يصل إلى القاعدة الشعبية الواسعة، وأكثر ما يتمتع به وجه بريء وتلقائية وبساطة واستعداد لقول الحق وحمل تبعات ذلك، وإذا كانت له كاريزما متوسطة فإن مسألة الضمير لا تبدو واضحة للناس بقدر كافٍ، فهم لا يعرفون مدى صلابته القيمية في القضايا الكبرى ومدى انتماءاته لأيدولوجيات تتفق مع ثوابتهم ذات المرجعيات الدينية، وفي أيام الثورة لم يكن له دور مؤثر ومع هذا كان حريصًا على أن يظهر في الكادر بصورة لا تبدو واضحة ولا تبدو باهتة، فهو الغائب الحاضر أو الحاضر الغائب.

## مرشح السلفيين

وبعيدًا عن تحليل دكتور محمد المهدي فقد أدلى الدكتورعبد الله شاكر رئيس جماعة أنصار السنة المحمدية ورئيس مجلس شورى السلفيين بحوار صحفي في 3 إبريل

2011م تناول فيه بعض المرشحين للرئاسة وحدد الخطوط العريضة للمرشح الذي سيقفون معه، حيث قال: سندعم المرشح الصالح، والشخصية الصالحة، فسننتخب لرئاسة مصر رجلاً له توجه صحيح، وفكر ثاقب، وليس له حزبية معينة أو عصبية أو أفكار مشوشة، فهذا سنقف لجواره.

ولا يوجد مرشح حاليًا أعلنا تأييده كسلفيين حتى اليوم، فنحن ننتظر من سيتقدم، فلم تتضح الصورة كاملاً، فإذا اكتملت الصورة فسنوازن بين المرشحين دون اعتماد على توجهه، بحيث لا يكون لديه عداء للدين، فنريد رجلاً يحمل هم هذه الأمة، وعنده نضج سياسي وثقافي، وله ارتباط بالدين بالمعروف.

وأضاف السلفيون ليس لهم يد في ضرب البرادعي، وأعتقد أن الزج بالسلفيين في هذا الأمر سببه أصحاب التوجهات التي لا ترضى بوجود السلفية في المجتمع، وهم الذين يكيدون لهذا.

وعن رأيه فيما يثار حول احتساء عمرو موسى للخمر وهل يؤثر ذلك على موقفهم منه، أكد أن هذه الأمور لا ينبغي أن يتحدث فيها الناس، فإشاعة الكلام على الناس والقول فيهم أمور لا تنبغي، فالناس ينبغي أن تستر على المسلم، ونحن لا نقول أننا نرشحه الآن، ولكن هو عنده إيجابيات من الناحية السياسية، كما لم نعرف له مواقف معادية في شخصه للدين، وإن كان هناك أمر مخالف للدين في شخصه هو فهو أمر ينصح فيه.

## الإخوان لا يناورون

في 27 إبريل خرج الدكتور محمد بديع، مرشد جماعة الإخوان المسلمين لينهي اللغط الذي أثير عن مناورات سياسية تقوم بها الجماعة بإعلان أنها سترشح أحد كوادرها، وتقف معه في الانتخابات دون أن تعلن عن ذلك، حيث قال في مؤتمر صحفي استمر لساعتين بمحافظة المنيا: إن "الجماعة" لا تطلب سلطة، وأنهم لن يترشحوا للرئاسة،

وأن ذلك ليس مناورة، مؤكدًا أنه عندما يتقدم المرشحون للانتخابات الرئاسية ستُدرس برامجهم لاختيار الأفضل، وأضاف موجهًا حواره لرجال الإعلام "يا كل رجال الإعلام.. تحرروا من عهد كان يسخركم ضد الشعب، الجماعة ستختار النظام المدني، وبرلمانًا قويًا، ومجالس محلية قوية تهتم بمشاكل الناس بعيدًا عن الرشوة والمحسوبية حتى يتفرغ أعضاء مجلسي الشعب والشورى للعمل البرلماني".

فيما أكد أن "الإخوان" تريد "الحكم بشرع الله وبالأصول العامة وبدولة مدنية، وأنها تكرس لحكومة مدنية، لافتًا إلى أن الإسلام لا يعرف الدولة الدينية، ولكن دولة مدنية تعرف الإسلام والسنة".

## قنديل يميل لصباحي

وقد تحدث الإعلامي حمدي قنديل وقيم أبرز مرشحي الانتخابات الرئاسية القادمة في حوار مفتوح مع الإعلامي عمرو الليثي في برنامج "واحد من الناس" المذاع على فضائية دريم، حيث وصف تعدد المرشحين في انتخابات رئاسة الجمهورية بـ"الظاهرة الصحية"، ولكنه حذر من تحولها إلى عملية "هزلية"، موضحًا أن هناك شخصيات مغمورة بدأت تظهر على الساحة من باب الترشح للانتخابات الرئاسية، وناشد مرشحي الرئاسة بتجميد حملاتهم الانتخابية نظرًا لأن الثورة لم تكمل أهدافها بعد، داعيًا إياهم إلى الالتفاف حول مبادئ الثورة بعيدًا عن الصراعات والانقسامات، وقال أنه لم يجد حتى الآن "المرشح المثالي" لرئاسة الجمهورية، متمنيًا أن يبرز في الآونة المقبلة مرشحين جدد، ولكنه أبدى ميله الشخصي ناحية حمدين صباحي، لتاريخه النضالي، إلا أنه قال إن صباحي لا يمتلك حتى الآن "شخصية" رئيس الجمهورية.

وعن المسئول الدولي السابق محمد البرادعي، قال: "عندما أعلن خوضه للانتخابات الرئاسية، فقد شخصيته كرمز لحركة التغيير في مصر"، معربًا عن مخاوفه تجاه تحول البرادعي إلى حاكمًا "مستبدًا" عندما يصل إلى السلطة نظرًا لأنه كان رئيسًا لمنظمة

دولية، موضحًا أن المنظمات الدولية عادةً ما يكون رؤساؤها مستبدين ويمتلكون صلاحيات "إلهية"، وهو الأمر الذي قال إنه ينطبق أيضًا على الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، خاصةً وأن الشخصيتين لم يعتادا على سماع كلمة "لا" من أحد.

ولكنه أشار أن موسى قد يكون أوفر حظًّا من البرادعي لما يمتلكه من رصيد شعبي واسع لدى الجماهير لتصريحاته القوية التي انتقد فيها إسرائيل بشدة، وعن مؤسس حزب الغد أيمن نور، أكد أنه الأكثر حركة بين شمال مصر وجنوبها، كما أنه يمتاز بمساندة مناصريه كما ساندوه، ولكنه أوضح أن بقاء نور دون زواج بعد انفصاله عن الإعلامية جميلة إسماعيل، سيهز من صورته أمام الناخبين الذين اعتادوا على انتخاب رئيس متزوج وله أسرة.

وعن المستشار هشام البسطويسي المرشح للرئاسة، قال: "الانتقاد الوحيد الموجه له انه ابتعد عن فترة التحضير للثورة؛ لأنه كان معارًا للكويت"، ولكنه ناضل من أجل معركة استقلال القضاء ويتميز بأنه رجل شريف.

## سعد الدين إبراهيم اختار البسطويسي

أما سعد الدين إبراهيم، أستاذ علم الاجتماع السياسي ورئيس مجلس أمناء مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية الذي أكد لجريدة الشروق في 29 مارس 2011م عبر الهاتف إنه سيعود للاستقرار في مصر "بعد سنوات من المنفى الاختياري"، بسبب خلافه مع نظام الرئيس السابق حسني مبارك، فقد أعلن إبراهيم تأييده للمستشار هشام البسطويسي في انتخابات رئاسة الجمهورية المقبلة، مؤكدًا أن مرشحي الرئاسة كلهم أفاضل، وأسماء مقبولة، وأي واحد ينجح سيكون كفئًا لملء هذا المنصب، وهذا دليل على صحة المثل الذي يقول إن مصر ولادة بدليل أن هؤلاء الخمسة أكفاء وأعرفهم جميعًا ولأن الاختيار لواحد فقط، اخترت البسطويسي.

وأضاف "هشام البسطويسى هو اختياري؛ لأنه يأتي من خلفية قضائية، والمؤسسة القضائية هي من يحظى بأكبر قدر من الاحترام في مجتمعنا، ولأنه كان قاضيًا شجاعًا لا يخاف في الحق لومة لائم، وحينما طلب منه، أن يقول كلامًا يخالف ضميره في انتخابات 2005م رفض وكانت نتيجة هذا الرفض التنكيل به وظيفيًّا، مما دفعه إلى الهجرة المؤقتة إلى الكويت، فهو رجل يستحق الثناء، ويستحق ثقة الشعب المصري فيه".

## مواصفات رئيس بثينة

وقد كتبت الإعلامية المعروفة والمرشحة للرئاسة أيضًا بثينة كامل مقالاً في 5 مايو عن مواصفات الرئيس قالت فيه يجب أن يكون الرئيس شخصًا حالمًا! نعم! شخص حالم له خيال عريض وطموحات داخلية كبيرة (أركز على داخله لأني لا أريد رئيسًا يريد أن يلقي بإسرائيل في البحر ويضع على رأسه تاج الجزيرة ويقول إنه حكيم إفريقيا!)، رئيسًا ثريًّا في فكره، جريئًا في طموحاته، شجاعًا في أحلامه، يفاجئ بها المصريين بين الحين والحين ليحرك خيالهم ثم يتركهم يفكرون.. كيف؟! هل نستطيع؟ ممكن؟ مستحيل؟ ولم لا؟، فلا يطيعهم طاعة عمياء، ولا يرغمهم على شيء لا يريدونه في ذات الوقت، هذا هو جوهر معنى المشاركة في صنع المستقبل، يفاجئهم بأفكار وليس بقرارات، والفرق كبير! أما الرئيس الذي لا خيال لديه وينفذ فقط المطالب الفئوية قدر المستطاع دون رؤية، فهذا أيضًا لا يصلح لأنه لا يهمه الصالح العام ولكنه يريد فقط الإبقاء على مقعده أطول فترة ممكنة لا غير!! إن الرئيس الذي لا يريد لبلده سوى إرضاء الغير وليس إقناع الغير فلن ينجح في إرضاء أحد ولا إقناع أحد، وهو لا يصلح رئيسًا!! يجب أن يكون للرئيس رؤية وحلم، وأن يشارك البشر رؤيته ويشاركونه، يشاركهم الحلم ويشاركونه، والأهم أن يتشاركوا الحب بجد، عشق بجد تحت علم مصر، ويتشاركوا الثقة، فيتحقق الإيمان، وبالإيمان تحدث التضحية، فيتنازلون هم عن مطالبهم الفئوية من أجل تحقيق الحلم الأكبر الذي هو مصر! فينتشر العمار والأمان

والحب في كل مصر، وتبقى مصر حكاية حب، وأمة تحضننا جميعًا، عمال وفلاحين، مسلمين ومسيحيين، أغنياء ونص نص وتشرق شمس الحرية والسعادة والأمان على كل مصر..شبر شبر..بيت بيت..حارة حارة..عطفة عطفة..حاضر! ثانية واحدة... اهوه! زنجة زنجة (أديني قلتها!!!!)، يا رب يا بلادي، يا أغلى عندي من النفس والبنت والأم ويهون عشانها كل هؤلاء، يا رب! أما سيادة المستشار فسامحه الله فقد ختم كلامه اللاذع بمقولة ساخرة قال فيها: إن أفضل رئيس هو ذلك الذي لا يريد أن يكون رئيسًا؛ لأنه يفهم بعمق ثقل الأمانة وحجم المسئولية، فإن تحققت المعجزة رغم ذلك وأصبح رئيسًا، فهو لا يريد أن يظل رئيسًا لأنه يخشى بعمق.. سوءال الله! هذه في رأيه هي أهم مواصفات الرئيس!!!! بس خلاص.

# اللواء بلال.. مرشح من عاصفة الصحراء

# و

# حازم أبو إسماعيل.. مرشح السلفيين

بالتأكيد لم تشهد مصر على مدار تاريخها هذا العدد الكبير من المتنافسين للوصول لعرشها عبر صناديق الانتخابات.. فالوطن الذي عانى لعقود من البقاء أسير الحزب الواحد والرئيس الواحد والذي اكتفى مواطنوه بدور المتفرجين في مسلسل انتخابات الرئاسة، وتحول أكبر المناضلين الطامحين في المشاركة والمنافسة لمجرد ديكور للديمقراطية، مصر التي أغلقت كل الأبواب أمام الساعين لحلم حكمها فتحت أبوابها على مصراعيها بعد الثورة أمام المرشحين للرئاسة ليندفع طوفان من أبنائها من شتى الاتجاهات والمستويات الاجتماعية والثقافية في سباق محموم نحو كرسي الرئاسة، وإذا كنا تناولنا العشرة الذين نعتقد أن فرصهم أكبر في الوصول لعرش مصر فتتابع الأيام والتصريحات التي تتوالى من كل اتجاه تعلن عن انضمام مرشحين جدد للسباق يوسع الدائرة ويدخل بمتنافسين جدد في سباق الرئاسة.

وحرصًا منا على أن نعكس صورة حقيقية للسباق فقد رأينا ضرورة متابعة المترشحين للرئاسة حتى اللحظات الأخيرة قبل صدور الكتاب، وأن نفرد مساحة لمرشحين ينتمون لتيارات متباينة بعضهم يمتلك نفس فرص النجاح في الانتخابات الرئاسية، والبعض الآخر يعتمدون على التيارات السياسية والدينية التي ينتمون إليها في خوض السباق.

## اللواء بلال.. مرشح من عاصفة الصحراء

رغم كونه واحدًا من الخبراء العسكريين المرموقين على مستوى العالم العربي، وامتلاكه تاريخًا حافلاً كأحد قيادات الجيش المصري الذين خاضوا العديد من الحروب، إلا أنه يحرص ككل أبناء المؤسسة العسكرية المرشحين للرئاسة على التأكيد على هويته المدنية، ويذكر في كل حواراته أنه كان مجرد موظف عند الدولة، السيد اللواء محمد علي بلال- قائد القوات المصرية في حرب الخليج- "درع الصحراء" أحد الأسماء المطروحة بقوة في سباق الرئاسة مدعومًا بفريق كبير من المؤيدين الذين يرونه صاحب رؤية استراتيچية قادرة على النهوض بمصر من كبوتها.

وُلد محمد علي بلال في دشنا بمحافظة قنا في 23 يوليو 1935م، وهو متزوج ولديه 4 أبناء، وحاصل على بكالوريوس في العلوم العسكرية من الكلية الحربية المصرية عام 1955م، ثم التحق بعد ذلك بالجيش وعمل كقائد فصيلة مشاة، برتبة ملازم، في منطقة رفح فلسطين على الحدود مباشرة، ليصبح بعدها قائدًا لسرية مشاة ميكانيكا ويشارك في حرب 1956م، وسافر في 1958م إلى سوريا ضمن أول مجموعة ضباط سافرت إلى القطر الشقيق بعد إعلان الوحدة للخدمة بالجيش السوري، وفي 1962م يترقى لرئيس عمليات كتيبة ويشترك في حرب اليمن قبل أن يصبح قائدًا لكتيبة مشاة بالإنابة عام 1965م، ويخوض نكسة 1967م وفي 1969م يشغل منصب قائد كتيبة مشاة ميكانيكا، وأثناء تلك الفترة وبالتحديد عام 1970م ينال بلال ماچستير العلوم العسكرية من كلية القادة والأركان، ويحصل في نفس العام على بكالوريوس التجارة، وفي عام 1973م يتولى رئاسة عمليات فرقة ويشارك في انتصار أكتوبر، ثم قائدًا للواء مشاة ميكانيكية عام 1976م، فرئيسًا لشعبة عمليات الجيش 1981م، قبل أن يصبح قائد فرقة مشاة عام 1983م ثم مساعدًا لرئيس أركان حرب القوات المسلحة ورئيسًا لهيئة تفتيش القوات المسلحة قبل أن يختار كقائد القوات المصرية في حرب الخليج "درع الصحراء".

ولأنه من عشاق المعرفة والتعلم فقد حصل خلال عمله بالقوات المسلحة على زمالة كلية الحرب العليا، من أكاديمية ناصر العسكرية العليا عام 1980م، كما نال دبلوم دراسات إسلامية، ماچستير في إدارة الأعمال، وقد نال اللواء محمد علي بلال العديد من الأوسمة والأنواط والميداليات خلال فترة عمله بالقوات المسلحة تقديرًا له على شجاعته النادرة وتفانيه في خدمة الوطن، وهي "نوط الواجب العسكري– نوط الشجاعة– نوط الخدمة الممتازة– نوط الخدمة الطويلة– نوط التدريب "مرتين"– وسام الجمهورية– وسام الملك فيصل من الطبقة الثانية".

وكأحد الخبراء المحللين العسكريين المشهود لهم بالكفاءة والذين خاضوا حروبًا عدة ضد إسرائيل بالإضافة لقيادته للقوات المصرية في معركة تحرير الكويت، فقد سعت العديد من الصحف لإجراء حوارات معه لاستطلاع رأيه حول العديد من المواقف العسكرية التي كان شاهدًا عليها، والتي تعطي بالتأكيد صورة واضحة لرؤية بلال السياسية والعسكرية، ففي 15 أكتوبر 2010م نشر موقع الشبكة الإسلامية حوارًا مطولاً مع اللواء أركان حرب محمد علي بلال قال فيه: من الصعب الجزم بأن تكون حرب أكتوبر هي آخر الحروب مع إسرائيل، مشيرًا إلى أن الرئيس السادات كان يتمنى ذلك، ولكن ما يتمناه الإنسان شيء والواقع شيء آخر، مؤكدًا أن إسرائيل ستظلُّ العدوَّ الأول لمصر والعالم العربي والإسلامي، وهذا ليس كلامًا إنشائيًّا ولكنه مأخوذ في الاعتبار من خلال التدريبات والخطط العسكريَّة، ولعل ما قامت به القوات المصريَّة من مشروعات عسكرية مؤخرًا في سيناء وتأكيد القيادة العسكريَّة على أن العدو باتجاه الشرق يؤكد هذا بوضوح.

وأضاف بلال أن امتلاك العرب للأسلحة النوويَّة كنوع من التوازن مع إسرائيل أمر جيِّد ومطلوب، لكنه صعب على عدة مستويات، أولاً: أن هذه التكنولوچيا مكلِّفة جدًّا، الشيء الثاني أنه لن يُسمح للعرب بتطوير مشروعاتهم النوويَّة لتأخذ البعد العسكري كما هو حادث الآن من جانب إسرائيل، الأمر الآخر أنه لن تحصل على

التكنولوچيا اللازمة لذلك، وأنا أرى أن التوازن النووي أو المواجهة النووية مكلفة جدًّا، والمطلوب هو إخلاء المنطقة من السلاح النووي، وهذا أفضل الحلول.

وعما إذا كانت الأسلحة البيولوچيَّة والكيميائيَّة يمكن أن تكون بديلاً وعامل ردع للأسلحة النووية قال: المشكلة في هذه الأسلحة أنه لابدَّ أن يتوفَّر لها قدرة صاروخيَّة كبيرة ومتميزة لتوصيلها إلى أهدافها، فمن الممكن أن تصل الصواريخ إلى مداها ولكن قدرتها التفجيريَّة تكون ضعيفة جدًّا، وهناك صواريخ عربيَّة وصلت إلى قلب إسرائيل مثل صواريخ المقاومة اللبنانية والفلسطينيَّة، ولكن المشكلة في القوة التفجيريَّة ومدى دقة هذه الصواريخ، وهو ما يجب على الترسانة العسكريَّة العربيَّة أن تدركه.

## تدمير العراق

كما نشرت مجلة "الإذاعة والتليفزيون" حوارًا معه في فبراير 2010م، حول قيادته للقوات المصرية في حرب تحرير الكويت قال فيه: أرى أن التوصيف الأدق لهذه الحرب أنها كانت حرب تحرير الكويت وتدمير العراق، ذلك أن أي قرار يقضي بتحرير الأرض المحتلة يقضي في نظري بأن أقاتل القوات المعادية العسكرية لدحرها، أو منع الإمدادات عنها، أو تدمير معداتها وأسلحتها لإجبارها على الانسحاب، أما العمليات التي تمت طيلة ستة أسابيع متصلة فقد تجاوزت ضرب القوات العراقية إلى تدمير البنية الأساسية للعراق كالطرق والكباري والمنشآت تدميرًا منهجيًّا منظمًا، ولعلنا نذكر تدمير الأمريكان لملجأ العامرية كنموذج أمريكي متطرف لتركيع الشعب العراقي، وبعد أن انتهت عملية عاصفة الصحراء بدحر القوات العراقية لا ننسى أن القوات الأمريكية دخلت إلى مشارف مدينة البصرة، ثم مكثت ثلاثة أشهر ثم انسحبت فجأة من العراق وتركت الشيعة الذين هتفوا باسم المنقذ الأمريكي "لقمة سائغة" لصدام حسين إمعانًا في الفتنة.

وأضاف اللواء بلال كان من الممكن وقتئذ أن تقوم القوات الأجنبية والولايات المتحدة باستكمال احتلال العراق، لكنها لم تفعل، وأبقت على "صدام" في سدة الحكم كي

يظل "بعبعًا" تهدد به دول الخليج، بل روجت لحقائق زائفة حول امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، وأكدت وجود قوات عراقية قادرة على مواصلة القتال وإعادة تهديد دول الجوار مرة أخرى.

وعندما قامت ثورة يناير ظهر اللواء بلال على الساحة كخبير عسكري واستراتيجي لتقييم الصورة واستطلاع الخطوات القادمة؛ حيث أدلى بتصريحات هامه لجريدة الأخبار في 11 فبراير 2011م حول البيانات التي يصدرها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وقال إنها تبعث برسائل عديدة للجميع.. سواء الحكومة أو الجماهير من المتظاهرين وأضيف.. إذا نظرنا للصور التي بثها اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة نكتشف أهم الرسائل.. فالرئيس حسني مبارك هو القائد الأعلى ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة.. ويجب ألا ينعقد المجلس إلا بدعوة من رئيسه وحضوره شخصيًا.. وهذا ما لم يتحقق.. فقد اجتمع المجلس بدون حضور الرئيس.. وهذا معناه أن الرئيس مبارك لم يصبح القائد الأعلى للقوات المسلحة.

النقطة الثانية أن القوات المسلحة لا تصدر بيانات إلا في حالة الحرب.. ونحن لسنا في حالة حرب.. أو في حالة تسلمها مقاليد البلاد بفعل أحداث تهدد أمن وكيان الدولة.. وبصدور البيان الأول كانت الرسالة واضحة أن المجلس أصبح بنسبة كبيرة صاحب السلطة في مصر.. ويعني أيضًا أنه من المنتظر أن يتخذ عددًا من الإجراءات والقرارات التي تضمن تنحي الرئيس عن الحكم، وتولي المجلس المسئولية في مصر، وهو بالطبع ما بدأت عملية بحثه عقب صدور البيان الأول، وهو كيفية نقل السلطة في البلاد إلى القوات المسلحة.. من خلال عملية بحث وحوار سواء بين رجال القوات المسلحة أو مع مسئولين وخبراء آخرين خارج المؤسسة العسكرية، حتى تراعي هذه الإجراءات النواحي القانونية والدستورية، ومعنى أن تتولى القوات المسلحة مقاليد البلاد أن جميع المؤسسات الدستورية داخل البلاد مثل مجلسي الشعب والشورى ومجلس الوزراء وغيرها من المؤسسات كأن لم تكن، وهذا بالطبع سوف يبعث الطمأنينة لدى جميع أفراد الشعب.

وعن الأوضاع التي وصلت بالبلاد لهذه المرحلة قال بلال: الوضع وصل لمرحلة كانت تستدعي تدخلاً حاسمًا للقوات المسلحة.. فقد كانت هناك المظاهرات التي تشهد تزايدًا يومًا بعد يوم، وتطالب برحيل الرئيس، ومعنى رحيله وجود حالة دستورية قد لا ترضي الكثيرين.. ومع استمرار المظاهرات كان لابد من تدخل القوات المسلحة واتخاذ إجراءات سريعة وفورية، وخلال هذه الأزمة زادت ثقة وحب جموع الجماهير لجيشها؛ فهو حامي مطالب الشعب وضمان الأمن والاستقرار في ربوع مصر.

## الحزب القومي المصري

وما إن تنحى الرئيس مبارك عن الحكم وتنازل عنه للمجلس العسكري حتى أعلن اللواء محمد علي بلال عن نيته الترشح للرئاسة، وفي منتصف مارس وقع اختيار مؤسسي الحزب القومي المصري (تحت التأسيس) علي بلال لرئاسة الحزب الذي يستهدف تجميع القوى الوطنية والقومية المصرية في كيان سياسي واحد.

ونقل بيان صادر عن حسين شمردل وكيل مؤسسي الحزب قوله: إن الحزب تم إنشاؤه عقب ثورة 25 يناير، لتحويل مصر إلى دولة عظمى خلال السنوات القادمة، مؤكدًا أن الحزب "يسعى لترسيخ مصريتنا دون إقصاء لأي فئة من فئات الشعب"، وأوضح أن مؤسسي الحزب رشحوا عدة شخصيات لها تاريخها المشرف لتولي الرئاسة، ووقع الاختيار على اللواء أركاب حرب محمد علي بلال المرشح لرئاسة الجمهورية، مضيفًا أن شعار الحزب سيكون "ارفع رأسك فوق.. أنت مصري".

وبعدها بأيام أعلن اللواء بلال ترشحه للرئاسة رسميًّا خلال اللقاء الجماهيري الأول الذي عقده بأكاديمية أخبار اليوم؛ حيث وصف ما حدث يوم تنحي الرئيس السابق مبارك بأنه بمثابة انقلاب عسكري تم بالتراضي أو الاتفاق، وكان هو المخرج الوحيد نزولاً على رغبة الشعب.

وأعرب اللواء بلال عن ارتياحه الشديد للحكم الذي صدر من القضاء المصري بحل الحزب الوطني، ورد أصوله وممتلكاته للدولة، وكون هذا القرار جاء بحكم قضائي،

وليس بقرار عسكري، فذلك يعني أننا نسير في الطريق الصحيح لإرساء مبادئ الديمقراطية وإعلاء قيمة العدالة وكلمة القضاء.

## السيدة الأولى

وتتابعت بعد ذلك المقابلات التليفزيونية والصحفية واللقاءات الجماهيرية التي قدم فيها اللواء بلال نفسه كمرشح رئاسي، واستعرض خططه ورؤيته لمستقبل مصر إذا ما نجح في الفوز بكرسي الحكم، حيث ظهر بلال في برنامج "الحياة اليوم" ليؤكد أن لديه برنامجًا سيمكنه من تغيير الحياة الاقتصادية للمواطنين خلال ثلاث سنوات إلى وضع يليق بكل مواطن على أرض مصر.

وعن رؤيته للنظام الحاكم في مصر؛ شدد اللواء بلال على وجوب أن يكون النظام الحاكم في مصر برلمانيًا، وأن يكون دور رئيس الجمهورية شرفيًا، وأنه يقبل تمامًا بأن يكون دوره حال فوزه برئاسة الجمهورية شرفيًا، حيث يرى أن رئيس الجمهورية يقتصر دوره على المشاركات الاجتماعية، والتمثيل الشرفي في مؤسسات المجتمع المدنية، وهو الدور الذي كانت تلعبه سيدة مصر الأولى في السابق.

وحول ملف المياه، قال اللواء بلال: إنه يعترض بشدة على أن يتولى مسئولية التفاوض مع دول حوض النيل شخص واحد، أو جهة واحدة، مضيفًا أن هذه مسئولية مشتركة بين جميع مؤسسات وهيئات الدولة، وجميعها يجب أن تشارك في التفاوض مع دول حوض النيل.

وأضاف اللواء بلال أنه إذا أصبح رئيسًا لمصر فسيعيد إلى المواطن المصري كامل حريته، وسيقوم بإلغاء مواكب وتشريفات رئيس الجمهورية وجميع المسئولين، وأنه لن يغير سيارته الحالية، وسيلتزم كباقي المواطنين بإشارات المرور.

وعن الحد الأدنى للأجور؛ قال اللواء بلال إنه سيجعله مرتبطًا بالإنتاج، فلن يصرح بحد أدنى للأجور برقم كبير، ثم يضطر لأن يقترض من الدول الأخرى للوفاء بما صرح به، ولكنه سيجعل الإنتاج هو المعيار الذي سيحدد على أساسه أجر العامل.

وعن العلاقات المصرية الإسرائيلية، قال اللواء محمد بلال: إنها ستكون في أدنى درجات الصداقة، وإنه سيطرد السفير الإسرائيلي من القاهرة إذا أقدمت إسرائيل على حرب مع غزة؛ للأسباب والصورة التي كانت عليها في 2009/2008م.

وفي 22 مارس 2011م ظهر اللواء بلال مع رولا خرسا في برنامج "الحياة والناس" ليؤكد أنه سيبقي على اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل في حالة توليه لرئاسة الجمهورية، مشيرًا إلى أنه سيحاول الإصلاح من الاتفاقية بما يفيد مصر، ويحافظ على علاقتنا بإسرائيل في الوقت نفسه.

وأضاف أن سوء التخطيط السياسي في مصر خلال السنوات الماضية هو المتسبب في دخول إسرائيل وتغلغلها في دول حوض النيل، لافتًا إلى أن توجهنا نحو الغرب وإهمالنا لإفريقيا في الفترة الأخيرة هو الذي أدى لخلق فجوة بين الدول الإفريقية ومصر.

وأشار إلى أن حزبه "الحزب القومي المصري" مازال حزبًا تحت التأسيس، وهو أحد الأحزاب التي انبثقت نتيجة الحراك السياسي الذي نعيش فيه، نافيًا أن يكون أحد روافد الحزب الوطني، وتوقع اللواء محمد على بلال تحول العالم العربي إلى دويلات وانقسامه على نفسه، مشيرًا إلى أن ليبيا هي إحدى الدوائر التي تحاك حول مصر، وأضاف أننا لا نبغي أن نصمت على ضرب ليبيا عسكريًا من قبل قوات التحالف الدولي.

وأكد أن أهم أولوياته التي سيضعها في برنامجه الانتخابي هو توفير رغيف الخبز من خلال توفير القمح، وذلك من خلال تزويد المساحة التي يتم زراعة القمح فيها، مضيفًا أن التخطيط لابد أن يكون كاملاً من كافة الوزارات للوصول للنتيجة المرغوبة.

وقد تحدث اللواء بلال بالتفصيل عن حزبه وأهدافه والدوافع التي كانت وراء ترشحه للرئاسة في حواره لجريدة "الشرق الأوسط" حيث قال: "وجدت الكثير من الوجوه

السياسية والحزبية وشخصيات عادية من المجتمع المصري تقدم نفسها للترشح في الفترة المقبلة لرئاسة الجمهورية، وللأسف ما لمسته منهم أنهم مازالوا يتحدثون بصيغة الماضي، مصر ما قبل 25 يناير من خلال حكم الفرد وهذا أمر سيئ، فإذا كانت مصر كتب لها أن تشهد عهدًا جديدًا فلابد أن يكون فكر من يتولون سدة الحكم فيها مختلفًا كذلك"، ورفض بلال مصطلح "تولي حكم مصر"، قائلاً: "أنا لا أترشح لحكم مصر، بل أترشح لخدمة مصر، فمصر محكومة بشعبها وليس بفرد بعينه، وبالتالي أي فرد سيتولى منصب الرئيس عليه أن يعي تمامًا أنه موجود لخدمة المصريين ومصالحهم، فالقرار السليم يجب أن يكون مشتركًا وقائمًا على تحقيق مصلحة البلاد فقط ومن يتولى هذا المنصب هو في مهمة خدمة عامة"، أما فيما يخص حزبه " القومي المصري" قال: "هو حزب ينتمي إليه نخبة كبيرة من شباب مصر وتحديدًا ممن قاموا بثورة (25 يناير) ولا تنتمي إليه أي وجوه سياسية أو اجتماعية معروفة، وكان هذا مقصدًا مهمًا حتى يكون الحزب ذا دماء جديدة ولا ينتمي له أي أحد كان محسوبًا على أي تيارات أو أحزاب سابقة.. وبمعنى آخر لم يتلوث فكره الحزبي بعد".

وعن مبادئ الحزب أضاف "تعتمد على العمل والتخطيط لكي تكون مصر دولة عظمى، سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو الخارجي، سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وعلميًا، للأسف لم نعد دولة منتجة، بل دولة مستهلكة بكل المقاييس ونستدين لنسد استهلاكنا"، ويشير بلال إلى أن تقييم وضع حزبه مقارنة بالأحزاب المصرية الأخرى سواء التي على الساحة فيما قبل 25 يناير أو حديثة التأسيس، خاصة حزب جماعة الإخوان المسلمين "الحرية والعدالة"، إنه لا يوجد وضع حقيقي للأحزاب في مصر حتى هذه اللحظة، فالخمسة والعشرون حزبًا التي كانت في مصر قبل 25 يناير لم يكن لها أي أداء مسموع أو شعبية تذكر في تمثيل الحياة السياسية في مصر، وهذا كانت أسبابه معروفة تمامًا، بسبب فرض سياسة الحزب الواحد وهو الحزب الوطني الحاكم وقتها.

وقال اللواء بلال: "الآن الفرصة متساوية أمام الجميع الآن، ولكن يجب أن نأخذ في الاعتبار أن جماعة الإخوان المسلمين لا تمثل خطرًا أو فزاعة كما يروج البعض، فالإخوان مواطنون مصريون ويحسب لهم أنهم كانوا تحت الأرض على مدار 30 عامًا، ومع ذلك كانوا منظمين وقادرين على وضع استراتيجية محددة يتعاملون من خلالها، والآن خرجوا من تحت الأرض إلى النور والحياة العامة فماذا سيفعلون؟ أعتقد أن هذا مكمن خوف الناس من (الإخوان) والتعامل معهم على أنهم قوى كبيرة يجب على أي حزب أن يقارن نفسه بهم الآن".

واستطرد اللواء بلال قائلاً: "لكن الحقيقة التي لا يعرفها أحد أن (الإخوان) أنفسهم أخذوا في الانقسام على أنفسهم، وأن هناك 3 أحزاب أخرى لهم تحت التأسيس الآن بقيادات وتوجهات ومبادئ مختلفة، وذلك خلاف حزب الحرية والعدالة المعلن، وأصبح لهم الكثير من التوجهات والرؤى، لهذا لم يعد (الإخوان) يمثلون قوة واحدة كبرى، بل عدة أحزاب وعدة رؤى، والتواصل مع الناس وتحقيق أمنهم واستقرارهم هو من سيحدد من الأصلح منها".

وأشار اللواء بلال أيضًا إلى أنه يرفض أن يكون لحملته الانتخابية المرتقبة ميزانية مالية كبيرة، أو أن تخضع لتمويل رجال أعمال كبار، قائلاً: "سأعتمد في حملتي الانتخابية على المؤتمرات الشعبية في كل محافظة في مصر وعلى الإنترنت أيضًا، أما مسألة الإعلانات والحملات الإعلامية الكبيرة التي تكلف مبالغ طائلة فهذا أمر أرفضه تمامًا، فأنا مواطن مصري عادي يجب أن أتواصل مع الجمهور بطرق بسيطة، كما لا يجب أن تخضع حملتي الانتخابية لأي تمويل خاص حتى لا تكون هناك شُبهة فيما بعد بأن يحاول هؤلاء الأشخاص التملق للحصول على ما ليس من حقهم".

وعن فرصه في الفوز بالرئاسة قال: "أراهن على تاريخي الشخصي وتاريخ هؤلاء الأشخاص فيما قبل الثورة.. نعم هم معروفون ووجوههم تملأ الصحف والمجلات منذ سنوات، ولكن المواطن المصري ذكي ويعرف تمامًا تاريخ كل مرشح ومواقفه

وتوجهاته، الأهم هو ألا يسيء أي مرشح للآخر في حملته الانتخابية ويترك الحكم للشعب وإرادته".

وقد استطلع عمرو الليثي رأي اللواء بلال حول العديد من المسائل الشائكة مثل التيارات الإسلامية والأقباط وقانون الأحزاب الجديد من خلال برنامجه "واحد من الناس" حيث قال بلال: قانون الأحزاب الجديد يعيد منظومة تزاوج المال والسلطة؛ لأن إنشاء حزب يحتاج إلى دعم مالي ضخم لا يتحمله الشباب، وستعود سيطرة رجال الأعمال من جديد لتمويل الأحزاب، لهذا فكرت في دمج الحزب القومي المصري مع حزب آخر موجود وهو الحزب الدستوري، للتغلب على مشكلة التمويل التي واجهتنا.

وعن موقفه من القوى الدينية التي تساهم في العمل السياسي كالإخوان والسلفية والجهاد، أكد أنه لا يفرق بين مصري وآخر، وأنه يخدم عموم المصريين ويحترم الجميع، ولكنه أكد رفضه للتداخل بين الدين والسياسة.

وبالنسبة للأقباط وإمكانية الاستعانة بهم في المناصب القيادية أكد أن الاعتبار الأساسي هو الكفاءة، ولا مانع من تولي مسيحي منصب نائب الرئيس إذا كان كفئًا حسب كفاءته بغضّ النظر عن دينه.

وطالب اللواء بلال الشباب بممارسة السياسة والاشتراك في أحزاب لتعلم السياسة، وأكد أن المستقبل للشباب بشرط أن يتعلموا السياسة ويساهموا في العمل السياسي.

وعن تصوره لشكل العلاقة مع الولايات المتحدة إذا ما أصبح رئيسًا لمصر قال اللواء بلال في حواره لجريدة "البيان الإماراتية" والمنشور في 7 مايو 2011م لم نستفد من علاقتنا بالولايات المتحدة خلال الفترة الماضية وكنا تابعين لها، وأنا أشبه علاقتنا خلال النظام السابق مع الولايات المتحدة بقطار سريع يجري بينما نحن عبارة عن عربة صغيرة ملحقة به، لا تستطيع اللحاق بالقطار ولا حتى السير بجانبه، يجب أن نتحرر ونسير بجانب القطار، وهذا لن يتم إلا عبر التنمية الداخلية، فمثلاً عندما أخرج

السادات الخبراء السوفييت من مصر قال كيسنجر (وزير خارجية أمريكا آنذاك): "لو كان السادات طلب أي شيء لاتخاذ هذا القرار لكنا أعطيناه له"؛ لأن أمريكا هي المستفيدة من خروج السوفييت، ونحن ساعدنا الأمريكان على تنفيذ مطلب لهم من دون مقابل، من هنا أقول إن كل سياسة لابد أن تدرس جيدًا من الناحية الاستراتيجية، ويجب معرفة طرق التأثير في الخارج.

وعن برنامجه الانتخابي قال: أنا ضد كلمة برنامج إنما هناك أهداف نريد تحقيقها، وهدفي أن يكون المصري مواطنًا حرًّا في وطن حر، ولتحقيق هذا الهدف لابد من خطط عدة، وهي توفير قوت يومه، والمسكن الملائم الإنساني له ولأولاده، والتعليم المناسب بالمجان، ووضع مناهج تضمن تخرج الطالب بمستوى يفيد نفسه وبلده، وتوفير عمل لكل شخص طبقًا لخبراته وإمكاناته، بأجر مناسب، وبعدها سنجد هذا المواطن يتحرك بكل حرية من دون أن تعيقه أزمات مثل المواصلات أو يهدده "بلطجية" في الشوارع، ولكل خطة من هذه الخطط برنامجها الخاص بها، وهذا لن يتم إلا بالتنمية الذاتية الوطنية، وأقول على سبيل المثال أنا لا أقبل مثلاً فكرة الدعم والقروض من دول الخليج، ولكني أعرض علاقة تقوم على جذب أموال رجال الأعمال في هذه الدول لإقامة مشروعات إنتاجية في مصر، فمثلاً يمكن أن أعطي لمستثمر 100 ألف فدان، وأشترط عليه زراعتها بالقمح، وبالتالي هو يستفيد ويوفر لي حاجاتي الأساسية من الغذاء، وهذا ينسحب على العديد من المجالات سواء كانت سكنية أو صناعية أو غيرها.

وعندما سأله المحرر عن رأيه في الدعاوى التي تعالت مؤخرًا مطالبة بالدولة الدينية أجاب اللواء يلال: لا يوجد ما يسمى الدولة الدينية، حتى الإخوان المسلمون والسلفيون لا يستطيعون أن ينادوا بالدولة الدينية، ولكن أي نظام في العالم لابد أن تكون له مرجعية دينية، ففي أمريكا كانت هناك خلافات ورفض لفكرة الإجهاض، من منظور ديني، والخلفية الدينية لا تعني إقامة دولة دينية.

## بلال: خالفت مبارك أثناء الحرب

لم يسلم اللواء محمد علي بلال هو الآخر من سهام الانتقادات والاستفسارات التي أحاطت بغيره من مرشحي الرئاسة، وقد كان من الطبيعي أن تكون البداية من كونه عسكريًا حيث يروج البعض؛ لأن رجل الشارع المصري يرفض أن يحكمه رئيس عسكري بعد سنوات طوال جلس فيها أبناء الجيش على كرسي الحكم، وقد رد بلال على هذا السؤال في كل اللقاءات الصحفية والتليفزيونية قائلاً: أولاً أنا مواطن مصري مدني عادي، خرجت من المؤسسة العسكرية منذ ما يقارب العشر سنوات، وهنا يجب التفريق ما بين المؤسسة العسكرية ككيان له تقديره واحترامه وما بين الأفراد الذين يخرجون للحياة العامة منها، كالرؤساء الثلاثة السابقين، فمصر مع ثورة 1952م كان يحكمها عسكريون وكانت بداية مبشرة، ولكن طول المدة الزمنية التي حكموا بعدها مع عدم قدرة أحد على محاسبتهم كان له أثر سلبي، لكن أمر الحكم العسكري هذا غير صحيح بالمرة.

وأضاف المشكلة التي وضعنا فيها الحكام السابقون هي استمرارهم فترات طويلة في الحكم، فلا يوجد رئيس في مصر خرج من الحكم إلا ميتًا أو مقتولاً أو مسجونًا، والشعب المصري مسئول عن استمرار هؤلاء الحكام، سواء بالانتخاب أو الاستفتاء، بصرف النظر عما إذا كانت هذه الإجراءات مزورة أم صحيحة، مبارك في 2005م استمر في الرئاسة بالانتخاب، وبالتالي فإنه في هذه اللحظة لم يكن رجلاً عسكريًا، وإنما هو رئيس مدني اختاره الشعب، بمعنى أن الجيش لم يختاره، ومعظم الموجودين في طره مدنيون، وكون الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، فهذا يحدث في كل بلاد العالم، فالجيش غير مسئول عن استمرار الحاكم، وسبق أن قلت إن قيادة الجيش قيادة سياسية، وأول شيء سأقوم به إذا توليت رئاسة الجمهورية، سآتي بسيدة كوزير للدفاع؛ لأن قيادة الجيش الفعلية في يد رئيس الأركان، أما وزير الدفاع فمهمته سياسية في المقام الأول.

## رجل مبارك

وعن كونه أحد القادة العسكريين الذين اعتمد عليهم مبارك حتى إنه كان قائدًا للقوات المصرية في حرب تحرير الكويت قال بلال في حواره مع جريدة "الخليج الإماراتية": عارضت مبارك في بعض السياسات العسكرية، فعندما سألني أثناء حرب تحرير الكويت: هل أنت جاهز للهجوم، قلت له نحن هنا للدفاع عن حدود السعودية، وليس لغزو العراق، وهذه كانت بداية معارضتي لمبارك، حتى إنه فوجئ بهذه الإجابة، وأنا رجل عسكري لم أكن أستطيع أن أعارضه سياسيًّا، خاصة أن الأوامر لم تكن تصدر لي شخصيًّا، ولكن من خلال القائد العام للقوات المسلحة، لم أقل هذا الرأي إلا عندما حضر مبارك للسعودية، واجتمع معي هناك.

وعن موقفه كمواطن مصري من سياسات نظام مبارك الداخلية ولماذا لم يعترض عليها قال لم أكن راضيًا على الإطلاق عن السياسات الداخلية لنظام مبارك، خاصة عمليات التزوير، وسيطرة الحزب الوطني، وتولي رجال الأعمال الوزارات، وقد قلت إن منصب الوزير منصب سياسي، وضربت مثلاً بوزيرة الدفاع الفرنسية فقد كانت امرأة وحاملاً وبالتالي ليس ضروريًا أن يكون وزير الدفاع من القوات المسلحة، فهذا منصب سياسي، وما أضر بمصر أن هذه المناصب لم توكل إلى سياسيين، لكنها أوكلت إلى تنفيذيين، كانوا على غير خبرة بالضرورات السياسية، وكانت كل وزارة تعمل في جزيرة منعزلة، وكما نعلم مثلاً فإن الرواتب في وزارة الإسكان تقل بكثير عن الرواتب في وزارة البترول، بحجة أن وزارة البترول فيها نقود أكثر، والحقيقة أن هذه النقود تخص الدولة لا الوزارة.

## وزير خارجية وليس رئيسًا

وعما ردده البعض حول تركيز اللواء بلال في حواراته حول السياسات الخارجية بصورة توحي بأنه يترشح لوزارة الخارجية أكثر من كونه مرشحًا للرئاسة أجاب:

عندما أنظر للرؤية الاستراتيجية في الخارج فإن هذا سيمكنني من بناء الداخل، وإذا لم أتمكن من بناء الداخل فلن أكون قويًا، وأنا أنظر للموقف في الخارج حتى لا يعيقني عن بناء الداخل، فلا يمكنني أن ألغي كامب ديفيد من دون أن تكون هناك تنمية داخلية، خصوصًا أننا في وضع اقتصادي وسياسي لا يتيح لنا الكلام في هذا الأمر، اليوم هناك دول إفريقية تجتمع في شرم الشيخ لتوقع اتفاقية ضد مصر، هذا لم يحدث في أي بلد في العالم أن يعقد مؤتمر ليتخذ قرارات ضد البلد المضيف.

## حازم أبو إسماعيل.. مرشح السلفيين

في الوقت الذي تصدرت فيه أخبار ترشحه للرئاسة كأحد أقطاب جماعة الإخوان المسلمين المنسلخين من عباءة الجماعة لخوض السباق الرئاسي خرج هو ليعلن على موقع اليوم السابع أنه ليس إخوانيًا من الأساس، لتأتي فتاوى السلفيين لتأييده لتؤكد أن الداعية الإسلامي حازم صلاح أبو إسماعيل هو مرشح الجماعة السلفية لرئاسة مصر.

وحازم أبو إسماعيل رجل قانون، ومتحدث في الفكر الإسلامي والشئون السياسية والإسلامية والعامة، وله دراسات دستورية وقانونية مستفيضة، كما أن له دراسات وأبحاث تخصصية وفيرة في ثلاثة علوم هي التربية والإدارة والاقتصاد لمدة 25 سنة، فضلاً عن العلوم الشرعية على نحو تخصصي كامل.

كما أنه محام بارز بالنقض، صاحب مكتب معروف للمحاماة بوسط القاهرة، له مرافعات في قضايا شهيرة منها أيضًا العديد من القضايا السياسية الهامة، وهو من مواليد حي الدقي بمحافظة الجيزة بالقاهرة حيث إقامة أسرته، وهو نجل الشيخ صلاح أبو إسماعيل من علماء الأزهر الشريف والداعية الإسلامي المعروف الذي توفي في شهر مايو عام 1990م، وقد نشأ الشيخ في أسرة متدينة وملتزمة دينيًا، فوالده عالم من علماء الأزهر، وواحد من رموز العمل الإسلامي وعضو بجماعة الإخوان المسلمين، كما ينتمي لعائلة عريقة معروفة وأجدادهم من تعاقبوا على تمثيل دائرتهم الانتخابية باستمرار بالمجالس النيابية بأنواعها منذ نشأة الحياة النيابية في مصر دون انقطاع (مجلس الشيوخ ومجلس النواب ومجلس الأمة ومجلس الشعب) حتى تم عزل والده سياسيًا ثم عاد بعد العزل السياسي فصار عضوًا بمجلس الشعب معارضًا لأربع دورات متتالية وحتى وفاته، وجده الأعلى كان إمامًا في عهد الخديوي إسماعيل، وموطن عائلته أصلاً قرية بهرمس مركز إمبابة محافظة الجيزة، أما جده لوالدته فكان أستاذًا للحديث بجامعة الأزهر، ووالدته حاصلة على الماجستير والدكتوراه في علوم التفسير، وكان لها

نشاط علمي في مصر وخارجها، هو متزوج من سيدة فاضلة حاصلة على بكالوريوس الاقتصاد وله ثلاثة من الأبناء في مراحل التعليم المدرسي.

وقد تخرج الشيخ في كلية الحقوق كلية الحقوق جامعة القاهرة، وكان من أوائل دفعته لكنه كان منتويًا من قبل تخرجه عدم الالتحاق بأي وظيفة قاصدًا الاشتغال بالمحاماة بالذات؛ لأنها كما يقول تجمع ما بين كونها عملاً علميًا وفكريًا ينمي ويصقل استمرار عقلية العلم والثقافة والبحث والتحقيق، وكونها أيضًا عملاً حرًا يبقي إحساس صاحبه بالحرية والتجرد والاستقلالية والبعد عن التزلف والانكسار، وبهذا يسمح بمواصلة النضال المتحرر من القيود سياسيًا.

وقد لعب حازم أبو إسماعيل أدوارًا سياسية متعددة خلال الأعوام العديدة الماضية حيث خاض انتخابات مجلسي الشعب عامي 1995م و2005م والتي جرى في كل منهما تزوير الانتخابات ضده لصالح شخصيات شهيرة في النظام، وذلك في وقائع ذات شهرة واسعة وتفاصيل متمايزة لدرجة أن نشرت الصحف الحكومية ووكالة الأنباء الرسمية والتليفزيون الحكومي المصري خبر فوزه وانتخابه، ثم عدلت إلى النقيض في اليوم الثاني وحصل في كل منهما على حكم قضائي متميز رصد صورة التزوير الخاصة في كل منهما، وقضى في كلتا المرتين بإثبات نجاحه بأغلبية كبيرة جدًا من الأصوات، ثم قاطع انتخابات 2010م، كما اشتغل بأنواع النشاط السياسي الجماهيري بأنواعه منذ مرحلة الدراسة الثانوية ثم الجامعية وما بعدها في عدد من القضايا الشهيرة، مثل هضبة الأهرام، وتوصيل مياه النيل لإسرائيل، ومعاهدة السلام، واتفاقية كامب ديفيد وتعديلات قوانين الأحوال الشخصية، ومقتل سليمان خاطر وعلاء محيي الدين وعبد الحارث مدني بالإضافة لنشاطه السياسي لإنهاء تجميد حزب الوفد، ولدفع تجميد حزب العمل، وأعقاب تزوير إنتخابات 1979م ومقاومة اللائحة ( الجديدة وقتها ) لاتحاد طلاب الجامعات ومصادرات جريدة الأحرار وغيرها... إلخ.

كما اشترك دون عضوية حزبية – مشاركة شاب صغير– في إعداد برنامج حزب الوفد واللائحة التنظيمية لحزب الأحرار، وندوات أحزاب الأحرار والتجمع والوفد ومؤتمراتها عبر شخصيات من قيادات هذه الأحزاب، وتتابع باستمرار اهتمامه بالقضايا السياسية العامة امتدادًا لذلك، وتولى الإدارة الكاملة بكافة وجوهها لانتخابات مجلس الشعب في دائرة والده 1984م، 1987م، وقد حرص عبر عشرين سنة على التواجد في الولايات المتحدة في زيارة لعدة أسابيع أثناء جميع الانتخابات الرئاسية الأمريكية ما عدا الأخيرة لمتابعتها تفصيلاً عن قرب، ومتابعة المناظرات التي كانت تجرى فيها بين المرشحين الرئاسيين.

أما على المستوى النقابي فقد تولى منصب مقرر الفكر القانوني بنقابة المحامين، كما انتخب عضوًا لمجلس النقابة سنة 2005م، وتولى أيضًا منصب مقرر معهد المحاماة لمدة عامين، وعلى الرغم من أن فترة تسلمه لمهامه بالنقابة سنة 2005م هي الفترة التي صادفت حالة المنع الكامل من استخدام ميزانية النقابة وأموالها في أي مشروعات، فقد تمكن عبر ممارسة نوع من الإدارة الاقتصادية غير التقليدية من إنشاء عدد لافت من المشروعات الكبيرة المؤثرة في مجال لجنته بدون ميزانيات مرصودة على الإطلاق، وإكمالها تمامًا حتى نهايتها، وكانت كلها جديدة الأفكار وتنشأ لأول مرة في تاريخ نقابة المحامين (منها عملية إنشاء كاملة لأكثر من 300 مكتبة متكاملة على مستوى الجمهورية للاستعارة بكافة غرف المحامين ومشروع تقديم المشورة القانونية الكاملة للمحامين في قضاياهم من قبل أعلى مستوى قانوني متخصص في مصر شفاهة وكتابة وعبر الإنترنت مجانًا وبدء مَشروع مجمعات مكاتب المحامين لجزء من الوقت بدون تكاليف– لم يكتمل لقصر المدة الزمنية بعد بدئه – ومشروع إصدارات أمهات المراجع القانونية الكبرى المتكاملة في كل فروع القانون للمحامين بتخفيض 75% كاملة من أثمانها بعقود خاصة) فضلاً عن الأعمال السياسية والإسلامية بالنقابة، ومنها أحداث نادي القضاة وتعديلات قانون الصحافة وفلسطين وتزوير الانتخابات... إلخ.

وعلى المستوى الإعلامي قدم ومازال حتى الآن العديد من البرامج الدعوية التي لاقت إقبالاً جماهيريًا، وللشيخ العديد من البرامج الدورية على عدد من القنوات الفضائية منها برنامج "فضفضة" الذي يذاع أسبوعيًا على قناة الناس، وبرنامج "لقاء مع" الذي يذاع أسبوعيًا على قناة الشباب.

وفي 23 مايو 2001م نشر موقع اليوم السابع نية الشيخ ترشيح نفسه للرئاسة حيث أكد الموقع أن "أبو إسماعيل" استطلع رأي عدد من المقربين له، حيث طالبه عدد منهم بضرورة خوض الانتخابات الرئاسية استنادًا إلى أن المرشحين للرئاسة المحسوبين على التيار الإسلامي مثل مجدي أحمد حسين وعبد المنعم أبو الفتوح لا يوجد توافق عليهما أو على مواقفهم داخل الحركة الإسلامية.

وبدأ عدد من المنتديات السلفية في تداول خبر ترشح أبو إسماعيل للانتخابات الرئاسية، وهو الأمر الذي لاقى استحسانًا كبيرًا بين شباب السلفيين، حيث أكد عدد منهم أن التصويت له واجب شرعي وفرض عين على كل مسلم، واعتبروا ترشحه للرئاسة مكسبًا للإسلام، فيما دشن عدد آخر صفحة على الفيسبوك بعنوان "معًا لترشح حازم صلاح أبو إسماعيل لرئاسة الجمهورية".

وفي اليوم التالي مباشرةً نشر الموقع ذاته تصريحًا لأبو إسماعيل أكد فيه جديته في الترشح للرئاسة وقال لقد انتهيت من إعداد كل شيء.

كما نفى تمامًا انتماءه للإخوان قائلاً لست عضوًا بجماعة الإخوان المسلمين، و لم أكن يومًا عضوًا في مكتب الإرشاد أو في مجلس شورى الجماعة، أو متحدثًا باسم الإخوان، أو حتى عضوًا في أي هيئة تنظيمية تابعة للجماعة، مثل الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، وبالتالي فإنني لست مخاطبًا بهذا القرار.

واعتبر أبو إسماعيل ترشحه على قوائم الإخوان في انتخابات مجلس الشعب 2005م وفي نقابة المحامين بأنه يرجع لعلاقة التعاون بينه وبين الجماعة، مشيرًا إلى أنه سبق له

أن ترافع عنهم في قضاياهم وحضر في مؤتمراتهم، لكنه شدد في الوقت ذاته على أنه ليس عضوًا بالجماعة.

وقد ظهر حازم أبو إسماعيل مع الإعلامي عمرو أديب في برنامج القاهرة اليوم ليتحدث عن ترشحه للرئاسة وقال: إنه سيقيم دولة الخط الفاصل فيها بين الحلال والحرام، وقال إنه لا ينوي أن يمنع السياحة في مصر، ولكنه سيتيح السياحة غير المحرمة التي لا يكون فيها اختلاط أو ما شابه، ثم قال في نهاية الحلقة إن هذه ليست الأمور التي ينظر إليها في الوقت الحالي إنما ما سينظر إليه هو بناء الدولة اقتصاديًا واجتماعيًا، وأن الأمور التى سئل فيها ليست أمورًا تطرح على رئيس للجمهورية.

وقد تكون المساندة الهائلة التي يلقاها حازم أبو إسماعيل من التيار السلفي هي السبب الرئيسي في جذب الأنظار إليه بشكل واضح كمرشح رئاسي لدرجة أن بعض مشايخ السلفية الذين يدعون لأبو إسماعيل بوصف من سيختارون غيره من المرشحين الليبراليين أو العلمانيين سيكونون يتحدون الله ورسوله ولا يمتون للإسلام بصلة.

وقد قال الشيخ حسن أبوالأشبال في ڤيديو منتشر على موقع يوتيوب: إن من ينتخب غير الإسلاميين فكأنه يقول لله: "يا رب إنك طالبت بتولي رجل مسلم أمر المسلمين وأنا أعترض على هذا، وأختار رجلاً علمانيًا منكرًا لوحدانيتك، أو ليبراليًا يفعل ما يشاء دون قيد لشريعتك".

وأضاف "كل الدعاوى التى ترشح العلمانيين والليبراليين لرئاسة الجمهورية لا تمت للإسلام، وأصحابها أيضًا لا يمتون للإسلام بصلة، وكثيرون سألوني: ماذا لو انتخبنا رجلاً غير إسلامي، هل يكون علينا إثم؟ وأنا أتمنى أن يكون ذلك إثمًا فقط، وأخشى أن يكون أكثر من ذلك؛ لأنك بانتخابك لشخص غير إسلامي، فإنك ترفع رجلاً ملحدًا لا يؤمن بالله ولا يحترم شرع الله، وتترك رجلاً مؤمنًا صالحًا، عقيدته سلفية ونهجه سلفي، وهو الشيخ حازم صلاح أبوإسماعيل، فهو أولى الناس بهذا المنصب،

وأضاف: أنا لا أحب أن أقول إن من لا ينتخبه يرتكب إثمًا، رغم أنني أعتقد ذلك في نفسي.

وأكد "إننا كمشايخ سلفيين اجتمعنا منذ شهرين، وطالبنا شرعًا بأن نرفع إلى منصب رئيس الجمهورية رجلاً يدعو إلى تطبيق شرع الله، واليوم وجدنا ما طلبناه في "أبو إسماعيل" لذلك يجب أن نحرسه فهو مُعرض للقتل، ومن السهل جدًّا أن يقتله العلمانيون والليبراليون؛ لأنهم يعرفون جيدًا أن الإسلام سيصل من خلاله، وطالبناه بألا يمكث في منزل واحد أكثر من يوم، وأن يمشي في حراسة مشددة، فهو الذي يأخذ بأيدينا إلى تطبيق شريعة الله.

وفي النهاية وعلى غرار رباعية كاتبنا الكبير صلاح چاهين

منين أجيبها كلمة متألمة
لعبَية فايرة حايرة ومصممة
منين أجيب كلمة تكون بنت أرض
تشفي اللي ما شفاهوش كلام السما
منين نجيب ريس يكون كويس

# فهرس

# العشرة المبشرون بحكم مصر

مصر واقفة على أطراف أصابعها، تحبس أنفاسها، تترقب القادم ليجلس على عرشها في تلك المرحلة شديدة الحساسية من عُمرها، في أعقاب الثورة الشعبية الأولى في تاريخها الحديث بعد 30 عامًا من حُكم ديكتاتوري كاد أن يقضي على ثروات هذا الوطن، وينال من نخوة أبنائه التي كانت حاضرة على مر العصور، رافضة للظلم وباحثة عن الحرية قبل الخبز.

الحقيقة أن هذا المنعطف الخطير الذي تمر به مصر يشبه إلى حد بعيد نفق ضيق تعبر منه إلى مستقبل مجهول، فإما أن تُحسن الاختيار وتنطلق نحو الغد بخطوات واثقة ومتسارعة يساعدها على ذلك تاريخ كبير حافل بالإنجازات، وإما أن تتعثر فتسقط من جديد في هوة لا يعلم إلا الله وحده مدى عمقها، والوقت والجهد الكافيان لأن تستعيد عافيتها وتنهض مجددًا.

لذلك، أحاول من خلال هذا الكتاب أن أقدم من منطقة محايدة تمامًا دليلاً وافيًا يساعد أبناء هذا الوطن في اتخاذ قرار قد يكون الأهم في عمر مصر، و[illegible] أصواتهم ليكون أول حاكم لمصريمر عبر بوابة التصويت الديمقراطية [illegible] القرار صعبًا بقدر ما اجتهدت في جمع المعلومات، وتقديم هذه [illegible] الدسمة التي أظن أنها ستكشف الكثير من الحقائق الغامضة، وتزيل [illegible] المتعلق بالعشرة الذين أعتقد أن أحدهم سيصل لحكم مصر.



تصميم الغلاف/عبد الرحمن الصواف


ISBN-10: 977-5014-03-4
9 789775 014030

